أحمد بيضون

ما علمتم وذقتم

مسالك في الحرب اللبنانية





ما عَلِمتُم وذُقتُم

مسالكُ في الحربِ اللبنانيّة

* مَا عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ (مسالك في الحرب اللبنانية)
* المؤلف: د. أحمد بيضون.
* الطبعة الأولى: كانون أول 1990

* الناشر: المركز الثقافي العربي
* العنوان:

□ بيروت/ الحمراء - شارع جان دارك - بناية المقدسي - الطابق الثالث.
ص. ب. / 5158 - 113 / * هاتف/ 252826 - 343701/ * تلكس/ Nizar 23297 Le/

□ الدار البيضاء/ ● 42 - 44 الشارع الملكي - الأحباس - ص. ب. / 4006/
* هاتف 303339 - 307651/
● 28 شارع 2 مارس - إقامة 2 مارس * هاتف/ 271753 - 276838/

أحمد بيضون

ما عَلِمتُم وذُقتُم

مسالك في الحرب اللبنانيّة



المركز الثقافي العربي

الإهـداء

إلى محمود، أخي



تصدير

الكلامُ أَوْلى بأن يحفظ كرامة المتكلّم وإن بَدَا الصمت أقرب إلى هـذه الغاية أحياناً. يصح هذا أيّـاً يكن المتكلّم، ويزيـده صحّةً أن يكـون المتكلم من أهـل الثقافـة، أي أن يكون الكـلام صناعتـه. نحن في الحرب لم تحفظ كرامتنا، لا ناطقين ولا صامتين. وما تزال المهانة سميرتنا حتى هذه الساعة.

وكانت الحال أشدّ قسوةً على الـذين ـ من بيننا ـ أدركـوا عشايـا الحرب كتّاباً، فإن هؤلاء طفقوا يقيسون ما صاروا إليه على ما كانوا فيه. والذي كانـوا فيه لم يكن يوماً جنّة الحرّية ولكن كـانت فيه للحـريّات مسـالك واسعـة على تعرجها. كـان بعضنا ـ وأنـا من هؤلاء ـ يختبىء قبل الحـرب تحت النصوص الغُفْل أو خلف التواقيع المستعارة. ولكن هذا لم يكن يضيم أحداً، بل كان ـ مع هول النوايا وروعة المشاريع ـ يمنح العبـارات شيئاً من نكهـة المخاطـرة. فكنّا ـ إن جاز القول ـ نشرف بـالتخفي، هذا إلى أن التخفي كـان، إلى حدّ ما، لعباً. كان تخفياً وراء الإصبع، لأنّه بقي في وسع أيّ راغب أن يعرف مـا يقول كلٌّ منا وفيم يرغب، وكان لنا أن نشكو قلة الراغبين في المعرفة أكثر من شكوانا كثرتهم.

ثم إن الخصم الذي كنّا نلاعبه كان واحداً وكـان اسمه الـدولة. وكـان بعضنا، في ما خلا الكتابة، من موظفيه. أي أننا كنّا نعرف أين ينتظرنـا ومتى: في دوائـر التفتيش وفي أوّل الشهـر، فكـان سهـلاً التفادي من ذاك المكـان والزوغان من هذا الموعد. أعلم أن الخصم كان يطلق النار أحياناً إذا تظاهرنا أو يعتقلنـا ـ إن استطاع ـ ونحن نكسـر شـارات الشـوارع، ولكن لم يكن في المعركة شيء شخصيّ، وكان واحدنا واحداً من ألوف، وكانت إصابة أي منّـا

برصاصةٍ حدثاً يخشاه الشرطي ورئيس الجمهورية، فوسعنا أن نجرّب حظوظنا دون خوف مفرط. ثم إن رصاص الدولة ـ وهذا مهمّ ـ لم يكن له شأن بالكتابة.

في الحرب تفتت القمع ولم يزده ذلك إلاّ ضراوة وانتشاراً في كل الزوايا، وبات الإعدام أقرب العقوبات وأسرعها تبادراً إلى الخاطر وإلى الزناد. بات هو صفوة العقوبات جميعاً لأنّ ما سواه أرفع كلفة منه وأقرب إلى إرباك الديّانين الجدد وأبعد عن سجيّتهم. هذا وإن نحن سمّينا الإعدام فتحكّماً لأنه هو نفسه القتل وهو نفسه الاغتيال. تلك وحدة الموت حين يتلاشى الخط الذي يرسم دائرة الشرع أو يتقطع وتشتبك أطرافه.

ولقد اغتيل في الحرب كتّاب وأصحاب رأي ولكنهم لم يكونوا كثيرين. وهاجر آخرون ملتحقين بالأمان واللقمة قبل الحريّة، شأن غيرهم ممن هاجر. والذين اغتيلوا ليسوا، بالضرورة، أشجع أقرانهم، فتلك لعبة وسوء الطالع فيها له أثره. هذا لا يزيد الخطب بهم إلاّ جسامة وقتلتهم إلاّ إجراماً.

تلك لعبة إذن. والذي يتأمل فيها يدرك أنّها ـ أي الكتابة في الحرب ـ قد تكون لعبة الموت. ولعلّ الكتّاب لا يتأملون فيها كثيراً، وهم يكتبون أو لا يكتبون، ولعلّهم يبقون على إدراكهم أنّ خطر الموت حائقٌ بالصامتين أيضاً وبغير الكتّاب، ولكن أيّاً منهم ـ شأنه في هذا شأن المحارب أو السائق العمومي ـ لا يخلو من شعور بخطر ما يفعل. ولئن كانت الكتابة، في الحرب، لم تقتل معظم الكتّاب، فذلك أن بعضهم صمت عن الحرب وبعضهم كان واسع الحيلة أو سعيد الحظ وبعضهم ـ وهو كثير ـ لم يكن بينه وبين الحرب ضغينة أصلاً.

من جهتي، لم أكن راغباً في الموت، ولكنني استبقيت، من أخلاق ما قبل الحرب، شيئاً من الحرص على كرامة الكلام أعلم أنه ثقيل على مزاج الحرب. فألزمت هذا الحرص بحدّ هو الصمت لم أجاوزه إلى السخرة لأهل السلاح والهيمنات والجرائم. لزمت الصمت في مراحل وعن مواضيع، وكان

هـذا شرط البقـاء في اللعبة والبقـاء مـطلقـاً. على أنني لم أغيّـر العبـارة عن موقفي من أمر إلاّ مقتنعاً لا خائفاً أصحاب الأمر ولا طامحـاً إلى الدوس، مـع الدائسين، على رقاب الناس.

لهذا أملك ـ ولا فخر ـ أن أفعل هاهنـا ما لا يملك فعله كثيـرون، دون تحسّب من عار أو شنار. وهو أنني أجمع، في هـذا الكتاب، النصـوص التي كتبتها في الحرب قـاطبة، لا أستثني إلاّ مـا صدر منهـا في كتب أخرى، ومـا يسمّى منها «حديثاً» لصحيفة أو إذاعة، استثنيه لا حذراً من مضمونه بل لأنني أضعه في غير مـرتبة النص المكتـوب. هذا الكتـاب بدأتـه إذن قبل أكثـر من ثلاثة عشر عاماً هي عمر الحرب وختمته قبل أسابيع معدودة من يومي هذا.

ذاك محلّ رضا، غير شك، فـأين هي المهانـة؟ هي في الصمت الذي يتخلل النصوص وفي الصمت الذي خـرجت منه النصـوص. وقد كنت أكثـر تسليمـاً بهذا الصمت في أحيـان منّي في أحيان أخـرى. لـذا لا تتـوزّع هـذه النصـوص بالقسـطاس، من حيث العـدد، على سنيّ الحـرب. هـربت مـدّة قصيـرة من الصمت إلى الشعر، وهـو مملكـة الصـدفـة، ومـرّة إلى السينمـا بالصدفة ومدّة طويلة إلى التاريخ واللغة هرباً حظّ الصدفة منـه قليل وإن يكن أصيـلاً. ولعلّ صـدف الدعـوة إلى الكتابـة أو الخـطابـة ـ وهي تكـاثـرت في السنوات الأخيرة ـ تفسّر، من جهة أخرى، قـلة ما يـرقى إلى أوائل الحـرب من هـذه النصوص وكثـرة ما يـرقى إلى أواخرهـا (مـا دام يقـال الآن أننـا في أواخرها). هذا كل شيء تقريباً. . .

. . . إذ لم يبق ـ تقريباً أيضاً! ـ غير أن أقول أنني لم أحذف عبارة من متون هذه النصوص ـ على ما فيها من تكرار ـ ولا أضفت عبارة أو غيّرتها. بل صححت أخـطاءً مـاديّـة قليلة. ورددت على واحـد منهـا ـ وهـو محـاضـرة ـ هوامش معظمها ببليوغـرافي، كنت حذفتهـا تخفيفاً عنـد نشره أول مـرة. ومـا أضفتـه من حواشٍ في مـطلع كل نص، تعييناً لمناسبتـه أو نقداً ـ في حـالـة واحـدة ـ لبعض مضمونـه، وسَمْتُهُ بنجمـة لينمـاز عن سـائـر الحـواشي وهي مرقمة. وغيّرت أيضاً بعض العناوين، لأن النصوص حين نشر كل منها منفرداً

لم يكن يضيرها أن تتكرر في عناوينها لفظتا «الحرب» و«لبنان». فلمّا تجاوزت عاد الأمر لا يخلو من إملال.

أخيراً.. أخيراً لا يصح وصف «الغنائية» على هذه النصوص ـ أو بالأحرى على معظمها ـ إلّا بقدر ما يصح على كثير غيرها ممّا تزعم له «الموضوعيّة». ولكنني لا أخفي أنها كتبت لغايات جلّها أنانيّ. ولا أخطىء حين أضع في رأس تلك الغايات الدفاع عن النفس أو قل الدفاع عن الكرامة. وهو ما سوّغ حديث هذه الأخيرة هاهنا. كان كل نص يعينني على مواصلة العيش في بيروت ويمدني بشيء من الزهو ومن الاحتقار لم يكن لي غنى عنه لتحمل الحرب. أما وأنّ كلاً منها قد بات بعيداً بعض البعد عن اليوم الذي أنا فيه، فإنني لا أعيد نشرها لغايات من القبيل نفسه، أو أن هذا ما أتوهمه الآن، على الأقل، والله أعلم. لا أريد، على الأخص، أن أُدلّ على أحد بأن «الظروف» أثبتت سلامة موقفي أو صحّة رأيي في شأن من الشؤون. فليس عندي ولا كان عند أبي خادمة اسمها «ظروف»، لا بالمعاش ولا بالسخرة. وإنما أحب لهذه النصوص ـ وقد كان لي منها بعض كرامة ـ أن يكون منها لمن يقرأها اليوم بعض فائدة. أي أنني كتبتها ونشرتها أوّل مرة لنفسي. وأعيد نشرها اليوم للغير. ولم لا؟

أعيد نشرها وأختار لها عنواناً عاماً عبارة أقتطعها من بيت شعر في معلّقة زهير. وبغية العبارة أن تدل على موضوع هذه النصوص (وهو الحرب) لا على مضمونها. إذ ليس في طوق الكتابة أصلاً أن ترد إلى الناس «ما علموا» من الحرب و«ما ذاقوا» منها. وإنما هي ترد إليهم، بمعنى ما، (إن كان التوفيق حليفها) أكثر بقليل مما علموا، وتردّ إليهم، بمعنى آخر، (وأيّاً يكن حظها من التوفيق) أقل بكثير مما ذاقوا. ولولا أننا أردنا بالعنوان الإشارة إلى موضوع الكتاب لا إلى مضمونه، لكان أقرب إلى التواضع أن نقتطع العنوان من عجز البيت نفسه لا من صدره. فما في هذا الكتاب عن حربنا غير «الحديث المُرَجَّم»! ولكن «الحديث المُرجَّم» ليس، بوجهٍ من وجوه الضرورة، «حديث خرافة». ولا هو، بوجهٍ من وجوه الضرورة، يتهيب الاستهزاء بالخرافات.

- ١ -

خبر من غبر

الناس لا يأمنون الضلال في معرفتهم عالم المرئيات، شأن هوميروس، وكان أوفر الإغريق حكمة. فإن أطفالاً كانوا يتفلّون أضلّوه إذ قالوا له: «كل ما رأيناه وأمسكناه تركناه. وكل ما لم نره ولا أمسكناه أخذناه معنا».

هيرقليطس

نصرانية اللبنانيين واسلامهم

(حواش على حوار يتيم)

في وسط الربيع من عام ١٩٦٥(*) جرى على منبر الندوة اللبنانية حوار أداره ثمانية رجال في ما بينهم، تداولوا المنبر مدّة شهر بتمامه. وهو حوار سمّي بحق مسيحياً إسلامياً وبقي يتيماً في حوليات الثقافة اللبنانية المعاصرة، فلم يكن له ما بعده، ما خلا نتفاً موزعة هنا وهناك لم تبلغ شأوه في العمق والشمول، وما خلا سجال الحرب، بعد ذلك، وهو ليس بحوار.

كان عهد فؤاد شهاب قد انصرم، قبل شهور، وبقيت منه لغة لم تعمّر بعده غير سنوات قليلة. أما نواة هذه اللغة فكانت عبارة واحدة زحمت أسماع اللبنانيين طوال ست سنوات، وهي «الوحدة الوطنية». وما أدري ـ إذا نحن اعتبرنا بخواتيم الأمور، إن كان يصح في اللبنانيين وفي هذه العبارة ما وجده الشاعر المعاصر صحيحاً في حس النجدة عند حكام العرب المعاصرين:

رُبّ «وامعتصماه!» انطلقت
ملء أفواه الصبايا الأيّم
جاوزت أسماعَهم لكنها
لم تجاوز نخوة المعتصم!

(*) ورقة أعدّت لندوة الحركة الثقافية في أنطلياس حول الدين وبنية المجتمع اللبناني. وقد عقدت الندوة في ١٧ شباط ١٩٨٧ ولم تصل الورقة إليها بسبب واقعة بيروت المروعة التي سبقت عودة القوات السورية إلى المدينة. وقد نشرت الورقة في عددي ٢٨ شباط و٧ آذار من السفير الثقافي.

وأما مدار اللغة الشهابية فكان عبارات أخرى لبثت تسطع طيلة عهد الرئيس الأمير اللواء حول عبارة «الوحدة الوطنية» وكانت منها بمثابة الوسائل من الغاية: «الدولة الحديثة»، «العدالة الاجتماعية»، «التخطيط والإنماء». وأما الطائفية فكانت شبه منفية من هذه اللغة، حتى أن ذمّها قلّ تداوله في الخطب. كانت شبحاً أليفاً ومخيفاً في آن، يعرف أهل السلطة أنها أساس نظامهم ولا ينسونها لحظة. على أنهم يؤثرون التورية عنها بما يفترض أن يجعلها غير «بغيضة» أي بالوحدة الوطنية، ويورّون عن الطوائف بـ«العائلات الروحية»، وكأنهم يسمّون أماني لا حالات قائمة، إذ هم يعلمون، من طريق الاختبار، أن الطائفية تحيا بموت الروح. فكأن الطائفية، برغم مثولها الراسخ في الشعور العام، كانت هي «ما لا يسمى» في اصطلاح التحليل النفسي، وكان هذا الحظر شرط كونها هي الأساس أي المؤسسة. على أن الرئيس اللواء الأمير كان رجلاً متديناً. ولما كان هو القدوة، جاز أن يعتبر الدين في أيامه ـ أو أن يساق إلى أن يكون ـ مناخاً حاراً يعمر القلوب، تاركاً لائتلاف العقول الجديدة والأعراف القديمة تدبير شؤون البيت اللبناني.

وأما الندوة اللبنانية، وهي بنت ثقافة الاستقلاليين البكر، فكانت تتقدم، حين استقبلت محاضرينا الثمانية، نحو سنتها العشرين. وكان حقاً لها أن تقول قول بول نيزان: «كنت في العشرين ولن أدع أحداً يقول أن هذه هي أجمل سنيّ العمر». وذلك أنها شاخت بعيد العشرين وماتت ـ أو قتلت ـ شأن نيزان نفسه، في نحو الثلاثين. ولكن وجوه الذين صنعوا، بتؤدة، فكرة لبنان المعاصر كانت قد تداولت منبر الندوة قبل سنة الحوار الذي يستوقفنا اليوم، وصنعت بين ما صنعت صورة الندوة ومناخ الحوار. وجوه هي وجوه ميشال شيحا وجورج نقاش وكمال جنبلاط وجواد بولس ورينيه حبشي ونفر سواهم، أدرك جلهم الندوة وهو في عنفوان العمر، وكان جلهم يؤثر النطق بالفرنسية. وهم اليوم قد ووروا أو تواروا، وكان آخرهم رحيلاً ـ وكأنما شاء أن يودعهم جميعاً ـ مؤسس الندوة ميشال أسمر.

وحين دعت الندوة إلى منبرها محاضرينا الثمانية كان جلهم في عنفوان

العمر أيضاً ممن أخذوا يغازلون الأربعين أو تجاوزوها بقليل. وقد نطقوا جميعاً بالعربية، حتى الفرنسي الوحيد من بينهم، وهو يسوعي، والقادم خصيصاً من فرنسا للمحاضرة، وهو الأب يواكيم مبارك. بدت الندوة وكأنها تقدم منبرها لوجوه جديدة - في معظمها - وللغة جديدة - نسبياً - عليها ولموضوع جديد. وكان بين المحاضرين شيخان شابان هما موسى الصدر وصبحي الصالح ومحمديان آخران هما حسن صعب ويوسف أبو حلقة. ولم يكن هذا أيضاً خالياً من الجدة. أما الطرف الآخر في الحوار فكان فيه أربعة أيضاً بينهم ثلاثة آباء هم جورج خضر ويواكيم مبارك وفرنسوا دوبره لاتور، ومعهم نصري سلهب.

على أن الحلم كان موجوداً في الشبان والشيب. ولم يكن الشبان من المحاضرين ممن يعوزهم سمو المكانة الثقافية في بيئاتهم وإن لم يكن موسى الصدر قد أمسى إماماً بعد ولا بات جورج خضر مطراناً. وكان الجميع يسبحون، على مسافات متباينة من أجهزة الدولة، في المياه الشهابية. لذا بدت المناسبة، في صورتها الخارجية، محصلة عليا للروحية الشهابية، تحمل الهموم الترابية لهذه الأخيرة إلى صعيد من الروح لا يخشى أن يكون كونياً. وهي - أي المناسبة نفسها - تبدو لنا اليوم، في عمقها، أكثر بكثير من نظرية روحانية للشهابية. لذا وجدناها أفضل مدخل إلى تلمس موقع الدين في الفكر الاجتماعي اللبناني.

ثم توقف هذا الحوار، من بعد[1]، على رغم أن مفتي الجمهورية

---

(١) ظهرت المحاضرات في كتاب هو: المسيحية والإسلام في لبنان، محاضرات الندوة، السنة ١٩، النشرة ١١٠٨، بيروت ١٩٦٥. وحين نقول أن الحوار قد توقف لا بد أن نستثني من هذا الحكم أعمالاً صدرت لاحقاً وتناولت موضوع الحوار وإنْ لم تكن حواراً. وأهمها أعمال يواكيم مبارك قبل حوار الندوة وبعده وعلى الأخص الخماسية الإسلامية المسيحية Pentalogie islamo - chrétienne التي أصدرتها - بالفرنسية - منشورات الندوة أيضاً في خمسة أجزاء عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣. في السنوات الأخيرة صدر أيضاً سفر أدمون رباط «المسيحيون في العهد الأول للإسلام»: =

وبطريرك الروم الكاثوليك ورئيس اتحاد الإنجيليين أبدوا اغتباطاً به في رسائل بعثوا بها إلى الندوة؟[2] في الواقع أن الحوار لم يتوقف بين المتحاورين أنفسهم. فنحن نجد بعضهم ومعهم ميشال أسمر يشدون أزر زميلهم موسى الصدر، في بيان مشهور، يوم أعلن نشوء حركة المحرومين، بعد حوار الندوة، بسنوات، ثم نجدهم حول الصدر أيضاً، في الكلية العاملية، يوم صام واعتصم، في صيف ١٩٧٥، رفضاً منه للقتال الأهلي. ولكن يبقى أن الركام الهائل الحجم والتنوع من الكلام اللبناني في العلاقات بين الطوائف لا يقابله إلا نزر جد يسير من الكلام الجاد في العلاقات بين الدينين اللذين يتقاسمان اللبنانيين. وقد يفسر أي متخابث هذا الأمر بكثرة الطائفية وقلة الدين في بلادنا هذه. ونحن لا نكتم انعطافنا إلى هذا التفسير، وإن كنا لا نرى الطائفية منقطعة عن الدين وعن شرائعه ومؤسساته. بل يرجح عندنا أن الطائفية هي الدين الميت في علاقته بمحيطه، بالمعنى الذي كان ماركس يقول فيه أن رأس المال إنما هو عمل ميت.

أيها النصارى هذا إسلامكم!

يظهر حوار الندوة للوهلة الأولى متشابكاً متباين الوجهات. فمن

= Les chrétiens dans l'islam des premiers temps

- بالفرنسية أيضاً - في أربعة أجزاء، عن منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وظهر لمفتي الجمهورية حسن خالد كتاب ضخم في موقف الإسلام من الوثنية واليهودية والنصرانية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦. ونضرب صفحاً هنا عن نصوص متفرقة مجافية لروح الحوار تناولنا بعضها في موضع آخر:

A. **Beydoun:** Identité Confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemprains.

منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٤. نذكر أخيراً أن موسى الصدر ألقى في شباط ١٩٧٥ محاضرة في إحدى كنائس بيروت وظهرت صورته في صحف اليوم التالي جالساً تحت صليب الكنيسة الكبير. راجع النهار ٢٠ شباط ١٩٧٥.

(٢) لم ينضم سيد بكركي البطريرك المعوشي آنذاك، إلى جوقة المرحبين. ولم نحقق إن كان للأمر صلة بخلافه مع الشهابيين.

اختصار الأناجيل في محاضرة نصري سلهب إلى إيجاز جانب من السيرة النبوية في محاضرة يوسف أبو حلقة نهبط مع جورج خضر وحسن صعب إلى القضايا الاجتماعية في كل من المسيحية والإسلام، ثم نقع مع فرنسوا دوبره لاتور وموسى الصدر على مواجهة بين «المسيحية والعلم الحديث» وعلى أخرى بين «الإسلام وثقافة القرن العشرين». هذا كله قبل أن ينصرف يواكيم مبارك وصبحي الصالح إلى تأملات أراداها «لبنانية» في العلاقات بين الديانتين. والتناظر بيّن في هذه الخطة. أما توالي المحاضرين على المنبر فقد أتاح لثلاثة مسيحيين ثمْ لثلاثة مسلمين أن يبسطوا موقفي الديانتين من هذه الزوايا الثلاث المختارة لكل منهما، وأتاح، بعد ذلك، لمسيحي ولمسلم أن يختتما الحوار بخلاصات عامة ولبنانية. على أن النظرة المتأنية تنبىء خلف هذين التناظر والتباين الشكليين بتكامل بين الأبعاد وبجهد حقيقي للتقارب بذله المتحاورون.

مثال ذلك أن تتبّع خطى المسيح ثم خطى محمد ـ وهو ما تولاه سلهب وأبو حلقة ـ لم يكن أمراً نافلاً في حوار بدا أن قرن الديانتين في مسيرة العصر وفي مسيرة مجتمع بعينه هو همه الأظهر. فإن شأن التفكير الديني إلقاء مراسيه في الأرض الثابتة قبل أن يجيل بصره أو يرسل شباكه. لذا فإن هذا النزول إلى أصل العلاقة بين الدينين وهو التوحيد وإلى ما يلي التوحيد، غيبياً، من إيمان بالوحي وبالمعاد وإلى ما يليه دنيوياً أي المحبة في تعليم المسيح والرحمة في رسالة محمد، إنما كان بمثابة توفير الصخرة لمرساة الحوار وتوفير المياه لمركبه في آن معاً.

يقول سلهب «إن ما يجمعنا على اختلاف الأديان والمذاهب، أننا نؤمن بالله الواحد (. . .) ونعيش على رجاء القيامة، ونشفق على الفقير ونؤاسي البائس واليتيم ونحترم الإنسان وحقه في الحياة والكرامة»[٣]. ويقول أبو حلقة: «أنا أؤمن بوحدة التعاليم، لأني أؤمن بأنها من مصدر واحد هو الله (. . .)

---

(٣) المسيحية والإسلام. . .، م م، ص ٢٠.

والـدين مظهـر الرحمـة الربـانية التي لا تنقـطع، فهو، إذاً، خـالـد بخلودهـا (. . .)»[٤]. وما كان لنا أن نستعيد هاهنا هذا الكلام الذي كان يعمـر المنابـر والبيـوت في بلادنا من قبل أن نتعلم النـطق، لولا أنـه قلّ، في هـذه الأيام، على كثير من المنابر وانسحب من أفواه الآباء والأمهات في كثيـر من البيوت، فأخذت تبدو له، ونحن نقـرأه في كتاب النـدوة، جدة مستـأنفة. وكشفت لنـا الجـدة المذكـورة أن هيجان العصبيـات يسوق الجحـود، ولو تمسح بـأذيـال الدين، حتى هذه الأقاصي.

على أي حـال، يتدرج حـوار الندوة على معـارج هذا الـوحي الموحـد بدءاً من أعلاها، أي من التوحيد. والتوحيد يرد تـواً إلى إبراهيم، وهـو ما لم يفت بالطبع، يـواكيم مبارك، ابن ماسينيون الروحي. فهو يشير إلى أن مؤلفـه الأول قام «على برهنة كون القـرآن ما زال كـلًا لا يتجزأ ضمن نـطاق الإيمان القديم بإله إبراهيم (. . .)»[٥] هذا الهم هو، على وجه الدقـة، ما يصـدر عنه موسى الصدر حين يتوجه، في ختام محاضـرته إلى الجمهـور الذي لا أشـك في أن جله كـان من المسيحيين، فيقول: «إخواني الأعزاء، هـذا إسلامكم»[٦] وهي عبارة لا معنى لها إن لم يفهم الإسلام بمعناه الـذي يضعه القـرآن على لسان إبراهيم وهو يرفع، مع ابنـه إسماعيـل، قواعـد الكعبة: ﴿ربنـا واجعلنا مسلميْن لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لـك﴾[٧] وهو أيضـاً ما يقـوله أبنـاء يعقوب عندما حضر أباهم الموت: ﴿قالوا نعبد إلهـك وإله آبـائك إبـراهيم وإسمعيل وإسحق إلهـاً واحداً ونحن لـه مسلمون﴾[٨]. وهـو أخيراً مـا ينطق بـه الرسـل مخـاطبين المسيح: ﴿قـال الحواريـون نحن أنصار الله آمنـا بالله واشهـد بأنـا مسلمـون﴾[٩]. لا يشيـر مـوسى الصـدر إلى شيء من هـذه الآيـات، ولكنـه

---

(٤) م م، ص١٠٢.
(٥) م م، ص ١٨٧.
(٦) م م، ص ١٤٤.
(٧) البقرة ١٢٨.
(٨) البقرة ١٣٥.
(٩) آل عمران ٥٢.

يـوجزهـا وسواهـا في عبارة واحـدة حين يخاطب جمهـور الندوة كله قـائـلاً: «إخواني الأعزاء، هذا إسلامكم».

يستـوي إبراهيم إذن جـداً مهيباً يتحلق المحـاضـرون حـولـه. ولكنهم يعلمون أن الإيمان الـواحد بـإله إبـراهيم لا يبطل الخـلاف بين الديـانتين في صورته ووحيه. وهم يعلمون أن مآل هذا الخلاف يسعه أن يكون، في الحالة القصـوى من التجاذب، تكفيـراً متبادلاً. غيـر أن الجموح ليس صفـة ملازمـة بالضرورة للفكر الديني، وإن يكن إمكـاناً من إمكـاناتـه ومن إمكانـات سواه. والمحاضرون لم يكـونوا في وارده ولا هم اختـاروه. على أنهم لم يستعيضوا عنه بالممالأة ولا بالنفـاق. فهم أقروا بـوجود المشكـل وبتعذر حله واختـاروا مغـادرة قـطبيـه الأقصيين والتقـدم بعضهم نحـو بعض إلى أقـرب مسـافـة لا يستشعرون معها ملامسة الخيـانة. أمـا المشكل فهـو معروف، وكيف يجهـل وهو ما هو؟ هو ذاك النـاشىء عن إنكار الإسـلام لألوهيـة المسيح وعن إنكـار المسيحية لنبوة محمد. والتصديق بألوهية المسيح وبتجسده وصلبه هـو الميزة الأصلية للمسيحية لأنه ركن عقيدة الخـلاص. والتصديق بـرسالـة محمد هـو موضوع ثاني الشهادتين في الإسلام بعد التوحيد، وهمـا ما يصبح به المسلم مسلماً. والأمر يتجاوز بالطبع الإقرار بمكانة يحتلها شخص محمد عند ربـه، إلى التصـديق بالـوحي القرآني أي بكـون الإسلام رسـالـة السمـاء لا صنيـع البشر.

بيئة للسلام

كان المحاضرون يبغون السلام. كانوا يبغون سـلام لبنان الأهلي أولاً. ولكن أحلامهم لم تكن قد تقلصت إلى طلب النجاة لأشخاصهم من رصاصة محكمـة التصويب أو من قـذيفـة طـائشـة، ولا إلى طلب النجـاة من الجـوع والمهـانة، وهـو ما ارتـدت إليه أحـلام كل منـا في أيامنـا هذه. كـانت أحلام المحاضرين كبيرة وكانوا يبغون سلام العالم ويجرؤون من بناية الشرتـوني في شارع بشارة الخوري على الحديث عن سلام العالم. هكـذا لم يجد مـوسى الصدر أن اختلاف العقيدة يسوق بـالضرورة إلى التنـابذ أو إلى طلب الـوحدة

القسرية. بل هو وجد التنوع في قلب الصورة الإسلامية للكون وللإنسان وهي ما تعرض له محاضرته. وذلك أنه يرى المعرفة جهداً كونياً أوجب الله على الإنسان بذله ليستوي الإنسان ـ وفق العبارة القرآنية ـ «خليفة» الله في العالم. فعلى الثقافة إذن أن «تعكس، في سمع المثقف، السمفونية الكونية وتسبيح الموجودات كلها»[10]. هذا التسبيح هو نظام العالم وهو مبدأ الألفة بين البشر ومبدأ تنوعهم أيضاً، لأن «سمفونية» الخليقة لا يستقيم عزفها بآلة واحدة. لا يسع السلام، والحالة هذه أن يكون إفقاراً لألوان العالم ولموسيقاه. والإسلام «يأمر اتباعه بالدخول في السلم كافة ويجعل تحيتهم سلاماً» و«السلام اسم من أسماء الله الحسنى وصفة من صفاته العليا، تنعكس على الكون وتتجلى في الخلق». أما الاختلاف في المجتمع العالمي فـ «يجب أن نعترف به ونعتبره كمالاً له وجمالاً فطرياً (. . .)» وهو لا يمنع السعي إلى الوحدة، إذ «لا سلام بلا تنسيق الجهد الثقافي ووحدة الخطة العامة ولا سلام مع الرغبة في فرض وحدة الأنظمة والآراء والانتاج والعناصر»[11].

كان حديث موسى الصدر ينشىء بيئة لتقبل الاختلاف في العقائد ولو أن موضوعه كان موقف الإسلام من علم العصر وثقافته ولم يكن العقائد. وهذا مثال من أمثلة لترافد الجداول التي أجراها حوار الندوة. وهو ترافد ينم بوجود بنية وأفق مشتركين لسائر المحاضرات هما اللذان نجهد في وصفهما هاهنا ونحسبهما بعضاً جوهرياً من لبنان الأمس ومن ثقافته. أما الذي قيض له أن يخطو إلى أبعد ما يستطيع في ميدان التقريب بين العقائد فهو يواكيم مبارك. وهو يعود إلى مقالة كان حسن صعب قد نشرها في الـ Middle East Journal وأخذ فيها على المسيحية «أنها لم تمنح بعد نبي الإسلام المكانة العائدة إليه، لا في نظر تاريخ الأديان ولا على صعيد الفكر اللاهوتي

---

(١٠) المسيحية والإسلام. . .، م م، ص ١٢٩.
(١١) م م، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

الصرف»[١٢] وهو غبن قد يزيد المسلم ـ اللبناني بخاصة ـ شعوراً به معرفته بالمكانة التي يحل فيها القرآن عيسى بن مريم وأمه، وإن كان لا يرى فيه إلا نبياً من الأنبياء. والذي يرد به مبارك على هذا الشعور ـ وهو مدرك «أن الرؤيا الدينية للأشياء لم تنطلق بعد في طريقها انطلاقاً كافياً»، إنما هو إذكار حميم تترى فيه التسليمات على الرسول العربي:

«سلام عليك في رقادك بين أصحابك وحسامك لا يزال مجرداً على المشركين(. . .).

«سلام عليك لأنك أعلنت على العالم قاطبة شريعة العبادة الموحدة وأقسمت لتعمِّمنها على الخلق أجمعين (. . .).

«سلام عليك لاعتقادك انتهال أروع ما قيل باللغة العربية على لسان الله خاصاً به تكوين عيسى بن مريم كمثل آدم من قبل(. . .).

«سلام عليك لأنك لم تحرم أحداً من ذرية إبراهيم بركة الوعد الميمون»[١٣] الخ، الخ. . .

لا يحسب يواكيم مبارك نفسه مهدداً بحسام الرسول ولا بنزوع الإسلام إلى أن يعم الخلق أجمعين. بل هو يبدأ تسليماته بذكر هذين الأمرين، على وجه التحديد. وهو قد دعا، في محاضرته، إلى «مسكونية إسلامية» تقابل المسكونية المسيحية، المتجددة آنذاك، وتشاركها النضال في سبيل «الإيمان الديني والعدالة الاجتماعية»[١٤]. وكان موسى الصدر قد استبق هذه الدعوة، من راهب مسيحي، إلى إرساء مسكونية الإسلام وتجديد قوته بالقول أن الإسلام قد استطاع تقبل ثقافات الاقطار التي فتحها لأنه كان قوياً وانه إن أوصد أبوابه دون الثقافات الحديثة فسيكون ذلك أمارة ضعف طرأ على ثقته

---

(١٢) م م، ص ١٨٨.
(١٣) م م، ص ١٨٩ ـ ١٩١.
(١٤) م م، ص ١٨٦.

بنفسه[15].

لم تحسم تسليمات يواكيم مبارك على النبي خلافاً ولا كان هذا مرادها. وإنما أراد صاحبها منها أن لا تكون المخالفة إيلاماً للغير وجرحاً هو ذاك الذي يفتحه الإزراء والإنكار. وهو قد بدا مغتبطاً بأن المخالفة غير مضطرة إلى الجرح. ولا ريب أن غبطته كانت معدية. فإن صبحي الصالح - آخر المحاضرين وأكثرهم تحفظاً حتى أنه ليقارب التشنج - قد أبدى اغتباطه، بعد التشديد على اعتراف القرآن بأصل المسيحية وتكريمه لعيسى ولمزيم، بالنص الشهير الذي كرسه المجمع الفاتيكاني للإسلام[16]. وكان الصالح قد أشار إلى خرافات كان النبي العربي موضوعاً لها حتى نهاية القرون الوسطى المسيحية ثم إلى كلمات حاقدة على الإسلام نطق بها بعض البابوات[17]. هذا قبل أن ينتهي إلى موافقة يواكيم مبارك على تطلعه إلى مسكونية إسلامية، زائداً عليه أن المسكونية، وفاقاً لروح القرآن، ينبغي لها أن تكون «عالمية إنسانية لجميع الأديان، ولجميع البشر على السواء، دون تفرقة بين الأجناس والعناصر والألوان والأعراق والثقافات»[18].

هذه المسكونية متصلة عند مبارك في أصلها بهجرة المسيحية والإسلام من داريهما الأولَيَيْن أي بهجرة الرسل من أورشليم إلى أنطاكية وبهجرة النبي من مكة إلى المدينة. وذلك أن الخروج من أواصر الدم والنشأة الأولى هو شرط لمخاطبة العالم الأوسع بوحدة الإيمان[19]. وكان مبارك قد رأى، على صعيد آخر، أن الخروج أيضاً شرط لاستقلال العقل الذي يثمر الفلسفة. ولامَ أبا حامد الغزالي على أزدرائه هذه الأخيرة[20] وما يشي به كلام مبارك

---

(١٥) م م، ص ١٣٠ - ١٣٤.
(١٦) م م، ص ٢٠٢.
(١٧) م م، ص ١٩٩ - ٢٠٠ وص ٢٠٣.
(١٨) م م، ص ٢٠٤.
(١٩) م م، ص ١٨٤ - ١٨٥.
(٢٠) م م، ص ١٧٢ - ١٧٣.

هذا دونما تصريح هو أن التفلسف شرط الارتفاع إلى المسكونية لأن العقل هو العام أو ما يسعه أن يكون عاماً. وحين يكون الإسلام مدار الكلام، تتراءى خلف رغبة مبارك الفلسفية، أخرى متممة لها هي الرغبة في أن تستوي الفلسفة الإسلامية أفقاً لحرية الإسلام، في ما وراء الفقه ونظمه وجزئياته. وذلك أن هذا وحده ـ على صعيد النظر بالطبع وليس بالضرورة على صعيد التطبيق ـ هو ما قد يسعف في إدخال النسبية التاريخية إلى النظم الفقهية ويلحقها بمستوى من النظر مؤهل لتأسيس الحوار(٢١). والذي ترجحه قراءتنا للمحاضرات هو أننا إذا استثنينا حسن صعب ـ ولو ان زاويته هي زاوية النظر السياسي لا الفلسفي ـ لم نقع على أحد من بين المحاضرين المسلمين جرى مع مبارك إلى هذه الغاية. فإن موسى الصدر يكتفي بذكر الفلسفة بين ميادين عدة وفق فيها المسلمون بين أصالة معتقدهم وتفتح عقولهم حيال الثقافات الأخرى. وهو يخص بالذكر من بين الفلاسفة الإسلاميين ملاّ صدرا مشيراً إلى نظرات له يؤثرها على مثيلاتها في الفلسفة المعاصرة(٢٢). أما صبحي الصالح فإن الزاوية الفقهية بارزة في كلامه، وإن لم تكن وحيدة. فهو يأخذ على حسن صعب قصره البحث الذي قدمه على «جوانب فلسفية» من الحقل الاجتماعي الاقتصادي في الإسلام، وعدم تطرقه إلى «ما زخرت به بطون المجلدات في فقهنا الإسلامي من آراء ناضجة، في النظم الاقتصادية، وقواعد العدالة الاجتماعية، ومن ميل واضح إلى ضرب من الاشتراكية المؤمنة البناءة، (. . .)»(٢٣). وهو يظهر عتبه أيضاً على يوسف أبي حلقة «ان لم يتمهل عند تصوير خطى النبي في المدينة تمهله لدى تقصّيه مراحل الدعوة في مكة، مع أن صورة النبي القائد الحاكم السياسي المشرع كانت

---

(٢١) عاد إلى هذا الهم، في وسط الحرب اللبنانية، طريف الخالدي. راجع محاضرته: «اللاهوت المسيحي وعلم الكلام الإسلامي» في المسيحيون العرب (محاضرات ألقيت في «دار الفن والأدب» بيروت، سنة ١٩٨١)، ط ٢ (١٩٨٦)، ص ١٤٤ ـ ١٤٦ بخاصة.

(٢٢) المسيحية والإسلام، م م، ص١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢٣) م م، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

حرية بعناية أكبر(. . .)»[٢٤]، الخ. . . ولنا في أي حال عودة إلى مسألة الفلسفة والعقل هذه وموقعها من الحوار. فلننزل الآن إلى ميدان الاجتماع الذي نعلم ـ بمعنى ما ـ أن المتحاورين لم يغادروه قط.

حقوق قيصر

ينطوي الجانب الاجتماعي من محاضرات الندوة على مفاجآت عدة لقارىء اليوم. فإن موسى الصدر مثلاً لا يأتي للمستضعفين ولا للمحرومين على ذكر. لا ريب أن موضوعه لم يكن يفرض عليه ذكرهم، ولكنه ـ أي الموضوع ـ لم يكن يتجافى أيضاً التعريج على مكانهم من ثقافة الإسلام وثقافة القرن العشرين. عليه كان حسن صعب هو من وجد في المستضعفين مدار سياسة الإسلام الاجتماعية وهو من استشهد الآية التي كادت تمسي، منذ الثورة الإيرانية، مساوية في الشهرة للبسملة: ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾[٢٥] وصبحي الصالح هو من يقع على «ضرب من الاشتراكية» ـ سبق ذكره ـ في الإسلام. وجورج خضر يقول أن كنيسة أورشليم افتقرت كثيراً بعد المخلص ومارست «شيوعية حرة»[٢٦]. وهو يقول أيضاً أن «المثلبة الكبرى» إنما هي «تحالف القوى الإيمانية مع الرأسمالية، وهي مقبرة القيمة الوحيدة في الكون المنظور، أعني الإنسان». ويضيف أن «فضل الحركة الاشتراكية علينا جميعاً أنها نبهتنا أن الإنسان ليس شيئاً ولكنه ذات»[٢٧] وهو يخلص إلى القول أن «الأساس في خلافنا مع الماركسية ليس أنها ثورية، بل على العكس، لأنها ليست ثورية كفاية»[٢٨] ومحاضرته ـ وهي أشد النصوص أسراً، على ما نرى، في كتاب الندوة ـ منسوجة كلها على هذا المنوال.

---

(٢٤) م م، ص ١٩٤.
(٢٥) م م، ص ١٥٢.
(٢٦) م م، ص ٥٨.
(٢٧) م م، ص ٧١.
(٢٨) م م، ص ٧٢.

أطرف من ذلك أن حسن صعب يرى الإسلام في غنى عن أن يضاف إلى دولة، فيعلن - مقتفياً خطو علي عبدالرازق - أن «الإسلام دين الله ودين الإنسان، وليس دين الدولة». وأن «كلمة دولة غير واردة في القرآن من أوله لآخره». وأن «أمر الله محبة ورحمة وإحسان وعدل وأخوة وحرية. وأمر الدولة إرادة وإكراه وعقل وتنظيم، ومصلحة وتغيير. أمر الله جوهر أزلي والدولة عارض دنيوي»[٢٩] وهو كلام لا يتقبله صبحي الصالح الذي يأبى تبني «الفصل بين الزمنيات والروحانيات» والتفريط بما يعتقده «بين يدي الله من أن الإسلام دين ودولة، وعقيدة ونظام»[٣٠] هذا بينما يستهل جورج خضر محاضرته بالاحتجاج على من يعتبر المسيحية «ديانة روحانية لا تمت بصلة إلى المنظورات لأنها تبحث في خلاص الفرد وآخرته»[٣١] وهو، وإن كان ينكر أن تكون الكنيسة من حيث التاريخ أو من حيث الحق - حكومة ثيوقراطية، يؤكد أن المبدأ الذي بقي مهيمناً على المسيحية، برغم إلغائها مؤسسات العهد القديم، إنما هو مبدأ «سيادة الله على شعبه»[٣٢]، وهو حين يعود إلى كلمة المسيح المشهورة في الله وقيصر، يسأل بعد أريك فيل[٣٣]، ما هي حقوق الله وما هي حقوق قيصر؟ ويجيب بأن حقوق السلطة محدودة لأن «حقوق الله غير محدودة، وهي الأولى» وبأن الله «سيد الدولة»[٣٤] - وهو يدير محاضرته كلها على هم الفقر الماثل في الإنجيل وعلى الهم الاجتماعي والسياسي في تاريخ الكنيسة وسير آبائها. وهذا بالضبط ما يهنئه عليه صبحي الصالح[٣٥]، بينما يهنىء خضر نفسه بزوال «دار النصرانية» اليوم وانعتاق المسيحية «من كل

---

(٢٩) م م، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣٠) م م، ص ٢٠٧.

(٣١) م م، ص ٥٣.

(٣٢) م م، ص ٥٥.

(٣٣) Weil, Eric: «Religion et politique» in: Le temps de la réflexion, 1981, pp. 183 - 105, Gallimard, Paris.

والنص يرقى إلى سنة ١٩٥٥، راجع بخاصة ص١٩٠ - ١٩٢.

(٣٤) المسيحية والإسلام...، م م، ص ٥٩ - ٦٠.

(٣٥) م م، ص ١٩٥.

نير يُفرض عليها ومن كل نير تفرضه»[٣٦].

لا تفي هذه السطور القليلة محاضرتي خضر وصعب حقهما. على أنها رمت لا إلى تلخيصهما، بل إلى الإيحاء بصورة هذا العالم الذي كان مقلوباً سنة ١٩٦٥ أو أنه كان، يومها، واقفاً على قدميه وانقلب بعد ذلك. فلنعرض الآن إذن ما هو لبناني، صراحة، في المحاضرات بعد أن اجتهدنا في استقصاء ما أفادها به، من قريب ومن بعيد، صدورها من الموقع اللبناني.

مأزق اللازمة

يعود يواكيم مبارك إلى لازمةٍ صحبت صورة لبنان الكبير عند وارثيه زمناً طويلاً وكان أكثر الساسة اللبنانيين ترديداً لها في ربع القرن الأخير بيار الجميل. وهي، بعبارة مبارك، «أن لبناناً يريد نفسه مسيحياً صرفاً أو أغلبية مسيحية، يفقد مبرر وجوده ويحكم على نفسه كما فعلت إسرائيل. وأن لبناناً يريد نفسه إسلامياً صرفاً أو أغلبية إسلامية، يحكم على نفسه أيضاً ويجعل من الإسلام قاطبة عصبية عرقية (. . .) عاجزة عن العيش في إطار أمة متعددة ومتوحدة»[٣٧] ولا يستخرج المحاضر من هذا الكلام ضرورة «التوازن» الشهير - وهي ماثلة فيه - بل يستخرج منه ضرورة الانفتاح و«هجرة» كل دين من ذاته وضرورة المسكونية والفلسفة والتصوف. والكلام المذكور - وهو يشير إلى الغاية القصوى لحوار الندوة - كان على الدوام، برغم صحته، يؤول إلى مأزق هو المأزق اللبناني برمته. فهو يردنا مرة أخرى إلى مسألة حقوق الله وحقوق قيصر التي تراوحت حلولها، على ما نعلم، بين الثيوقراطية والعلمانية. أي أن هذا الكلام يطل مباشرة، بوجه ديني، على المشكلة الطائفية ولا يصوغ لها حلاً معروفاً. وإنما هو يضعها في مواجهة حلول متعارضة وإن كان يرجح - من حيث الرغبة - سلوك طريق وسط بين حدي التناقض غير واضحة المعالم. فهو يجعل الثيوقراطية واردة ويصد عنها، في

(٣٦) م م، ص ٦٦.
(٣٧) م م، ص ١٨٣ - ١٨٤.

آن، لأنـه يصدر من ينبـوع ديني ولكنـه يـواجـه دينين معـاً، لا دينـاً واحـداً، فيستبعد، بالتالي إقرار صيغة ثيوقراطية مشتـركة هي في حقيقـة الأمر بـدعة لا يحملها أحد على محمل الجد. وهو يجعل العلمانية أيضاً محتملة وينقضها، في آن، لأنه يوجه النـظـر إليها على أنها الحصيلة السلبيـة لاستنكاف كـل من الدينين عن قهر الآخر، ولكنه يشير، بنفحته الدينية الغـالبة أيضـاً، إلى نشوز العلمانية، هاهنا، لأن هذه الأخيرة لا تكون ائتلافاً طوعياً بين دينين.

هكذا نصل إلى الطائفية على أنهـا الطريق الثـالث، لولا أن الـطائفية، مجردة من أي تحديد، ليست طريقـاً وإنما هي متـاهة. إذ مـا هو هـذا الذي تدخله الطائفية من الدين في الدولة مـا دامت لا تريـد أن تفرض على الـدولة دينـاً واحداً ولا أن تفصـل الدينين عن الـدولة؟ وكيف تستقيم الـدولـة أصـلاً بقـطبين متسـاويين تهيمن عليهمـا وهي حصيلة هيمنتهمـا المشتـركـة عليهـا وتجاذبهما إياها؟ وكيف يستبقي الدينان، من جـانبهما، بعـدهمـا الـروحي فلا يرتدان إلى عصبيتين موضوعهما الصراع على الدولة وما تليه، وكـل شهادات المؤمنين بهمـا ـ بسائـر معـاني الشهـادة ـ وكـل تكـأكؤ الجمهـور على إقـامـة شعائرهما مسخرة لقتل النفوس ومـوت الدين؟ وكيف يسـوغ الحوار الـديني، من جهة أخرى، منفصلاً عن الجدال الطائفي؟ وإن لم ينفصل عنه فهل يمهد لحسمه حسماً يحفظ الطوائف أم يتسمم به تسمماً يقتل الدين؟

لا نريد أن نوحي أن هذه المشكـلات بلا حلول. على أن حـالنا تنبىء بأننا لم نضع لها، بعد، حلولاً شافية. وقد جـرى حوار النـدوة في عهد كـان فيـه الجدال الـطائفي ملجومـاً وكان خَفَـر الطوائف ـ أي العيش في الـطائفيـة واجتنـاب حديثهـا «البغيض» ـ في أوجه. فجـاء الحوار ـ بـاصطلاح التحليـل النفسي ـ نوعاً من «التسامي» بالمكبوت. هكذا اقتصرت المقترحات اللبنانيـة التي خلص إليهـا المتحاورون ـ وقـدمها يـواكيم مبارك ووافقـه إجمالاً عليهـا صبحي الصـالـح[٣٨] على إنشـاء مجلس ملي مشتـرك للمسيحيين والمسلمين

---

(٣٨) م م، ص ١٦٧ ـ ١٧٧ و٢٠٧ ـ ٢٠٩. وقـد أبدى الصـالح تحفـظاً على الفصل بين =

وعلى إنشاء معهد للدراسات الدينية المقارنة في الجامعة اللبنانية وعلى إنشاء مجمع لبناني للغة العربية، وأخيراً على إصدار بيان ـ هو وحده الذي أبصر النور ـ يقدم للجمهور حصيلة الحوار. وقد اعتبر موضوع المعهد مؤجلاً منذ طرحه. وجاءت صورة المجلس الملي المشترك مشوبة بكل اللبس الذي وجدنا لتونا «الصيغة» اللبنانية الأصيلة مثقلة به. إذ كانت مهمة المجلس، في تصورمبارك، «ضمان احترام التمييز الشرعي ما بين الروحيات والزمنيات من جهة وإحلال الإنسجام اللازم بين الزمنيات والروحيات من جهة أخرى»[39]. وها نحن أولاء ما نزال على صليب هاتين «الجهتين».

عليه لا يملك قارىء اليوم إلا أن يشعر بالأسف وهو يرى حسن صعب يكاد يعتبر المشكل الطائفي غير ذي موضوع حين يتساءل إن كان الانتساب إلى المسيحية والإسلام يعني للبنانيين «شيئاً أكثر من التنازع على الإحصاء والتنافس على الوظائف العامة، والتطاحن في سبيل المغانم الخاصة» وإن كان الدينان يكيفان «حياتنا بشيء ما غير السعي للبقاء والصراع على السلطة»[40]. ولقد يؤثر قارىء اليوم على هذا التهوين من شأن التنازع الطائفي باسم «النسق المثالي»)[41] لحياة الإنسان، صراحة صبحي الصالح الذي يقول إن «خَلاق [المسلمين] من توجيه [سياسة الدولة العامة كان] نزراً يسيراً منذ أيام الانتداب، ولا نزال نشعر بضآلة هذا النصيب حتى في عهد الاستقلال»[42] إلا أن سيرة الحوار الإجمالية، وإن كان لا يجوز بحال وصفها بالنفاق، تغري بالاعتقاد أن المتحاورين لم يكونوا ينعمون النظر فعلاً في ما تحتهم وفي ما بين أيديهم أي في الشبكة الاجتماعية اللبنانية وفي حياة لبنان

= الزمنيّات والروحيات ولكنه رأى في المجلس الملي «مرحلة زمانية جديدة من مراحل وجودنا المدني السياسي» معتبراً أنه «لا يضير معتقدنا الإسلامي في شيء» بل يتيح له مزيداً من المشاركة مع التعاليم المسيحية في توجيه الدولة.

(٣٩) م م، ص ١٧١.

(٤٠) م م، ص١٤٨.

(٤١) م م، ص م.

(٤٢) م م، ص ٢٠٧.

السياسية. لذا جاء الحوار - وهو حدث صعب تصوره على النحو الذي جرى فيه من غير المشكل الطائفي - خلواً من الضوابط التي كان يسع الإدراك الحسي لهذا المشكل أن يزوده إياها. فكأن المحاضرين كانوا يرون بعضهم بعضاً بميولهم ونواياهم ونظراتهم فلا يعودون يرون من لبنان إلا ما هو فيهم منه، وهو كثير، بطبيعة الحال، ولكنه غير واف بالغرض كله. وأخص ما لم يروه - في ما نحسب - هو ما نسميه حالة «الشيوع» التي تجعل الفصل - ولو نسبياً - بين مجالات السلوك وتوزيعه على مستويات يحفظ لكل منها من الاستقلال ما يقوم بأوده ويجعله مستحقاً اسمه، غاية صعبة المنال في مجتمعاتنا الشرقية. هذا الشيوع هو ما يجعل الطائفية «ظاهرة اجتماعية كلية» أي موضوعاً ممتازاً لعلم الاجتماع - بحسب مارسيل موس وجورج غورفيتش - يتآزر فيها الدين والولاء السياسي والمصلحة الاقتصادية وعلاقات القرابة وأمور أخرى عديدة «يفيض» بعضها بصور بعض، كما عند أفلوطين، ولكن دون تراتب مستقر بالضرورة[٤٣].

الأمور وأسبابها

هل نخلص إلى القول أن محاضري الندوة أنشأوا بيئة مواتية للحوار

---

(٤٣) لم يكن بين المحاضرين «اجتماعي» وكان أقربهم إلى هذه الصفة حسن صعب الذي اختار البحث في المبدأ أي في فلسفة الاجتماع الإسلامية واكتفى من حديث الطائفية بازدرائها. على أن تغييب المشكل الطائفي لا يفسره عدم الاختصاص بل طبيعة الشعور به في تلك الأيام. ولم يكن بينهم مؤرخ أيضاً فغابت عن ساحة البحث تجارب العلاقات التاريخية بين الديانتين في دول الإسلام وفي مواجهاتها مع الدول المسيحية. وكان صبحي الصالح هو الوحيد الذي ألم فعلاً بأحد وجوهها وهو قد كان حقق كتاباً (ذكره في محاضرته) هو كتاب أحكام أهل الذمة للإمام الحنبلي ابن قيم الجوزية ونشره سنة ١٩٦١ (دار العلم للملايين، بيروت)، والكتاب بما علق عليه من حواش أجملت فيها مواقف سائر المدارس الفقهية من مسائله، أثر عظيم القيمة لمؤلفه ولمحققه. ونقارن روحية المحقق المعتدلة بروحية التحريض التي دفعت المشرق اليسوعية سنة ١٩٢٠ إلى نشر مخطوط ابن فضلان في الموضوع نفسه وذلك في ذروة الحملة الأوروبية على الحكم الإسلامي. راجع «شذرات تاريخية من صحائف منسية» في المشرق ج ٨، م ١٨ (١٩٢٠)، بيروت.

بين الديانتين في لبنـان ـ وبينهم هم أنفسهم بخاصة ـ ولكنهم تناسـوا الشروط المناسبة لوصول هذا الحوار إلى مصير اللبنانيين ولإفادة لبنان منـه؟ قد تسـوغ الفقرات الأخيرة من كلامنا هـذا الاستنتاج. على أن مـا سبقها يقيـد التسويـغ المـذكور. وذلـك أن ميزة حـوار النـدوة لا تبـطلهـا الغشـاوة المضـروبـة بين أصحاب الحوار وحقيقة الطائفية لأنها ـ أي الميزة ـ في موضع آخر. وليس لمن خلّف وراءه اثني عشـر عامـاً، بدروسهـا، من الحرب الأهليـة، أن يفرط في التثريب على أناس اجتهدوا برأيهم، بعد ست سنوات من السلم الشهابي، فلم يقدروا المشكل الطائفي حق قدره.

أما الموضوع الذي نقع فيه على ميـزة حوارهم فهـو ـ إضافـة إلى أمور ذكرت ـ في هذه الثقـة الممحوضـة لفعل التشـريع البشـري وفي هذه الـرغبـة المنتشـرة بينهم في التأسيس على التـاريخ. هـذه الميـزة تخـرج إلى ضـوء التحليل من أبواب سرية ومن أخرى صريحة. وهو دأب لنصوص الحوار التي استفـدنا أحيـاناً من مقـدماتهـا المضمرة صـوراً لمـواقف تتصـل بشؤون غيـر موضوع النص وتأتي أوفر مادة مما يقوله النص في موضوعه.

فمن الأبـواب السريـة لتقبل الإنسـان على أنه مؤسس ومشتـرع متجدد الأهلية هذا التوافق بين موسى الصدر وفرنسوا دوبره لاتـور على حصر الحيـز الذي تحتله المعجزة، في تدبير العالم[٤٤]. يرى دوبره لاتور ـ وهو تلميذ لـ تيار دو شـاردان Teilhard de Chardin أن المعجزة الأصليـة إنمـا هي خلق العـالم، بموجوداته ونواميسه كافة، دقيقها وجليلها. أما ارتضاء الخالق أن يخرق ـ بتقطع ـ نواميس العالم (ليحيي ميتاً أو ليكثر الخبز والسمك، أو ـ في الأقل ـ ليشفي مريضاً بغتة) فهو أمر محدود الغـاية وغـايته هي كسـر الألفة التي تنشـأ بين البشر ومعجـزة العالم، فلا يعودون يرونها لوجودهم في داخلها. يريد الله بمعجزاته العارضة إذن أن يدل على معجزته الدائمـة وهي خلق العالم. ذاك في أي حـال ما يصـرح به

---

(٤٤) م م، ص ٨٢ ـ ٨٤ و١٢٥.

نص لأوغسطينوس يستشهده المحاضر. أما الإمام الصدر فيستشهد حديثاً نبوياً يعرض في ثماني كلمات فلسفة تامة. وهو هذا: «أبى الله أن يجري الأمور إلّا بأسبابها». وهو حديث يشي بضآلة الأهمية التي للخوارق في الإسلام (وإن كان القرآن لا ينكر تلك التي أيد الله بها رسله). فالمعجزة الرئيسة في الإسلام،وهي القرآن نفسه، تخرق ملكة بشرية مكتسبة هي ملكة البلاغة التي لا تعتبر فطرية إلا مجازاً.هي لا تخرق إذن شيئاً من نواميس الطبيعة.

يترتب على هذا أن العناية ماثلة في الطبيعة أصلاً وأن الإنسان (وهو حبيب الله في المسيحية وخليفته في الإسلام) ليس مأموراً بانتظار نزولها عليه عند كل فعل يهم به، بل هو مأمور بتدبير العالم وفاقاً لنواميس هذا الأخير ولحكمة الله في خلقه. وهو بهذا مسوق،ضرورة،إلى أن يرى رأيه في ما يحقق هذه الحكمة عند كل تغيير يقتضي منه تدبيراً. والتدبير يقتضي فعلاً تشريعياً أرسى الله قواعده ووصلها بغاياتها. ولكن اجراء التدبير في عالم تغير يفرض تجديد الشرائع على نحو يرعى الغايات ويحفظ الحكمة لأن هذه وتلك لا يفرط بهما كرمى لحروف الشرائع. تلك خلاصة حاسمة لأنها تؤسس دور العقل وتقره على شفرة الحرية ولأنها توجب على الإنسان أن يقرأ التاريخ وفعله فيه وان يبادر هو أيضاً إلى الفعل في التاريخ. وهي أيضاً تقر معنى المصلحة التي ينبغي أن يتبعها العقل في تجديد الشرع وفي تدبير الأرض. والمعنى المذكور هو لزوم حكمة الله ومكانة الإنسان العليا منها.

لا يقدم الصدر ودوبره لاتور هذا الموقف متصلاً صريحاً في نصيهما، بل يقدمان مسوغاته جميعاً، مضمرة في كلامهما عن المعجزات، ويقدمان سائر تفاصيله مبثوثة في ثنايا النصين.وهو على أي حال موقف قائم في المسيحية على تجديد الله لعهده وعلى أن الإنجيل ليس دستوراً مبوباً على صورة الدساتير المألوفة التي تبدو موادها جميعاً مستقرة في لحظة ثابتة من الزمن، فيكون لها رسم ولا يكون لها تاريخ، أو يبقى تاريخها منفياً في خارجها لانتفاء الفائدة منه. وإنما الإنجيل سيرة حياة بتمامها تقلّب صاحبها

بين الناس من سنة إلى سنة فولد وأكل وقبل وأنكر ووعظ وزجر وتألم ومات.
للإنجيل إذن صفة التاريخ أصلاً، وهي صفة لا يسوغ اعتبارها نافلة.

أما الموقف التاريخي نفسه في الإسلام فهو قائم على أن القرآن لم ينزل دفعة بل نزل في مدة زادت عن عقدين واتصل نزول آياته وسوره بظروف ودواع تكوّن من استقصائها علم إسلامي برمته هو علم أسباب النزول. وقد جاء القرآن بالناسخ والمنسوخ وبالمحكم والمتشابه وبالخاص والعام وتوزعت مخاطبته للناس بين قصص وأمثال وموعظة وحكمة وتشريع ووصف للدارين وذكر لعظمة الخالق ونعت لمخلوقاته وأخصها الإنسان.
والموقف نفسه قائم أيضاً على أن سيرة الرسول، وهو أيضاً إنسان وجد في التاريخ، هي في الإسلام المصدر الثاني للتشريع.

فهل يحتاج المرء إلى نصوص من الكتابين، بعد هذا، ليثبت أن حق الله على الإنسان بما هو الأزل واللامتناهي، لا يبطل حق التاريخ - أي حق الإنسان على نفسه - بما هو تناهٍ وتغيير وفرصة لبحث العقل الحر عن حكمة بارئه وللصدوع بها؟ وهل ينسب تبعثر الوحي في تاريخ البشرية كله إلى قصور يتنزه عنه مصدر الوحي، عن تدبير شؤون الدنيا، دفعة، من مبدأها إلى منتهاها، أم ينسب إلى رعاية من الله لتاريخية البشر ولتناهي وجودهم على الأرض وأوضاعهم فيها؟

ذاك هو السؤال الذي يجيب عنه جورج خضر - مدخلاً جوابه من باب الصراحة، هذه المرة - في فقرات من محاضرته لا أخفي افتتاني بها. فأجيز لنفسي أن أذكر منها قطعاً طويلة نوعاً، وقد كنت اقتصرت، حتى الآن على شواهد من المحاضرات لا تتجاوز السطر أو السطرين. «هذا التحول الذي أتى به يسوع - يقول خضر - بالنسبة إلى التراث القديم يوقظنا إلى أن احتكامنا إلى التوراة لا يخولنا الحق باستخراج آيات منها بسذاجة وتبسيط. فبالإضافة إلى كوننا قد تخطينا الشرع ومؤسساته جميعاً، فلا يسوغ الاستشهاد بما كتب في ظرف معين، وفي حضارة تقوم على الفلاحين والرعاة وأنصاف البدو لينطبق، كما جاء، على جماعات مدنية مصنعة تأخذ بالحكم العلماني

الحديث والفكر الاجتماعي من الرأسمالية إلى الشيوعية. فإذا اتخذنا فكرة تمخضت بها أعصُرُنا المتأخرة واستدعينا قولاً كتابياً نكون منزلقين، نكون ناسين عنصر التاريخ، أي عنصر الجدة في كل وضع (...).

ثم يضيف: «إذا كان الكشف الإلهي كشفاً مرحلياً ومرتبطاً بظروف الحياة، فإن نقله، عبر الأجيال، دون تمحيص لفحواه من جهة، والآن الذي نحن فيه من جهة أخرى، يعرضنا إلى تجميد الفكر الإلهي وهو حركي أساساً، ويكون الدين عند ذاك، سبب عجز المجتمعات أو نكوصها. فإذا خلت بيئة من مؤسسة فليس هناك من ضرورة لنقيمها على صورة المؤسسات الموصوفة في أسفار العهد القديم، أو التي ظهرت في التاريخ المسيحي. إن نصيبها يكون كبيراً عند ذاك لتأتي بغير نفحة. إن تجسيد نص من النصوص تجسيداً شكلياً واستعادة العصور الخوالي لا يقتضيان إلا ترداداً يكفينا جهاد الآنيّة للروح القدس»[٤٥].

في أصل الثقة بالنفس

ليست هذه السطور المنافحة عن التاريخ بدعاً في بابها ما لم تدرج هي في تاريخها، أي ما لم يذكر زمانها ومكانها واسم صاحبها. ولا يعجب من كان له حظ من فقه القرآن أن ينادي المنادي ـ أي مناد ـ «أيها النصارى هذا إسلامكم». والدعوة إلى التفلسف، هي الأخرى، على أنه باب لحوار الأديان وللمسكونية، لا غرابة فيها أيضاً لأن الفلسفة هي مكان المقارنة والنقد والتمييز والتوحيد وهي استخلاص للعام وعرض له على متغيرات العالم. وليس الكلام عن المستضعفين والفقراء شيئاً خارقاً حين يصدر عن مسيحي أو عن مسلم، أياً يكن المكان المتروك لهؤلاء في المجتمعات المسلمة أو المسيحية.

لكن لهذا كله رنيناً فاجعاً في آذاننا حين نعلم ونحن في هذا البلد غير

---

(٤٥) م م، ص ٥٦.

الأمين وفي هذا العام غير المبارك أنه قيل على منبر الندوة اللبنانية في سنة ١٩٦٥، فنعجب أن يتواطأ المطران المقبل والإمام المفقود والشيخ المنذور للقتل والباحث المتغرب في الاجتماع والشرقي المستشرق على اعتبار التاريخ «عنصر الجدة» وفقاً لعبارة أولهم وعلى دعوتنا إلى الأخذ بناصية أمورنا من باب النيابة عن الخالق لا من باب الانسحاق بربقة الحرف. فكيف نعي اليوم هذا الوصال بين صيرورة الجماعات بإراداتها وبين إرادة الخالق وقد مضت أعوام ونحن نجرد بالعنف من الإرادة زرافات ووحداناً. وأي وقع يقعه في نفوسنا الاعتراف المتعدد الأصوات بكثافة التاريخ، ولم تمض عليه بضع سنوات إلا وتصاعد ترجحنا بأقصى العنف بين فجر الخليقة ويوم الدينونة أو، في الأقل، بين الأرحام الجماعية والقبور الجماعية وكأنه لا يوجد بين هذين الحدين شيء. ولا أسأل عن مكان الدعوة إلى التفلسف من حالنا لأنه يصعب علي الاعتقاد بأن الببغاوات تتفاهم فعلاً في ما بينها حين يحاكي كل منها كلام صاحبه. ولا عن مكان الدعوة المسكونية أيضاً وقد باتت العمارة الواحدة عندنا مسكونة قائمة برأسها من غير دعوة ولا وحدة وبات الشارع الواحد اتحاداً للفزع مما حوله ومما فيه. أما المستضعفون اليوم فترثهم النيران والقبور ولا يرثون الأرض وتبتعد عن أيديهم الممدودة كل ثمراتها.

ما الذي سوغ لأهل الندوة إذن حديث التاريخ والفلسفة والمسكونية وإمامة الفقراء؟ سوغته ثقة بالنفس لا يستقيم من دون الجرأة المترتبة عليها أي فكر. وهي لم تكن ثقة بذواتهم على سبيل الحصر، وإنما صدرت من موقعهم اللبناني، ثقافة واجتماعاً ودولة وتاريخاً، أي من جملة التجربة اللبنانية حتى يومهم ذاك. وقد يكونون أساؤوا قراءة التجربة المذكورة فلم يعوا جملتها التي هي مصدرهم ومصدر آخرين مختلفين جداً عنهم ومصدرنا نحن أيضاً. ولكنهم كانوا، على وجه الثقة احتمالاً من احتمالات تلك التجربة لا يبطل دماره صحته (بمعنيي الصحة في المعجم). وقد يقول قائل إن إسلام موسى الصدر وحسن صعب ليس هو الإسلام وإن مسيحية جورج خضر ويواكيم مبارك ليست هي المسيحية وإنما الإسلام هو إسلام سعيد

شعبان والمسيحية هي مسيحية بولس نعمان وقد يجد القائل المذكور في الإنجيل وفي القرآن ما يؤيد به رأيه. والصحيح في هذا أن محاضري الندوة هم احتمال من احتمالات المسيحية والإسلام مثلما هم احتمال لبناني وأن مصائر هذا الاحتمال في التاريخ لا تصلح لتقرير صحته أو عدمها في العقيدة لأن التاريخ ليس تاريخ العقائد على حدتها.

وثقة المحاضرين بأنفسهم هي الثقة الموضوعة سنة ١٩٦٥ في هذا الاحتمال بوجهيه الديني والوطني وهما متلازمان. وهي ثقة بعيدة جداً عن التبجح اللبناني المعهود الذي يتشارك فيه زجالو لبنان جميعاً[٤٦] وهذا أو ذاك من كبار شعرائه ومؤرخيه[٤٧]، بل أن تلك الثقة هي نقيض ذلك التبجح، لأن التمدح بالذات وبالوطن وتطلب المديح من الغير وخلع العذار سروراً عند

---

(٤٦) من باب ذكر الشيء بالشي أن مناظرة زجلية جرت في أواخر القرن الماضي بين شاعر عاملي شيعي اسمه محمود وآخر فلسطيني مسيحي اسمه داود، وذلك في عرس فلسطيني. وقد حفظت المناظرة في كراسة مطبوعة كانت لا تزال تباع في أسواق جبل عامل لثلاثين سنة خلت ويتندر بها المسلمون والمسيحيون هناك ومطلعها:

داود:

بونا الخوري أحكالي
عصرية عيد الميلاد
أنو هذا المتوالي
أنجس من كلب الأزعر

محمود:

متوالي ومش متخبي
الله أخبر في وفيك
مش مثلك جاحد ربي
وعاملّلو حرمي وشريك

ولم يُرْوَ أن بذاءة الشاعرين ـ وهي فوق الوصف ـ قد أدت بالحاضرين إلى التقاتل، لا سمح الله، أو أدت إلى خراب العرس، فلا زالت الأفراح في ديارنا زاهرة.

(٤٧) يفهم اللبيب من الإشارة أن المشار إليهما هما سعيد عقل وفؤاد أفرام البستاني. =

سماعه، إنما تدل على ضعف الثقة بالنفس وبالوطن لا على شدتها. أما ثقة متحاوري الندوة بأنفسهم فلها حدود الشهادة التي تشهدها لهم آنذاك أربعة عقود من تاريخ الجمهورية وبضعة عقود أيضاً من تاريخ السعي في تجديد المسيحية والإسلام. وهي بوجهيها شهادة نسبية غير خالية من الشبهات، معلقة المصير على المعلوم والمجهول، شأن كل ما يحمله التاريخ.

ونحن قد فسرنا بهذه الثقة جرأة المتحاورين في التفكير وفي الاجتهاد بالرأي والجهر بالمقترح. وما كان هذا كله ليستوقفنا لولا أننا أخذنا نفقده كله، ونحن ننظر، منذ أن أخذنا نفقد أساسه أي لبنان، بآفاقه المعروفة، وجرى ردنا إلى عزلة مناطقنا وبيوتنا وحاجات أجسادنا وأولادنا. حتى أن المرء ليخشى، إذا لاح مخرج من هذه الحال، أن يعز بيننا من يجرؤ على النظر فيه والإشارة إليه.

= وليس بعيداً عن الصواب اعتبار أسلوبهما في «اللبنانية» إحدى العلامات الكثيرة الدالة على اهتزاز هذه الأخيرة. هذا بينما ينبغي البحث عن علامات قوتها في مواضع أخرى. ولا ريب، من بعد، في أن الرجلين مختلفان. فالبستاني رجل محقق، إذا استثنينا مشافهاته التلفزيونية وأقاصيصه «الأميرية». أما سعيد عقل ـ وهو شاعر عملاق ـ فإن استثمار جرس الكلمات أهم عنده من التدقيق في معناها. من ذلك أنه هو الذي أطلق عبارة «عملقة لبنان». وهو، لو دقق في معنى «عملق» لتبين له أنه... على حق. جاء في محيط المحيط: «عملق الصبي: بال وسلح». وهو ما فعله أكثر اللبنانيين، خلال السنين الأخيرة... في ثيابهم.

تواريخ لبنان ومرايا الطوائف

أحسب أن كتاباً فرغت من وضعه قبل خمس سنوات ونشرته، بالفرنسية، قبل عامين كان هو مركبي إلى لقائنا هذا(*)، ولما كان الكتاب في التداول فليس شأني أن أوجز الآن محتواه ولا أسيغ أيضاً أن أعرض خلاصاته مرة أخرى. غير أنني لن أحاول اجتراح أمور جديدة تكون بنت ساعتها وتكون لائقة بالمناسبة في موضوع بقي يقتلني بحثاً طيلة أعوام مضت، وإن لم أكن ادعي أنني قتلته في آخر المطاف. لذا أقصر جهدي الآن على تبرير خطة الكتاب، ما أمكن، وعلى رصد سريع لبعض ما استجد منذ نفضت يدي منه وعلى حواش يفتح بها الله تبرز بعض ما فيه وتضعه على محك ما نحن فيه اليوم. ولن أستغني، في هذا السبيل، عن شيء من إيجاز مضمونه، أقصره على ما تمليه ضرورة الوضوح وتتابع السياق.

جاء البحث في «الهوية الطائفية والزمن الاجتماعي عند مؤرخي لبنان المعاصرين» ليقتنص الفرصة التي أتاحها له تحقق شروط إمكانه. فهو لم

(*) نص محاضرة ألقيت في لقاء ايانابا ـ قبرص الذي انعقد بين ١٦ و٢٢ تشرين الأول ١٩٨٦ وضم بضع عشرات من قادة التنظيمات الكنسية وحركات الشبيبة المسيحية في أقطار عربية مختلفة. أما الكتاب المشار إليه فهو Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains، «منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤» وقد نشر هذا النص في ملحق «السفير» الثقافي عدد ١١/١٥ وعدد ١٩٨٦/١١/٢٢. وردت إليه هنا هوامش كانت قد استبعدت من الجريدة تخفيفاً.

يحظ، في مراحل سابقة بما يستحق من جهد لأن بروز غرضه إلى الوجود لا يرقى إلا إلى سنين غير كثيرة. ولهذا الغرض اسم هو تاريخ لبنان. أي تاريخ البلد القائم اليوم مشتملاً عليه من أطرافه كافة. هذا التاريخ الراغب في الاستكمال والإحاطة، وإن لم يخلوا من المساجلة والمنافرة، كانت بشائره تتجمع، ببطء ولكن بإصرار، طيلة السنوات العشر التي سبقت الحرب الأهلية وبقي يؤتي ثماره المتنوعة طيلة السنوات المنصرمة من الحرب المذكورة.

ولنذكر أولاً امتداد جهد التحقيق التاريخي إلى ماضي مناطق كانت قد مضت عقود على إهمال المؤرخين لذاكرتها إهمالاً شبه تام. وقد يصح أن النهضة الجديدة واكبت توسع التعليم الجامعي إلى جماعات لم يكن لها منه نصيب يذكر قبل الستينات. ولكن هذا التفسير لا يكفينا سواه. في أي حال كان جنوب لبنان الحاضر، جبل عامل التاريخ، أوفر المناطق المنسية أو الناسية، بالأحرى، حظاً من جهود المؤرخين الجدد ومن صحوة مؤرخين آخرين قدماء في الصنعة[1]. شهدت هذه المقاطعة إذن ولادة روايات جديدة لماضيها، ظهرت في سياق الحركة الشيعية المتحفزة، وجهدت مع حفظ الخصوصية لحفظ حقوق هذا الماضي العاملي في مجابهة مع الماضي اللبناني، توصلاً إلى ادراجهما، برغم كل المرارات، داخل حيز مشترك. أما بعض المناطق الأخرى، من البقاع الشمالي إلى عكار مثلاً، وقد كان لهما مكان مع الجنوب في صدارة المطالبة الإنمائية والسياسية، فقد بقي حظها من أضواء التاريخ أقل وفرة، برغم بعض المساعي الأخيرة المتصلة بها في هذا الميدان[2]. كان هذا أيضاً، على وطأة للاهمال أقل ثقلاً، نصيب مدن

---

(١) صدرت أهمّ كتب علي الزين مثلاً، في تاريخ جبل عامل خلال السبعينات وكان المؤرخ نفسه قد تجاوز السبعين من عمره.

(٢) شهدت سنة ١٩٨٤ صدور تاريخين جديدين لبعلبك أحدهما لشيخ سنّي والآخر لشيعي. وهما الأوّلان منذ العشرينات.

الساحل ومنها العاصمة[٣]. أما الجهد المكرس لتاريخ جبل لبنان فلم يتضاءل قط. وكان بعض جديده، وخاصة بعد معركة الجبل سنة ١٩٨٣، وفرة نسبية من مؤلفات اجتهدت في رسم صورة يقرها الدروز اليوم لتاريخ جبل لبنان. فقد تضاعف في هذه المهلة القصيرة عدد الكتب التي وضعها مؤلفون دروز في تاريخ طائفتهم، وكانت قبل ذلك نادرة. وهي، في معظمها، تتجاوز الإطار اللبناني البحث إلى مسارح لتاريخ الطائفة ومظاهر منه خارجة عن الإطار المذكور[٤]، ويبدو بعضها أكثر ميلاً إلى المشاكسة من نظائره الشيعية. أخذ تاريخ جبل لبنان إذن، بعد أن كان يماهى وتاريخ لبنان كله، يتعرض لمنافسة حادة لن يكون له مناص من الإقرار بجدتها.

ومهما يكن من أمر المنشورات الجديدة فإنها جاءت تنضم إلى ما سبقها بقليل وما زال يواكبها من رسائل جامعية غير منشورة، متفاوتة القيمة، لا يتناولها من مخابئها إلا بعض الباحثين الجدد[٥]. هؤلاء الباحثون لم يتورع

---

(٣) تذكر جهود عمر عبدالسلام تدمري في شأن طرابلس منذ السبعينات. أما في الثمانينات فقد خُصّت هذه المدينة بكتب لكل من خالد زيادة ومهدي صبحي الحمصي وأنيس الأبيض. ولحقت بيروت بالركب في الثمانينات مع جهود حسان الحلاق لنشر المذكرات والوثائق المتصلة بها، وكتاب عصام محمد شبارو في تاريخها. وظهر في الثمانينات أيضاً ـ بعد إهمال طويل ـ كتاب في تاريخ صيدا (من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤) لطلال ماجد المجذوب. وكان قد ظهر قبله لمؤلف مصري هو أسامة زكي زيد كتاب عن صيدا في العهد الصليبي.

(٤) من الأعمال الحديثة الصدور كتب لكل من سليم حسن هشي ونديم نايف حمزة وحافظ أبو مصلح ونجلاء أبو عزالدين، وكان قد صدر سنة ١٩٨٠ كتاب هام هو **تاريخ الموحدين الدروز في المشرق العربي** لعباس أبي صالح بالتعاون مع سامي مكارم. وهو أول كتاب درزيّ في تاريخ الدروز السياسيّ. هذا كله مقابل ثلاثة كتب او أربعة في السنوات العشرين السابقة. يذكر أيضاً صدور مذكرات عادل ارسلان الضخمة وإنشاء مؤسسة خاصة تصدر مؤلفات كمال جنبلاط وما يؤلف عنه من كتب. من جهة أخرى قامت مؤسسة مسيحية بنشر **رسائل الحكمة** الحاوية تعاليم الدروز والتي يعتبرها هؤلاء سريّة وبنشر كتب أخرى وقع أكثرها باسم «أبو موسى الحريري» وهي كتب معادية للدروز وبخاصة لدعوى انتسابهم إلى الإسلام.

(٥) تشبه التواريخ الخاصة والمحليّة جبل الثلج الذي لا يظهر إلّا رأسه، فإن معظمها =

الكثيرون منهم، دفعة في أثر دفعة، عن نهب بعض السابقين ممن توافر لهم مزيد من الجلد أو كانوا أوفر عدة. ولكن هذا الركام من الروايات أخذ، رغم كثرة عوراته، يزداد تجرؤاً على تواريخ الكبار التي تزعم لنفسها صفة التاريخ الوطني.

هذا الظهور المجدد على مسرح التاريخ المكتوب لمناطق وطوائف طال مكوثها في الظل، صحبه تعديل في المنظور. كان ما سمي بالمد القومي بعد عام ١٩٤٨، قد غمر، على وجه التحديد، مثقفي جماعات وشرائح اجتماعية نبذها التحالف الذي وضع يده على مقاليد السلطة بعد الاستقلال. فأخذ هؤلاء المثقفون يدرجون أنفسهم في آفاق تاريخ رحب هو تاريخ سورية الكبرى أو تاريخ الأمة العربية. وقد حداهم ذلك إلى عزوف واضح عن النظر في تاريخ مناطقهم الخاص. حتى أننا إذا نظرنا إلى رف وهمي نكرسه لهذه التواريخ الخاصة في الخمسينات وفي جانب من الستينات لوجدناه شبه فارغ. ولكن القوميتين العربية والسورية تزامن ذواؤهما في لبنان ابتداء من سنة ١٩٦١. بعد ذلك، أي بعد ١٩٦٧، جاء التداول الفلسطيني لمثال الدولة فاستقطب تطلعات شعب فلسطين، وهو في إبان مقاومته، وأتاح غلبة تصور جديد لعلاقات هذا الشعب بالعروبة.

كان هذا التصور مطبوعاً بتشديد لا لبس فيه على خصوصية فلسطينية فاقعة[٦]. ولم تعتم الطوائف اللبنانية التي كان إقرارها بلبنانيتها لا يزال مكتنفاً بشروط شتى، منذ ١٩٢٠، أن أخذت تخضع انتسابها إلى واقع الوطنية اللبنانية لفحص جديد. بدأ ذلك في أعقاب المراجعات التي أوجبها انكفاء

= رسائل جامعية مغمورة وموزّعة بين عشرات المكتبات الجامعيّة في لبنان والعالم. وقد بدأ الاهتمام منذ سنوات قليلة بوضع أدلة ببليوغرافية بهذه الرسائل. لكنها تبقى هي نفسها صعبة المنال في معظم الحالات.

(٦) لا ريب في أن الوطنيّة الفلسطينيّة باتت بعد ١٩٦٧ أكثر الوطنيات العربيّة صراحة في التعبير عن نفسها تعبيراً لا تستغرقه دعوة القوميّة العربية. ولا يدانيها في ذلك إلاّ الوطنية المصرية التاريخية والوطنية اللبنانية ذات اللون المسيحي.

هلامية العروبة وتضعضع مثال الوحدة الذي كان يتراءى من خلال حركتها الصاعدة. وكان التاريخ ميداناً ممتازاً بلغ فيه الفحص الجديد مستويات عميقة من الوعي الجماعي. لم يحصل أي انقطاع مباغت عن الحالات السابقة. فبقي المؤرخون الشيعة مثلاً، أمانة منهم لطقس قومي، يصفون دولة لبنان الكبير المولودة سنة ١٩٢٠، بأنها وليد غير شرعي لمساعي التجزئة التي ولغ فيها الاستعمار الأوروبي(٧). ولكن لبنان هذا أخذ يوسوس في رواياتهم للتاريخ العاملي وكأنه شبح عاتب لضمير ما. فبتَّ تحسب لبنان، وأنت تقرأ هذه الروايات، أرضاً خيالية ما يزال المتاولة يبذلون وسعهم، منذ فخرالدين الثاني، ليحتلوا فيها مكانهم الشرعي. كان جبل عامل قد أمسى جنوب لبنان، فأخذ، وهو يستقبل السبعينات يستعيد تاريخه متقبلاً بوضوح، أن يمسي لبنان محطاً أخيراً لهذا التاريخ(٨).

غير أن ثمة أمراً لا بد من جلائه. وهو أن هذا النزوع الجديد إلى إدخال التواريخ الخاصة للمناطق اللبنانية في منظور مشترك لم يستقم إلا عبر رسم جديد للفكرة اللبنانية نفسها. فلا نقعنّ في وهم نزعم معه أن المناطق المضمومة إلى جبل لبنان سنة ١٩٢٠ ثَابَتْ بعد هذه المدة كلها إلى بداهة مثال لبناني كان موجوداً على حال واحدة قبل أن تضوي هي إليه. فالثابت أن الفكرة اللبنانية التي حاول القادمون الجدد أن يتعمدوا بمائها لم تكن ترد أبداً إلى عناصر القومية اللبنانية التقليدية. بل نحن نجد لزاماً علينا أن نقول ونجد، على الأخص، لزاماً علينا أن نرى أن الصلة ما بين اللبنانية الجديدة واللبنانية القديمة كانت صلة تباين ونفرة.

ولعل الربط بين تاريخي جبل لبنان وجبل عامل، مثلاً، على أن هذين ركنان في بناء واحد كان يبدو إذ ذاك وكأنه لا يعني إلا حفنة من المؤرخين. لكن واقع الأمر أن هذا المسرح المنزوي - مسرح التاريخ المكتوب - كان

---

(٧) يسري هذا على جيل علي الزين وعلى جيل وجيه كوثراني.

(٨) تلك هي الوجهة التي تظهر مثلاً في كتاب محمد علي مكي: **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**، بيروت ١٩٧٧.

يشهد فصول معركة حاسمة معركة الهويات، كان اندلاعها قد خضع وكان تواصلها لا يزال يخضع، بلا مِراء، لظروف اقتصادية وسياسية. ولكنها هي - أي المعركة التاريخية - ما كان يمنح المنافسات الاقتصادية والصراعات السياسية معناها ووجهتها[٩]. وقد شهد لدورها هذا عنف الرد القادم من جانب اللبنانية التقليدية. فعلى هذا الجانب من الجبهة، بدت علائم انتكاس لا يخفى على بصر، إلى ضرب من النرجسية الطائفية كانت تُوجَدُ دواع للظن أن أوانه قد فات. وقع في هذه النرجسية، وكأن شيئاً لم يكن، مؤرخون معروفون كانوا لسنوات خلت، ينفقون كنوز علمهم في تمهيد أرض للدولة، وخاض فيها أيضاً أيديولوجيون محترفون أَخْفَتُ أَلَقاً[١٠].

خارج هذا الإطار الذي ترسمه المجابهة الأيديولوجية، أية كانت ضآلة الأسماء الخائضة فيها، لا يعود يسعنا أن نعقل كيف اتجهت حركة المحرومين الشيعية وحركة «المشاركة» السنية والحركة المارونية المناهضة للفلسطينيين إلى شبه محصلة، بعد ١٩٧٦، وإن تكن متناقضة ومؤقتة. وذلك انه مهما يجهد الغاضّون من شأن الأيديولوجيات لإظهار ما لآرائهم من الوجاهة، فإن الأيديولوجية تبقى فكر الحركات الاجتماعية المشتمل على جملة دوافعها الواعية وغير الواعية، وهي ليست أكثر من ذلك ولا أقل. وهي إن كانت فكر الحركات الاجتماعية فهي الصورة المقروءة لحقيقتها وإن لم تكن هذه الحقيقة نفسها. وحين يجدّ قارىء الصورة للتوصل إلى حقيقتها، لن يجد بين يديه ما تبتنى به هذه الحقيقة إلا عناصر الصورة نفسها ولا شيء خارجها. وقصارى حلم القراءة أن تكون هي النظرة الجامعة في ما يعدو

---

(٩) في الفكر اللبناني - وفي الفكر الشرقي، بعامة، على الأرجح - يتمتّع التاريخ بامتياز أكيد على النظر في الحاضر. فنرى المحللين، غالباً، ولو لم يكونوا مؤرخين، يغادرون المسألة المطروحة، بأسرع ما يمكنهم، ليبحثوا في السوابق.

(١٠) بات شارل مالك وجواد بولس وفؤاد أفرام البستاني خلال الحرب أعضاء في الجبهة اللبنانيّة. وأيّة كانت العلامات المنبئة بإمكان هذا الاختيار في أعمال سابقة لهؤلاء، فإنه يعتبر انتكاساً إلى أفق أضيق من ذاك الذي كانت تتحرك فيه جملة الأعمال المذكورة.

نظرات الأفرقاء الضالعين في الصراع وكلها جزئية. لكن النظرة الجامعة حلم لا يكـون لأحد تحقيقـه بتمامـه إلا لله. وما يـزال الله، من جهتـه، وهي كـل الجهات، ينظر إلى تاريخ البشر ولكنّه كفّ منذ عهد بعيد عن الإيحاء به وعن كتابته، فإذا لم يكن للحركة الاجتماعيـة فكر يجعلهـا دالة، ارتـدت ظواهـرها إلى موضوعية جذرية ولكن دون أن تكتسب صفة الظواهر الـطبيعية، فـأمست تلك الحركة شيئاً لا يعقل.

إذن لم يجر تكوين مدرَك جديد للبنان ـ وهو عمل ما يزال غير تام ـ في جو تزينه الأحلام الـوفاقيـة. بل ان هـذا المدرَك يـأخذ يتحصـل من هجمات المـطالبين وحـركـات المحـاربين ومن التصلب الخـائف والتمـزق العنيف. وكانت الكتابة التاريخية واحداً من مسـارح الولادة الصعبـة هذه. والحـال أن المتصـارعين على هذا المسـرح لا يخلون من شَبَه بشخـوص المسرح، وإن كان لا ينبغي لنا اعتبارهم مجرد أقنعة. هذا أمر لنا إليه عودة. أمـا الآن فعلينا أن نشير إلى أن المسارح المختلفة التي كان يتولد عليها مدرك لبنـان ما لبث أن اتخذت لها إسماً مشتركاً، وهو الحرب الأهلية.

وقد كان البحث الذي أجريته معاصراً لهذه الزلزلـة وكان لهـا ـ أيا يكن وَجَلي من الإقرار بهذا ـ فضل بيّن عليه.

في أي حـال، لم يكن فهم المواقف الجـديدة متيسـراً إلا تحت ضغط التحقيقات المتوالية لهويات ما يزال أفرقاء لبنان، منذ ١٩٢٠، ينطلقـون منها ليحددوا مواضعهم بعضهم بـإزاء بعض. فاختـرت أن أعود إلى الـوقت الذي بـرز فيه أول تـاريخ للبنـان مختـرقـاً عوالم الـطوائف المغلقة. ولم يكن تعيين الوقت المذكور أمراً سهـلاً. لذا كـان اختياري أن أبـدأ من بدايـة هذا القـرن اختياراً غير خال من التحكم.

ولقد جعلت مسيرتي في أربع مراحل متجهاً من البسيط إلى المركّب. ولكنني لاحظت أن المجادلات التي تركت مياسمهـا على أعمال مؤرخينـا من عقد إلى عقد لم تكن تبدأ، ضرورة، مراحل من مسيرة متصلة نحو غاية ماثلة في آخر الطريق. فاقتربت من النصوص التي اصطفيتهـا مادة للبحث محـاذراً التفـريط، كرمى لعيني التسلسـل الزمني، بثمـار حسنة تعـد بهـا المقـارنـات

الحرة. . ولسوف أكتفي الآن مما قيض لي تحصيله بإشارات من الأقسام الأربعة التي توزع إليها البحث متلكئاً بعض التلكؤ عند القسم الأول.

مرايا الطوائف المتقابلة

أما اختيار الأمثلة التي جعلتها ركائز للتحليل فبنيته على اعتبارات عدة. منها أولاً، أن هذه الحالات (خراب كسروان، المردة، فخرالدين، «حركات» القرن الماضي) هي مساحات مجابهة بين المؤرخين اللبنانيين، على اختلاف مشاربهم، وإن لم تكن هذه الصفة حكراً عليها. كان جائزاً، مثلاً، اتخاذ فينيقيا، لا المردة، قاعدة لبحث مسألة الأصل والزمن. وكان سائغاً إحلال بشير الثاني محل فخرالدين منطلقاً لترسم صورة الدولة، وإن يكن الأول مقلوب الثاني إلى حد ما. كان ممكناً أيضاً اعتماد أمثلة أقل «شهرة» أو أغمض حدوداً: العهد المملوكي كله أو سيرة الأعيان اللبنانيين المختلفين مع الجزار، وأن يطرح على المثال الواحد غير سؤال واحد. النماذج معروضة إذن على حرية الباحث وما يرجح بعضها على الآخر هو قبل كل شيء سهولة توزيعها على المسائل وقرب المسألة المطروحة على أي منها من متناول التحليل لغنى العناصر المتصلة بها في النصوص المكرسة للمثال المعتمد. أي، باختصار، إتاحة الأمثلة بناء تصميم واضح وبلورة تحليل مقارن واضح أيضاً، ممتلك كفايته من الأسانيد. أتوقف إذن عند ميزة واحدة للأمثلة المعتمدة. وهي سهولة توزيعها على المدارات الرئيسة للكتاب. وسبب هذه السهولة أن التوزيع حاصل في معالجات المؤرخين نفسها وفي المخيلة ـ أو المخيلات ـ الجماعية. إذ لا يسع أي لبناني ضالع في الجدل اللبناني العام أن يستعيد صورة فخرالدين، مثلاً، دون أن يفطن إلى أن سيرة الأمير المذكور ترد إلى موضوع الدولة من حيث هي سلطة ذات مؤسسات جامعة وضامنة للاستقلال. يجوز بالطبع أن يسبغ اللبناني المشار إليه صفة مؤسس الدولة على فخرالدين أو أن ينكرها عليه. ولكن يكفينا نحن أن هذه المسألة هي المدار الأول للتأمل في شأن فخرالدين.

وقد لا ترد حكاية «خراب كسروان» بالوضوح نفسه إلى مسألة الأرض

والعلاقات الرمزية بين نواحيها وتضاريسها وتوزع الجماعات عليها. ولكن شيئاً قليلاً من التأويل يكشف مثول المسألة المذكورة في تواريخ «الخراب». ثم إن المردة الذين جعلتهم مرآة لصورة الأصل ولوقعها على وعي الجماعات التاريخي هم الأصل المتخيل لطائفة واحدة. رغم ذلك أمكن، انطلاقاً من حكايتهم، نصب مرايا متقابلة لأصول سائر الطوائف وأزمنتها. وذلك أن كلاً من هذه الطوائف مستعدة لبذل الغالي والنفيس حتى لا تسمح للطائفة «المقابلة» بأن تغمض عينيها هانئة على صورة أصلها المفترض. وهو أمر قد نجده للوهلة الأولى مطمئناً لأنه ينم عن هم تجاوز الانقسام وعن تطلب المجانسة وأن تضوي الجماعات إلى قطب ما. ولكن الأمر نفسه ينم للوهلة الثانية ـ وهي الوهلة الكبرى لعمري ـ عن أن القطب المذكور لا تقيمه ـ في حاضر العصر ـ حاجة تاريخية جامعة، وإنما هو صورة جاهزة استخرجت من أزل هذه الطائفة أو من أزل تلك.

وقد كان من شأن تحليل لحالة التنافس الذي نشهدفصوله، في أعمال مؤرخينا المعاصرين، بين أسماء المقاطعات اللبنانية، أن يظهر لنا أنّ هؤلاء المؤرخين لا يقفون ـ حقيقة ومجازاً ـ على أرض واخدة. فالأرض ـ النواة، أي لبنان ما قبل السياسة، يلوح وحده منذ البداية غرضاً للتمجيد أو للقدح، للتنازع أو للمعاداة، والمؤرخون الذين ترعرعوا على أرضه ينزعون، بعامة، إلى انتحال سلوك ملوكي العنجهية. فتحت أقلامهم تؤول تواريخ المناطق الأخرى إلى إحدى نهايتين: هي اما توسعات لتاريخ لبنان الأصلي وإما عقبات تعيق، في ظرف ما، تفتح هذا التاريخ ولكن لتعود فتتيح له فرصة أخرى يعبّر فيها عن تفوقه. وهي، في الحالين، بمثابة الجملة المعترضة في سياق يكاد يجاهر بالاستغناء عنها. ويعترف مؤرخو الأطراف أنفسهم لتاريخ لبنان ـ النواة بهذه الأسبقية بمقدار ما يشفّ في رواياتهم همّ الدفاع عن خصوصية مناطقهم في مواجهة التاريخ اللبناني. فتخرج هذه الروايات مغمورة بالظل اللبناني المطاط. تؤثر تلك الأطراف إذن، وان تكن قد عدلت إلى اللبنانية، مختارة أو مضطرة، في عقب الحرب العالمية الأولى، أن تحتفظ لنفسها بأبهة ماض منفصل. ولعل جبل لبنان نفسه ليس بعيداً، هو أيضاً، عن هذا الهم.

ولقد لاح لي أن المناطق الكسروانية، وهي بكلة جبلية صلبة تضم الواحدة إلى الأخرى قطعتي الجبل اللتين شكلتا لبنان في القرن التاسع عشر، هي أولى المقاطعات اللبنانية بإسعافنا في رسم ما يسعني أن أسميه الخريطة العاطفية لأرض لبنان الحالي. فوجدت أن الموارنة وهم أرسخ الطوائف تماهياً والجبل، يرون لحملات المماليك على كسروان دلالة مصيرية. فإن صح أنهم هم الذين أوقعت بهم الجيوش الشامية على قمم كسروان وفي وديانه، فإن ذلك يمنحهم الطاقة ليمدّوا حضورهم في كسروان على كل تاريخهم الطائفي في لبنان أو على جله. وهم يكسبون بهذا حقاً أصلياً في الجبل يمتد إلى التخوم الجنوبية لكسروان القديم، أي تقريباً إلى أبواب بيروت. فينتهي الأمر إلى تحسين بيّن لمواقف الطائفة عند التقائها الدروز ويتم تقديم هذا اللقاء نحواً من ثلاثة قرون[11]. حتى إذا اعترف للموارنة بهذه الأسبقية أُلزم المعترف في نظرهم أن يقر، تحت بصر التاريخ، بأولوية حقهم في جملة البقعة التي أخذت تسمى جبل لبنان أثناء القرن التاسع عشر. يضاف إلى هذا كله عنصر جوهري: وهو أن الحق المذكور قد اكتسب، كما تشهد المقاومة الكسروانية وشهداؤها، في مجابهة مع المحيط الإسلامي[12]، ولم يكن اكتسابه ممكناً لولا اقتران خصوصيتين: خصوصية الأرض وخصوصية الجماعة البشرية. ولسوف يكون على كل شريك آخر، بالتالي، أن يدفع كل مطمح خارجي يكون الكيان المتولد من هذا القران هدفاً له، وإلا طعن الموارنة في أهليته للانتماء إلى الأرض إياها.

وهل لأحد أن يجهل أن الجبل، بتضاريسه الطبيعية وتضاريسه

---

(١١) المأثور أن هذا اللقاء بدأ في أيام فخرالدين الثاني، أي في أوائل القرن السابع عشر.

(١٢) لا يفوت مؤرخين من طراز بطرس ضو أن يضعوا حوادث كسروان هذه في سياق واحد وثورة المنيطرة وتمرّد المردة. إلخ. بحيث يبدو أن الطابع الأبرز لتاريخ الموارنة هو أنه كان منذ البدء إلى اليوم تاريخ دفاع عن الاستقلال ومقاومة للحكم الإسلامي. ويقتضي هذا الإبراز تحويل ثلاثة أحداث أو أربعة إلى عناوين تغطي تاريخ الموارنة في أربعة عشر قرناً.

الإنسانية، مختلف الطينة في نظر الأيديولوجية المارونية عن المشرق برمته؟ لذا كان على كل أرض جارة تريد الاتحاد بالجبل أن تسلم بهذا الاختلاف، بل أن تتمثله أيضاً لتجعله واحدة من صفاتها. وإذا ظهر أن المقاطعات المضمومة إلى الجبل سنة ١٩٢٠ ما تزال مصرة على المنافحة عن انتماءاتها القديمة داخلت الشّبهةُ استحقاقَها للانتماء الجديد. . . فإن الحفاظ على سلامة الأرض، داخل حدودها الجديدة تفرض على الأطراف المضمومة أن تصاب بعدوى الفرادة الجبلية. ولكن الأطراف المذكورة لن يسوغ لها، في أي حال، أن تطمح إلى ما هو أكثر من فرادة ممنوحة أو مشوبة، أي إلى فرادة غير فريدة.

هذا الامتياز الذي يوفره الموارنة لأنفسهم بحكم عهد يرونه قائماً بينهم وبين الجبل النواة، يؤوله بعض مؤرخيهم ليحيلوه مماهاةً، على صعيد القيمة، لتاريخ لبنان وتاريخ المارونية اللبنانية. وهم حين يشددون، بعد ذلك، على موافقة البدايات المارونية لنهايات العصور الفينيقية يجهدون لجعل هذه الأخيرة إرثاً خاصاً بهم. غير أن حيازة هذه التركة لا تمنع الموارنة من اعتبار أنفسهم منطلقاً جديداً لتاريخ لبنان ومحركاً رئيساً له منذ نهاية فينيقيا إلى يومنا الحاضر.

تتكشف استراتيجية الموارنة الكسروانية في المواجهة مع معسكر فيه أفرقاء كلهم متضرر من الهيمنة المارونية المعاصرة، ولكنهم مختلفون في أمر الدلالة التي تسوغ نسبتها إلى حملات القرنين الثالث عشر والرابع عشر على كسروان. فلا يقوم بينهم إجماع إلا على هم وحيد: وهو تقليص قاعدة الموارنة التاريخية إلى حدود مقاطعات الشمال توخياً لتحسين موقف الطوائف المنافسة التي أمّت في آونة مبكرة جداً تراب الجبل النواة. ولا يستنكف بعض هؤلاء الطامحين من بعد عن الإفادة من موقعهم المستعاد لينضموا إلى الموارنة في ولعهم بالتفرد والميزة حيال محيط تكتنفهم عتمة آفاقه الشاسعة. ولكن أوار التنافس بين هؤلاء والموارنة لا يزداد إلا استعاراً. فإنه لا ينجم عن ارتداد قاعدة الانطلاق المارونية إلى الأصقاع القائمة شمال

نهر إبراهيم غير حرمان الموارنة من مجرد احتكار حق التشريع لعلاقات الجبل بالداخل العربي ـ الإسلامي. غير أن إلغاء الاحتكار لا يغير بالضرورة وجهة التشريع.

فإذا ثبت مثلاً أن الشيعة كانوا هم هدف الحملات المملوكية، اكتسبوا موقعاً «لبنانياً» على الأرض لم تكن تقدمه إليهم مواقع إقامتهم عام ١٩٢٠. فبات في وسعهم الاستناد إلى الموقع الكسرواني المستعاد ليمنحوا تقبلهم للبنان الكبير دلالة غير منتظرة هي دلالة وضع اليد على «حق» سليب في اللبنانية يمنحهم إياه التاريخ[١٣]. هذا الحق يحتفظ الشيعة بحرية استثماره تبعاً لتقلب الأحوال، في السعي إلى واحدة من غايتين: فهم اما أن يشهروا جذوراً لا تقل عمقاً عن جذور الموارنة في الفرادة اللبنانية، وأما أن يطامنوا ما بين لبنان وبين محيطه مستخدمين لبنانيتهم المستعادة نفسها دعامة لولاء يتجاوز الحدود اللبنانية.

هذا وليس سائغاً الاستكثار هنا من الأمثلة. فلقد ضمنت كتابي إحصاءً قد يكون تاماً لضروب الاستخدام الخيالية لموتى كسروان. غير أنه يبدو لي ضرورياً التشديد على ملمح من ملامح الموقف السني. فهذا الموقف هو، في الحقيقة، الضد الفعلي للبنانية المارونية. وآية ذلك أننا نرى المؤرخ السني والمؤرخ الماروني يقفان وجهاً لوجه في تقويمهما للحدث الكسرواني. فالأول يجعل نفسه في معسكر الغزاة والثاني في صفوف المقاومة (وهي عنده مشكلة من موارنة ودروز). ولقد بدا لي أن هذه المواجهة ليست أمارة لتعاكس مذهبين سياسيين دينيين وحسب، وإنما هي أيضاً أمارة لعلاقتين متباينتين بالأرض. فهذان الخصمان حين يتنازعان الأرض الكسروانية لا يعدان لاستعمالها استعمالاً واحداً. بل إن غاية السني هي حيازة السيطرة السياسية على الأرض المذكورة وغاية الماروني هي حيازة الأرض نفسها والتصرف بثمراتها. فالأول يقف إذن على مسافة من الأرض

---

(١٣) ذاك ما ينمّ عليه كتاب محمد علي مكي الذي سبق ذكره.

هي المسافة التي يستلزمها النظر. هكذا نجد الحملات الكسروانية تبدو عند واحد من المؤرخين السنة الذين تناولت نصوصهم بالتحليل، عملية طبيعية جداً، بل مشكورة، لإعادة نشر الأمن في ربوع المقاطعة[١٤]. ونجد مؤرخاً سنياً آخر، مؤيداً، هو أيضاً، بحرارة لهذه الحملات، يتتبع آثار الزهاد المسلمين الذين أقاموا، قبل الفتح العثماني بزمن طويل، على قمم جبل لبنان أو في وديانه، ويتتبع أيضاً آثار الفقهاء والمحدثين الذين نشأوا في قرى لبنانية أمست، في عهود لاحقة، قرى مسيحية. وهو يحسب أن التتبع المذكور ييسر له نوعاً من الاستيلاء الرمزي، الثقافي هذه المرة، على أرض يقدمها أصحابها الحاليون على أنها معقل لا يؤخذ[١٥]. وعندي أن إعادة الاعمار الإسلامية هذه تمثل انزلاقاً بيناً عن الموقف السني السابق، ولكنه انزلاق لا يبطل وجود المسافة اللازمة للنظر. فسواء أتم الاستحواذ المجدد على أرض الجبل بفعل الثقافة الدينية أم بفعل السلطة، فهي تبقى عند المثقف السني غرضاً للنظر لا غرضاً للمس. هي ليست أرضاً تفلح وتستثمر، وإنما هي أرض تحكم.

اليأس الجامع من الزمن

ليس هناك إذن جامع مشترك للصور التي يتشكل فيها التاريخ اللبناني تحت أقلام كتابه المختلفين. أو أن الجامع المشار إليه، إذا وجد، فوجوده وجود سلبي. لبنان موجود، بهذا المعنى، وموجود تاريخه باعتبار كونهما غرضاً واحداً لنزاع أطراف كثيرة. ولا يعدو وجودهما هذا الحد. أي أن مُثُلاً عديدة ترشح بعناد لتسنّم سارية ما (وكأنها أعلام) ولكن القبلة العامة لا تجاوز أن تكون عري السارية. قد لا تكون هذه العبارة الأخيرة دقيقة وقد يكون أحد

---

(١٤) هو زكي نقاش في **أضواء توضيحيّة على تاريخ المارونية**، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٨.

(١٥) راجع عمر عبدالسلام تدمري في «الموارنة وعلاقاتهم بالمسلمين في تاريخ لبنان الإسلامي». مجلة الفكر الإسلامي، السنة السابعة (١٩٧٨) العدد ٧، ص ٦١ وما يليها.

الأعـلام علق على السارية ردحاً من الـزمن وحظي آنـذاك بنـوع من التسليم جامع، لأن الناس ينسون في الظاهر، بسرعة رموز العلم ويأخذون يردونه إلى هيئتـه الظاهـرة. ولكن شيئـاً من القلق لازم عيـونـاً، وشيئـاً من الإنكـار لازم أخرى، وكأن العلم غير معلق تعليقاً محكماً، أو كأن ألـوانه لا تحمـل أسماء قـاطعة. ثم إن أعلاماً أخـرى كـانت تخـرج، في بعض الأحيـان من تحت العبـاءات. نراوح إذن بين علم سيء الـرسم والتعليق وأعلام متـرافضة. ومـا كان يوحد أننا كنا متحلقين حول سارية واحدة. وحين كنت أكتب، في مقدمة الكتاب، أن العري أو الفـراغ يزداد حضـوراً وقابليـة لأن يحمل على محمـل الجد بدليل النزاع القائم من حوله كان هذا استنتاجاً مؤرخاً. كان مؤرخاً حول سنة ١٩٨٠، لأنني وضعت كتابي في تلك المدة. اليوم قـد أجدني أقـل يقيناً بـوجود هـذا الفراغ الجـامع إن حـاولت مد التحليـل على السنـوات الخمس المـاضية، على لغتهـا السياسيـة وعلى بعض مـا نشـر فيهـا من تـواريـخ[١٦]. ولكنني لا أنبذ كتابي من حيث هو سيرة لتكون أحلام لبنانية تصح عليها هـذه الصفـة بين مطلع القـرن و١٩٨٠. كانت هـذه المدة مـدة الاقتراب المتـدرج (المتـردد بالـطبع والمـأزوم أيضاً) من التصميم على بنـاء مسرح واحـد للعبة مقبلة. اليوم أشعر أن مـا يتعدد لم يعـد الأحلام وحـدها، بـل هي مسارحهـا أيضاً.

طبعـاً ليس تعارض الصـور التاريخيـة خصلة موقـوفـة على مؤرخينـا. ولكن لا يبدو جاداً القول أن اختلاف النظرات إلى يعاقبـة الجمهوريـة الأولى

---

(١٦) باتت التواريخ المحليّة والخاصّة بعد ١٩٨٢ (وقد أشرنا إلى بعضها هنا في الهوامش ٢ و٣ و٤) أقلّ اكتراثاً بوضع الجماعـة الجزئيـة في صلة جامعـة مع غيـرها (أو مـع «الـوطن» كله) ولو كـانت هذه الصلة نـزاعيّة. وطغت التـواريـخ المنفـردة (أي التي تروي قصة طائفة واحدة أو مدينة أو منطقة واحدة) على التواريخ العـلائقيّة. فتوقّف، تقـريباً، على سبيـل المثال، صـدور الكتب المكـرّسة للعـلاقات (وبخـاصـة للنـزاعات) بين الـطوائف. وكان قـد صدر عـدد كبيـر منهـا في السنـوات السبـع أو الثماني الأولى من الحرب.

يهدد الآن وحدة الأمة الفرنسية. هذا رغم أننا قد نجد صلة بين هذا الاختلاف وتصميم وزير الثقافة السابق على تشجيع اللغات الإقليمية في فرنسا. وهو تصميم وجد فيه معارضو الوزير خطراً ما... وحين يكتب مؤرخون من أبناء المرحلة الناصرية (عبد العظيم رمضان، طارق البشري، أنور عبد الملك) تاريخ مصر في عهد أسرة محمد علي، نجد الرواية مخترقة بانقسام اجتماعي ـ سياسي لا قوام لها إلا به، ونجد موازينها مختلفة عما كانت عليه عند سابقين (محمد حسين هيكل، عبد الرحمن الرافعي...) إلا أننا نقع أيضاً على مراكمة زمنية (في البناء، في المبادرة السياسية، الخ). أي اننا نقع على وجهة غير خالية من الاضطراد (ان لم نقل التقدم) في المدى الطويل، وأن الحاضر (أو المستقبل، على الأقل) يسعه أن يأتي بجديد وأن الماضي لم يكن اجتراراً لمواجهة واحدة.

عند المؤرخين اللبنانيين (وان استثنينا بعضهم) تبدو الطوائف ـ هي إياها ـ واقفة بعضها لبعض بالمرصاد منذ أول التاريخ (تاريخ تواجدها معاً). بل انها تستنيب عنها جماعات سبقتها إلى التجاور على هذه الأرض لتستقيم المواجهة إياها في هذا الزمن الأسبق[١٧]. يحدث لهذه الطوائف، طبعاً، أن «تتعايش» سلمياً أو أن يتحد بعضها في وجه خطر مشترك. ولكن وجودها المستمر وغلبة الانتساب إليها على وعي المؤرخين يحفظان حالة التوازي بينها في المخيلات التاريخية ويقيمان لهذه الحالة دلالة «عميقة» ثابتة في زمن شبه ساكن. ففي هذا الجانب عينه كان يوجد دائماً طرف يحفظ انتساب البلاد إلى وسطها الحضاري الأوسع ويهب لدفع الغوائل القادمة من وراء البحر (كالصليبيين) أو من وراء الصحراء (كالمغول) هذا بينما كان يوجد طرف آخر يستقبل تلك الغوائل بالترحاب ويسير طائعاً في ركابها. وفي ذاك الجانب عينه كان يوجد دائماً طرف يحفظ استقلال الجبل الأخضر عن الصحراء

---

(١٧) هكذا يقرأ التاريخ الفينيقي (مقاومة صيدا لأرتحشستا ومقاومة صور للإسكندر) في ضوء الدعوى الاستقلاليّة اللاحقة لبعض الطوائف.

ويستدعي ثمرات الحضارة من وراء البحر أو يضرب بها في عرضه متحدياً بداوة المحيط. هذا بينما كان يوجد طرف آخر ينحو إلى خنق التنوع المتفتح بربقة الوحدة العقيمة مستعيناً على الشجر والصخر والماء بكثرة الرمل وكثرة من لم يغادروا مضاربهم إلا صدفة ومن غير استحقاق. عليه لا يكاد يحدث شيء في ألف سنة غير أن يخبو هذا الصراع أو يتفجر أو يلجم، الخ . . .

ليس مجرد الخلاف على صور التاريخ هو إذن ما تنفرد به الحالة اللبنانية، بل هو انها تطرح عليك تواً هذا السؤال: كيف يخرج مستقبل (غير الماضي) من هذا اليأس القاتل المقيم في غور الذاكرة؟

ولقد لفتني أيضاً، منذ أن اجتزت مراحل البحث الأولى، تكالب الأكثرية من مؤرخينا على إتمام ما يسميه هنري كوربان ـ في حديثه عن حضارة أخرى «قلب اتجاه الزمن»[18]. وكنت قد قصدت إلى موضوعي مزوداً بفرضية لا تعوزها السذاجة: وهي أن المرء إذا سوغ لنفسه الإقبال على حرفة التاريخ فلا بد له من الإقرار بشيء من الوجود الحقيقي للزمن ولا بد له بالتالي من السير في ركاب صيرورة ما. على أن ظني هذا لم يكن في محله. فإن الدافع الرئيس الذي يصدع له من درست نصوصهم من المؤرخين هو في معظم الحالات تحصيل ما أمكن من البراهين على افتقار الزمن إلى ما يفترض أن يكون له من أهلية: إذ لا قيمة للزمن عندهم إلا حين يقاس بآلاف السنين من البقاء على عهد أو الثبات على حال، أي حين يمت متاً قريباً إلى الأبدية. هذا الميل إلى تجريد الزمن من فاعليته، وهو تعبير عن غريزة بقاء حقيقية، يجد صورته في الثبوت عند لحظة الأصل. فالزمن يبدو فاسداً جوهراً لأنه يبعدنا عن تلك الولادة التي تجلت أثناءها فضائل الجماعة وهي في عنفوان كمالها الأول. وإذا كان للآماد اللاحقة أن تستبقي بعضاً من قيمة، فإن هذه القيمة تقاس على وجه الدقة، بمقدار ما تنضح بعض الحوادث بعطر الاتحاد مع الهوية المستعادة، فتشي بأمانة الجماعة لأصلها

---

(١٨) Henri Corbin: **En Islam Iranien** II, P.279, Paris 1971.

الأصيل. إذ اللحظة الحاضرة لا تجد مسكتها إلا في الماضي الراسخ الذي يبديها فتعيده. وأما الحاضر، في ذاته، فهو عدمٌ وظلمة: ظلمة إن أسلست الجماعة قيادها لها ذهبت بها كل مذهب أو أودت بها إلى الدثور.

يبقى علينا أن نشير إلى أن ما نطلق عليه اسم الأصل هنا ليس بالضرورة لحظة أي ذرة من الوقت ترسمها على خط الزمن نقطة هندسية. بل إن تشكل الأصل شيء يروى. فهو، في العادة، سياق مركب تحتاج فيه فضائل الجماعة إلى مهلة لتعبر عن ذات نفسها من خلال منجزات عديدة. ولا يبعد أن يغطي زمن الهوية عصراً ذهبياً مستعاداً، فيشتمل عليه من أقصاه إلى أقصاه. ولكن العصر المذكور يختزل إذ ذاك إلى صورة مركبة. فيبيد بعده الزمني نتيجة سعي إلى تكثيفه ليس له فاعل مسمّى. ويجوز، في أحوال أخرى، أن يتخذ الأصل صورة المجموعة من التقاليد أي التراث الذي يضفي عليه حضوره الثابت ظلال الأبدية.

لفكر الأصل إذن صور شتى: وقد رجح عندي رجحاناً قوياً أن ما أحصيته منها عند مؤرخي لبنان المعاصرين يوافق التصور الإسلامي أو العربي التقليدي للزمن سواء أكان حَمَلَةُ تلك الصور من المؤلفين المسيحيين أم من المؤلفين المسلمين. تحصّل لي هذا الترجيح بعدما قابلت الصور المذكورة بترسيمات استقصاها متخصصون من أمثال هنري - شارل بويش في شؤون المسيحية، ولويس غارديه وهنري كوربان في شؤون الإسلام[١٩]. فنحن مع المؤرخين اللبنانيين أمام دهر دوّار لا زمنيّ يعود إلى صورة بداياته ولسنا أمام زمن يتقدم باضطراد منطلقاً من حدث الخلاص. وكان علي أن أرقب عن كثب خصوصيات الصور التي نسبها إلى التاريخ مؤلفون شاغلهم الأول أن لا ينقطع حبل الزمن الذي يحمل طائفة كل منهم أو قومه وموطنه. فرأيت فعلاً أن الحاجة إلى خرافة للأصل، بالمعنى الأعم، تمنح قدرة على تشكيل

---

(١٩) راجع الهامش السابق. راجع أيضاً في شأن الزمن المسيحي: Henri - Charles Puech: **En quête de la gnose**, T. I, PP. 5 - 14 Paris 1978.
Louis Gardet: **Les Hommes de l'Islam**, PP.279 - 280, Paris 1977.

الزمن التاريخي، هي عندهم من الأمور السائرة. وكنت أعلم أن كلود ليفي ـ ستروس يلتقي هذه الحاجة في قلب الفكر الوحشي[٢٠]، وأن فرنسوا فوريه يحدد انطلاقاً منها مكانة ثورة ١٧٨٩ في تصور الفرنسيين المعاصرين لتاريخ بلادهم[٢١]. أما في الحالة اللبنانية فإن ازدهار تصورات الهوية للتاريخ بصيغها المختلفة يعبر عن أمور ثلاثة: أولاً: الحاجة إلى الدفاع عن النفس تستشعرها جماعات تقليدية ترى إلى صيغ التضامن الحديثة وهي تتناوش قواعدها. ثانياً: صمود صيغ التضامن الطائفي وما شاكله إلى حد يبقى معه الفرد ـ وهو هنا المؤرخ نفسه ـ غير قادر على التوصل إلى موقف شخصي أو قليل الرغبة فيه، فيبقى مجرد ناطق باسم الطائفة قريب إلى أن يكون شاعرها. ثالثاً: بزوغ سلطة موحدة هي موضوع تنازع بين الطوائف: هذا البزوغ يرسي صيغة معدلة لماجريات الخصام القديم ما بين الجماعات التقليدية ويضع الرهبة العميقة في أساس النظر إلى الآخر وبالتالي إلى التاريخ الذاتي الذي لا يعود يستقيم بغير القوة.

أشدد على الملمح الثاني وهو التخلف الذي يطبع نمو الأفراد، وهو هام لأنه ينطوي، بحد ذاته، على خلاصة لجدل الجماعات التقليدية والدولة الحديثة. ولما كان الأفراد المعنيون مباشرة هنا هم من المؤرخين، فإن هذا الملمح نفسه يفسر أيضاً هامشية الموقع المسمى علمياً في إطار إنتاجنا التاريخي. ذلك أن الفرد المجرد والعلم الموضوعي وعمومية الدولة تبدو وجوهاً مختلفة تتماسك في حقيقة واحدة. ولقد استحسنت اطلاق اسم «الصعاليك» على هؤلاء الأفراد الذين لا تسيطر فرديتهم على ما هو مثالها[٢٢]،

---

(٢٠) Claude Lévi Strauss, **La pensée sauvage,** PP. 309 - 310. Paris 1962.

(٢١) François Furet: **Penser la révolution Française,** cahp. de la première partie, Paris 1978.

(٢٢) كان الصعاليك يطردون من قبائلهم بسبب خرقهم تقاليدها أو بسبب أفعال لا ترضى القبائل أن تحمل المسؤولية عنها معهم. فهم بالتالي استثناء وليسوا قاعدة. وكان هذا الوضع يجعل التمرد الفردي عند بعضهم على النظام القبليّ ممزوجاً بالحسرة على التضامن الذي كسرته القبيلة وبالرغبة في العودة إلى حضنها.

فإن كلا منهم طريد جماعة بعينها أو هو حثالة فريدة ناشئة من صدمات متنوعة ما بين صور التضامن التقليدية والمؤسسات الحديثة. لذا بقيت لهؤلاء الأفراد، في كثير من الحالات، ماهيات محسوسة وصعب إدراجهم في أصناف. والفارق بيِّنٌ ما بين الأفراد ـ المواطنين وهم مستحضرات مصنفة تنتجها المجتمعات المتقدمة على أوسع نطاق، والأفراد ـ الصعاليك وهم ثمالات مجتمع مفكك عاجز عن الإمساك بصورته.

قصور الأفراد ورفض النسبية

من ملامح هذا القصور في نمو الفردية أنه لا يبدو على أكثر المؤرخين اللبنانيين (حتى أجودهم) مزيد اكتراث لوعي مذاهبهم أو مناهجهم يداني اكتراثهم لمادة تآليفهم. وقلما أمكن للمذاهب التاريخية غير العربية أن تخلف آثاراً ذات شأن في طرائق المعاصرين منهم. كان الشهابي والشدياق قد عرضا منذ القرن الماضي معظم ما يمكن عرضه من تاريخ لبنان بعد الإسلام بأسلوب الحوليات الإسلامي[٢٣]. وحين حاول معاصرونا أن «يستقلوا» بتاريخ لبنان أو بتاريخ هذه أو تلك من الطوائف أو المناطق أو القرى اللبنانية كان هذا وبالاً على الحوليات التي هي في الأصل (عند الطبري مثلاً) أدب رفيع. وذلك أن المعاصرين استبقوا مادتها (أو ما ناسبهم منها) واستبقوا صعيدها، لكنهم حولوها إلى روايات «متصلة» تصطنع لها هواجسهم المشار إليها آنفاً وحدة وهمية. فالحال انك حين تضرب في التاريخ اللبناني إلى ما قبل القرن السابع عشر (أي العصر الذي أدركه الدويهي)[٢٤] لا تعود تقع في شأن لبنان

---

(٢٣) حيدر أحمد الشهابي: **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**، القاهرة ١٩٠٠ (الطبعة الأولى، وقد صوّرت طبق الأصل في بيروت ١٩٨٠) الشيخ طنوس الشدياق: **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت ١٨٥٩، أعاد نشره فؤاد أفرام البستاني في جزءين، بيروت ١٩٧٠.

(٢٤) البطريرك الدويهي ذو أهميّة كبرى لحفظه ما سبق عصره من تاريخ الموارنة ومن جاورهم، إلاّ أن تشدّده المذهبيّ كان على ما يبدو، يميل به شطر رقابة ذاتية ذات غاية «تربوية». راجع سيرته في: المطران بطرس شبلي: **ترجمة أبينا المغبوط** =

إلا على نتف خبط معاصرونا في توسيعها وحبكها خَبْط الطبري في تحويل قصص الأنبياء إلى قصة واحدة متصلة. وكان أنكى ما في الأمر اختراع دلالات ثابتة لتاريخ يعرف من حوادثه، على مدى عدة قرون، حادثة أو اثنتان أو ثلاث في كل قرن. إذ ما هو مبلغ المعروف من أحداث التاريخ اللبناني طيلة العصر العباسي مثلاً؟... الخ.

لم ينج المؤرخون المسيحيون من هذا الانحراف ولكن المسلمين ظلوا أقرب إلى الوقوع فيه مدة أطول. وذلك أن الطرز الغربية في كتابة التاريخ تأخرت في الوصول إليهم أو هم أدركوها في ترجمات وأعمال محلية بعيدة عن منابعها. هذا بينما كان يظهر عند جوبلان اللبناني سنة ١٩٠٨ قرب في الأسلوب والنظرة من لامنس البلجيكي. وكان فيليب حتّي «يقتطف» مقاربته لتاريخ لبنان ـ مع التشديد على خصوصيته ـ من حقل اتسع لتاريخ سورية ولتاريخ العرب، شأنه في ذلك شأن جامعة بيروت الأميركية التي تعهدته. وكان أسد رستم يطاوع نزعة إلى التسوية طبعت سائر آثاره فيزاوج في «مصطلح التاريخ»[٢٥] قواعد مستقاة من علوم الحديث الإسلامية وأخرى من حذر سنيوبوس الديكارتي. وهو أمر لم يتوصل إليه زميله عمر فروخ في «تجديد التاريخ»[٢٦] الصادر بعد كتاب رستم بنيف وأربعين سنة. فبقي عنف نبرته يميل به شطر زجل تاريخي نعرف صفته منذ ابن القلاعي ونلاحظ تواصله في أيامنا من فيليب دو طرازي إلى بطرس ضو. في عهد أقرب إلينا من كتاب رستم بدا عند جواد بولس أثر من مدرسة الجغرافية التاريخية وهي أم قريبة لمدرسة الحوليات الفرنسية. وبدا أيضاً جهد للتقرب من البريطاني

= اسطفانوس بطرس الدويهي بطريرك أنطاكية، بيروت ١٩١٣، الطبعة الثانية: بيروت ١٩٧٠.

ويجد القارىء في هذا الكتاب (ص ١٨٧ ـ ١٩٦) ذكر «تنقيح» الدويهي لكتب الموارنة الطقسيّة ولتاريخهم.

(٢٥) أسد رستم: **مصطلح التاريخ**، بيروت ١٩٣٩.

(٢٦) عمر فرّوخ: **تجديد التاريخ**، بيروت ١٩٨٠.

ارنولد تـوينبي. ولكن تواريـخ، «المدة الـطويلة» يتوصـل إليها عبـر أنواع من المصادر وصعد للملاحظة بعينها (الحساب السكاني، الحساب الاقتـصادي، رصـد طرق التجـارة وتحولاتهـا، تحولات البيئـة، تجديـد التجهيز الأسـاسي الخ. . .) وهي (أي هذه التواريخ) لا تنـال ـ كما عنـد بولس ـ بفـرض ثنائيـة البحر والجبل دلالة ثابتة لأحداث تاريخ سياسي قريب الشبـه جداً بمـا وضعه آخرون.

نعـرف أيضـاً تتلمـذ كمـال الصليبي على بـرنـارد لـويس. ولكننـا مـع الصليبي نصل إلى الجيل الذي أخذ مؤرخـوه جملة على اختلاف أصـولهم، يتلقون إعدادهم في الخارج أو يتعرضون بكثافة مضاعفة لرياحه. . .

أما المسلمون فكانوا حتى أواخـر الستينات أقليـة ضئيلة بين المؤرخين للبنان. وذلك بسبب من تـوزع المشايـخ من بينهم والبعض من غير المشـايخ على حقول هي أقرب إلى هومهم الدينيـة أو القوميـة. فلم يوجـد إلا مؤرخ مسلم واحد ـ هو عادل إسماعيل ـ كرس حيـاة علمية بـرمتها لتـاريخ الجبـل. وبقيت تواريخ المنـاطق الإسلاميـة نفسها ومـا يليها من مـدن وقرى محـدودة العدد، حتى اننا لا نقع قبل الستينات إلا على أربعة تـواريخ أو خمسـة لجبل عامل وهو أكثر هذه المناطق تحسساً لخصوصيته. هذه الحال تغيرت مع تيسر التحصيل الجامعي أمام الشاب المسلم من جيلنا ومن جيل طلبتنا ومع انكفاء «المـد القومي» بعـد ١٩٦١ والاقتراب السني ثم الشيعي من ولاء لبنـاني ذي مـطالب وبـروز الـوطنيـة الفلسـطينيـة التي بـالغت في إعـلان الحـذر من أي استغراق عربي لها (وإن لم ينج الحذر من القدر)، الخ. . . وقد ذكرنا ذلك.

غلب على إنتـاج هذه الـدفعات الأخيـرة وعلى إنتاج بعض المسيحيين من رفاق دربها مصطلح «التحرر الوطني» بما ينطوي عليه من ثنائية مـانويـة. وهو يمت بنسَب متفاوت الصراحة إلى ضـرب قليل التـطلب من الماركسيـة. وأثمرت هذه الماركسية ـ في ما عدا الفصـل بين الأخيار والأشـرار (والكامـخ بينهما أحياناً) ـ مساعي لإدراج البعد الاقتصادي في صلب التـواريخ ولتفسيـر المواقف السياسية، بالانتماء الطبقي. قـد يوجـد من يعد هـذا تقدمـاً. ولكن

تحجر الترسيمة المستخدمة في التفسير وفقر البيئة المخيلة للمجتمعات لا يوحيان بأن بروديل أو لوروا لادوري أو فين مروا من هنا. هذا ناهيك ببولاني. وبولاني هذا هو من «اكتشف» (واكتشف بعده آخرون) أن «استقلال» البعد الاقتصادي وصلاحيته، بالتالي، أصلاً قائماً برأسه للتفسير، شيء لم تعرفه في التاريخ إلا مجتمعات الغرب الرأسمالية[٢٧]. هذا «الاكتشاف» ماثل منذ زمن طويل في الأعمال الاثنولوجية. بل قد يصح استنتاجه أيضاً من ماركسية مرنة محورها فكرة الطلاق بين قيمتي التبادل والاستعمال وفكرة تصنيم السلعة في النظام الرأسمالي. هذا برغم أن ماركس ـ على حد علمي ـ لم يرفض صراحة تعميم انجلز (في نقض دورنغ) لترسيمة التفسير الاقتصادية على سائر المجتمعات.

في أي حال يبقى هذا التكلس الذي يطبع أعمالنا التاريخية نتيجة لما يورثه المنطق الهوي من نزوع إلى السجال. وذلك أن هذا النزوع يجر المؤرخ إلى مداراة جماعته والغمغمة في أمر أخطائهم والاستماتة لجلاء صورتهم النهائية، في الأقل، على نحو لائق. فكأن المؤرخ عضو في حزب يداري حزبه أو حزب يداري حلفاءه، وكأنّ النقد سيجعله يخسر الآن معركة جرت في القرن الثالث عشر. يستوي في هذا مؤرخون ماركسيون وقوميون، مسلمون ومسيحيون (بل إن حال المسيحيين هي هنا أدهى وأمرّ وإن كان عدد المسلمين الذين يجهدون لإدراكهم في هذا المضمار أخذ في التكاثر منذ بضع سنوات).

وذلك أن هذا (لا محاولة الإفادة من مدارس التاريخ البارزة في الغرب) هو بيت القصيد. بيت القصيد هو أن تستقيم للمؤرخ علاقة حرة بالتاريخ، أي أن يستوي المؤرخ فرداً حقيقياً وإن كلفه ذلك أن يكون صعلوك القبيلة وقد كان يسعه أن يصير شاعرها (بل سيدها في أحلام بعضهم). فإن لم تستقم هذه العلاقة بقي النزوع إلى تهجين أية نظرية أو مذهب في التاريخ،

(٢٧) Cf. Louis Dumont: **Essais sur l'individualisme** pp. 14 et als, Paris 1983.

غـربياً كـان أم شرقيـاً، وإن استقامت فتـح الباب أمـام التحرر الفعلي من أي «استعمـار ثقافي». التحرر أي أن يقرأ الماركسي، من جهة أولى، هذا النص التافه أو ذاك لماركس فيقول دونما توتر أو عداوة بالضرورة: هـذا نص تافـه. والتحرر أي أن يقرأ المسلم من جهـة أخرى ثم لا ينسى مـا قرأتُهُ في تاريـخ إسلامي قديم من أن صلاح الدين الأيوبي كان شخصـاً قليل الصبـر، ضعيف الهمة على إطالة الحصار. فكان يحاصـر المدينـة أيامـاً، فإن لم تسقَط رفـع خيـامه ومضى إلى شـأن آخر. يـوم أجد هـذا أو ما يشبهـه في كتاب التـاريخ المعتمـد لدى جمعيـة المقاصـد الإسلاميـة، سأجمـع أهلي وأقاربي وأقتـرح عليهم أن نزور صائب سلام مهنئين... وذلك أن هذا ومثيلاته هو مـا يدخـل النسبية على أحوال الجماعة كافة. فتخرج من ثنائية العصر الـذهبي والعصور الخرافية. ويتخلص الأفراد شيئاً مـا، من الشعور بهـذا النقص الأصلي الذي يـوحي إليهم أنـه مقيم فيهم إذا قيسـوا بـالسـابقين. ولا ينتقص الانتمـاء إلى الجماعة في شيء بل ينجلي شيء من عمى العصبية وحسب، ويقدر الأغيـار أيضاً حق أقدارهم عالية كانت هذه الأقدار أم سافلة. هـذه بعض آثار عمليـة تتوخى من العلاقة الحرة بالتاريـخ. فلنضف إليها أن هـذه العلاقـة ـ أو السعي إلى إقامتها ـ هي الطريق الوحيدة المتاحة إلى الحقيقة التـاريخية في تكـونها المضـطرب المتدرج، وهي الـطريق الوحيـدة، بالتـالي، إلى ما نسميـه اليوم «علم التاريخ».

الحرب والتسلح التاريخي

على الـرغم من هـذا العيب الـذي يتخلل أسـاس الكتـابـة التـاريخيـة اللبنانية، ينبغي القول أن جهد المؤرخين اللبنـانيين يبقى هو الأبـرز بالقيـاس إلى جهد سواهم من العرب المعاصـرين بمن فيهم المصريـون. سنة ١٩٧٤ وجدت في مكتبة جامعة القاهرة كتباً كثيرة في تاريخ مصـر الحديثـة معظمهـا لأجانب وقليل منها لمصريين. إذا نحن اعتبـرنا بحجم مصـر وبعراقـة الكتابـة التاريخية فيها، فما بالك بالأقطار العربية الأخرى؟.

بـل إن سنوات الحـرب الأهلية، على مـرارتها لم تلجم جهـد التاريـخ

اللبناني وإن كانت الحرب نفسها قد وضعت يدها على معظمه ونصبته سلاحاً رئيساً بين أسلحة الدعاوة والثقافة. خلال السنوات الثلاث الماضية ـ بعد حرب الجبل الأخيرة ـ ضاعف الدروز ـ كما سبق أن أشرنا ـ حجم تمثيلهم في المكتبة التاريخية اللبنانية. وكانوا يقفون أثر الشيعة في السنوات الخمس عشرة أو العشرين التي انقضت على بروز حركتهم وأثر الموارنة من قبل ومن بعد. هذا وحده يشير إلى طبيعة البواعث التي تحفز الكتابة التاريخية في لبنان.

على ضفاف هذا الانتاج وخارجه ظهرت عناية خاصة بالتوثيق انصب جانب منها على الحرب (وأهم ما فيه مجلدات «حاليات»)[٢٨] وانصب جانب آخر على عهود سابقة (وأهم ما فيه «وثائق» عادل إسماعيل)[٢٩] ودخلت في بعض الأعمال مواد جديدة: من وثائق المحاكم الشرعية إلى صكوك الملكية العائلية إلى وثائق المحاسبة والإحصاء المستقاة من المحفوظات الأجنبية أو المحلية الخ... ولكن هذا الاستثمار بقي، في الغالب، على حدود التوثيق. ذلك أن خروجه من هذه الحدود يفترض قراءة مقارنة لأنواع مختلفة من المواد «تعقل» من خلالها فرادة البنية الاجتماعية، في مرحلة ما، «وتعقل» هي بفضل هذه البنية. ولا ضير من الإشارة هنا إلى أن ما صنع أهمية ميشال فوكو مثلاً ليس مجال مجرد استخدامه لمحفوظات السجون والمستشفيات وإنما هو وضع هذا النوع من الوثائق بإزاء أنظمة المصانع والمدارس والثكنات، الخ... وبإزاء النوى المعرفية لعلوم الحياة والعلوم النفسية والطب الخ...

هذا الضرب من الولوج إلى صورة عميقة متحولة لا تفقر المادة

(٢٨) حاليّات أو **Panorama of events** فصليّة يضم كل عدد منها يوميات ووثائق وبيليوغرافيا، الخ.. باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية. وهي تصدر منذ أوائل الحرب اللبنانيّة وقد جاوز عددها الأربعين.

(٢٩) Adel Ismail: **Le Liban, documents diplomatiques et consulaires,** 34 volumes Paris - Beyrouth 1975 - 1983.

التـاريخية بـل تشترط غناها، نلمـح شيئـاً منـه في عـدد محـدود من مقـالات السنوات القريبة قد لا ينسب معظمها نفسه إلى التاريـخ مباشـرة (بل إلى علم الاجتماع مثلاً أو إلى العلوم الاقتصادية أو السيـاسية) ونلمحـه أيضاً في عـدد قليل جداً من الكتب. أشير بخاصة إلى «السلم الأهلي البارد» لوضاح شرارة[٣٠] وإلى كتاب أنطوان عبدالنور عن مـدن سوريـة العثمانيـة[٣١] وقد صـدر قبل أن يقتل جنود إسرائيليون صاحبه امام منزله في بحمدون بأشهر معدودة.

ما هو جـدير بـأن يستوقف في الكتـابين ـ بالإضـافة إلى تـرافد الأبعـاد المختلفة والزوايا في وحدة متحركة ـ إنما هو جودة الصناعة واحترام المؤلفين للقارىء. جودة الرواية في كتاب شرارة وجودة اللوحات في كتاب عبدالنـور. هذا بالرغم من أن بعض صفحات الأخير تقصر دون هذا الإحكام في التأليف فتبدو فوقها ظلال خفيفة لبطاقاتها.

أما توصل المجتمع إلى إدراك مـوضوعي لنفسـه فأمـر متصل ـ كمـا هو معلوم ـ بـاستيعاب المجتمـع المذكـور لمثـال الـدولـة. وأملي أن أكـون قـد أوضحت كيف تقف صنمية الهويات، وهي غالبة في الحالة اللبنانية، حـائلاً دون هذا الاستيعاب. فـإن توكيـد الهويـة يجد غـذاءه في حلم بدوامهـا على حال واحدة، يراوح بين السر والعلانية ويؤدي إلى تغييب ما هو اجتماعي لأن قوام الاجتماعي إنما هو الصيـرورة وإمكان الـوجود. ولمـا كان المـاضي، أو مجرد الأصل، هو في منطق الهوية مصدر كل قيمة، فإن هذا المنطق لا يقوم به تحليل موضوعي وعملي للحاضر، بل هو مسـوق من غير رادع إلى إدخـال الغلط في التحليل، منذ البداية، لأنه يفرض عليه مقاييس مستمدة من خرافـة الأصـل. يسع نـظرة خارجيـة، ولا ريب، أن ترى آثـار الـظروف الحـاضـرة مطبوعة بوضوح على تلك المقاييس. إلا أن هـذا الإمكان لا يبـطل في شيء كون منطق الهوية يجعل من الحاضر الاجتماعي وحتى من مستقبـل المجتمع

---

(٣٠) **السلم الأهلي البارد**، جزءان، بيروت ١٩٨٠.

(٣١) Antoine Abdel - Nour: **Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane,** Beyrouth 1982.

غـرضاً لا لـلإدراك الراهن أو المسبق بـل للذاكرة. فعـوض أن يقـام مشـروع المستقبل على تحليل للحاضر، تفرش الأيديولوجية الاجتماعيـة المنبثقة من منطق الهوية وعي الجماعة بذكريات خرافية. هي إذن أيـديولـوجية لا تفكـر، على صعيدها، ولا تبدع، بل تكنز وتزين.

أما الحيوية التي نراها منطوية عليها فهي موصولة مباشرة بصورة تقليدية للتنظيم الاجتماعي ما تزال غالبة. وأما إمكان الـدولة فهـو من قبيل التنـازل، تقدمه هذه الصور الأخيرة مداراة لاضطرارها إلى الوقوف مـع العالم الحـديث على مساحة واحـدة مستويـة. هذا الميـل إلى إحناء الـرأس أمام الـريح دون التخلي عن الذات في المواجهة مع نـظام لا يرحم سميتـه خجل الـطوائف. ولقـد تجمعت آثاره فكـان منهـا بعـد جـوهـري من أبعـاد المجتمـع اللبنـاني المعـاصر. فهـل ننكرهـا عليه لقـاء أن نفـرض على المؤسسـات وعلى التقنيـات تسميات تزيف منشأها إذ هي مجتزأة من مصطلح جـرى فصله عن مفاهيمـه؟ أفلا يكون الأفضل تقديم القيم الوظيفية لتوازن اجتماعي تتكامل عناصره، من غير استبعاد، في الزمن الراهن، على مجرد الأمانة لصور خـرافية عن الـذات لا تقـل ضراوة عن عقيـدة العرق النقي والممتـاز؟ أفلا يـوجد إمكـان لجعـل الماضي يكف عن استرقاق الحاضر ولحمله، دونما تنازل عن حظه من صفـة الوجود الواقعي، إلى اقتسام الصفة المذكـورة مع حاضر لا يزال مغصوبـاً هذه الصفة محروماً إياها؟

كثيراً ما كان كارل ماركس يردد العبـارة القـائلة «إن الميت يمسـك بتلابيب الحي». ولعلنا نحن نعرف أكثر منه أن جعـل الموتى في خـدمة الأحيـاء ـ لا العكس ـ هو من بين الأحلام أكثرها امتناعاً. ولكنه أوثقها شرعية أيضـاً. فكم تكـون عظيمـة حريتنـا حين نوقف مـوتانـا على خدمتنـا أو نقف وإيـاهم ـ في الأقل ـ على قدم المساواة. وهل للبناني بالذات ـ مؤرخاً كـان أم غير مؤرخ ـ أن يبصر في يقظته أجمل من هذا الحلم؟.

لبنان: هل هو مقبل أم مدبر؟

ما زالت بنت جبيل تسأل إذن كما في إهداء الكتاب: في أية بلاد هي؟

لكن هذا السؤال الذي أزعم أنه رافقها طيلة القرن لم يقم على حال واحدة.
في العامين الأولين من الحرب الراهنة استقبلنا في بنت جبيل ضحايا عديدة من المقنوصين والمحروقين والمقطعين. كانت الجثث تفد علينا من النبعة وجوارها. وكنت شخصياً فخوراً جداً لأن المشيعين لم يكونوا يظهرون أية نزعة إلى تعميم الغضب والضغينة. فلا هم اتهموا المسيحيين بعامة ولا تغيرت نظرتهم، في أول الأمر، إلى نصارى القرى المجاورة الذين كان بينهم، بطبيعة الحال، محازبون للقتلة. وقد بقي بعض المسيحيين، حتى أواسط صيف ١٩٧٦، يشاركون، على عادتهم، في مواكب الضحايا. كان يبدو وكأن البلدة تبذل جهداً فوق الطبيعة لحصر حلقة الجناة ما أمكن. وكنت أرى وراء هذا الجهد تصميماً على الاقتراب من لبنان، أخذ يطفو على السطح، في كل حديث، تحفزه تجربة عمرها آنذاك ست سنوات بين حراب البنادق «القومية» الداشرة في الشوارع وقذائف الإسرائيليين المحكمة التصويب. أمكن لإسرائيل منذ ١٩٧٨ أن تحبط هذا التصميم (إلى أجل لا أعرفه) حين سلطت على قرى المنطقة عسكراً ذا صبغة مسيحية. وأسعف السلطة المحتلة في ذلك تمادي قيادات مسيحية بعينها في خطيئة مميتة باشرت ارتكابها منذ عام ١٩٧٥ أو قبله: وهي شحن الجمهور المسيحي ومسلحيه بالعداء لمسلمي لبنان جملة. كان أهل القومية اللبنانية يزعمون لأنفسهم الحق في نبذ أكثرية اللبنانيين إلى خارج اللبنانية. هذا بينما كان كيل جمهور المسلمين قد طفح منذ وقت ليس بالقصير من التنظيمات الفلسطينية ومن أنصارها، وكانت مطالبهم، على وجه الإجمال، متواضعة. جرى التوجه إلى هؤلاء بلغة القتل المتبوع بالمثلة، وجرى التمثيل بهم في الكلام السياسي وفي الأعمال التاريخية أيضاً. وكأنّ القلة المسلحة منهم هي سلفاً قيادتهم المنتخبة وكأن «التلاحم» الشهير مع التنظيمات الفلسطينية قد جعلهم جميعاً وهذه الأخيرة لحماً واحداً. ولعله كان يراد لهم أن يصيروا كذلك، ولعل التنظيمات المسيحية كانت أشد توقاً إلى هذا الأمر من التنظيمات العاملة بينهم. وفي حسباني أن هذه الاستماتة في نبذ «المسلم» واستعدائه لم يكن مردها الحقيقي إلى الرغبة في طرد الفلسطينيين ولا إلى الخوف من

أن تصبح «الجمعة كما الأحد». وإنما كانت بغيتها الرئيسة ضرب تنوع الجمهور المسيحي وحرياته وسيطرة «النجوم الصاعدة» عليه وعلى مؤسسات الدولة، بعد عسكرته وتهميش قياداته التقليدية واستتباعها. هذه المواظبة العنيفة أخذت مؤخراً (بعد سنوات. . . بعد الغزو الإسرائيلي) تعطي «أروع» ثمراتها التعصبية في الجانب الإسلامي.

ما أقوله هو أن وجهة المسلمين الغالبة، قبل ١٩٧٥، كانت وجهة لبنانية. ولا أقول أن المسلمين مغفورة لهم خطاياهم العظيمة ولا أن أطرهم السياسية كان يسعها، بالتأكيد، أن تجبه بهذه الوجهة مطامح الفلسطينيين اللبنانية وتضامن بعض العرب معها. ولا أقول أيضاً أن مطالب المسلمين كانت ستبقى على تواضعها الأول لو قبلت القيادات المسيحية بمفاوضتهم عليها وحاولت، جادة، كسبهم إلى صف الدولة من موقع قوتها الأكيد. ولكنني أجد لهذين الاحتمالين قوة مقبولة حين أفكر في أمر أناس من طراز الإمام موسى الصدر ومفتي الجمهورية وصائب سلام ورشيد كرامي (آنذاك) وفي أمر كمال جنبلاط نفسه. وذلك أن هؤلاء لم يكونوا بلا حول ولا كانوا آنذاك يضعون مطاليبهم في كفة ويضعون في الكفة الأخرى مائة ألف قتيل ودمار الديار وجنى الأعمار، ليسمحوا لأنفسهم بالشطط. ما أنا واثق منه هو أن محاولة التفاوض بجد لم تجد طريقاً إلى عقل من كانوا يمهدون لإزاحة ريمون إده وعزل البطريركية المارونية وإلحاق الروم والتمتع بسلطة الجباية نيابة عن الدولة بعد التربع في سدة مسيحية «أرفع» من سدة شمعون سنة ١٩٥٨.

ما شأن هذا ببنت جبيل وبلبنان المؤرخين؟ شأنه أن دورة العنف الطويلة التي انتهت إلى جعل الحرب الطائفية جهاداً في سبيل الله وصلت منها إلى بنت جبيل أصداء قوتها التجربة المحلية ورعاتها من المحتلين. على هذا الصعيد لا أرى الأمر خطيراً جداً حتى الآن واعلم أن اعتدال جمهور الأهالي ما يزال واقعاً عميقاً. أما أن تعرف بنت جبيل في أية بلاد هي فمسألة أخرى، وإن كانت قد وجدت لها صيغة جديدة في السياق إياه. فأن

تقول بنت جبيل أنها في لبنان شرطه أن يقول لبنان ما هو؟ وأين هـو؟ هل هـو كله أم بعضه؟ هل هو في ذاته أم في جواره؟ هل هو مقبل أم مدبر؟

إذن يتبدى من بنت جبيل أن التاريـخ لا يتقدم بـاضطراد. أمـا التاريـخ فسبق حديثه. ولـو أنني أود أن أضيف انني لا أشجع المؤرخين على الإقـامة اليوم في بنت جبيل. إذ ما هي الأسئلة التي ما يزال ممكناً طرحهاعلى النـاس هنـاك، بعد أن أدخلت الحـرب زيفها على جميـع الأسئلة؟ وما هي الأجـوبة التي لا يزال انتظارها ـ ناهيك بنشرها ـ سائغـاً، في أي مكان من لبنـان، بعد أن داخلت شوائب التحفظ المر ـ ناهيك بالخوف ـ جميـع الأجوبة؟ هذا مـا أراه من بنت جبيـل ومن بيروت. من قبـرص، لا أدري. في أي حـال أمكن اليوم (في قبرص) أن يجري بيننا هذا الحديث. بعد سنة، لا أدري.

ثقافة للحرب وثقافة للسلام

وداع التاريخ العام:

تَوقَّفَ أو كَادَ(*)، طيلة السنوات الأربع الأخيرة، سيل الكتب والمقالات المتخذة موضوعاً لها تاريخ لبنان العام. لم يعد المؤرخون يرون في بلادهم وحدة تاريخية، على ما يبدو، منذ أن انهارت، على نحو لم نعرفه في السنوات الأولى من الحرب، وحدتها السياسية. وفي هذا إشارة إلى مقدار السرعة التي يؤتي فيها كل انقلاب سياسي كبير عندنا ثماره الثقافيّة. كأنما الثقافة، في ذاتها، هشة القوام لا يصعب على السياسة أن تتناوشها من الداخل، أو كأنها ـ وهذا هو الأصح ـ مندمجة والسياسة في جسم واحد، لاختلاط ما هو سياسي عندنا بكل ما هو أهلي، أي لاستقاءِ السياسة، دونما وسيط، من ماء العصبيات العميقة. هكذا أمكن لفؤاد أفرام البستاني أن يحتل وحده، تقريباً، طيلة العامين الماضيين، ساحة تاريخ لبنان العام، أو بالأحرى شاشة هذا التاريخ. فالرجل الذي قدمه لنا تلفزيون «القوات اللبنانية»، كل أسبوع[1]، شيخ كبير، خلّف وراءه منذ زمن بعيد كل جنوح إلى تغيير الهوى. ولم يكن

(*) ورقة قدّمت إلى الندوة التي انعقدت في عمان بدعوة من **منتدى الفكر العربي** تحت عنوان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة اللبنانية، وذلك في ٦ و٧ شباط ١٩٨٨. وقد نشرت في مجلة **المستقبل العربي**، عدد أيار ١٩٨٨.

(١) في برنامج «لبنان الدائم»، وهو لا يزال يقدّم حتى تاريخه (قد وصل، بعد أن نيَّفت حلقاته على المائة، إلى المرحلة المعاصرة.

ينتظر منه، وهو في سنّه هذه، أن يعزف عن تاريخ لبنان عزوف غيره. هذا إلى أنه صاحب طريقة في التاريخ المذكور، وقد لزمها. أما الذين عزفوا فهم الذين ما زال في إهابهم متسع، تحدث فيه الحرب غضوناً جديدة.

ولا نقصد بـ «تاريخ لبنان العام» ذاك الذي يبسط من الأول إلى الآخر «ستة آلاف عام» ذائعة الشهرة. بل يصح، في اصطلاحنا، أن يكون التاريخ العام تاريخ مرحلة واحدة من ماضي البلاد مهما يكن قصرها. فهو غير مضطر إلى أن يتخذ له موضوعاً ماضي البلاد برمته. وإنما يكفيه أن يكون موضوعه ماضي البلاد برمتها. أي أننا نضع التاريخ العام، في مواجهة تواريخ المناطق والمدن والقرى والطوائف والأسر، وما جرى مجراها من أجزاء.

والحال أن التواريخ الجزئية لا تزال منذ عشايا الحرب القائمة تجتاحنا اجتياحاً. إلا أن دلالتها تبدّلت في السنوات الأخيرة، أو تبدّلت، إن جازت العبارة، سياستها، ولنا عودة إلى هذا. ما نريد التشديد عليه الآن، هو أنها باقية على غزارتها. فإن هوى التاريخ اليوم يتنقل بين بيروت وبعلبك، بين طرابلس وصور، بين وادي التيم وإقليم الخروب، ثم بين الدروز والشيعة والموارنة. وإذا كنا نذكر الدروز، قبل غيرهم، فلأن جهدهم في تدبيج التواريخ كان لا يزال، لسنوات قليلة خلت، نزراً يسيراً، بالقياس إلى جهود غيرهم. وكانوا يفخرون بأنهم صنعوا التاريخ وتركوا لسواهم كتابته. أما اليوم فيبدون وكأنهم مضطرون إلى وضع الحدث الضخم، الذي هو «حرب الجبل» سنة ١٩٨٣، في تاريخ لهم يخطونه بأنفسهم، وكأن تواريخهم التي خطّها آخرون، لا تتسع للحدث المذكور[٢]. وأما شيعة لبنان فييمّمون من

---

(٢) حتى أواسط الستينات لم يكن الكتّاب الدروز يقربون تاريخ طائفتهم، ما خلا نصوصاً نادرة أهمها لعارف النكدي ومعها مشاركات في الشريعة العملية قدمها بعض قضاة المذهب، وقد تحتوي على إشارات تاريخية. وحين صدر كتاب: عبدالله النجار، **مذهب الدروز والتوحيد** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٥)، أثار، على الرغم من تحفظه، ضجة كبرى. وكان قد سبقه كتاب «مأذون به» لأمين طليع قدّم له شيخ العقل، وجاء بعده كتاب لسامي مكارم بتكليف من شيخ العقل أيضاً ثم آخر لسليم حسن هشي. وفي غضون الحرب، وبخاصة في سنواتها الأخيرة، انضم =

جديد، في الكتابة، شطر التاريخ الطائفي المحض، أو شطر تاريخ المذهب. فيكادون يباشرون الخروج، كتابة، من تاريخ جامع للبنان بذلوا قصاراهم لدخوله، كتابة أيضاً، طيلة عشرين سنة[٣] سبقت السادس من شباط/ فبراير ١٩٨٤، وسبقت، على نحو أخص، بروز الأصولية الشيعية إلى ما تحبّ أن تطلق عليه اسم «الساحة» غداة الاحتلال الإسرائيلي في صيف العام ١٩٨٢.

الموارنة أخيراً يدخلون، هم أيضاً، طوراً جديداً من أطوار تاريخهم المكتوب، الذي استحقّ بحدّ ذاته أن يكتب له تاريخ لأن عمره نيّف على أربعة قرون[٤]. هم يدخلون هذا الطور، وقد أخذ ما في ذاكرتهم المديدة،

= إلى هذين المؤلفين عباس أبو صالح ونديم نايف حمزة وحافظ أبي مصلح ونجلاء أبو عزالدين. هذا إضافة إلى أعمال كمال جنبلاط التي أعيد إصدارها تباعاً بعد اغتياله، وإلى كتب صدرت في سيرته وكتاب مذكرات ضخم لعادل أرسلان، وكتابين على الأقل عن حرب الجبل، وترجمة لكتاب الكولونيل تشارلز تشرشل، **بين الدروز والموارنة**... الخ.

(٣) قبل ربع قرن لم تكن الكتب الموضوعة في تاريخ جبل عامل تتجاوز عدد أصابع اليد، وهي لمؤلفين جميعهم ما خلا واحداً (هو محمد جابر آل صفا) من رجال الدين. وأبرزهم السيد محسن الأمين والشيخ سليمان ظاهر والشيخ علي الزين والشيخ محمد تقي آل الفقيه. هذا إضافة إلى مذكرات للشيخ أحمد رضا ومخطوطة قديمة أو اثنتين نشرهما **العرفان**. أما اليوم فبات يصعب إحصاء الكتب التي خص بها جبل عامل أو بعض مدنه وقراه ومعالمه وشخصياته. والكثرة من هذه الكتب رسائل جامعية لا تجد طريقها إلى النشر. وقد نظم المجلس الثقافي للبنان الجنوبي جانباً من حركة اليقظة التاريخية هذه انصبّت، بخاصة، على الشخصيات العلمية والأدبية التي نشطت في جبل عامل خلال النصف الأول من هذا القرن. على أن الحركة الأصولية تبدو وكأنها تشد الأنظار الشيعية، اليوم، شطر تاريخ المذهب (أي شطر سير الأئمة وفقههم) وشطر الحركة الشيعية في العالم الراهن، وتصرفها عن التركيز، بالتالي، على ما كان متحيزاً في جبل عامل من تاريخ الطائفة. ولعل من بين الأسباب التي يصح أن ينسب إليها هذا التحول المسحة «القومية» و«العصرية» التي لازمت النهضة الشيعية في جبل عامل منذ الحرب العالمية الأولى. ولم يكن أبرز رجال الدين فيه بمنأى عنها. وهي مسحة لا تناسب الحركة الأصولية الحالية.

(٤) انظر الفصل الذي عقده كمال الصليبي حول «التقليد التاريخي عند الموارنة»، والفصل الذي عقده ألبرت حوراني حول «مؤرخي لبنان»، في: =

يترشح عبر مصفاة سمّوها «المجتمع المسيحي». فهم أيضاً يستردون تلك الذاكرة من الإطار الذي سمّاه مؤسسوه سنة ١٩٢٠ «لبنان الكبير». وهم لم يكونوا، على عكس ما يشاع، ليفضلوه على لبنانهم «الصغير» المألوف، لولا شبح المجاعة القريب ومخافة الحصار. فجاء ولاؤهم له، ساعة ولادته، في صورته الجديدة، راعشاً من الخوف، وكان ولاء غيرهم مزلزلاً بالنقمة.

هذا الطفل، يوم ولد، لم يكن أحد من أهله راغباً فيه إذاً رغبة خالصة لوجهه. هم أحبوه بعد ذلك بزمن يتفاوت طوله، من حالة إلى حالة، وأخذوا، بعد التصريح بهذا الحب، يكتبون تواريخهم ملحقة بتاريخه، أو هافّة إلى اللحاق بهذا الأخير. لم يبق للتاريخ المذكور اليوم من نصير، إلّا من رحم ربك، فكأنّ الوطن الذي لم يعد جديداً، قد اقتسمت تركته وهو لمّا يُسلم الروح، بعد أن وزّعت أيضاً سائر أسلابه أو وزّع هو نفسه أسلاباً بالأحرى. هذا، والمؤرخون اللبنانيون، في هذه السنوات، يعدّون أنفسهم أبرياء من سلب الجريح عوض إسعافه. هم كتبوا تواريخ مدنهم وطوائفهم. وهم لم يكونوا أول من فعل، ولن يكونوا الآخرين. فعلام يؤاخذون أنفسهم؟

هم لا يؤاخذون أنفسهم ولا يؤاخذهم أحد، في الواقع، على هذا الانصراف الخصب إلى العائلات والقرى، إلى المدن والمناطق وإلى الطوائف على الأخص. فإن ذلك كان سنّة، على الدوام، في الكتابة التاريخية اللبنانية، ولو أن الأخذ بحظ منه يتباين توقيتاً، والحظوظ نفسها تتفاوت شحّاً وغزارة، لذا لم يكن ما يستغرب اليوم غزارة التواريخ المحلية والخاصة، بل إن المرء يستريح إلى رؤية عكار تخص بتاريخ[٥] ولم يكن لها

= Bernard Lewis and P.M. Holt. eds. **Historians of the Middle East** (London - Oxford Universty Press. 1962).

(٥) انظر: فاروق حبلص، **تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي، ١٧٠٠ - ١٩١٤** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٧)، ومن بين تواريخ المناطق المهملة سابقاً أو شبه المهملة في التواريخ، صدر ليحيى حسن عمار: **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة** (ينطا: [د. ن.]، ١٩٨٥). ووضعت دار نشر كبيرة يدها على كتاب محمد حسين الميسو الحجار، **تاريخ إقليم الخروب** (١٩٧٨). هذا وأعيد نشر =

تاريخ من قبل، وإلى رؤية قرية وادعة في جوار جبيل اسمها بجّة[6] يكرّس لها تاريخ يفوق عدد صفحاته عدد منازلها بكثير. ويستريح المرء إلى يقظة الاهتمام التاريخي ببعلبك وبصيدا وصور، وبالعاصمة بيروت والعاصمة الثانية طرابلس، بعد فتور طال أمده عقوداً عديدة في معظم هذه الحالات[7]،

= تواريخ أقدم عهداً لمناطق أخرى وقرى وعائلات لا يتسع المقام لذكرها جميعاً، وذلك بعد إهمال طال عشرات السنين. فالسلعة الآن رائجة..

(٦) صقر يوسف صقر، **تاريخ بجة وأسرها في لبنان وبلدان الاغتراب** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٦).

(٧) صدر في عام ١٩٨٤ تاريخان لبعلبك هما الأولان بعد تاريخ ميخائيل ألوف الصادر في العشرينات. وأولهما «سني» قدم له مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، وهو لقاسم الشماعي الرفاعي. أما الثاني فـ «شيعي» وضعه حسن نصرالله. ثم نشر هذا الأخير تاريخاً لقرية كرك نوح القريبة من زحلة، أنفقت على طبعة المستشارية الثقافية في سفارة إيران بدمشق، وصدر لطلال ماجد المجذوب، **تاريخ صيدا الاجتماعي، ١٨٤٠ - ١٩١٤**، تقديم نقولا زيادة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٣). ولعلّه الأول أيضاً منذ **تاريخ صيدا** للشيخ أحمد عارف الزين، الذي يرقى إلى العشرينات أيضاً، ويتناول المدينة منذ عهدها الفينيقي. هذا إذا استثنينا كتاباً لمؤلف مصري هو أسامة زكي زيد، معداً للتدريس الجامعي وعنوانه: **صيدا ودورها في الصراع الصليبي - الإسلامي**، تقديم جوزيف نسيم يوسف (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠). أما صور التي كان الأمير موريس شهاب قد خصّ عهودها القديمة بكتاب، قبل بضع سنوات، فكان نصيبها كتاب لحسن قبيسي بعنوان: **تطور مدينة صور، ١٩٠٠ - ١٩٧٥** (١٩٨٦). ونشر عصام محمد شبارو، **تاريخ بيروت منذ أقدم العصور حتى القرن العشرين** (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧). واستثمر كل من خالد زيادة ومهدي صبحي الحمصي وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس في قراءتين لتاريخ المدينة الاجتماعي في العهود العثمانية. هذا بينما نشر أنيس الأبيض سنة ١٩٨٧، **الحياة العلمية ومراكز العلم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر**... الخ. ولا ينبغي أن ننسى ونحن بصدد هذه التواريخ «الخاصة» أو «الأهلية»، ما ينشر من سير ومذكرات (من محمد جميل بيهم وسليم علي سلام وأحمد عارف الزين وأحمد رضا ومحمد جابر آل صفا وسليمان ظاهر وحسن كامل الصباح وعادل ارسلان إلى كمال جنبلاط وكميل شمعون وبشير الجميل ورشيد كرامي)... الخ. هذا كله وغيره مما يناسبه يشير إلى احتلال التاريخ «الأهلي» مقام الصدارة في حركة بدأت قبل نحو من عشرين عاماً، في الجانب «الإسلامي» لتقابل تقليداً «مسيحياً» أقدم منها بكثير. وهي قد بلغت =

ليس من شأن هذا كله وغيره أن يسوء إذاً. ما يسوء، هو أن هذا الحضور الجديد أو المستأنف للمحليّ وللخاص، يصحبه اليوم شبه غياب للعام، أي للبنان. هذا، بعد أن كانت كتب التاريخ، التي اتخذت لها لبنان عنواناً، هي الأعظم وقعاً، طيلة الثلثين الأولين من الحرب، ولم يكن يستهان بعددها أيضاً.

من الإدراج إلى الإخراج

وما هو أجدر بالالتفات من الوقع والعدد، أن العام كان، لسنوات خلت، يحكم الخاص والمحلي. فكانت التواريخ الجزئية، تكتب لتستوي تعبيراً عن همّ غالب هو همّ توثيق العرى بالكل وتحسين الموقع منه. وكان يستدل على ذلك بضروب من التعبير، تدخل إلى التاريخ (وإلى الجغرافيا أيضاً) شيئاً قليلاً أو كثيراً من العاطفة الجامعة. فوصف الموقع مثلاً، يدخل القرية في جسم البلاد: في قلبها أو في حضنها أو على أحد كتفيها أو ما شاكل. ورواية التاريخ تنحو إلى إظهار القرية مثلاً، عنصراً من الوطن، لا يستغني عنه هذا الأخير، وتبرز الأواصر بين القرية ومركز ما، أو شخصيات

= أوجها، عند الدروز والسنّة، بخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، بينما أخذت وجهتها تتحول عند الشيعة مؤخراً أيضاً. راجع الهامش رقم (٣).

في مواجهة هذا المدّ «الخاص» أو «الأهلي»، بدت قوى التاريخ «العام» أو «الوطني» خائرة. ويذكر من القليل الصادر، في هذا الباب، خلال السنوات الأخيرة، كتاب عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر** (بيروت [د. ن]، ١٩٨٥)، ولا يدخل فيه إلّا بصعوبة كتاب محمد علي ضناوي، **قراءة إسلامية في تاريخ لبنان والمنطقة من الفتح الإسلامي ونشأة المارونية حتى سنة ١٨٤٠** (طرابلس: [د. ن]، ١٩٨٥). وقد يدخل فيه كتابان لغسان تويني وجورج قرم يستحضر كل منهما جوانب من التاريخ اللبناني وإن كانا منصبّين على حاضر الحرب. والكتابان صدرا بالفرنسية في باريس، وهذا أمر لا يخلو من دلالة. . فلبنان لا يزال يرى واحداً من الخارج بشيء من السهولة. أما القوى التي تريده واحداً من الداخل ـ وهي معظم شعبه، بالتأكيد ـ فيعوزها التشكّل والحضور وما يليها من وسائل التعبير.

كان لها شأن في المركز. فيؤدي هذا كله، إلى إدراج زمان القرية في زمان البلاد، بعد أن يكون الموقع قد أدرج القرية في خريطة الكل أيضاً.

اليوم نرى الانسحاب والمنافرة، يستويان بديلين من تلمّس الجسم الجامع بغية الاندراج فيه. فالتواريخ الجزئية، لم تعد تنظر إلى موقع الجزء على أنه جزء، بل على أنه كلّ آخر يواجه الأجزاء الأخرى ويحيل كلّاً منها، بفعل هذه المواجهة، إلى كلّ بدوره. حتى إذا بدا الجزء المتخذ موضوعاً غير قابل للاستقلال برأسه، غلّب النزوع إلى إدراجه في تاريخ - أو تواريخ - لا يتحصل منها لبنان، بل تتحصل منها وحدات أخرى، هي، على الأغلب، الطوائف نفسها مفتوحة على آفاق غير الأفق اللبناني. تلك الآفاق التي تسمّى مثلاً: الإسلام، أو العروبة، أو استقامة الإيمان الكاثوليكي، يميزها عن الأفق اللبناني أنها لا تثمر وطناً، ولا تلزم الطائفة بالدخول في وحدة سياسية. فنراها - أي الآفاق - تأتلف، برغم اتساعها الهائل، مع نزوع إلى الاعتزال الطائفي وتعززه، إذ إن التطلع إليها يضمر، في الصيغة الراهنة، فصم وحدة قائمة، هي الوحدة اللبنانية، ولا يثمر عوضاً عن هذه الأخيرة غير تقوقع الذات الطائفية، مقروناً بالتبعية لقطب أو أكثر، في الخارج. عودة الطوائف إلى آفاقها الشاسعة إذاً - مع إشاحتها المتزايدة عن واقع انتمائها اللبناني - تترجم استنباطاً رمزياً لوحدة كل أفق ولعظمته، من جهة أولى، وخنوعاً واقعياً يتراوح بين العزلة والطفيلية من جهة أخرى. وفي هذا، ثنائية نقع عليها في الثقافة التاريخية الجديدة وفي غيرها. فهي مميزة للحرب اللبنانية بسائر وجوهها. إذ يسع أياً كان، كيفما أدار بصره، أن يقع على التلازم بين ضدين: واحد ملحمي العظمة إلا أنه لا يعدو عالم الرمز، وآخر سوقي التفاهة، روائي إن شئنا، وهو يستغرق عالم الفعل. وما دامت حربنا سوقية الأرضية فهي لن تثمر ملحمة، وما دامت عظامية التخييل فهي لن تثمر رواية. إلا أن يكون شاعر الملحمة مصاباً بالفصام التام، ولكنه في هذه الحالة يصير مسخرة لسامعيه. أو يكون منشىء الرواية منقطعاً عن لغو الحرب وتخييلها، فيقرأه القديسون والملائكة. ذاك هو العقم الناجم عن بعد الشقة ما بين عالم الرمز وعالم الفعل، وهو يجد منفذاً له في نوع بعينه من الكتابة

التـاريخية. فـالتاريـخ ـ على عكس ما يـظن ـ غير مضـطر إلى الصدق الـذي يطبع بالضرورة ـ على عكس ما يظن أيضاً ـ ما يستحق من الأعمال أن يسمى ملحمة أو رواية. في هاتين، يتأتى الصدق من وحدة التجـربة النـاشئة عن أن موضع الشـاعر أو الـروائي يحمل ـ في جـزئيته ـ على محمـلِ الجد. أما في التـاريخ، فتصيـر هذه الجـزئية عبئاً على المؤرخ وعلى تاريخـه. وحين يقع المؤرخ على الازدواج في شخصـه، وفي مـا يـرويـه معـاً ـ وهـذه هي حـال الحرب اللبنانية ومؤرخيها ـ لا يتبقى لوحدة التجربة، التي يفتـرض في النص التاريخي أن يحملها، غير اسم واحد وهو التلفيق بمعناه الأصلي، في اللغة، أي الّلأْم بين ثوبين بالخياطة.

الوحدة في النزاع

على أننا لم نفرغ بعد من أمر مـا بين أيدينـا، من التواريـخ الموضـوعة في الحرب، ولا من أمر العـلاقة فيهـا ما بين الخـاص والعام. في السنـوات الأولى من الحـرب، لم تكن غلبة العـام ـ أي الأفق اللبنـاني من حيث هو قبلة لخصوصيات كل جماعة ـ مانعة من إبراز النزاعات بين الجماعات، على أنها عنصر رئيس من عناصر سيرورتها إلى التلاقي، بل إن النزاعات المذكورة، كـانت هي محط الإنتباه الأبـرز عند كثيـر من المؤلفين في التاريـخ، وكـانت تطغى على ما يخالفها من عناصر، وتحيله إلى استثناء فتجعله غير جدير فعلاً بجهد الرواية، أو تقذفه نحو هوامشها. كان المؤرخون يعيشون، شأنهم شـأن سـواهم، في الحـرب، فيكـاد لا يجـذبهم حـديث إلا حـديث مـا سبق من حـروب. هكذا تكـاثرت الأعمال، التي تتلمس أصل لبنـان المعـاصـر، في المجابهات الـطائفية التي طبعت وسط القـرن الماضي، وتلك التي تستقصي ما كان من تباين في المواقف الطائفية من التوجه نحـو دولة لبنـان الكبير في أعقاب الحرب الكونية الأولى. وظهرت أيضاً أعمال أخرى، جديدة في بابها، تتبّعت ولادة الطوائف اللبنانية على مدى القرون الإسلاميـة الأولى، ولم تغفل عما لازمَ مواقعها من تخالف. هذا بينما كان يتضاءل الإكتـراث لفخرالـدين ـ وهو مؤسس الوحدة اللبنانية في تواريخ ما قبل الحرب ـ ولعهد المتصرفية وهو

عهد سلام أهلي، وللفينيقيين أيضاً وهم إحدى أساطير الأصل المشترك، بل إن القليل الذي كتب عن فخرالدين في الحرب، كان تشككاً في أن تكون إمارته قد حملت فعلاً معنى الوحدة[٨].

رغم ذلك، صمد نزوع المؤرخين إلى تأصيل العلاقات بين الطوائف، في تاريخ مشترك، ولوكان هذا التاريخ مواجهة ونزاعاً. صمد النزوع إلى وقت يصعب تعيينه تعييناً دقيقاً، لأن وضع الفواصل في أمور من هذا القبيل ليس بالأمر الهيّن. لكنّ اعتبار الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حداً فاصلاً ليس، على وجه اليقين، مجرد تعسف واعتباط. فقد طغى الطابع الأهلي على الصراع، بعد انسحاب المنظمات الفلسطينية والجيش السوري من بيروت ومن طريق الساحل الجنوبي ومن بعض نواحي الجبل. وتغيرت بنتيجة ذلك، طبيعة المنظمات المسيطرة في المناطق التي تغلب عليها الطوائف الإسلامية. وتغيّر أيضاً موقف المنظمات المسيطرة الجديدة من وحدة الدولة. كانت القوى الإسلامية الطابع تعاند، حتى الاجتياح المذكور، نشوء ما سمّي بالإدارات المدنية، وهي إدارات تقسيمية المفعول سبقت إليها التنظيمات المسيحية منذ حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦، ورفعت شعارها تنظيمات «الحركة الوطنية» المحالفة للحركة الفلسطينية، مغطيّة إياه بلغو توحيدي كثيف. أما بعد الاجتياح فقد غلبت بعض هذه القوى الإسلامية نفسها على «الساحة الإسلامية» مع انزواء «الحركة الوطنية»، واحتلت، في معظم مواطن السلطة، محل الدولة، ثم دخلت في هذه الأخيرة ووضعت يدها على بعض أجهزتها، منشئة وضعاً متناظراً، من حيث الأساس، والوضع القائم في الجانب المسيحي الطابع من البلاد. هكذا بدأت تستشري في الجانبين، المسيحي والإسلامي، دعوة واحدة في خطوطها الكبرى، حملتها

---

(٨) انظر بخاصة: كمال سليمان الصليبي، «فخرالدين والفكرة اللبنانية»، في: جامعة روح القدس (الكسليك - لبنان)، **أبعاد القومية اللبنانية**، محاضرات جامعة الروح القدس، ٢ (الكسليك، لبنان: الجامعة، ١٩٧٠)، وقارنه بجورج هارون، **هل توحد لبنان مع فخر الدين الثاني** (الكسليك، لبنان: [جامعة روح القدس]، ١٩٧٧).

الحرب ورفع ألويتها قادة الحرب، هي الدعوة إلى الاستقلال بالمناطق وإلى إرساء رؤى أيديولوجية تروّج لهذا الاستقلال، وإن لم تصل إلى حد القول بالتخلي عن الدولة الواحدة. «فالمجتمع» الآن مسيحي و«الساحة» إسلامية وأمر الوطن لله. ذاك هو الأساس السياسي للاتجاه إلى التخلي عن لبنان موضوعاً لتاريخه.

ليست السياسة شأننا الآن، ولا نحن نحسن الدفاع عن الدولة التي لم تحسن الدفاع عن نفسها بأي صورة. ولكن هذا الذي أسسته السياسة ـ أو الحرب ـ في الثقافة أمر حاسم، وإن كنّا لا نرجو له العمر المديد، ولا نتوقع له طول العمر بالضرورة. فإن استقصاءنا لأطوار الأدب التاريخي، في لبنان، طيلة القرن الجاري، علّمنا أن كل التحوّلات واردة، وأنها تكون عميقة في بعض الأحيان، وأن الثقافة ـ وقد سبقت منا الإشارة إلى هذا ـ ملازمة للسياسة، عندنا، وكلتاهما ممتدّ الجذور في أرض أهلية واحدة. كان لكيان لبنان، إذاً، في الأعوام الأولى من الحرب، حضوره، لا على أنه واحة العيش الهانىء، بل على أنه مدار النزاعات التاريخية أو إطارها الجامع. وكان هذا الكيان أيضاً ثمرة مرتقبة دائماً لمخاض النزاعات. فهو، بمعنى ما، قائم بدليل النزاع عليه أو قادم من هذا النزاع.

تواريخ المخضرمين

عشية الحرب، كان أمر الكتابة التاريخية لا يزال مختلفاً، بعض الاختلاف، عمّا آلت إليه الحال في مطالع الحرب. فقدوم لبنان من نزاعاته، كان لا يزال يغلب إقامته فيها. لا تغيب الأزمات مثلاً عن كتاب ادمون رباط في **تكون لبنان التاريخي**(٩)، الصادر في أوائل السبعينات، ولكن أشياء تتراكم، عبر الصفحات، خارجة من الأزمات ومن غيرها لينشأ منها لبنان المعاصر بإرثه الضخم والمتنوع. وقد بقي هذا المنحى التكويني، ماثلاً في

---

(٩) Edmond Rabbath. **La formation historique du Liban politique et constitutionnel, essai de synthèse,** Université Libanaise, Section des études Juridiques, politiques et administratives.1 (Beyrouth: Université Libanaise 1973).

أعمـال مخضرمين من الـذين تكوّنت مخيّلتهم التـاريخية قبـل الحـرب، وإن تكـن الأعمال المـذكورة نشـرت في مستهل الحـرب أو في أواسـطهـا. ذاك مثلاً، شأن كتاب لمحمد علي مكي[١٠]، يحـاول فيه التـأسيس لنوع من التـآزر المتمـادي بين الموارنـة والشيعة، في إنشـاء تجربـة لبنانيـة منفردة بمسـالكها التاريخية وبهويتها، على الأرجح، عـن المسار العام لتجارب الجـوار. وذاك شأن كتاب آخر لكمال الصليبي[١١]، مكرّس، شأن كتاب مكي، لعصور لبنان الوسطى، يخرق مؤلفه توقعات لم تنـدرج فيها الـطوائف إلاّ لاحقاً، ويسـوّي بين هذه الأخيرة، إذ يجعل النسبيّة سمـة مشتركـة لحظوظ دعـاواها التـاريخية من الصحة، فيفتح لها آفاقـاً تحتمل كـل الأشياء بمـا فيها اللقـاء. ذاك أخيراً شأن كتاب صغير لوضاح شرارة في **أصول لبنان الطائفي**، صار عنوانه نموذجاً لعنـاوين كتب عـديـدة أخـرجتهـا الحـرب، إلاّ أنـه بقي مختلفـاً عن هـذه الكتب[١٢]. فهـو ينـظر في التكـوّن التـاريخي لما دُعي لاحقـاً بـ «الهيمنـة

---

(١٠) محمـد علي مكي، **لبنان من الفتـح العربي إلى الفتـح الإسلامي، ٦٣٥ - ١٥١٦**، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧).

(١١) كمال سليمان الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان، ٦٣٤ - ١٥١٦م** (نيويورك: منشـورات كارافان، ١٩٧٩).

(١٢) من الكتب التي تشبه كتاب شرارة الصادر سنة ١٩٧٥ من حيث الموضوع والعنوان، نـذكر التـالية: فؤاد شـاهين، **الطائفيـة في لبنان: حـاضرهـا وجذورهـا التـاريخية والاجتماعية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)؛ باسم الجسـر، **الصراعـات اللبنانيـة والوفاق، ١٩٢٠ - ١٩٧٥** (بيـروت: دار النهار للنشـر، ١٩٨١).؛ مسعود ضـاهر، **الجـذور التاريخيـة للمسـألـة اللبنـانيـة، ١٦٩٧ - ١٨٦١** (بيـروت: معهـد الإنمـاء العربي، ١٩٨١)؛ محمد أحمـد ترحيني، **الأسس التاريخية لنـظام لبنان الـطائفي: دراسة مقارنة**، قدّم له فؤاد شاهين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)؛ سليمان تقي الـدين، **المسألـة الطائفيـة في لبنـان: الجـذور والتـطور التـاريخي** (بيـروت: [د. ن.]، ١٩٨٤)، و

Daad Bou Malhab Atallah, **Le Liban: Guerre civile ou conflit international?** (A **partir du milieu du xixe siècle**) (Beyrouth: [n.pb.], 1980).

في ما عدا الولع الملحوظ بالأصول والجذور والأسس، يـلاحظ أن هذا النـوع من التواريخ (وهي تواريخ «جامعة» أو «عامة» على رغـم أن النزاع هـو موضـوعها) لم يعد يستهوي المؤرخين بعـد ١٩٨٤ . . . هذا بينمـا ظلت تتراكم التـواريخ الجـزئية =

المارونية» فيخرج بها من حالة «الاصطناع» التي يسبغها عليها عادة مؤرخون من غير الموارنة حين يردونها إلى فعل إرادي من الأجنبي، ويلحظ لها جذراً اجتماعياً وطيداً في تحول الموارنة كنيسة وفلاحين وتجاراً إلى كتلة تاريخية جديدة، ناهضة في وجه إقطاعها أولاً نهضة غطت معظم القرن الماضي. وهو بهذا يفتح باباً للدولة اللبنانية المعاصرة، حين «يفسّر» سمتها الرئيسة، ولا يغلقه، بالطبع، دون تحولات يشهدها، في تاريخ الحاضر والمستقبل، تكوين الدولة المذكورة. تلك هي حال المخضرمين، وهي مختلفة عن حال الذين برزوا أوّل ما برزوا مؤرخين، إلى ساحة الحرب نفسها. فهؤلاء لا يكادون يرون طائفيّة لبنان إلاّ نزاعاً. هم يرتدون بديمقراطيتهم الوطنية الراهنة على ماضٍ لم تكن فيه أي ديمقراطية راهنة في هذا الشرق. أو هم يحملون عداءهم الإسلامي للغرب إلى عهود كان منفذ الغرب فيها إلى الشرق تهالكاً، لا يريدون النظر إليه، في نظام اجتماعي - سياسي إسلامي العنوان.

على أننا لا ننسى، أنه وجد بين مؤرخي أوائل الحرب من لم يكن ديمقراطياً وطنياً ولا إسلامياً، وكان يؤسس أيضاً على النزاع وعلى استمراره. ففي الاتجاه المسيحي الغالب آنذاك، لم تكن «الانعزالية» كلمة تقال، وإن كان مدّها على تاريخ الموارنة كله مثلاً - ناهيك بطوائف المسيحيين الأخرى - مغالطة لهذا التاريخ ولغ فيها، خلال هذيان متطاول، مسلمون ووطنيون ديمقراطيون ومعهم مسيحيون أيضاً موارنة على الأخص. فمنذ ١٩٧٠ عاد الأب بطرس ضو، مثلاً، في الجزء الأول من كتاب[١٣] بلغت أجزاؤه السبعة

= (أي تواريخ المناطق والمدن والقرى، والطوائف «المنفردة»... الخ). التي ذكرنا أمثلة حديثة الصدور منها في الهوامش ٢ و٣ و٥ و٦ و٧. بل إن سرعة تراكمها قد زادت. وفي هذا دليل حسي على ما ذكرناه من تلازم التوجهات الثقافية (في إنتاجها الغالب كمياً على الأقل) والتوجهات السياسية الغالبة (وإن تكن مؤقتة، على الأرجح).

(١٣) بطرس ضو، **تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري من مار مارون إلى مار يوحنا مارون، ٣٢٥ - ٧٠٠م**. ج١ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، وقد ظهرت بقية أجزاء الكتاب خلال الحرب.

خلال الحرب، إلى نبش شعار كان مدفوناً تحت نصف قرن من تجربة لبنان الكبير، وهو إعلان لبنان «وطناً قومياً مارونياً». ثم أخذ المؤلف نفسه، عبر بضعة آلاف من الصفحات، يستعير لكل ما يسميه لبنانياً أو مارونياً وجه المردة الذين قاوموا المسلمين والبيزنطيين ـ على حد قوله ـ في القرن السابع. وحيث يعثر صدفة بين الموارنة على من لا يناسبه هذا القناع، يلفظه إلى خارج السويّة المارونية. كان هذا الطريق مقطوعاً أمام كل شراكة. وحالة ضو وحالة المخضرمين الذين ذكرنا ـ على تعارضهما ـ تشيران مع سواهما، إلى نسبية الوجهات التي نتتبعها في كل حقبة نتناولها، وإلى نسبية التحقيب الذي اعتمدنا أيضاً. فنحن نشير إلى وجهات غالبة لا مطلقة، وإلى تحولات واضحة غير أنها تحفظ أشياء مما كان قبلها وتحتويها.

الجنوح إلى الخارج الثقافي

يبقى أن تغييب لبنان عن تاريخه، لا يترك مستهلكي التاريخ أمام الفراغ. فهم يسارعون إلى الانضواء في تواريخ أخرى، ليست تواريخ العائلات والقرى والمدن والمناطق، ولا تواريخ الطوائف أيضاً غير أمثلة منها. فعلى امتداد الطوائف يقع الدين، وما يتصل به من تراث. والعودة إلى هذا وذاك، هي الآن أظهر في الجهة المسلمة منها في الجهة المسيحية، وإن تكن حاصلة هنا أيضاً. واللبنانيون، في حالهم هذه، ليسوا بالضرورة طليعة المنتجين لما يستهلكون من ثمرات الحقل الديني أو التراثي، بل هم يقصدونها حيث توجد. وما يهمنا ليس بالطبع أن هذا الحقل بات موجوداً ـ فهو لم يكن مفقوداً ـ في رغبة المستهلكين المذكورين، بل إنه يحلّ محلّ حقل آخر أو يستغرقه. كان القطاع الديني، من قبل، قطاعاً رئيساً من قطاعات تتوزع ثقافة الهوية، إلا أنه توسع في الحرب. وعلّة توسعه المتمثل في شبكة برمتها من التصرفات، ليس اختيار موادّ بعينها للقراءة غير واحد منها، نجدها إيجاباً في البحث عن أفق أرحب من أفق الانتماء المحلي، أو الطائفي، ونجدها سلباً في ذواء الانتماء الوطني.

واللبنانيون يواصلون إذاً، في تديّنهم المستجد، الاستجابة لدواعي بُعدٍ

موجود في الشخصية اللبنانية، هو البعد الديني. إلا أنهم يواصلون الاستجابة أيضاً لداعٍ آخر، هو داعي الخروج من هذه الشخصية أصلاً. وهو داعٍ كان الضعف قد أخذ ينتابه قبل الحرب بمدة طويلة. فعادت هذه الأخيرة ونفخت فيه روحاً جديدة. وذلك أن العروبة والماركسية مثلاً، كانتا تدخلان في المسلك اللبناني، على نحو لا يخلو من الحفز على إهمال التجربة اللبنانية، ولو جزئياً، وتوظيف الرغبة والطاقة في مراعاة ما يجري خارجها. كانت العروبة عند اللبناني عروبته شخصياً، وعروبة هذا الشعب أو ذاك من الشعوب العربية. أي أنها كانت عروبة منطلقة من الشخص إلى الأمة بغير وسيط. أما عروبة بلاده ـ أي عروبة لبنان ـ فكانت ماثلة في اللفظ مؤجلة في المعنى، أو كانت، على الأقل، تابعة لعروبة المحيط موظفة في حقلها. والشأن نفسه كان أيضاً شأن الماركسية أو الثورة. فإن قلوب الثوريين في لبنان، وأقلام مثقفيهم، كانت تهتز للحدث الثوري يحصل في أي صقع من أصقاع الأرض، فيحيلونه مادة نشاط ومتابعة وجدل ذات أولوية. أما عندهم فلم تكن مسألة الثورة تُحمل على محمل الجد، برغم ظواهر قد تبدو مخالفة لهذا. كانوا ثوريين من غير ثورة يقومون بها. وفي الداخل كانوا إصلاحيين ولكنهم يرفضون لأنفسهم هذه الصفة، بل يتشاتمون بها. وذلك أنهم كانوا يجعلون الخارج وموقفهم منه موئلاً للصفة التي تستهويهم. وكانوا هم أيضاً يؤجلون همّ الداخل أو يقدّمون عليه ـ في الأقل ـ كثيراً مما عداه.

هذا كله كان بارزاً في ثقافة ما قبل الحرب، وبخاصة ما قبلها بزمن طويل نسبياً: عشر سنوات أو عشرين. كان بارزاً، في ما يُؤلّف، وفي ما يترجم، وفي ما يقرأ، أو يعرض ويشاهد... الخ، ولكنّ المسلك المذكور لم يكن آنذاك، يحتل وحده ساحة الثقافة اللبنانية. فذاك عهد كانت تكتب فيه أيضاً تواريخ للبنان، وتوضع له سياسات، وينظم له شعر، وينشأ فيه مسرح استعراضي، وآخر انتقادي. فما آلت إليه الحرب إذاً، هو القضاء على لبنان الرمزي... القضاء على لبنان، لا على أنه دولة واحدة ـ فهذا لم يتم بعد ـ بل على أنه قطب يؤول إليه الجانب الأعظم من أنواع ثقافته وتياراتها.

القيم والسّمات

لم تنشىء الحرب قيماً تاريخية جديدة، لتضاف إلى ما في الثقافة اللبنانية من القيم المذكورة. إلا أنها أنعشت قيماً وخنقت أخرى. وكانت في ذلك تتبع الإزدواج الأصلي الماثل في نمو التجربة اللبنانية المعاصرة، وقطباه الطائفة والدولة الوطنية. وقد عزّزت الحرب، بطبيعة الحال، مكانة الطائفة ولو أن هذا التعزيز بدا حاداً في الجانب المسيحي، منذ المرحلة الأولى من الحرب، وبدا معتدلاً في الجانب الإسلامي خلال المرحلة نفسها ثم انقلبت الآية، خلال هذه الأعوام الأخيرة، فتكاثرت الأصوات المعتدلة بين المسيحيين، واستشرت المواقف الحادة بين المسلمين. في أي حال، لا يبدّل هذا التراوح من الصورة العامة. والصورة العامة، هي أن الحرب زكت أطر التضامن الأهلي الضيقة على حساب الأطر الواسعة، وهي الأقرب إلى دائرة السياسة. فانتعشت العائلة، تليها القرية أو المدينة بجماعة أهلها الأصليين، وتليهما الطائفة، وذوى الوطن. واجتاحت الأطر التقليدية أيضاً، بعضاً من الأطر الوسيطة المناسبة لمثال الوطن ـ الدولة بحكم حداثتها المشتركة، ومنها الحزب والنقابة، على شيء من التفاوت بين الإثنين. ولم يبدأ هذا الاجتياح الأخير من عدم، طبعاً، لأن كل شيء في لبنان ماثل سلفاً في كل شيء. وما انتعاش المحلي والخاص في ثقافة الحرب التاريخية ـ وهو ليس بجديد، على ما أسلفنا، إلا في حدته وفي دلالته ـ غير وجه من وجوه الانتعاش العام الذي عرفته القيم التقليدية كافة، وما يناسبها من أطر تضامن يجري تجديدها بالوراثة وتقيم على حال صراع دائم مع مثال الوطن ـ الدولة رغم أنها بعض عناصره.

لذا يصحّ القول أن ما عرضته ثقافة الحرب من قيم تاريخية، لم يأت بدعاً في بابه، وإنما مكانه في التوازن العام لأنظمة القيم الجماعية هو الجديد، إذا قسناه إلى وجهة التحولات في هذه الأنظمة، على مدى التجربة اللبنانية المعاصرة. ما عرضته ثقافة الحرب، كان إذاً، نكسة جاءت لمفاقمة سمات معروفة لتصورات التاريخ في لبنان، وانتهت إلى تغليبها. ويسوغ

تعداد السمات المذكورة على النحو الآتي[١٤]:

١ ـ أفضلية اللحاق الطبيعي بموائل الهوية التقليدية ـ وهي موائل تتجدد بالتوارث ـ على الانتماء الطوعي إلى موائل الفعل المستحدثة من الوطن إلى الحزب والنقابة. . . الخ. وهذه موائل يتيسر تعطيلها من جانب الجماعات التقليدية (أي العائلة والطائفة وما إليهما) إن لم يتيسر تسخيرها لها. ذاك ما أثمر ذواء مثال الوطن، في الثقافات الجزئية، وزاد من انتعاش التواريخ المحلية والخاصة، في المرحلة الثانية من الحرب، وحفز على الإغراق في استهلاك الثقافات الدينية. ويقود منطق الهوية، إلى الأخذ بكل ما تقدمه ثقافتها دون تجزئة، لولا أن موانع عملية ضخمة متصلة بحياة اليوم، تجعل هذا الرفض للتجزئة، إذا اعتمد بحذافيره، واقعاً تحت طائلة الانفصال التام عن الحياة ومسهّلاً من الجهة الأخرى لتقبل الموت بل لطلبه. فإن بعض المسلمين اليوم، يبحث مثلاً عن الطب عند الأئمة المعصومين، ويتحدث ـ في الجامعة! ـ عن علم الاجتماع التربوي عند الفقهاء. كأنما يستقيم، في المقابل، لمستشرق فرنسي، مثلاً، أن يبحث عن علم التفسير وعن علم الفرائض الإسلاميين عند باستور ودوركهايم.

٢ ـ منافسة الجماعات الأخرى على قيم التاريخ. فإن مؤرخي الطوائف اللبنانيين هم في نزاع مقيم على حظوظ طوائفهم من بعض الأدوار، وعلى عظام البعض من كبار الموتى. وقد كان المسيحيون منهم سباقين في هذا المضمار، ولبولس قرألي وفيليب دو طرازي فيه جولات مشهودة في الثلاثينات وفي الأربعينات، ولا يعدو أمثال بطرس ضو، أن يكونوا رعيلاً متأخراً من هذه المسيرة. . وكان جانب من

---

(١٤) تستعيد الفقرات الأربع التالية، جزئياً، خلاصات كتابنا:

Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains (Beyrouth; 1984).

النـزاع يدور مـا بين الطوائف المسيحيـة نفسها. ومـع توطـد الانضواء الإسـلامي في كيـان لبنــان الجـديــد، لحق بهؤلاء المسيحيين بعض المؤرخين السنة، الذين ثابر أواخرهم على هذه الخـطة إلى اليوم. من هؤلاء، في الرعيل الأول، زكي نقاش وعمر فروخ، وفي الرعيل الأخير عمر تـدمري ومحمـد علي ضناوي. أمـا الشيعة فكـانوا عشيـة الحرب وفي أوائلها، يحملون إلى الكيان ما عند جبلهم ـ أي جبل عامل ـ من قيم، ثم انصـرف بعض مثقفيهم إلى إطاري المـذهب والدين واطّـرحـوا همَّ العلاقة بين جَبَلَيْ الكيان: جبل لبنان وجبل عامل. وأمـا الدروز الـذين تداركوا، في سنوات قليلة، إهمالهم المزمن لميدان الثقافة التـاريخية، فهم في الكيـان أصلاً، لـذا لا يـدخلون إليـه، بل يتزودون منه مـا يسعهم الاستقلال به من قيم وكـأنهم على أهبة الخـروج. والقيم التي يودعها المؤرخون في حسابات الادخار التاريخي المفتوحـة لطوائفهم، لا تبـدو معـدة لـلاستثمـار في التغييـر، بـل للثبـات على حـال راهنـة والازدياد منها. فيصح القول إن الذاكرات اللبنانية فيها كنوز أو متـاحف وليس فيها رساميل.

٣ ـ نكران الزمن ـ وهو محلّ التغيّر ـ واستبدال الدهر الدّوار به. وهذه نزعة مناسبة للفكر الهوّي. فالتاريـخ هو تـاريخ مـا هو هـو، أي أنه، بمعنى ما، ليس بتاريخ. مَرَدةُ القـرن السابـع يعودون في كـل جيل مـاروني، وتستغرق عودتهم هذه لباب الوجود المـاروني، في التاريـخ، محيلةً ما عـداها إلى قشـور. والصراع مستمـر، عند الشيعـة، إلى الأبد مـا بين الحق والباطل، وحالة المظلومية لازمتهم في كـل أدواره الماضية. لـذا يسعهم أن يبكوا الإمام الحسين، صادقين، وكأنه صُرع العشية أو كأنـه مصروع الغداة. . . الخ، ولعلّ لهذه التجربة في مجابهـة الزمن أصـلاً إسلامياً أخذ به المسيحيون اللبنانيون الـذين هم مسلمون أكثر بكثيـر مما يظنون وليسوا عرباً وحسب. ولكن العروبة، بما هي ثقافة للنسب، أقـرب إلى حضن التجربـة المشار إليهـا. ففي ثقـافـة النسب، يتجـدد الآبـاء بالأبنـاء، ويستعيد هؤلاء في نفـوسهم قيم أولئك. فـالأمانـة هي

القيمة الرئيسة في العروبة، وبها لقّب أيضاً نبيّ الإسلام وبها سمّى الله، في كتاب المسلمين، استخلافه الإنسان في الأرض.

٤ - ضمور الثالوث المتشكل من الفرد والدولة والعلم، وهو عنوان الحداثة. وما دمنا في حديث الثقافة التاريخية، فيسعنا أن نبدأ من العنصر الثالث، أي العلم، إذ كيف يأخذ بناصية العلم من كانت العصبية آخذة بناصيته؟ توجد، ولا ريب، عصبية للدولة، وهي التي نقع على آثارها في فقر كتب التاريخ المدرسية مثلاً، بكل ما تحتويه من جبرٍ لكسور لم تجبر، ومن لمّ لشعثٍ بقي متفرقاً. على أن الدولة تحمي من لم يكونوا على عصبيتها، أو هي كانت تفعل، عندنا، ولو عن غير قصد. وهي تحميهم بخاصة من العصبيات الجزئية. ثم إن الدولة إطار واسع للنظر، لا بسبب من سعتها، بل بسبب من مجانستها لنظام العالم المعاصر ومن انفتاحها عليه. لذا يسع المؤرخين في إطار الدولة - شأن سواهم من الأفراد - أن يكونوا أفراداً بمقدار ما هم مواطنون. ولقد كان مثالها، عندنا - لا واقعها - هو القطب الآخر الذي خلص بعض المثقفين، بانجذابهم إليه، من عصبية الطائفة. وكان خلاصهم هذا يضعهم، في الأغلب أيضاً، بمواجهة الدولة القائمة أي النظام. والأسماء كبيرة في موالاة المجتمع القائم وفي معارضته، من جبران خليل جبران إلى أمين الريحاني إلى ميخائيل نعيمة إلى ميشال شيحا إلى جورج نقاش إلى محسن الأمين إلى فيليب حتي إلى عبدالله العلايلي، إلى كمال جنبلاط وموسى الصدر أيضاً برغم أن هذين الأخيرين زعيمان لطائفتين. هؤلاء لم يكونوا جميعاً علماء أو مؤرخين، ولكن السعة التي ميّزت رؤاهم، شاهدة على عدم اضطرارهم إلى لزوم حد العصبيات، وعلى إمكان مجابهتها بمثال الدولة - ولو من المهجر، بل من مهجر ما بالضرورة - وعلى أن العلم احتمال تضمره طاقات الأفراد المتطلعين إلى مجتمع جامع، ولا يضمره غير حرية هؤلاء. فإن مآل التكامل في الثالوث الذي ذكرنا، هو إلى إتاحة علاقة حرة بالتاريخ، تتقبل التغيير في ما حمله إلينا، وتنظر إلى تراثه على أنه،

في كـل مرحلة من مـراحله، تضـافـر لقيم ومصـالـح كـانت راهنـة في حينهـا، ويسعها الآن أن تكـون راهنة أو لا تكـون. إلا أن صلاحهـا أو فسـادهـا لا يعـرف إلا بمكـانهـا من تصـور شـامـل للحـاضـر، بقيمـه ومصـالحه. فيكـون الماضي جزءاً من الحاضـر ولا يستغـرقـه ويكـون الموتى خدماً للأحياء لا العكس.

بين الجدّ واللعب ـ المعارضة الثقافية

لم نختر الثقافة التاريخية، مداراً لهذا البحث في ثقافة الحرب تعسّفـاً منـا، ولا لمجرّد النـزول عند حكم الاختصـاص. كان لنـا أن نتناول الثقـافـة السيـاسية، أو الشعـر، أو الروايـة، أو هـذه جميعـاً وغيـرهـا. ولكن الكـلام التاريخي كان في الحرب اللبنانية شيئاً على حدة. فاللبنانيون يرتدون إليه كلما حاولوا فهماً لما يجري لهم. وهم حين ينظرون في الحـرب نفسها على أنهـا حاضرة، لا يرون فيها غير «المؤامرة» أو ما جرى مجراها، فيأخذون يـرجمون في غيوب الغرب والشرق، والعرب وغير العرب. كأنما التاريخ بمـا هو، في رؤاهم، موئل للهويات، يستوي بديلاً من الحاضـر وسياسـاته. فـاللبناني في مضمار التاريخ يجري على راحته، يتبسّط ويخيل إليه أنه يفهم كل شيء. أما مضمار السياسة فهو مضمار الأحاجي، أو هو يرتـد إلى الأخبار والأقـاويل أي إلى ما دون جهد الفهم. لذا صح اعتبـار الكلام التـاريخي، ما أثبت منـه في الصحائف وما ألقي على عواهنه في السهرات، عماداً لثقـافة الحـرب ومشتلاً لقيمها.

ومن سمات الكلام التاريخي، أنه كلام جادّ يصلح للمحاربين. فالذين يحاربون لا يهزلون، حتى أن مـزاحهم ثقيل. والكـلام السياسي يعـروه شيء من السماجة في الحـرب أيضاً، فيصيـر شبيهاً بحـديث التاريـخ في الحرب. هذا على الرغم من أن السياسة أيسر فتحـاً على عالم الاحتمـال من التاريـخ، فيفترض في كلامها بالتالي، أن يكون أكثـر تقبلاً للحـركة وأخف ظـلاً. على أن هذا هو المبدأ وفي الحرب لا يؤخذ به عـادة. أما الـذي نريـد أن نخلص

إليه من هـذه المـلاحـظة، فيتصـل بمصـائـر الأدب والفن في الحـرب، أي بالجانب الآخر من ثقافتها وهو جـانب اللعب. الحرب، بمصـائبها وألاعيبهـا معاً، تقطع السبل على من يريـد اللعب لوجـه ضرورتـه للناس، أي على من يـريـد الفن والأدب. فمـا تقـره الحـرب من هـذين هـو الخـطابـة بضـروبهـا المختلفة. والخطابة مسكونة بحساب المصالح. فهي وإن استدعت الرسـوخ في بعض تقنيّات التلاعب، ليست لعباً من حيث الأصل ولا من حيث الغاية. والخـطابة هي بـالطبـع الكلام من على منبـر. إلّا أنها أيضـاً عندنـا في عنف الدبكـة وفي تشـامخ الـزجـالين والشـويعـرين بعصبيـات جمـاعـاتهم وفي استدرار التعصّب بصلف الغناء أو بتباكيه وبوقاحة الموسيقى. وهي أيضـاً في قَدّ شخصيات المسارح وشخوص الروايات من جلاميد لا منفذ فيها إلى بعض الشك في الذوات التي تمثلها الشخصيات والشخـوص، ولا طريق منهـا إلى شيء من الحيرة في أمر الخصم، والتردد في الحكم عليه، والشعور بضرورة السعي إلى معرفته.

هذه الأنواع الكثيرة من الخطابـة، المنسوبـة إلى الأدب والفن، تستعيد بصور شتى ما وجدناه من سمات للكلام في التاريخ. فهي أيضاً مستغرقـة في منطق الهويـة، مجتهدة في اللحـاق بالجمـاعة، على مـا نشهد مثـلاً من أخذ المسرحيين بلهجة كسـروانية أو عـاملية أثـريّة، لم يعـد ينطق بهـا اليوم أهـل كسـروان ولا أهل جبـل عامـل، وما نشهـد، على الأعم، من ريفيّة المسـرح اللبنـاني أو زقاقيتـه حين يختار المـدينة. هـذا إلى تخيّـر للشخـوص من بين «أرختـيبـات» للجماعـات، يفترض أنهـا لا تزال تخـاطب، من خارج الـزمن الحـاضر، صـور الجمـاعـات التقليـديـة في مخيّلة المشـاهـدين، وهي، في الحقيقة، تحفظها وترسخها. ولا نتوقف كثيراً عند صـور الشعر الـذي يتقاسم جلّه في لبنان بعض المسيحيين وبعض الشيعة أي أهل الجبال. فهـذه الصور بقيت تستقى مباشرة، بمقدار ما بقي الشعـر مندرجـاً في الحرب، من تخييـل الجماعات الموروث، أي، بخاصة، من مماهاة الموارنة بالصخر ومن مماهاة الشيعة بالدم المظلوم.

أشرنا من قبل، إلى امتناع الملحمة على مخيلة الحرب اللبنانية، بسبب الصغارة المقيمة في الحروب التي تناسلت على أرضنا وتمادت. وأشرنا أيضاً إلى امتناع الرواية، بسبب هذا النزوع إلى تجميد الأفراد واختصارهم في الصور الجماعية. وهو ما وقعنا عليه تواً، في إشاراتنا إلى شأن المسرح والشعر والرقص والغناء وما إليها. ولكنا أغفلنا، حتى الآن، ذكر من لم تصنعهم الحرب وهوياتها الجماعية، بل صنعت لهم معاداتهم للحرب وتشبثهم بحريتهم الداخلية هويّات فرديّة أثمرت فنّاً وأدباً مختلفين عما أثمرته الحرب. هؤلاء مدخلنا إلى ثقافة ما بعد الحرب. وبعضهم ممن شارف الأربعين، أو جاوزها، كانت بواكيرهم قد سبقت الحرب بزمن طويل أو قصير. أيّامها كان انحرافهم ـ والانحراف ملازم لكل فن ـ يتأتى من مغادرة المسالك الآيلة إلى حضن الدولة الطائفية. وذلك أن الدولة والطوائف كانت، في تلك الأيام، على قدر من الوفاق. فكانوا يتمردون بالكلام أو بالصوت وبالحركة على ضيق «الصيغة» ونثريتها، وعلى هذا الرماد الذي كانوا يجدون طعمه في حياة يوميّة صغيرة المطامح، مسكونة بالدناءة. وكان السلم الأهليّ النسبيّ الذي وجدوه تافهاً، يغريهم أحياناً باطراح كل سلطة وبالتصعلك، ويزيد إلى حد الشطط ثقل السلطات القائمة على نفوسهم. كانت تلك أيام مجلة «شعر»، وأيام شعراء الجنوب، وأيام فيروز والرحبانيين، وأيام شوشو وروجيه عساف الأول وأبي دبس وملتقى. هذا بينما كان سعيد عقل يغادر نضارته والأخطل الصغير يسأل وهو يتوّج أميراً للشعراء:

أيومَ أصبحتُ لا شمسي ولا قمري من ذا يغنّي على عودٍ بلا وتر؟

لم تذهب الحرب بتمرد بعض المتمرّدين من هؤلاء الذين تكوّنوا قبل الحرب، ولا هي حالت دون تمرّد آخرين تحدّروا منهم. بعض المخضرمين أمكن استيعابه في جبهات الحرب الثقافية، وبعضهم تضاءل حضوره، وبعضهم صمت. ذهب جلال خوري إلى جبهة، ويمّم روجيه عساف شطر جبهة أخرى أو جبهتين على التوالي. وعرا الرحبانيين بعض الذبول لأن بعلبك لم تعد تحتمل «فخرالدين»، ولا عاد يوجد ملك ليستقبل «قصر

البيكاديلي» «هالة والملك». وصمت أنسي الحاج وكأن الحرب نقلته من الكلام المستغلق الذي كان يواجه به نثر السلام إلى استعصاء الكلام استعصاءً تاماً. . . الخ[١٥].

هؤلاء الذين شاهدناهم أو قرأنا لهم، في عشايا الحرب، وتشكلت منهم المعارضة الثقافية لمجتمع الستينات والسبعينات، كانوا خليطاً من الناس، برغم وجود شخصية للثقافة اللبنانية عرضنا لبعض سماتها، وهم كانوا بعض وجوهها، وهم الذين صنعوا جدّتها وتنوعها في تلك الأيام. والذين يواصلون المعارضة الثقافية، في الحرب، منهم ومن سواهم، هم متنوعون أيضاً، لأن التشبث بالحريّة في وجه رقّ الحرب المختلف الوجوه، ووقوف المثقفين فرادى، بعقلهم وجنونهم، في وجه عقل الحرب البارد وجنون الجماعات المدعية لنفسها حكمة الجدود، هما مجلبة للتنوع. وقد تغيّرت صيغ المعارضة الثقافية الجديدة عما كانت عليه في عشايا الحرب، لأن طبيعة الخصم تغيّرت، وتغيّرت قلوب الناس. يوجد شاعر يغازل الأربعين اليوم اسمه محمد العبدالله كتب، قبيل الحرب، قصيدة لدون كيشوت، أيام كان هو نفسه يقاتل حتى طواحين الهواء التي لا وجود لها في لبنان. هذا الشاعر نشر قبل عامين كتاباً، يصف فيه تقلب الأيام به في لبنان الحرب وسمّاه **حبيبتي الدولة**[١٦]. هذا عنوان بليغ! . .

على أننا لا نريد أن ننسب إلى المعارضة الثقافية الجديدة، الاحتباس في غايات متجهمة. فإن محمد العبدالله ناثر لعوب، وغيره يلعب أيضاً. ولا نريد أن نطيل في هذا، ولا في أمر ثقافة ما بعد الحرب، التي نراها شيئاً من هذا. في لبنان، اليوم وغداً، شعراء كبار، وأهم ما في ثقافته هو الشعر. وقد واصلت لغة الشعر استغلاقها وهي تعاين لغة الموت الميتة التي جاءت بها

---

(١٥) في الأشهر الأخيرة أذاع أنسي الحاج قصيدتين جديدتين، بعد صمت طال اثني عشر عاماً. ولعلّ في خروجه عن صمته إشارة إلى قرب الفرج. . .

(١٦) محمد العبدالله، **حبيبتي الدولة** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٦)، وكانت نصوص الكتاب نشرت، قبل صدوره، في جريدة **السفير**.

الحـرب. وفي المعارضـة الثقافيـة، اليوم وغـداً، بعض الروايـات ـ ولا أقول الروائيين ـ والمسرح فيها قليل والاستعراض والموسيقى أيضاً. وفيها مؤرخون وكتاب سياسيـون واجتماعيـون واقتصاديـون. هؤلاء جميعاً يـواجهون ثقـافات الحـرب وهي أوفر منهم خيـلاً ورجلاً، إلا أن الـواحد منهم أعـظم منهـا ومن القيمين عليها.

قـد يجب الاعتذار عن الإشـارة إلى «العـظمـة» لأنهـا خـطرة. فنختتم بـإشارتين إلى مـا يحتاج إليـه الغد من معـارضة اليـوم الثقافيـة، وهـو اللعب والشك في الذات وخفة الظل وكلها مجلبة للتعـارف في ما وراء الاختـلاف، لأنها لا تطرح الغير إلى خارجها، شأن الثقافات المحكومة بغرور الجمـاعات وانطوائها على كنوزها الميتة.

الإشـارة الأولى، هي إلى زياد الـرحباني[١٧]. فهـذا مسـرح يقـوم على العيّ والتأتأة، والكلام فيه ليس مـلء الفم. الشخصيات فيـه خاويـة، أوتكاد، وهي تملأ خواءهـا ـ أو بعضه ـ بـأشياء مستعـارة. والتفاهم ليس حـالاً بينها، بسبب هـذه الأشياء، لأن بعضهـا يستهجن دائمـاً مـا يفعله أو يقـولـه بعضهـا الآخر، ويستهجن، على الأخص، ثقة هذا البعض بما يفعله أو يقـوله. كـأن شخصاً ينظر مشدوهاً إلى جليسه وهو يأكل الجريدة غافلاً.. هذا بينما يجتهد هو، غافلاً أيضاً، في قراءة الكرسي. لم تعجبنا مرة مسرحية لـزياد الـرحباني من أولها إلى آخرها. ولكن في ما ينشئه الرجل من أشخاص وأوضـاع شكاً منعشاً ينخر الأشياء الثقيلة الممتلئة بنفسها، وهو قد أوصل هذا الشك إلى فن أبيه وعمه وأمه مثلاً، وهو، في التفاصيل، يتذكر «عليا» «عهـدير البـوسطة» لا «تحت ظـلال الزيـزفـون». بسبب من هـذه القـدرة الثـوريـة على الشـك في الـراسخ والتجـاوز على المكرّس، يستـطيـع الـرحبـاني الشـاب أن يضحـك اللبنانيين أينما كانوا. فهو يردّهم، في لحظات تبصّر متلاحقة، إلى الجـوانب

---

(١٧) قدّم زياد الرحباني تباعاً قبيل الحرب وخلالها. **سهرية**، **نزل السرور**، **بالنسبة لبكرة شو**، **فيلم أميركي طويل**، **شي فاشل**، ثم غادر المسرح ـ الذي لم يعد مؤكداً وجود بقعة في بيروت المقسمة تتحمله دون أن تنحرف بدلالته ـ وانصرف إلى الموسيقى.

الفارغة في أشياء كثيرة بينها الأشياء التي يتقاتلون عليها منذ ثلاثة عشر عاماً ويحسبونها تامة العظمة. هو يظهر لهم إذاً أن الغرور، الذي يبرر الحرب ويمنع التعارف بين الأفراد والجماعات، مفتقر جداً إلى ما يبرره. وهو يظهر لهم أيضاً، لصدقه وتواضعه، أنهم غير محتاجين إليه ليتعرّفوا هذه المواضع الفارغة، لأنهم يعرفونها أصلاً ولو زعموا لأنفسهم العكس. فإن نصيحة سقراط «إعرف نفسك» تُزجى هاهنا، في صيغة جديدة: «إعرف ما تعرفه». وذلك لأنك، بمعنى ما، تعرف نفسك أصلاً ولأنه يسعك، لهذا السبب، أن تعرف سائر الخلق. ذاك إذاً، في ثوريته وعلى الرغم منها أيضاً، مسرح للسلام. فالضحك، على عكس ما يُظنّ، ليس هزلاً بالضرورة، واللعب ليس عبثاً.

الإشارة الثانية هي إلى استعراض كركلّا الأخير «أصداء»[18]. وللتعارف ها هنا علامة فوريّة، وهي أن مدينة جونية وجوارها والفلك الذي بات يسمّى «شرقياً» من لبنان بقيت مدّة عام كامل تصفق للبداوة. لتلك البداوة التي يأبى المؤرخون «الشرقيون» نسبة لبنان إليها إباءً... بدويّاً. ولا نبغي من هذا إفحاماً لأحد، لأننا نحن أيضاً لا ننسب لبنان إلى البداوة وحدها، وإنما نراها بعداً في شخصيته بين أبعاد لا نريد التنكر لأي منها. ثم إن راقصي كركلّا أنفسهم لا يريدون الإفحام وهذا بعض روعتهم. فمع علم كركلا بمكان الفحولة من البداوة، يجرؤ على أن يقدم إلينا مثلاً عريساً بدوياً يموت عشرين ميتة وهو يتأهب للدخول على عروسه. والرقص من جهته، هاهنا، ليس خبطاً للأرض بالأقدام خبط من يريد القول: «أنا أنا». وإنما الرقص في «أصداء» رغبة في الطيران. والراقص يحاول أن يكون عصفوراً لا سنديانة، لأن السنديان لا يرقص ولا يغني. فلا يسوغ لأحد أن يقول للراقص في «أصداء» ـ على مرحه ـ قول الكتاب العظيم: ﴿**إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً**﴾، وما يجعل راقصي كركلّا لا يسحقون الناس بل يرتفعون بهم، هو هذه الملابس الفرحة الألوان من القماش

---

(١٨) قدّمت طوال عام ١٩٨٧ على مسرح «لاسيتيه» في جونية.

الخفيف، تنتفخ من حول نحولهم وترفرف. وهي مختلفة عن ذلك المخمل الذي كان ثقيلاً على نحول فيروز، أيام العزّ، وكان يصدي له أرجوان «البيكاديلي»، وكان كلاهما يشهد لهيبة الدولة وإن لم يناسبا صوت فيروز الذي يوحي بملابس أخرى.

هذا لعب في لعب، على أي حالٍ. وقد لا يرى من هو تحت الركام والهمّ أهميّة لهذا، وقد يدعونا إلى شيء من الجدّ، وإلى أن نقطّب حواجبنا تقطيب من يتظاهر بالتفكير، وإلى أن نتجهّم تجهُّم من يبحث عن مخرج. ولا بأس، من حيث المبدأ، بهذه الدعوة توجّه إلى من يسمّون أنفسهم مفكرين، أو مثقفين على الأقل. ولكن ماذا لو كان بعض المخرج في نفوسنا وسلوكنا؟ إذ ذاك يصير لحديث اللعب معنى. إنني، مهما يكن من أمر، أرى في هذا اللعب صورة أحبها، لا صورة أتوقعها، لثقافة ما بعد الحرب، فلست من العرافين. أحب أن ينقلني عبدالحليم كركلاّ وزياد الرحباني من عبث الحرب إلى لعب السلام.

المتعلّم والمجنون

في ظني(*) أنكم جميعاً قد سمعتم عجائز هذه البلدة أو سواها يردّدن

(*) هذا النص هو أقدم النصوص المجموعة هاهنا عهداً. فهو نص محاضرة ألقيت في بنت جبيل، بدعوة من ناديها، بعد أيّام معدودة من إطلاق النار على معروف سعد. والنص محاولة نظر إجماليّ في الحركة العارمة التي شهدها قطاع التعليم اللبناني في أثناء السنوات العشر التي سبقت الحرب. وهو مبنيّ على نقد اثنين من مفاعيل نظام التعليم الرئيسة: التغريب والتصفية، وعلى إبراز اتصالهما وتبعيّة الثاني منهما للأول. اليوم، وقد جرى ما جرى، لا أجدني ـ وأنا معلّم منذ ثلاث وعشرين سنة ـ قد وقعت في حب التغريب ولا في حب التصفية، بل إنني لا أزال أجد الصورة التي يتخذانها في التعليم اللبناني فاجعة حقاً. وهذا ما انتهى بي إلى إعادة نشر الصفحات التالية، هاهنا، ولو بعد تردد. أما التردد فعلّته ما شاهدنا، في الحرب، من أساليب لمكافحة التغريب والتصفية في المدارس والجامعات تؤول إلى مكافحة للمدارس والجامعات وللتعليم جميعاً. ولست أمانع في الاعتراف بأن الكلام الذي كان يقال في هذا الموضوع قبل الحرب، ومنه هذه المحاضرة، يحتمل بين ما يحتمله من إمكانات التأويل، ذاك الذي وضعته الحرب في موضع التطبيق. على أني أجد أن الخطأ يستوجب التصويب لا الردة التي تجتاح ما كان في الكلام من صواب وتفضي إلى خطأ آخر، جديد قديم، هو تبرير النظام التعليمي بما فيه أو ـ على الأصح ـ بما كان فيه. فإن هذه الردة التي نعانيها اليوم عند كثيرين، معلنة حيناً ومبطنة أحياناً، لا تقل عن نهجنا القديم خطراً ولا قدرة على توليد العنف. لا أرى، من جهتي، أن الرد المناسب على ما انتاب التعليم، في الحرب، من خواء فظيع وإلقاء للحبال كلها على الغوارب، يكون، بعد الحرب، بمجرد التشدّد في التصفية ـ التي بات المهذبون منا يسمونها «اصطفاء» ـ وصولاً بها إلى حد المجزرة العامة. ولا أرى أن تجعل مسؤولية الثقافات المحليّة، في بعض جوانبها، عن بعض جوانب الحرب ـ التي أمعنت في هذه الثقافات تغييراً بدورها ـ مسوّغاً لوقف =

أن الإكثار من العلم يؤدي بصاحبه إلى الجنون. وقد دأبت العجائز على الاطناب في وصف غرابة أطوار المتعلمين. وإنني لأرى في صلة تقيمها العجائز عفواً بين العلم والجنون حدساً رائعاً تتفتق عنه العبقرية الشعبية بين أمور أخرى كثيرة. ومن البديع أن خطر الجنون هذا لا يصل ـ في نظر

= الحديث عن «التغريب» واختصار نقده، بحجة أن ما عندنا بشعٌ أصلاً.

ما أراه هو أننا محتاجون إلى تجزئة صور ـ بينها التصفية والتغريب ـ جعلناها بالأمس مطلقة، غير قابلة للتحليل، وأخذ أكثرنا اليوم يميل إلى اعتماد مطلقات أخرى مقابلة لها. نحن محتاجون إلى تحليل المطلقات، قديمها والجديد، وإلى إدخال النسبية في صلبها. اليوم أرى مثلاً أن التشديد على جهد المتعلّم واستعداده أمرٌ مشروع، بل ضروري، وأن التفاوت في هذين الجهد والاستعداد، يبرّر نوعاً من أنواع التصفية. ولكنني أرى أنه يوجد نوع آخر من هذه الأخيرة، يجد أصله في أنواع التفاوت الاجتماعي المختلفة وليس عند المتعلمين الأفراد، وأننا محتاجون دائماً إلى مجابهة هذا النوع ومحاصرة آثاره، وإن سلّمنا بعجزنا عن القضاء التام عليه، في يوم من الأيام، لأن المجتمعات التي لا تفاوت فيها وهمٌ من الأوهام. أرى أيضاً أن المتعلمين ـ في مجتمعنا وفي غيره ـ محتاجون دائماً إلى ضروب مختلفة من «التغريب»، هي، في الحقيقة، بعض من تحديات الخارج التي تحرك كل مجتمع، من داخله، وتشارك في تجنيبه خطر الموت. فلا ينبغي إذن أن نوهم المتعلمين بأن السباحة في المياه الحميمة هي مثل التعليم الأعلى، وأنه يكفيهم ـ ويكفي المدرسة ـ أن يتعلموا ما هو موجود أصلاً في حدود قريتهم أو بلادهم. ولكن هذا الاحتياط لا يمنع وجود ألوان أخرى من «التغريب» تفقر المتعلّم عوض أن تغنيه وتعوّق حركة المجتمع عوض أن تحفزها ولا تثمر غير آفات تتراوح بين البطالة وسخافة الشخصيّة والجنوح.

لا أظلم نفسي ولا أتهم هذه المحاضرة بأنها روّجت لنيل المتعلمين جميعاً علامات متساوية أو للامتناع عن تعليم ما هو «أجنبي». فسيرى من يقرأها أنها بريئة من هذا. على أنني، حين أعدت قراءتها، شعرت بالحاجة إلى إبراز ما كانت قد أبقته في الظل ـ لأن صيغة المشكلات كانت مختلفة في حينه ـ وإلى اقتراح هذا «التكسير» لمطلقات الخير والشر التي هي، في الحقيقة، آفات مطلقة. ولا تتسع هذه الحاشية لمزيد من التفصيل في شأن يلهم، على كل حال، نصوصاً أخرى في هذا الكتاب، أحدث عهداً من محاضرة بنت جبيل.

أشير أخيراً إلى أن المحاضرة نشرت أولاً في **دراسات عربيّة**، عدد تموز ١٩٧٥، تحت عنوان «لبنان: ما هو التعليم الوطني؟».

العجائز - إلى علماء الدين. فعلم هؤلاء تصله بالعجائز صلات راسخة وفيرة، من الطهور إلى الصلاة إلى الصيام إلى الحج إلى الزواج والطلاق إلى الميراث إلى أخبار الأئمة والأولياء الخ . . . أما العلم الذي يرشح صاحبه للجنون فهو العلم الآخر، العلم الذي لا يصله شيء بحياة العجائز ولا يصل منه شيء إلى مداركهن.

ما هو الجنون؟ هذا سؤال سأوضح صلته، بعد أن أجيب عنه، بغرض هذه الكلمة. الجنون هو الغربة. لكنه ليس غربة الغريب. إذا قيّض لأحدكم أن يتوغل مثلاً في أقاصي المكسيك ويشهد رقصة في قرية هندية، فإنه لن يتهم هنود المكسيك بالجنون رغم غرابة ما يرى ويسمع من حركات وأصوات وأزياء. أما إذا خرج أحدكم إلى شرفة منزله ذات صباح فوجد جاره يرقص نصف عارٍ في صحن الدار وعلى رأسه تاج من الريش وفي وسطه حبال من الخرز، فإنه سيتصل فوراً بالمخفر والمختار موقناً أنه لم يعد من العصفورية مناص. الجنون إذاً ليس غربة الغريب، بل هو غربة القريب، غربة الذي يهرّب سلوكاً معهوداً إلى غير مكانه (يقهقه في المأتم أو يتبوّل في المطبخ) أو غربة الذي تنتظر منه الانضواء في نمط معهود من الكلام والسلوك فيفجأك بنمط آخر لا عهد به للبيئة التي هو منها، مهما تعددت وتنافرت أنماط الكلام والسلوك في تلك البيئة.

إن ما أدركته العجائز باكراً هو أن التعليم - بصورته الجديدة - تغريب للأقربين واجتثاث لهم من البيئة التي ولدوا فيها. لذا نراهن يرشحن الموغلين في العلم للجنون. ولم يكن هذا الاكتشاف صعباً فعلاً على حدس العجائز، ما دام الفتى الذي يقبع في المدرسة عشر سنوات أو نحوها يفقد القدرة على التحدث إلى أمه. كيف يتم هذا التغريب؟ ولأية غاية؟ وما هي صلته بنظام التعليم خاصة وبالنظام الاجتماعي برمته؟

تلك هي الأسئلة التي سأحاول معالجتها الآن. لكن علي أن أبرز اختياري هذه الأسئلة - ولو بكلمتين - قبل أن أباشر معالجتها. إن الانطلاق

من التغريب الذي يمارسه نظام التعليم على التلاميذ معناه تعرية مضمون التعليم وعلاقاته. حتى الآن كانت القرية تطالب بالمدرسة. وكان ما يهم أهل القرية أن تقوم المدرسة وأن يحضر المعلمون وأن يدخل المدرسة كل من يرغب في دخولها من أولاد القرية. وشرط ذلك طبعاً أن تكون المدرسة رسمية أو مجانية. فإذا توافرت الابتدائية والتكميلية في القرية الكبيرة أو في الحي الكبير من المدينة، طالب الأهالي بالثانوية. وإذا استقرت مدرسة الصبيان طالبوا بمدرسة للبنات. حتى الآن كانت حركة التلامذة الثانويين تناضل لإلغاء هذا الامتحان أو ذاك، لتخفيف هذه المادة أو تلك، لتزداد أمام التلامذة فرص النجاح وبلوغ آخر السلم التعليمي. حتى الآن كانت حركة الطلاب في الجامعة تعنى ببناء الجامعة ووضع طلابها في المعيشة والعمل وأحوال هيئتها التعليمية وتوزيع فروع الاختصاص بين الجامعة الرسمية والجامعات الخاصة بحيث لا تظل بعض المهن الحرة حكراً على أبناء الأغنياء. حتى الآن إذن، كان منحى المطالبة الرئيس هو منحى توسيع التعليم وشموله كل من يرغب فيه، أي بعبارة واحدة: منحى ديمقراطية التعليم. وهذا منحى مشروع تماماً في خطه العام.

اليوم ما زال في لبنان أكثر من مائة ألف من الأولاد لا يجدون مكاناً في المدرسة أو لا يستطيعون، لأسباب مختلفة، دخولها. وما زالت مدارس رسمية كثيرة في حالة بائسة للغاية من حيث البناء والتجهيز وإعداد الهيئة التعليمية. وما زال قسم كبير من الأهلين يكتوون بنار الأقساط وأسعار الكتب أو يدفعون بأبنائهم وبناتهم إلى مآوي الدجاج الملقبة بالمدارس المجانية. وما زال العديد من مطالب الثانويين والجامعيين قائماً بعد عدد لا يحصى من الإضرابات والتظاهرات. هذا صحيح كله. وهو حريّ دون ريب بالاهتمام ومواصلة الجهد. لكن الصحيح أيضاً أن أكثر من ثمانمائة ألف من التلامذة والطلاب - أي ثلث الشعب اللبناني تقريباً - هم الآن على مقاعد الدراسة في جميع المراحل. هؤلاء هم بناتكم وأبناؤكم، أو إخوتكم وأخواتكم أو أنتم أنفسكم. ومن حقهم عليكم أن تسألوا: كيف يتعلمون؟ ماذا يتعلمون؟ لأية غاية يعدهم التعليم؟ إنني إذ انطلق من حالة التغريب التي تنشئها المدرسة،

أطرح هذه الأسئلة بالذات ـ وهي لا تطرح إلا لماماً ولا تسهر على معالجتها أية حركة منظمة على الإطلاق. وفي اعتباري أن هذه الأسئلة هي الأصل وأن سائر المشكلات ـ على خطورتها ـ إنما تنبثق عنها ولا تعالج خارج نطاقها. فإذا عرفنا مضمون التعليم عرفنا دوافع البرجوازية اللبنانية وقيادتها السياسية إلى توسيعه وعرفنا القيود التي تضعها على هذا التوسيع والاشكال التي تمليها عليه. وإذا عرفنا غاية التعليم في تخطيط صانعيه أمكن لنا أن نبرز في وجهها مصالحنا نحن بصفتنا مستهلكين لهذا التعليم، طامحين إلى دمجه في تصورنا الخاص لمستقبلنا. ولعلي استبق التحليل كثيراً إذا قلت أن ديمقراطية التعليم تنجم عن وطنية التعليم وتتبعها، وأنه لا تعليم ديمقراطياً إن لم يكن التعليم وطنياً أي مؤسساً على وجهة نظر الشعب.

* * *

أعود إلى مسألة التغريب. حين يخرج التلميذ من المدرسة أو الطالب من الجامعة يقال له: دخلت إلى الحياة. هذا يعني أنه كان حتى تلك اللحظة خارج الحياة. وليس في الأمر إلا مبالغة نسبية. فالمدرسة، في الأصل، معزل يحاول، قدر الاستطاعة، وضع الولد خارج كل تدريب على الانخراط في نسيج الحياة الفعلي وخارج كل معرفة بواقع هذا النسيج. فهو لا يعرف فيها شيئاً عن الإنتاج وعلاقاته ولا يعرف فيها بالتالي شيئاً عن أسباب الصراعات المحتدمة دائماً بين جوانب المجتمع. إذا كان من بيئة ريفية، من هذه البلدة مثلاً، واعتمدنا في تنشئته على المدرسة وحدها، خرج لا يعرف شيئاً عن التجارة الصغيرة ولا عن الزراعة ولا عن الحرف، لا يعرف من أين يأتي القصابون بالماعز أو ما هو الفرق بين الثنوة والتكعيبة ولا يميز النعل من الضبان. لا يعرف من أين جاء الصراع العائلي ولا ما هي وظيفته، ولا يعرف كيف يتعامل التجار الكبار مع الصغار ولا كيف يتعامل أرباب الحرف وملاكو الأرض مع أجرائهم، ولا كيف يتعامل المصرف مع الفلاحين. أما إذا كان من بيئة مدنية فإن المدرسة لن تعلمه شيئاً عن المصارف ولا عن الأسواق الكبرى ولا عن المضاربات العقارية ولا عن الحياة في المصانع ولا عن وكالات السياحة وشركات الضمان والصحف والسلطة، الخ، الخ...

والحال أن هذه الأمور هي الحياة نفسها، الحياة بعرقها ودمها، بمستغِليها ومستغَليها، برونقها وبؤسها. فالتغريب يحاول أن يكون تاماً في المدرسة. لولا أن الحياة تجد دائماً منافذ، خارج المدرسة، للدخول إلى نفس الولد، مجتزأة، مقطعة، مزيفة. لا أريد أن أصدم أحداً. ولكن خذوا مثالين على طرفي نقيض. ولدان في الخامسة عشرة من عمرهما. أحدهما قضى لسبب ما عشر سنوات في مدرسة داخلية. والآخر قضى لسبب مختلف عشر سنوات بين أزقة البلدة ومقاهيها ومحترفاتها ودكاكينها وحقولها وبراريها. وستجدون أن الثاني يكتنز قدراً من الخبرة والقدرة على التعامل والانخراط والمهارة اليدوية واللياقة العملية يتجاوز بأشواط ما يكتنزه الأول. . . وإن كان هذا الأول يرطن بالشعر الأجنبي ويعرف أن زوايا المثلث مائة وثمانون درجة وأن كولومبس هو الذي اكتشف أمريكا. لست أدعو بالطبع إلى تشريد الأطفال. فأنا أعرف مقدار الشقاء الذي يلازم التشريد وأعرف أنه يرسم علامة استفهام مطلقة على المستقبل وأن حالة النمو التي أصفها ليست كافية من جهة وليست مضمونة على الإطلاق من جهة ثانية. فكثيراً ما يدخل المشرد في علاقات اضطهاد تسحقه قبل أن ينمو. ما أقصد أن أقوله هو أن نوافذ المدرسة لا بد أن تفتح على الريح وعلى الحياة. ولا بد أن ينتهي هذا الرعب الذي يصيب المعلم والمؤسسة برمّتها إذا تسللت نسمة من الخارج عبر سؤال يطرحه تلميذ. ولا بد أن ينتهي التغريب، لا بد أن ينتهي استبدال الدم والعرق بالحبر والورق.

* * *

إذا كانت المدرسة تغرب الولد عن بيئته الاجتماعية، وحتى الطبيعية، فما هو مضمون الإعداد الذي تقدمه له وما هي غايته؟ أيام الانتداب لم يكن التعليم في لبنان ظاهرةً جماهيرية. كانت المهمة الرئيسة الملقاة على عاتق المدرسة هي تخريج طواقم السلطة المحلية ورؤوس الجهاز الإداري وعناصر المهن الحرة الملحقة بالسلطة أو الطامحة إليها. لذا كان للإعداد المدرسي سمتان، فهو يغلب أولاً ثقافة السلطة المنتدبة (فرنسا) ولغتها. وهو ثانياً

مرحلة تمهد ببرامجها لبرنامج التعليم العالي الذي تشكل الحقوق والعلوم السياسية قطبه الأهم. الثقافة المدرسية آنذاك ثقافة تقوم إذن على **لغة أمّ هي اللغة الفرنسية** وتعد للسياسة والإدارة والقضاء والمحاماة والهندسة وما شاكل. لذا كانت كل **مراحل التعليم تصب في التعليم العالي**، فيتولى هو تحديد وجهتها وبرامجها، وكان التعليم العالي تابعاً مباشرة لثقافة الاستعمار، وكان يسوق إلى تبعيته كل مراحل التعليم الأخرى.

بعدالنكبة الفلسطينية وما تلاها من تغيير في الخارطة المالية ـ التجارية للمشرق العربي ومن بروز لرساميل النفط ومن تحول سياسي ـ اجتماعي في بلدان المشرق قادته الانقلابات العسكرية المتوالية، **بدأت بنية القوى العاملة اللبنانية تشهد أهم انقلاب عرفه لبنان، على هذا الصعيد، في القرن الحالي**. ويمكن تحديد السمة الرئيسة لهذا التحول على أنها الآتية: **نمت البرجوازية الصغيرة الحديثة نمواً هائلاً على حساب البرجوازية الصغيرة التقليدية** وتم دمج هذه الأخيرة، أو ما تبقى منها، في السوق الرأسمالية.

والمعنيّ بالبرجوازية الصغيرة التقليدية فئات صغار المزارعين وصغار التجار والحرفيين. والمعنيّ بالبرجوازية الصغيرة الحديثة فئات الموظفين والمستخدمين وقسم من أصحاب المهن الحرة على أنواعها. . . ولنضرب أمثلة قليلة توضح نمو البرجوازية الصغيرة الحديثة. كان جهاز الدولة اللبنانية يتألف عام الاستقلال من آلاف قليلة من الموظفين، فبات يتألف اليوم من ثمانين ألف عنصر على الأقل إذا أضفنا إلى موظفي الملاك عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجراء والمياومين أو المتعاقدين في مختلف الإدارات. كان جهاز تجارة المال عند الاستقلال يقوم على بضع عشرات من الصيارفة وعلى وكالات قليلة لبعض المصارف الأجنبية تضمّ بضع عشرات أخرى من المستخدمين. بات في لبنان اليوم أكثر من مائة مصرف منتشرة الفروع في كل أنحاء الجمهورية يعمل فيها نحو من ثمانية آلاف مستخدم. وما علينا فوق ذلك سوى أن نجيل النظر في الأعداد الضخمة من الكتبة والإداريين والمحاسبين والفنيين على اختلافهم ممن تستخدمهم شركات

التأمين ووكالات السفر والسياحة ومكاتب المهن الحرة والمتاجر الكبيرة وشركات الاستيراد والتصدير ووكالات الدعاوة والإعلان وأجهزة الصحافة والإعلام والشركات العقارية وإدارات المصانع نفسها والتعليم الخاص والمستشفيات الخ . . . لنعلم أن شيئاً ضخماً قد تغير في بنية البرجوازية الصغيرة اللبنانية . .

أمثلة قليلة توضح انهيار البرجوازية الصغيرة التقليدية واندماجها في السوق. قبل أربعة عشر عاماً قدرت بعثة ايرفد عدد الذين يعيشون من الزراعة في لبنان بـ ٥٠ بالمئة من السكان. عام ٧٢ أعلن إحصاء للقوى العاملة نشرته وزارة التصميم أن هذه النسبة قد انخفضت إلى أقل من ٢٠ بالمئة. قد يكون أحد الطرفين قد أخطأ في الحساب. وقد تكون طريقة الإحصاء قد اختلفت. لكن الخطأ والاختلاف لا يكفيان لتفسير ضخامة الفارق. الواقع أن الذين سقطوا من الحساب هاجروا إلى الخارج أو استقروا في المدن. عدا ذاك نمت الزراعات الاحتكارية الصناعية ونمت الملكيات الكبرى وبسط اخطبوط التسويق الرأسمالي أذرعه على الإنتاج الزراعي. في الماضي كان معظم هذا الانتاج موجهاً إلى الاستهلاك المحلي في منطقة الزراعة أو في جوارها. اليوم يقف مزارع التبغ بين إدارة الحصر والمصرف، إذا كان هو صاحب الرخصة والأرض. فإذا لم تكن له رخصة ولا أرض تعرض لاستغلال مثلث أو مربع. وذاك أيضاً هو شأن مزارع الشمندر السكري في البقاع. اليوم تشتري مصانع العصير والمربيات وشركات التوضيب والتبريد والتصدير معظم الانتاج من الفاكهة وتتولى تسويقه بمشاركة المصارف ورعايتها. وهي بذلك تسيطر سيطرة محكمة على الأسعار وتقرر رواج الإنتاج أو كساده، رخصه أو غلاءه، وتحدد حصة الفلاح من عرقه. اليوم يشتري رجال المال وأثرياء المهجر ألوف الهكتارات على الساحل وفي البقاع وفي عكار ويحولون ألوف المزارعين إلى عمال يتولون هم تحديد أجورهم أو يستعيضون عنهم بمن هم أكثر قابلية للاستغلال من سوريين وفلسطينيين. والحرفيون؟ كانوا هم أيضاً منتجين مستقلين يبيعون في السوق المحلية، حالتهم تعرفها هذه البلدة حق المعرفة. كان «الكندرجي» يعمل لزبائنه في المنطقة فرداً فرداً أو يبسط انتاجه

في السـوق الأسبوعيـة. اليوم هـاجر مئـات «الكنـدرجيـة» إلى بيـروت أو إلى الخارج. وبات البـاقـون هنـا والمقيمون في بيـروت يعملون لمصلحة التجـار الكبـار والمصـدرين الكبـار والصنـاعيين الكبـار. وافتتحت في البلدة نفسهـا محلات لتجارة الأحذية وثيقة الصلة بسوق بيروت، الخ. .

* * *

ما علاقة هذا كله بمشكلة التعليم؟ يستحيـل تمامـاً فهم مشكلة التعليم خارج الضوء الذي يلقيه عليها هـذا الانقـلاب في بنية القـوى العاملة. **التعليم طبعاً لم يصنع البرجوازية الصغيرة الحـديثة** ولا تسبب في انهيـار البرجـوازية الصغيرة التقليدية واندماجها وما رافقهما من هجـرة ريفية، خـاصة. هـذا كله نتاج لتحول الرأسمالية اللبنانية، أي للنمو الهائل الذي شهده قطاع الخدمـات ولسيطرته المبـاشـرة أو غير المباشرة على مجمل قـوى الانتاج وعـلاقاتـه ولما استتبعه ذلك من نمو في جهاز الدولة. **لكن التعليم كان الرافعة الحاسمـة التي أتاحت استقبال هذا الانقلاب** وتنفيذه. فالبرجوازيـة الصغيرة التقليدية أمّية في الغـالب أو شبه أمّيـة. المـزارع والحـرفي لا يحتاجـان إلى القراءة والكتـابـة. وصاحب الدكان الصغير يكفيه أن «يضبط الهندي»، كمـا كانـوا يقولـون، أي أن يعـرف أبسط مبادىء الحسـاب. أما البـرجوازيـة الصغيـرة الحـديثـة فهي متعلمة بالضـرورة. في عهد السيـاحة والتصـدير والاستيـراد، يستحسن اللثغ بالراء الفرنسية أو نفخ الأوداج لإخراج الـ «O» الأمريكية. ويستحسن أن تطفو فقاقيع الثقافة المنافقة أحياناً على سـطح الحديث. هـذا عدا مـا تستهلكـه من «المعارف» مهمات الوظيفة الإدارية والتعليم والمهن الحـرة، الخ. . .

لهذا توسع التعليم وتعهدت الدولة جانباً منه وتعهد رأس المال الخاص جانباً آخـر في حدود ضمان الربح. وكان محتماً أن تكون وظيفـة التعليم، في صيغته الجماهيرية الجديدة، هي تنفيذ هذا الانقلاب في بنية القـوى العاملة، بإعداد عناصره البشرية. **والتغريب الذي تحدثنا عنه هو أداة هـذه الوظيفـة أو صيغتها**. فالتغريب يقتلع التلميذ من وسط معين هو بيئة نشأته ويعـده لوسط آخر، طوال الدراسة. أما الوسط الذي يجري اقتـلاع الولـد منه فهـو قد كـان حتى الآن، في معـظم الأحـوال، وسط البـرجـوازيـة الصغيـرة التقليـديـة.

الأسلوب إذن هو إبعاد الولد، قدر المستطاع، عن المحترف والحقل والدكان والشارع، الخ. . أما صلب التكوين الجديد الذي تعوض به المدرسة هذا الاقتلاع فيتمثل في ثلاثة أشياء: القراءة والكتابة والحساب. هذا في الواقع هو الهدف الرئيس ـ الجماهيري ـ الذي رسمه نظام التعليم لنفسه: أن يتعلم الأولاد القراءة والكتابة والحساب. يعلق الولد في الفضاء، خارج عالم المادة والصراع، سنوات طويلة يقرأ خلالها ويكتب ويحسب. وهذه الأشياء تعد الولد لكل شيء ولا تعده لشيء. فهو، في الألوف المؤلفة من الحالات، يكبو قبل عتبة الجامعة ويخرج من الدراسة. وحين يخرج، على أثر الكبوة، يكون آلة كاتبة أو حاسبة، وقد بذلت المدرسة وسعها حتى لا يكون شيئاً آخر ولا يكتسب أية مهارة أخرى. الآلة الكاتبة أو الحاسبة تضعها حيث شئت: في المصرف، في المتجر، في المكتب، في وكالة السفر. . . أو تضعها تلقن القراءة والكتابة والحساب لأطفال آخرين جاؤوا طازجين من البيت. . هكذا يتم العبور من البرجوازية الصغيرة التقليدية إلى البرجوازية الصغيرة الحديثة، وهو مصير الأكثرية الساحقة من التلاميذ. يتم هذا العبور بعد سنوات من حياة الحبر والورق على مقعد المدرسة. ذلك أن البرجوازية الصغيرة الحديثة لا تعيش في عالم التراب والأشجار واللحم والخضار والنعل والجلد والشحم والحديد. انها تعيش في عالم قوامه الحبر والورق. حياتها حبر على ورق.

طبعاً يتعلم التلامذة أموراً أخرى غير القراءة والكتابة والحساب. لم أكن قد نسيت ذلك، لكنني اخترت أن أبرز جذع التعليم أولاً وأعود الآن إلى الفروع. في بلادنا شائعة قوية مفادها أن تلامذتنا يتعلمون لغة أجنبية في المدارس. سرّ بيني وبينكم في هذا المكان العام: الشائعة المذكورة عارية من الصحة. والمجرّب يعلم أن الذين يصلون إلى الجامعة، وبعضهم يدرس اللغة الأجنبية في المدارس الابتدائية، لا يعرفون منها إلا ما قلَّ ولم يدل. فما بالكم بالذين لا يصلون؟ هل تستحق اسم المعرفة باللغة الأجنبية معرفة لا تؤهل صاحبها لكتابة رسالة طولها عشرون سطراً ولا للخوض في حديث مدته خمس دقائق؟ الذين يتعلمون اللغة الأجنبية فعلاً هم بعض أبناء

الذوات وأبناء المثقفين. يتعلمونها في بيوتهم وفي مدارسهم. في بيوتهم قبل مدارسهم. يتعلمها أيضاً نفر من عصاميي الثقافة في سن متقدمة، وبعض من واتتهم صدف العيش في بيئات متفرنجة. أما السواد الأعظم من التلامذة فيراد منه أن يحسن إلقاء التحية وأن يقرأ إسماً أو أرقاماً أو معاملة يجريها مراراً كل يوم أو شكاً محرراً باللغة الأجنبية. هل يستحق هذا جهاد سبع ساعات أسبوعياً في المدرسة عدا البيت، مدة اثنتي عشرة سنة؟ وما سر هذا الهدر؟ سره انه لا يراد من سواد التلامذة اتقان اللغة الأجنبية وآدابها. يراد من اللغة الأجنبية وآدابها أن تبصق سواد التلامذة، عاجلاً أو آجلاً، إلى خارج المدرسة. . هؤلاء الذين لا يتعلمون اللغة الأجنبية، هل يتعلمون العربية؟ تلك مسألة أخرى تطرح على بعض الذين يلمعون لاحقاً منهم، على بعض أهل الصحافة والخطابة والإذاعة والتعليم والأدب. فإذا عرفتم مقدار ما يعلمه هؤلاء من أمر اللغة العربية عذرتم التلامذة وأدركتم أن لغتكم الجميلة تموت موتاً بطيئاً في المدارس. . .

يتعلم التلامذة أيضاً ما يسمى المواد الاجتماعية: التاريخ والجغرافيا والمدنيات والفلسفة. تنم هذه المواد ـ ومعها النصوص التي يتم عبرها تعليم اللغة ـ عن وجه جديد من وجوه التغريب. هاهنا يتواصل التدجين الاجتماعي وترسم معالم الفكر والسلوك التي يقبلها النظام. هاهنا يجري تفتيت الواقع الاجتماعي واختزاله وتزويره. هاهنا يُعتدى على العقل وعلى الشعور. ومظاهر الاعتداء الفاضحة الصارخة ليست أكثر جوانبه خطراً. بل المخفي أعظم. حين يكتب كمال الحاج ـ أحد أساتذة الأساتذة ـ أن القومية العربية والقومية السورية والقومية الصهيونية هي الأخطار الثلاثة التي يواجهها لبنان، يتصدى له الطلاب الوطنيون بالمكانس. حين يقول أحد كتب التاريخ المدرّسة في السنة الثانوية الأخيرة أن نهرو وشو إن لاي وتيتو وعبدالناصر قد لمعوا في مؤتمر باندونغ وتألقت معهم أيضاً آنسة لبنانية من آل النحاس أسرت قلوب المؤتمرين بفتنتها وزينتها، ينقلب التلاميذ على أقفيتهم من هول المهزلة. أما حين يقول كتاب السنة الرابعة المتوسطة إن الحرب الطائفية عام ١٨٦٠ بدأت في بيت مري بسبب خلاف الصبيان من النصارى والدروز أثناء لعبة الكلل

وامتدت إلى هنا وهناك وهنالك وانجلت عن. . . نحو عشرة آلاف ضحية، فإنكم لن تجدوا إلا قليلاً من التلاميذ - والمعلمين - يعجبون كيف استطاع نفر من صبيان النصارى والدروز أن يفرضوا شجارهم هذا على النظام اللبناني كله مدة مائة وخمسة عشر عاماً، حتى الآن، وأن يتمادوا في اللعب أحياناً فتصبح الگلل قنابل، من وقت لآخر، ولعبة الگلل حرباً أهلية. ليس هذا كله بالأمر العظيم الخطر. الخطير أنه حين يقدم التاريخ بقضّه وقضيضه، على أنه تاريخ الملوك والقادة لا تاريخ الشعوب ومجتمعاتها، فإن أحداً لا يتحرك للتصدي. إنني أعلم أن فصلاً يخصص هنا وفقرة هناك للحديث عن المنجزات الحضارية لعهد من العهود، ولكن أين هي القوى الاجتماعية التي تصنع الحدث التاريخي وتبني الحضارة؟ حين يقرأ الولد أن الحرب كرّ وفرّ بين جيوش لا تحملها بنى اجتماعية وكأنها نبتت من الأرض أو هبطت من المريخ، وحين يقرأ أن الحرب تنتهي دائماً إلى مائدة مؤتمر، يتعلم أن الصراع العربي - الصهيوني مثلاً أمر لا يد له فيه وأن مؤتمر جنيف قادم على أي حال. . حين يقدم الكتاب غزاةً سفاحين من الإسكندر إلى نابليون على أنهم أبطال تحملهم قوة القدر وتذهب بهم هفوة ارتكبوها قضاءً وقدراً، يزداد رعب الولد الجنوبي من قنابل القدر الدايانية ويقبع في رعبه ينتظر الفرج من القدر. حين تقرأ الطفلة في كتاب القراءة أن فاطمة فتاة عاقلة تطيع أباها وأمها وتحترم المعلمة وحين لا يقدم الكتاب للطفلة شخصاً واحداً لا تطيعه فاطمة ولا تحترمه، يكون على فاطمة - وعلى الطفلة أيضاً - أن تطيع زوجها، في المستقبل، ولو ضربها كل يوم، وأن تطيع ربّ العمل متى وصلت إلى مصنع غندور أو إلى إدارة حصر التبغ، الخ. الخ. .

لا يتسع الوقت للحديث عن المدنيات التي تعلم الطفل أن يمدّ رجليه على قدر بساطه، أي أن يحشر ركبتيه في بطنه ويسكت إذا كان البساط أضيق من قفاه. لا يتسع الوقت للحديث عن علم النفس الذي يقسم النفس إلى دوائر ومصالح ومديريات منتقلاً بالقمع إلى أعماق الداخل. لا يتسع الوقت للحديث عن العلوم والرياضيات التي لا ينم فرضها على جميع التلامذة إلا عن تحكم الجامعة، التي يصل إليها آلاف معدودة، بمصير مئات الألوف من

تـلامذة لا يصلون ولا ينتفعـون بشيء من العلوم والـريـاضيـات، وإذا وصلوا لاحقـاً لم يختاروهـا أبداً مـوادّ لتخصصهم. لا يتسـع الـوقت لفضـح الحيـاد الاجتماعي المزعـوم الذي تختبىء خلفـه العلوم والريـاضيات ولا للتبسط في وظيفة تصنيم العلم التي تتولاها.

مـا أردت قولـه هو أن كـل شيء جادّ بـل خطيـر في المـدرسـة، حتى اللعب، وأن أستاذ التاريخ مثلاً حين يتحدث، وهو يـذوب براءة، عن عـدالة بشير الثاني، عدالة الخازوق وبقر البطون وقطع الألسنـة وسَمْل العيـون، إنما يتجه بجوهر حديثه، رغم الظواهر، نحو عدالة أقبية المخابرات هنا أو في أي بلد آخر، ويبلّد انتفاضة الأطفال ضد الاستبداد، وهي من أوائل الانتفاضـات التي يرتج لها جسد الطفل متى جاوز سنته الأولى؛ لكأننا في ألف ليلة وليلة، حينما يصيح هارون الرشيد بلسان شهـرزاد: يا مسـرور هات السيف والنـطع واضرب عنقه، يقطع مسرور رأس الـرجل. . أمـر لا يقف أحد عنـده. . رغبة عابرة أبداها الخليفة ثم انعطف إلى كأسه وجواريه. .

* * *

قلنا إن حالة التغريب التي يحدثها نـظام التعليم رمت غالبـاً إلى الانتقال بالولد من برجزته الصغيرة التقليدية إلى البرجزة الصغيرة الحديثة. غير أننا لم نقل بعد أن البـرجوازيـة الصغيرة الحـديثة مـراتب ودرجات. فـالمستكتبة في المصرف ليست من طينة المدير العام. وحاجتهما إلى التعليم ليست واحدة. لذا كان على كل أن يعرف حدوده. والمدرسة تلقنه، بين دروسهـا، درساً في هذه الحدود. تنصب له فخ اللغة الأجنبية وآدابهـا هنا وتحفر له فجـوة العلوم والرياضيات هناك. فـإذا كان من أهـل الذكـاء تصدى لـه أسلوب للعرض في كتب التـاريخ والجغـرافيا والأدب العـربي يتحدى الـذكـاء لأنـه معدّ للذاكـرة العـارية. مـا هـو أمله في النجـاة إذن والأدب الفـرنسي من ورائـه والكيميـاء العضوية من أمامه؟ أمله أن يكون افرنجي المنشأ لبناني الجنسيـة أو أن يكون الحبـر والورق، الكتب والأقـلام، مادة شـائعة في بيتـه أو أن يكون لـه صبـر القديسين وذكاء المنجمين. فـإن لم يكن له شيء من ذلـك لاكته آلـة التعليم

ثم لفظته إلى مكانه المحدد سلفاً في سوق العمل. ابن الفلاح محرر. ابن الحرفي معلم. أبناء القادة في كل مجال، قادة المستقبل في كل مجال. والشواذ القائمة طبعاً لا تغير القانون. فذاك هو قانون التصفية، وجه التغريب المفضل وسيفه القاطع. ولن أزيد على هذا سوى حساب صغير استنطقت فيه بالكدّ أرقاماً من إحصاءات رسمية تتقن فن الصمت، بعد إخضاعها لمزيد من الاعتصار والتعذيب.

عام[1] ٦٨ ـ ٦٩ كان ١٢٢٠٠٠ تلميذ في الأول الابتدائي

عام ٧٢ ـ ٧٣ كان ٥٧٠٠٠ + ١٥٪ = ٦٥٥٠٠ تلميذ في الخامس الابتدائي

٥٦٥٠٠ = ٤٧٪ لم يصلوا

الباقون ٥٣٪ وصلوا

عام ٦٨ ـ ٦٩ كان ٥٣٢٠٠ في الخامس الابتدائي

عام ٧٢ ـ ٧٣ كان ٢٣٣٠٠ + ١٥٪ = ٢٨٨٠٠ في الرابع المتوسط

٢٤٤٠٠ = ٤٦٪ لم يصلوا

الباقون ٥٤٪ وصلوا

---

(١) استقينا الأرقام من الإحصاءين التربويين الصادرين عن وزارة التربية لعام ٦٨ ـ ٦٩ ولعامي ٦٩ ـ ٧٠ و٧٠ ـ ٧١ وعن دليل الإحصاء التربوي الصادر عن «المركز التربوي» لعام ٧٢ ـ ٧٣ ومن المجموعة الإحصائية اللبنانية ـ العدد ٨ لعام ١٩٧٢ الصادرة عن «مديرية الإحصاء المركزي». وسبب إضافتنا نسبة ١٥ بالمئة إلى بعض الأرقام هو أن الإحصاء الصادر عن مركز البحوث يعترف بأن عدداً من المدارس يتبين من الحساب أنها تضم نحو ١٥ بالمئة من التلاميذ لم تملأ استماراته. ونحن نفترض أن هذه المدارس تضم النسبة المذكورة لا من المجموع العام وحسب بل من مجموع كل صف. وسبب افتراضنا «نسبة ثابتة» للتصفية في كل مرحلة، أجرينا الحساب اللاحق على أساسها، هو أننا لم نعثر على أرقام تغطي اثني عشر عاماً متوالية (من ٦١ إلى ٧٢ مثلاً) فتغنينا عن هذا الافتراض. ثم اننا أبقينا المعيدين في الأرقام التي نوردها لأنهم حاضرون في جميع الأرقام ولا يسيء بقاؤهم إساءة كبيرة بالتالي إلى حساب النسب. وحذفنا «الأحرار» من المرشحين للبكالوريا الثانية لاختلاف وضعهم في الغالب عن وضع المعيدين العاديين. هذا كله مسيء طبعاً إلى الدقة ـ لمصلحة نظام التعليم في الغالب ـ ولكن ما الحيلة؟

عام ٦٩ ـ ٧٠ كان ٢٠٦٠٠ في الرابع المتوسط
عام ٧٢ ـ ٧٣ تقدم إلى البكالوريا الثانية ٦١٤٠ باستثناء «الأحرار»
١٤٤٦٠ = ٧٠٪ لم يصلوا
الباقون ٣٠٪ وصلوا
نجح منهم ـ أي من الـ ٦١٤٠ ـ في الدورتين ٤٣٥٠ = ٧٠٪ تقريباً.

إذا افترضنا أن نسبة التصفية ثابتة عملياً في كل مرحلة (أي أنها ستكون في أية مرحلة ابتدائية مقبلة مثلاً ما كانت في المرحلة الابتدائية ٦٨ ـ ٧٢) وإذا أطلقنا على تلامذة الصف الأول الابتدائي اسم الأصل، حصلنا على النسب الآتية:

يبقى ٥٣٪ من الأصل في نهاية المرحلة الابتدائية.
يبقى ٢٩٪ من الأصل في نهاية المرحلة المتوسطة.
يبقى ٨،٧٪ من الأصل في نهاية المرحلة الثانوية.
ينجح ٦،١٪ من الأصل في امتحانات البكالوريا الثانية النهائية ويصبحون مرشحين لدخول الجامعة.

• فإذا كان ١٢٢ ألفاً من التلاميذ قد دخلوا الصف الأول الابتدائي عام ٦٨ ـ ٦٩ فإن نحواً من ٧٥٠٠ تلميذ فقط من بينهم سيدخلون الجامعة عام ١٩٨٠ أي بعد قضاء ١٢ عاماً فقط في المراحل السابقة. ولكن ينبغي أن نحسب معهم معيدي السنة الجامعية الأولى في ذلك العام والذين يصلون إلى الجامعة في ذلك العام أيضاً بعد أن يكونوا قد أضاعوا عاماً أو اثنين أو أكثر في الطريق. ماذا يحل بالـ ١١٤٥٠٠ تلميذ المتبقين؟ يرسبون. يعيدون. يخرجون.

أضيف إشارة خاطفة عن القمع، بعد حديث التصفية. القمع بالعصا لم يعد نهجاً سائداً في المدارس، والقمع بأعقاب البنادق ليس أسلوب كل يوم، رغم تكراره. أصل القمع الدائم يقع في علاقة التعليم نفسها. في

اعتداد المعلم باحتكاره للمعرفة، في تشوّفه الناتج عن الموقع الذي أسند إليه. في سعيه الدائب إلى إثبات تفوقه أمام جمهور من الأولاد، يسعى، دون عمد بالضرورة، إلى إبراز ما يجهلونه لا ما يعرفونه، فإذا هم بين يديه قطيع من الأنعام جاهل عاجز. . . وليس الاكتفاء بهذه الإشارة إلى القمع تقليلاً من أهمية مشكلته. فإن كل تغيير في النظام التعليمي يستمد قيمته ـ السلبية أو الإيجابية ـ من المكان الذي يعده للمتعلمين ـ وللمعلمين بالتالي ـ في علاقة التعليم.

من يحمل هذا الهمّ؟ من يحمل همّ التغريب وما يتبعه من تدجين وتصفية وقمع؟ أجدني مضطراً إلى القول إن حركة الطلاب لا تَحمل منه إلا أطراف أذياله. وهذا أمر لا يعصى على التفسير وإن صعب تبريره. فقيادة حركة الطلاب هي في الجامعة لأن طلاب الجامعة هم الأوفر تجربة والأوسع حرية. وتصويب البصر إلى المرحلة الابتدائية أو المتوسطة يجشمهم لفتة طويلة لم يحزموا أمرهم على القيام بها حتى اليوم. حق أنهم يحملون همّ المرحلة الثانوية، وإن كانوا لم يحملوه حتى النهاية في أي تحرك. وذلك لأن الثانويين يستطيعون أن يحملوا همّ أنفسهم ولأنهم سند لحركة الجامعيين ومادة لتظاهراتهم. لكن أوان المعالجة في المرحلة الثانوية يكون قد فات، أو كاد. إذا كنت قد بدأت تتعلم الرياضيات في السنة الأولى المتوسطة، فلا بد لك أن تواصل الشوط، وفقاً للمنطق ذاته، حتى السنة الثانوية الأخيرة، وإلا خسرت جهدك السابق وزدت من احتمال رسوبك. والأمر نفسه يقال عن التاريخ مثلاً، وهو يدرس منذ المرحلة الابتدائية. فثمة فصول تعود، هي إياها، في سائر المراحل، وإذا كان التلميذ قد ألفها، رغم مصيبته بها، فهو لن يطلب إبدالها، وذاك أيضاً شأن معظم المواد الأخرى. هكذا لا يدهشنا أبداً أن يصر الثانويون على تعريب الفلسفة العامة ـ وهي مادة يصادفونها للمرة الأولى في سنتهم الأخيرة ـ وان يصابوا بالبكم أمام مطلب تعريب العلوم والرياضيات. فالذي تعلم رياضيات وعلوماً طيلة أربع سنوات باللغة الأجنبية، لن يطلب تعريبها وقد أصبح في السنة الأولى الثانوية، حين يفتتح عهد التظاهر. ماذا يسعه أن يفعل الآن وقدمه في الفخ؟ يطلب الاختزال!

اختزال المادة واختزال الامتحان. لست أقل حماساً من أي منكم لإلغاء البكالوريا الأولى. لكنكم إذا نظرتم إلى هذا التدبير من زاوية نظام التعليم كله، أعدتموه إلى مكان يناسب حجمه وقرعتم طبولكم لما هو أهم وأشمل. تتولى هذه البكالوريا تصفية قسم من القلة التي تصل إليها. ولا شك أن هذه «القلة» تعد بالآلاف وليست كمية يصح إهمالها. لكن التصفية متصلة الحلقات من بدء التعليم إلى نهايته، والذين تطالهم، في مختلف حلقاتها، يعدون بمئات الألوف. .

ثم إن الامتحانات ليست سوى الأصبع الصغير الظاهر على السطح من ذراع التصفية الضاربة. لنقل إنها ناب الأفعى. . . أفعى التصفية تستنبت لنفسها أنياباً جديدة، ما دامت فتية سليمة الأعضاء. أما الناب فلا يعض بلا أفعى! والأفعى هي مضمون مواد التعليم وتوزيعها وعلاقات السلطة في بنية التعليم ثم تجهيز التعليم ولا إلزاميته. . ليس جائزاً إذن أن تكون البكالوريا الأولى، في الأصل، **مظهراً جزئياً** للتصفية، فتمسي، في الرؤية الفئوية القاصرة، **قناعاً** يحجب **التصفي**. . والاختزال ليس حلاً هو الآخر. حديث «مستوى التعليم» حديث صعب لأنه كان حتى الآن حديثاً مشبوهاً يفوح منه نتن التغريب وما يلحق به من تصفية. كان «المستوى» هو مستوى الطبقة المغربة أصلاً ومن يستطيعون الالتحاق بها، أي أنه كان الصورة الرقراقة لتبعية الثقافة. لكن نقيض هذا المستوى ليس الاختزال. فأنت إذ تختزل الشيء تفقره دون أن تغير طبيعته. هكذا يدخل القهر في التغريب. تقول الطبقة ـ القدوة: أنا الإنسان. وتقبع في مكان لا تطاله مئات من ألوف السعادين يقهرها الشوق العاجز إلى «مطلق» هو مطلق التبعية. الاختزال هو إلقاء فتات المطلق المزيّف لمخلوقات نسبية. هو إلقاء فتات الإنسانية المغربة للسعادين. ولكن ماذا لو كان السعادين بشراً؟ ماذا لو كان في طاقتهم بناء إنسانية أخرى؟ الحل هو التغيير!

هل يحمل المعلمون هذا الهمّ؟ في حركة المعلمين، قبل عامين، لم يبدر ما يشير إلى الاستعداد لحمله. تصرّف المعلمون وكأن تلامذتهم لا

يـواجهـون مشكلة مضمـون التعليم وعـلاقـاتـه أصـلاً، وكـأن زيـادة رواتبهم و«تعـزيـز» التعليم الـرسمي وتجهيـزه ـ وهي أمـور لا يخـطر لي أن أعتـرض عليها ـ ترسي، خارج أي أفق (خارج الأفق)، بناء المدرسة المثلى. . .

على مقاعد الصفـوف الابتدائيـة والمتوسـطة يجلس اليوم ربـع الشعب اللبناني. يجلس الربع الغض، ربع الطاقة العظيمة المختزنة، أروع ربـع من الشعب اللبناني، ربع شعبنا وثلاثة أرباع مستقبله. هذا الربع هو جـذع قضية التعليم، وهو عاجز عن حل قضيته. هو يقـدم كثيراً لهـذا الحل، فهـو يقاوم التغـريب بـاللعب والشيـطنـة والكسـل والانـطواء والتـأزم. تلك هي وسـائله للمقاومة. وهو يقدم حاجاته لمن يستطيع تلمسها ويقدم طاقـاته لمن يستـطيع تحريرها وإنماءها. وهذا كثيـر لكنه لا يكفي. تحتـاج هذه المئات من ألوف الأطفال، من ألوف الفتيات والفتيان إلى معونة أهلها. إذا لم يلتفت الأهلون، آباء التلامذة وأمهاتهم، أخـوتهم وأخواتهم، إلى المـدرسة، فلن يلتفت إليهـا أحـد لفتـة خيـر. وحين يتحـرك الأهلون، سيجـد الجـامعيـون والثـانـويـون والمعلمون مكاناً واسعاً لهم في الحركة لأنها ستصل إلى قضاياهم أيضاً.

لن تصل حركة الأهلين، متى قامت، إلى طرح موحـد لقضية التعليم. سيكون فيها كل ما يتـلاطم في صفوف هـذا الشعب من متناقضـات. وستبرز فيها تيارات محـافظة أو رجعيـة وتيارات طليعيـة وتيارات بين بين. ولن يغلب الـطليعيون، بـالضرورة، في مـدى منـظور. بـل إن حـركـة الأهلين ستكـون بـالضرورة أدنى قـدرة في البدء على صيـاغة وجهـة لتغيير التعليم من حـركـة الطلاب الآن. لكن الرهان على نتيجة طيبة للصراع أمر يستطيع أنصار التغيير أن يدخلوا فيه. المهم هو أن تستيقظ، في ميدان صـراع حقيقي، مشكلات كبـرى نـائمة هي صلب قضيـة التعليم الـوطني. ولا يهم من يـوقظ هــذه المشكلات، ولا يهم أن يكون هذا الإيقاظ تنويماً من طراز آخر لأن صـاحب الطرح، أياً كان، سيجد دائماً من يتصدى لـه بطرح آخـر. ثم إننا، على أي حال، لن نجد بديلاً لهذا الرهان. فهو ضـرورة. لا بديـل لتحرك الأهلين ولا غنى عنه.

ما الذي نرسمه نحن أفقاً لهذا التحرك؟قلت إن نموالتعليم قد واكب تحوّل الرأسمالية اللبنانية فأدى وظيفتين تكمل إحداهما الأخرى: أولاهما إعادة توزيع القوى العاملة تبعاً لمنطق الرتب في تقسيم العمل الاجتماعي. وثانيتهما التدجين الاجتماعي الذي يقتضي اعتناق ما تمليه الطبقة المسيطرة، لمصلحتها، على الشعب من فكر وقيم وسلوك. هذا كله نسميه إعادة إنتاج علاقات الانتاج ومواكبة تحولها. وهو وظيفة يضطلع التعليم بقسط منها في كل بلد من وجهة نظر الطبقة المسيطرة[٢]. وقد كان التغريب أسلوب قيام التعليم بوظيفته في لبنان. وكان هذا التغريب مضاعفاً هنا ـ شأنه في سائر المجتمعات التابعة ـ لأن البرجوازية الجديدة قامت من جهة أولى بنقل فئات شعبية بالغة الاتساع من موقع طبقي إلى موقع طبقي آخر مختلف عن الأول في نمط عمله وحياته، وقامت من جهة أخرى باستيراد أنماط السلوك والتفكير والشعور والعيش التي أملتها على تلك الفئات، من الخارج. يحملك التعليم من موقعك في الداخل إلى موقع آخر ويكون هذا الموقع الجديد مستورداً. ذاك هو التغريب المضاعف، وهو نتيجة من نتائج تبعية الرأسمالية اللبنانية لامبريالية الغرب. والتعليم وسيلة هذا التغريب، والتصفية والتدجين والقمع أدواته وأشكال تنظيمه.

ثمة جانب من التغريب لا يقاوم في ظل الرأسمالية، وهو جانب تحديد الوظائف الاجتماعية وتوزيعها. فرأس المال هو الذي ينشىء تلك الوظائف. إذا تخرّج من الجامعات مزيد من المهندسين الزراعيين لا يحتاج إليهم رأس المال، اضطروا إلى البطالة ثم إلى الهجرة، وعزف الطلاب الجدد عن

---

(٢) تشترك انتماءات أخرى: عديدة في تعيين الانتماء الطبقي (وبالتالي في إعادة انتاج علاقات الانتاج). فالطائفة، في لبنان، ومنطقة النشأة والعائلة (الكبرى والصغرى) والوسط المهني للأهل، الخ.. تتضافر جهودها مع جهد المدرسة في هذا الصدد. وبعضها (الطائفة خاصة) يعمل إلى جانب التعليم وفي داخله. والمحتمل، حدساً، أن لا يكون للتعليم في لبنان مكانته بين سائر«الأجهزة الأيدلوجية» (ألتوسير)، في المجتمعات المسيطرة. لكن تحديد العلاقات عندنا بين هذه الأجهزة، وتحديد مكان الهيمنة، يستلزمان دراسة دقيقة مستقلة.

اختيار هذا الفرع. رأس المال يحتاج إلى المتعلم، ولكن المتعلم لا يستطيع جر رأس المال إلى حقله. لذلك سيظل المتعلمون يصبون في مستودعات البرجوازية الصغيرة الحديثة، وهي الوقود البشري لرأسمالية الخدمات، ما دامت هذه الرأسمالية قائمة. وسيظل المتعلمون يتوزعون على المراتب التي ينشئها رأس المال من المستكتب إلى المدير العام، وستظل كل مرتبة تنال حاجتها من العناصر. مجال المقاومة إذن ضيق الحدود متى كانت سوق العمل في المواجهة. لكن باب المقاومة ينشق قليلاً متى سألنا: هل يبقى أبناء الفقراء هم المستكتبون وأبناء القادة هم القادة؟ يتعدل هذا الواقع قليلاً أو كثيراً إذا تراخت أطواق التصفية. غير أن مشكلة الأصل الطبقي للمدير العام أو للطبيب والمهندس، تظل، في ما أرى، مشكلة ضئيلة الأهمية نسبياً، ما دام في ظل النظام الرأسمالي. ثمة أطباء من أبناء الشعب يتفانون في جعل أنفسهم خدماً للشعب. لكن أكثرية من يصلون من الأسفل إلى الأعلى يتغيرون كثيراً للأسف. وحين يخرج واحدهم من الوحل والشحم إلى العيادة أو المكتب لا يتمالك نفسه عن إنكار أهل الوحل والشحم والتمسح بكل العتبات غير المقدسة. تلك هي مثلاً حدود مطلب لا جدال في سلامته مبدئياً، هو مطلب إنشاء الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية.

أين تكون المقاومة إذن، إن لم تتناول تحديد رأس المال للوظائف الاجتماعية التي ينتهي إليها الإعداد التعليمي؟ المقاومة، في الواقع، موفورة المجالات. إذا كنت مضطراً إلى قبول العمل الذي يحدده لك رأس المال، فما الذي يلزمك بقبول العزل الذي تفرضه عليك المدرسة؟ ما الذي يلزمك بقبول الحدود التي يضعها رأس المال على مهارتك، وهي حدود حاجته إليك؟ ما الذي يلزمك بقبول التدجين والرسم المسبق لفكرك وحاجاتك وعواطفك وسلوكك على الصورة التي شاءها رأس المال؟ ما الذي يلزمك بقبول القمع المختبىء في تضاعيف العلاقة المدرسية، وهو صورة الخنوع المراد منك في المستقبل؟ إن فتح المدرسة على بيئتها الشعبية وكسر الجدران التي تعزل التلامذة عن مهارات ومعارف لا يريدها لهم رأس المال وتقويم الصورة الزائفة التي ترسمها المدرسة للتلاميذ عن ذواتهم وعن

مجتمعهم وبناء علاقة بين التلامذة وجهاز المدرسة تحرر التلامذة وتوحدهم، هي كلها ميادين مقاومة ونضال، وهي وجهة التحرك في سبيل المدرسة الجديدة[٣].

أصل إلى بضعة اقتراحات ملموسة. لا أقدم برنامج عمل ناجزاً أضيفه إلى الصروح الوهمية ولا أحتفل بوضع الحجر الأساس. البرامج الحقيقية يصنعها نمو تطلعات الجماهير وتوحدها في الممارسة. ولا توجد خارج طاقات الحركة. ما أقدمه هو ما تتيح الحركة تقديمه، وهي في أزمة وعلى أبواب تحول، وهو لا يعدو أن يكون أمثلة عما يمكن السعي إليه. وأظل مستعداً بالطبع للتخلي عن هذه المقترحات، كلها أو بعضها، لدى بروز أي بديل مقنع.

أدعو الأهلين هنا أولاً إلى قراءة كتب أولادهم والتشاور في ما يستطيعون المبادرة إليه حيالها، على ضوء ما تقدم وضوء ما قد يراه سواي في تلك الكتب. هذه بداية محلية.

أدعو، في النطاق العام، إلى فتح أبواب المدرسة الابتدائية لشيء من الفرح: إلى إخراج الأطفال من عالم الحبر والورق، إلى الأشغال اليدوية والرسم الحر والموسيقى والسينما التسجيلية وإلى مزيد من اللعب وإلى

---

(٣) حين نعود اليوم إلى تصفح المقالات الأربعة التي كتبناها لمجلة «الحرية» في نهاية عام ٧٢ (الأعداد ٥٩٥ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩) نقع فيها على ثغرات عدة بينها الفشل في رسم صورة الصلة العضوية بين ديمقراطية التعليم الحقيقية ووطنيته. ونقع فيها خاصة على انحراف حاسم هو الميل إلى حبس التعليم في منطق الحاجات المنبثقة من نظام الانتاج. لا جدال في أن فصل الغاية المهنية للتعليم عن حاجات سوق العمل أمر مستحيل. لكن الغاية المهنية للتعليم لا تستغرق كل مضمون التعليم الذي يبقى شيئاً مختلفاً عنها رغم كثرة نقاط التقاطع. وفي هذا التمييز يقع ميدان معركة التعليم برمتها ويقع المكان الفاصل بين الموقف الانخراطي - الإصلاحي - الاقتصادي - العفوي (عذراً للإكثار من النعوت، ولو مرة واحدة!) والموقف الوطني الثوري. . في ما عدا ذلك - وهو ليس بقليل طبعاً - تبقى في المقالات المذكورة بدايات طرح جديد (لمشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط مثلاً) هي التي نسعى هنا إلى إنمائها في حقل آخر.

الرحلات. وفي وسع السينما التسجيلية مثلاً أن تعلم الأطفال أسماء النباتات والحيوانات وأشكالها وخواصها وأن تبرز لهم العمال والحرفيين والفلاحين أثناء العمل وأن تدخلهم إلى أسواق وبحار وعوالم لم يدخلوها قط. وفي وسع الرحلات أن تصل بينهم وبين ما يتوافر من ذلك كله في بيئتهم.

أدعو إلى إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية لأن الولوج إلى لغة غير لغة الحاجة يستلزم طاقة على التجريد لا يمتلكها الطفل، ولأن العلم في الصغر، هنا، هو نقش في الماء، ولأن ما يتعلمه الطفل في خمس سنوات أو سبع (إذا أضفنا سنتي الروضة) يستطيع تعلمه لاحقاً في بضعة أشهر.

أدعو إلى إلغاء الفصل بين المدرسة المهنية والمدرسة النظرية وإلى تعريف تلامذة المدرسة الثانية بأهم المهن اليدوية، خاصة تلك التي تتوافر في بيئتهم، وإن كانوا لن يمتهنوها في المستقبل. وأدعو إلى تسهيل عبور التلميذ من التعليم النظري إلى التعليم المهني، في المرحلة المتوسطة، متى ثبتت رغبته في ذلك. وأدعو إلى تنظيم زيارات لتلامذة المرحلتين المتوسطة والثانوية إلى المصانع والمزارع والمحترفات وما شاكلها وإلى إشراكهم في العمل حيث يستطاع ذلك وتعريفهم إلى العاملين. هذا كله لأن أي أميّ متقدم في السن من هذه البلدة يعرف كل شيء عن عمل «الكندرجي» والحرّاث و«السنكري» ومزارع التبغ والبناء والنجار. أما الذي قضى عشرين عاماً في المدرسة فلا يعرف شيئاً من هذا كله. وفي ظني أن هذه المعرفة سر من أسرار الألفة القديمة في القرى، رغم ما اعتورها من صراع عائلي وأنها أساس من أسس وحدة الشعب.

أدعو إلى الإكثار من المواد الاختيارية في مراحل التعليم كلها وإلى تنويع الشُّعَب بالتالي وإلى حصر امتحانات الترفيع في عدد محدد من المواد هي مواد التأهيل الرئيسة لكل شعبة. ولا تقف هذه الدعوة في زاوية الضيق الذي يسجن التلميذ في مهارة واحدة أو يبقيه بلا مهارة سوى القراءة والكتابة والحساب، بل يقف في الزاوية النقيضة.

أدعو إلى تعريب العلوم والرياضيات وإلى مواصلة تعليم اللغتين العربية والأجنبية في المرحلة الثانوية وإلى استبدال تاريخ الأدب المحنط بنصوص تحتوي معاناة راهنة وإن لم تكن نصوصاً معاصرة بالضرورة. وأدعوإلى إدخال اللغة الإنكليزية من الباب الواسع في التعليم المتوسط الرسمي لأنها أيسر تلقياً على التلامذة ولأن التعليم الخاص استغل تعاظم الطلب عليها ليحوّل إليها جانباً هاماً من جهوده ورساميله. وأدعو أيضاً إلى تدريس لغات حية أخرى، خاصة تلك التي يتسع انتشارها في العالم الثالث (الإسبانية مثلاً).

أدعو إلى إلغاء تاريخ الملوك والعسكريين والمؤتمرات والتشريفات وإلى إحلال التاريخ الاجتماعي محل صدارة في التعليم منذ المرحلة المتوسطة. وأدعو إلى نقد صارم لكتب المدنيات والقراءة والحساب بحيث تنقى من فكر الخنوع والاستهلاك والتجارة وتحقير المرأة والعنصرية وتقديس السلطة على اختلاف أشكالها، الخ...

لا يقوم التعليم الوطني على حشو الكتب المدرسية بهجاء الصهيونية والاستعمار. ولا على تغطية سموات التبعية بقباءات الغزل النرجسي بالذات القومية. التعليم الوطني هو ذاك الذي يؤدي ما يقع عليه من مهمة توحيد الشعب، بهدم جدران العزل بين فئاته المستغلة المغرّبة ويضع أصبعه في عين مستعبديه. عند ذلك يكون لحادث الصهيونية والاستعمار حديث آخر ليس مجرد حديث. وحين ندير ظهورنا للمدرسة، لثلاثة أرباع المليون، أو أكثر، من أبنائنا وأخوتنا، لا يبقى لنا حق في الحديث عن النضال وعن بناء المناضلين، ولا عن العمال أو عن الفلاحين. فالذي لا يكترث للأطفال لا يكون مهتماً إلا بالذين يقدمون له شيئاً ما لقاء اهتمامه، بالذين يقترعون لمرشحه في الانتخابات أو يدعمون تجمعه في التظاهرات أو يقبلون بالانتماء إلى حزبه. الأطفال لا يقترعون ولا يتظاهرون - إلا لعباً - ولا يضخمون صفوف الأحزاب. أيعني ذلك أن لا نكترث لهم؟ لن نبني حينذاك إلا التكايا الضيقة ولن نشذب إلا أوراق الاستغلال والقهر مستنكفين عن مس الجذور[٤].

---

(٤) هذا الاهمال نتاج لعفوية مؤصلة في أسس الجدران التي تسيج المصالح الفئوية..

في أوروبا، عند نهاية القرن السابع عشر، نشأت المدارس بمعناها المعاصر. قبلها كان الأولاد يتدربون على الحياة في المحترفات وفي الحقول. وكان أبناء الذوات وحدهم يرودون الأديرة، طلباً للعلم، أو يقتنون لأنفسهم معلمين. في أثر المدارس نشأت مصحات المجانين والسجون والمستشفيات ومآوي العجزة... كان نجم البرجوازية الصاعد آنذاك يشير إلى جميع من خصتهم هذه الطبقة بمقتها لأنها، قبل ذاك، لم تكن تجني منهم ربحاً: المجانين والمجرمين والمرضى والعجزة والأطفال... وحين قدم الاستعمار الأوروبي إلى بلادنا جلب معه مدارسه وعجره وبجره. وما زال نظامنا التعليمي قائماً على خدمة الإمبريالية وخدمة وكلائها إلى اليوم. إننا لا نصدق كلمة مما يقوله وديع الصافي عن السعادة في الضيعة، فنحن نعلم أن الضيعة الأمية كانت شقية قبل مائة عام باستبداد الاقطاع، وأن الضيعة المتعلمة شقية اليوم باستبداد البرجوازية. لا نريد العودة إلى الأمية. نريد هدم مدرسة الاستعمار لنبني مدرسة الحرية ركناً من أركان مجتمع جديد.

= ما إن يشتعل دولاب من المطاط أمام مدرسة حتى تنهال الشهادات الذاتية في حسن السلوك. تقول منظمات اليمين الطلابي: هذه فوضى. وتقول منظمات اليسار: هذه عفوية أو مغامرة. و«علمية» اللفظ، في الحالة اليسارية، هي أناقة التي ترتدي ثوباً زفت فيه جدتها قبل ٦٠ سنة. وللعفوية هنا، وهي بيت القصيد، معنى محدد: فهي المبادرة، جماعية كانت أم فردية، أي إفلات الحركة من يد القيادات. لكن العفوية كان لها، في أصلها، معنى آخر. فالبرنامج «الديمقراطي» للحركة الطلابية اللبنانية مثلاً، برنامج عفوي تماماً. أي أن بنوده ملتقطة عن سطوح التطلعات الفئوية وانه ينحو إلى الانخراط في النظام والتخفيف من تناقضاته بـ «مساواة» المواطنين في «حق» التعليم، دون بحث في مضمون التعليم القائم وفي الوظيفة التي كرستها له الطبقة القيمة على التبعية. هذه العفوية لا يراها القادة لأنهم أربابها. هكذا يصبح عمل القيادة (أي نقيض العفوية) هو التحكم في ساعة المهرجان أو التظاهرة وفي مكان التجمع أو خط السير وفي ترتيب الصف الأول الذي تنشر صورته الصحف. هذا الفكر القيادي - هذا التصور للعفوية وللتنظيم - هل هو بعيد عن فكر ضباط الأمن أكثر من بعد قوى الأمن عن الصف القيادي في التظاهرة؟

- ٢ -

الأرض ومن عليها

ذات صباح، وكان غريغوار سامسا خارجاً من حلم مشوّش، استيقظ وقد تحوّل في سريره إلى هامّة من هوامّ الأرض.

فرانز كافكا

منفذ (أ)

التشرف بعرض ما يلي*

*** وادي خالد**

خمس عشرة طائفة،
ما عدا العلويين
واسماعيلية عكار
وعرب وادي خالد،
تتكلم،
بانفعال ظاهر،
جميعها في وقت واحد.

*** ذلك**

أثناء ذلك
تحولت
طائفة الروم الأرثوذكس
إلى طائفة من الأنباء.

*** يومان**

الدهر يومان:

(*) نشرت في جريدة النهار، في عدد من أعداد شباط ١٩٨٤.

مجنون يحكي وعاقل يفهم.
أما أن العاقل يحكي
فهذه
لم تنزل في كتاب.

*

الدهر يومان:
يوم لك ويوم
عليك.

*

الدهر يومان:
يوم علينا
ويوم علينا.

*

الدهر ثلاثة أيام:
مجنون يحكي
وعاقل محتاج
إلى مزيد من الوقت
ليفهم.

* دليل الإعراب والإملاء

اتهجأ
طوال اليوم الثاني ما هو
مكتوب
على جدار قيد البناء.
من هو؟
شيعي أخطأ أم أمي أصاب؟

أمي أخطأ أم شيعي أصاب؟
مكتوب: «نعم لا أمل».

*** حي لا يموت**

وما ان همست
لنفسي
أن يداً واحدة لا
تصفق
حتى ضج الحي كله
بالتصفيق.

*** الدليل على وجود الله والغاية
من وجود الصحف**

شتمني أحد العساكر،
لعن الله أباه.

*** البحة**

ألفان من المفقودين
بقيت لهم
من الأهل والخلان
مائة واحدة.

*

٢٠٠٠

*

ألـفــان...
جائزة مالية من الله،

جائزة قيومة
لمن يطلقهم
في أبواق العالم.

*** المثقفون ومشكلة الانتقال**

ثم رفع أحدنا شعار المرحلة:
«من الملجأ إلى المطار».
لكن الملجأ هادر
والمطار ثائر وكنت صغيراً
في الخمسينات، أيها الرفيق،
فتأخرنا.
مشكلة الانتقال مطروحة،
أيها الرفيق، وتأخرنا
في اكتشاف طبيعة العصر.

*** هذا**

عنوان على جريدة حزبية:
«هذا أو التقسيم!»
ما هذا؟

*** الدوائر**

إلى أن أتشرف
بعرض ما يلي:
على المستدعي
تدور الدوائر الرسمية،
وهذا الكوكب الـ
مفخخ
يدور أيضاً،

حول مستودع الذخيرة الشمسي،
طوال الدوام الرسمي
ودوام عزكم
الإضافي.
أعتى الدول
هي الدولة المنهارة:
على المستدعي تدور الدوائر
ولا من
يتفضل
بقبول الاحترام.

*** ما يناسب**

عشية العودة إلى
بيروت،
اثقلت عنقي بالذهب
وأصابع يديّ أيضاً
ومعصميّ
وبما يناسب
أيضاً
من الحجارة.
قلت:
لن يقتلوا رجلاً
لم يعد يقدّر بثمن.

*

في سَفَر آخر
نمت عارياً
وحدي

حيال موقد.
قلت:
لن يقتلوا
رجلاً
لم يعد.

*

هكذا
أحسن التصرف كل مرة
وأنجو

*** عبقرية اللغة**

طظ في هذه الحرب،
مدوية برفع الـ
طاء...
مكثفة
بفعل الشَـدّة:
مسعى في جملة المساعي،
ذات صدى
بفضل التنوين،
سلطانية
لإبدال الظاء زاياً مفخمة،
مَثْنى في هذه الحرب!
يا لها!
فلقة أكبر من فلقة كأنما
يجول
في معائها المستقيم
جنين أعور.

الطّوائف ـ المناطق.. على علّاتها

أ ـ قبل الحرب: الدولة و«خجل الطوائف»

في أوائل السبعينات(*)، كان قد بدأ يشيع، في الأدبيات الاجتماعية ـ السياسية المتعلقة ببنى الكيان اللبناني، طرحٌ لا تخلو العودة إليه الآن من فائدة. وذلك أنه كان جهداً لبس لبوس العلم لتطويق بؤر في هذا الكيان ما لبثت أن انفجرت في الحرب وبدت عصيّة على التطويق. كان المراد ترويضاً نظريّاً يقصي أشباحاً من الماضي تظل، عند كل أزمة، تنتفض في المخيّلات.. وكان المؤمل أن يسفر إحكام الطوق النظري عن طمأنينة جديرة بعلماء الفلك: لن تثور عاصفة، من الآن فصاعداً، في هذا المجتمع، إلا وفي يد العقل مقاليد مجراها وأفق مرساها. أي إننا تغيرنا، فصارت محاور أزماتنا مجانسة لعلم العلماء: شفّافة تخترقها قوانين المنطق من الوريد إلى الوريد، منتظرة شأن الأجوبة في جدول الضرب. كان علينا، في حسبان هذا الطرح، أن نستبعد، بعد الآن، من بين احتمالات التركيب اللبناني، انفجارَ اللاعقل، وأن نستبعد، من بين انفعالاتنا، البغتةَ والشدَّةَ.

أما منطلق ذلك الطرح فكان أن تُكثَّفَ حصائل الماضي في لحظة حاضرة، بحيث يبدو الحاضر صدفة نقبلها على علاتها قبل أن ننتبه إلى ما في أيدينا من أدوات للتغيير حسبناها آنذاك متمادية السلطان، فنمعن فيها ـ أي في تلك الصدفة ـ تعديلاً وتبديلاً.

كيف بدا لبنان في حاضره ـ الصدفة ذاك؟

(*) ورقة أعدت لندوة كان مقرراً عقدها في ڤيينا ثم ألغيت. وقد نشرت بعد ذلك في مجلة **الواقع**، العدد الثاني، تموز ١٩٨١.

بدا مشكّلاً من طوائف ومناطق، بطبيعة الحال. على أن الطرح الآنف الذكر كان يلاحظ:

١ - أن مناطق لبنان تتميّز كل منها بأكثرية طائفية معينة.

٢ - أن التخلف والنمو، لمّا كانا موزعين توزيعاً متفاوتاً على المناطق، فهما موزعان توزيعاً متبايناً على الطوائف أيضاً.

٣ - أن على الدولة أن توزع جهد الإنماء توزيعاً يصحح شيئاً فشيئاً هذين التفاوت والتباين. وأن هذا التصحيح، إذا حصل، هو القمين بقطع عرق التوتر الذي يتخلل المجابهات السياسية ويظهر كأنه يهدد، ضمناً، بتحويل كل مجابهة إلى مجابهة شاملة.

وإذا كان بدا آنذاك أن ثمة «معارضة اجتماعية» تشدد النكير على الدولة لحملها على مباشرة التصحيح المذكور، فإن قوى السلطة نفسها كانت بعيدة عن إنكار صحة التوجه الذي كان يضع دورها في مكان القلب من السيرورة الاجتماعية. هذا برغم أنه كان لا بد من الدخول شيئاً ما في التفاصيل. فكان يلاحظ:

١ - أن تدخل الدولة في تصحيح تفاوت النمو بين المناطق - وبين الطوائف بالتالي - يقتصر في الأغلب على تعزيز الخدمة الاجتماعية العامة (المواصلات، الماء والكهرباء، التعليم والطبابة، الخ...).

٢ - أنه يمتد جزئيّاً إلى حماية بعض السلع (الزراعية بخاصة) وإعانة منتجيها بوسائل تتراوح بين المساعدة على الاستصلاح وشراء المحصول بأسعار تشجيعية مباشرة (التبغ، الشمندر) وتخصيص منح لصادراتها (التفاح) وإيلائها إعفاءات ضريبية (بعض الصادرات الصناعية).

٣ - أن التدخل نفسه لا يتجاوز هذه «الرافعات»، بسبب من طبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعي، نحو دخول الدولة نفسها حلبة الانتاج وتولي القطاع العام دوراً قياديّاً فيه.

كان يلاحظ أيضاً، حال الانتقال من الرغبة في التصحيح بهذه الوسائل إلى تنفيذها، أن الوسائل المذكورة معطلة إلى حد بعيد. فإن مشروعات الخدمة العامة ومبادرات الإعانة الاقتصادية كانت، من حيث طبيعتها وتوزيع مواقعها وأحجامها، موضع تجاذب شديد بين محاور السلطة السياسية أولاً... وهي محاور يتضافر على تعيين موقف كل منها اعتباراتٌ عدة تمت بصلاتٍ وثيقة إلى المناطق والطوائف ومراكز القوى الرأسمالية. وإذا كانت الضغوط «الجماهيرية» والنقابية قد عادت إلى التدخل في هذا التجاذب منذ أواسط الستينات عودةً متزايدة القوة، فإن مقاليد الحسم بقيت، حتى النهاية، دون أدنى ريب، في يد محاور السلطة نفسها. وكانت الاعتبارات (المذكورة أعلاه) الغالبة على سلوك هذه المحاور تؤول إلى طبع حصيلة التجاذب بسمة رئيسة: وهي تبعية التوزيع الأخير والقرارات التي تحدده (من أصغرها إلى أكبرها) لنسبة القوى بين محاور جزئية النظرة بالضرورة... أي هشاشة دور «الخطة» و«المركز»، أو، بعبارة أكثر سذاجة، هشاشة ما يمكن أن يسمى دور «المصلحة العامة»، وإن لم تكن هذه إلا مصلحة «النظام».

كان هذا التجاذب ينتهي بالطبع إلى وضع مسألة السلطة السياسية على بساط البحث. ولكن الطرح الذي بدأنا منه ظل يوحّد أطراف السلطة وأطراف المعارضة حول وظيفة الدولة «الاجتماعية»، وبقيت هذه الوحدة قادرة على تهميش المطالبة بأي تغيير ذي أهمية في البنى الأساسية لهذه الأخيرة. فبقيت القوى الرئيسة لا تجاوز اقتراح «مرافق» جديدة تكون أدوات «اجتماعية» في يد السلطة.. على أن تحتفظ هذه الأخيرة بأسس بنيانها: أي بديمقراطيتها البرلمانية القائمة على تمثيل المناطق - الطوائف وعلى فرض حصص لها - يتباين تحديدها دقة - في السلطة التنفيذية وفي أجهزة الدولة كلها. كان يفترض أن «المصلحة العامة» سوف تجد لها مكاناً لا تزاحم فيه، من جراء هذا الإجماع الأيدلوجي على «الدولة الحديثة» وعلى «الإنماء» وعلى «الخدمة الاجتماعية» وعلى «الوحدة الوطنية» أولاً وفوق كل شيء.

بدا إذن - في إطار هذا الطرح نفسه - أن لا خلاف على بنية السلطة الواحدة ولا على وظيفتها. وإنما الخلاف كل الخلاف على... اقتسامها.

كـان ينبغي أن يحل التكـافؤ بين أحجـام الـطوائف والمنـاطق وحصصهـا من السلطة، ليحل الوئام داخل هذه الأخيرة وتكتسب وحدة «نهائية». هذا الطرح الذي نستخرج منـه مفهوم «الـطوائف ـ المناطق» (على عـلاته) ظلت تحفـزه مسلمات أهمها التالية:

١ ـ ضرورة توطيد وحدة السلطة ونفوذ مركزها.

٢ ـ ضرورة تعزيز وظيفتها «الاجتماعية».

٣ ـ ضرورة الدخـول إليها والـوصول بهـا إلى توازن دينـامي يتيح تصحيـح التفاوت ما بين «المناطق ـ الطوائف» انطلاقاً من المركز.

تلك صورة «الصيغة» اللبنانية، لا في سكونها المـوهوم، بـل في وجهة الصراع الذي استوت إطاراً له قبل الحـرب الأهلية. وإذا كـانت بعض مراكـز القوة، في صراع كانت هذه مسلّماته، قـد واظبت على إنماء طـاقات خـاصة بها (أي طاقات طائفة ـ منطقة)، بمعزل عن سلطة الدولة، فـإن هذه الأخيـرة بقيت المصبّ، الـراهن أو المنتـظر، لهـذا الإنمـاء الخـاص. كـان استنفـار التـواريخ الخـاصة يضـع هدفـاً له ومـطمحاً هـذه «الكلية» التي تجعـل سلطة الدولة نظيرة العقل في دعوى أنها بلور لا تاريخ له.

ولا ريب أن في هذه الدعوى قسطاً من الزيف لازم مجمل ذلك الطرح الذي تصدرته بصور مختلفة انطلاقـاً من مواقـع «الطوائف ـ المنـاطق» مسألـة استقلال سلطة الدولة والمشاركـة في قيادة المجتمـع وتصحيح التـواءاته عبـر الانتمـاء إلى السلطة المذكـورة. ولكن الإجماع المنعقـد على هذا «الـزيف» كـان أمراً مهمّـاً، بل كـان أهم ما في أمـر نظام لبنـان السياسي. ولنعمـد إلى مقارنة لا تتعدى النطاق الذهني: كان النقد الماركسي، لعهد خلا، يـرى في «الديمقراطيـات» الغربيـة دكتاتـوريات مقنّعـة لطبقـة واحدة. ولكننـا نعلم أن الوضع في أية «ديمقراطيـة» يتغير تغيـراً بليغاً إذا أزمعت الـطبقة إلغـاء قناعهـا وممـارسة «دكتـاتوريتهـا» صراحـة. أي أن القناع ـ إذا صحت هـذه التسمية ـ جزء لا يتجزأ من الـوجه، تتغيـر معالـم هذا بـزوال ذاك أو بتغيره. في لبنـان

كانت الطوائف ـ المناطق تدافع عن حصصها في السلطة، ولكن أيّاً منها لم تكن تقول أنها تبغي التسلط على السلطة أو إفقاد هذه الأخيرة استقلال قرارها. وكان «**خجل الطوائف**» هذا ـ وهو مقابل القناع في المثل السابق ـ هو ذلك القسط من الزيف، الضروري لوجود الدولة.

ب ـ العمود والأفق ـ من الدولة ـ المحور إلى الدولة ـ الغنيمة

اليوم يبدو الطرح أعلاه مقصوم الظهر. وذلك أن المستقبل ـ المنطلق من حاضر نسي ماضيه ـ كان هو البعد الزمني المستولي على الصراع السياسي، قبل الحرب الأهلية، بل أيضاً خلال العامين اللذين استغرقتهما هذه الأخيرة. الحاضر الذي نسي ماضيه أي الدولة، والمستقبل أي مستقبل الدولة. اليوم ـ بعد الحرب ـ دخلنا عهد التفسير: أي إن الماضي عاد هو سيد الموقف. الماضي أي الطوائف ـ المناطق. بل إن الحرب قرّبت هذا المفهوم من التحقق في الواقع. اقتربنا خطوات من التقسيم النقي إلى «طوائف ـ مناطق».

خلال الحرب نفسها بقيت سلطة الدولة محور البرامج. ولكن «خجل الطوائف» أخذ يتراجع، على الأرض، فصار اقتسام الدولة والسيطرة عليها ـ في إطار الاقتسام، ناهيك بالتقسيم ـ يطغيان، في الجدل، على فرضية استقلال سلطتها، والمشاركة فيها موحدة. اليوم لم يعد ثمة جدل فعلي يتناول المستقبل، بل إن الأطراف الكبرى تبدو متفقة على معالم «صيغة» للدولة، أو، في الأقل، موجودة في مواقع نظرية تجعل المناقشة النظرية أمراً يحتمل أن يفضي إلى وفاق. ولكن ما بات موضع شك هو جدوى الاتفاق أو الوفاق النظري. لذا تبدو الساحة النظرية مستغرقة في التفسير، أي في الماضي.

هذا الماضي، أي «الطوائف ـ المناطق»، هو الماثل على الأرض. وذلك أن ما كان يدعى ـ بالاصطلاح المهذب ـ انقساماً عمودياً للمجتمع اللبناني، قد استحال إلى تفتت يعمل القائمون به لتوطيده بمختلف الأساليب. بعد أن زادت الحرب من تماهي الطوائف ـ المناطق، لم يتبع

التشقق خطوط هذه الأخيرة وحدها، وإنما انفجر الماضي ناثراً تشكيلاته على أنواعها من الطائفة إلى المنطقة إلى الأسرة إلى الحي إلى الزقاق. وارتدّت الوحدة الاجتماعية إلى أكثر أشكالها تجريداً، بحيث أن بعض هذه الأشكال يبقى غير منظور: الدولة الحاضرة بعناوينها، جهاز الدولة المستهلك تقريباً في دفع رواتبه وترميم خرابه، شبكة المصارف الممتدة بوحدتها النسبية تحت السوق المنقسمة... أما السياسة، وأما الخدمة الاجتماعية، وأما هوية السكن، وأما سوق العمل وسوق التبادل، فهي كلها منقسمة ـ أو مفتتة عمودياً.

وأما الانقسام الأفقي فكانت أتيحت له قبل الحرب مناسباتٌ ليتجاوز حدود «الطوائف ـ المناطق». في معارك زيادة الأجور بخاصة، كان ـ وما يزال يبدو ـ أن ثمة صفّين من الهيئات يتواجهان: نقابات العمال والمستخدمين وهيئات أرباب العمل. وبدت عمومية الأجر ـ الذي يحصى بنقد «لا رائحة له» على ما يقال ـ متجاوزةً خصوصية «الطوائف ـ المناطق». يمكن بالطبع إبراز نسبية التمثيل الذي تتمتع به هذه الهيئات، بل ضعفه، ويمكن القول أيضاً أن الإضرابات العامة ـ أو التهديد بها ـ لم تكن آنذاك عامة فعلاً. ولكن افتراض الوحدة الطبقية شرطاً لوجود الشعور بالهوية الطبقية هو افتراض زائف شأنه شأن افتراض وحدة الطائفة شرطاً للقول بفعالية الانتماء الطائفي أو بغلبته. فإن كل طائفة وكل طبقة منقسمة بالضرورة شأن المجتمع كله، وهي، بالتالي، متشعبة التحالفات. على أن الريبة تدخل إلى فعالية التجاوز «الطبقي» للطائفية من مسارب أخرى. فالنظر عن قرب مثلاً في تركيب الهيئات النقابية وهيئات أرباب العمل يظهر أن رعاية التوازن الطائفي في كل قطاع غير غائبة عن التركيب المذكور. والنظر ـ قبل ذلك ـ في تركيب الهيئات العاملة داخل المؤسسات يظهر فعالية الانتماء الطائفي ـ والانتماء العائلي أو العشيري الذي يليه ـ في تقسيم العمل التقني وتوزيع المسؤوليات، في كل مؤسسة. ولا تكفي الحالات المخالفة بالطبع، وإن كانت كثيرة نسبيّاً، لدحض الفعالية المذكورة. أخيراً، يتبدى أن الخرق الطبقي ـ وكانت هذه حدوده ـ بقي متقطّعاً للغاية واقتصر على نطاق المطالبة النقابية.

في السياسة، ثمة ملاحظتان بشأن خرق الطائفية، سواء بِاسْم التمثيل

الطبقي أو باسم وحدة الدولة: الأولى أن محاولات التنظيم المعارض للطائفية انتهى نفوذها الفعلي إلى الانحصار، لا في طائفة واحدة، بل في حلف طائفي واحد، وبقي ضمن هذا الحلف نفسه أقلّياً. والثانية أن اللقاءات والجبهات التي تنعقد ما بين أطراف من طوائف متعددة، ينطلق إليها أطرافُها من مواقع تمثيل طائفية. ولا يبطل ذلك، بل يؤكده، أن يلم كل طرف، في تمثيله، شتاتاً من طوائف أخرى يتحلق حول نواته الطائفية الرئيسة. ولا يبطله أيضاً أن تبدو اليوم، مثلاً، طائفة الروم الأرثوذكس منقسمة إلى قسمين متقاربي الحجم ينتمي كل منهما إلى أحد الحلفين الطائفيين. إن ما ينبغي اجتنابه، في المقارنة ما بين الطائفة والطبقة، هو الخلط بين الطائفة ومجرد العصبية المذهبية، والقول بالتالي أن الانتماء الطبقي يلخص مصالح أصحابه الحيوية، بينما يقتصر أثر الانتماء الطائفي على إحداث تضامن يكرس غبن المغبونين في الطائفة وخضوعهم لسادتهم ولا مدارَ عامّاً له إلا التعصّب الجاهل.. فهذا الرأي لا ينم إلا عن جهل أصحابه بماهية الطائفة، وهي أنها هيئة اجتماعية متعددة الوظائف وأنها تستحوذ تبعاً لذلك على جوانب متعددة من حياة المنتمين إليها، أفراداً وجماعات. فإذا كان التضامن الطبقي يسهل زيادة الأجر، فإن الانتماء الطائفي مدخل للحصول على العمل نفسه و- أحياناً - على الترقية. وإذا كانت الطائفة ذات تراتب يقرب، في حالات متفاوتة الانتشار والاتساع، من الاستبداد الصارخ، فهي، في مقابل ذلك، إطار تنافس مع الجماعات الطائفية الأخرى، في المواقع المقابلة أو في المواقع المختلطة، حيث تبدو هذه الجماعات الأخرى «خطراً» مشتركاً لا ينجو منه الرفيع ولا الوضيع. تستوي في ذلك المواقع «المحلية» و«العامة» الاقتصادية والسياسية، الخ... فهي كلها أسيرة هذا الحاضر المتشقق إلى أن يلوح في الأفق المنظور فعلاً نظامٌ للمستقبل يغري بخط انقسام آخر. ولكن هذا الأفق لا يصنعه الدعاة وحدهم بل يحتاج أولاً إلى من يظهره على أنه في المتناول حقّاً وأنه يستحق انفصال الجماعات عن مصالح طائفية ليست مجرد أوهام على الإطلاق. من يظهر الأفق المذكور؟ في الحرب كانت بشاعة الانقسام الطائفي في عريها الأقصى. هذا بينما كان حديث

«الحضارات»، في جهة، وحديث «الديمقراطية ـ العلمانية»، في الجهة الأخرى، يصمان الآذان. لم تظهر الأطراف في نفسها هذا الأفق الآخر، بل ظلت أسيرة الأطر القديمة، فلم يكن من هذه الأخيرة إلا أن ازدادت تماسكاً.

جـ ـ «التفسير» أم «المشروع»؟: اضمحلال الداخل

يطغى التفسير الآن ـ كما سبق القول ـ على أي مشروع.. فكأن الأطراف استسلمت إلى إسقاط «التغيير»، أيّاً كان، من بين «أهداف» الحرب، أو كأن الحرب بقيت لها أسباب ولم يعد لها أهداف، في يد الداخل. هذا التراجع في زخم «المشاريع» ـ وهو حصيلة خيبات متكررة ـ يشير إلى اعتراف أطراف الداخل، دون استثناء، بأنهم، على رغم الغبار الذي يثيرونه والقوة التي يستعرضونها، فقدوا كل سيطرة فعلية لهم على مسار الحرب. فما يشهده لبنان اليوم ـ وما يدل عليه ذواء مصداقية المشاريع ـ إنما هو اضمحلال السياسة اللبنانية الداخلية، أي «استقالة» لبنان الداخل. هذه الاستقالة ليست متعارضة مع حيوية «الطوائف ـ المناطق» وما جانسها، ولا مع اشتداد القبضات عليها... بل العكس أقرب إلى الصحة.

وإذا كانت هذه الحيوية التي ردّت إلى الماضي، تحفز، اليوم، ازدهار التفسير بالتاريخ، فإننا، من جهتنا، نجد لتاريخ «الطوائف ـ المناطق» دوراً محدداً في إنشاء حالة الحرب ليس له أن يتجاوزه. وحدّ هذا الدور أن الطوائف ـ المناطق، وإن قدمت للانقسام أطراً جاهزة أو قابلة للتجهيز والتعبئة بسهولة نسبية، ليست هي علة اتخاذ الشقاق صورة الحرب. فإن كل من عاين استبداد حالة الحرب، شيئاً فشيئاً، بمنطقة من المناطق، يعرف أن هذا الاستبداد يُفرض فرضاً، كل مرة... وأن القرار بفرضه تتخذه قيادات صغيرة أو كبيرة منفصلة، إلى حد يكون بعيداً أحياناً عن التوجه السائد في المنطقة... وهي تتحرك بتوسط أقلية ـ في المنطقة أو المدينة أو الحي ـ لا يبعد، في بعض الحالات، أن تكون مجلوبة إلى المكان الذي يقصد إشعاله ـ أي إن التعبئة، على كل جبهة، غالباً ما تغتصب اغتصاباً حقيقياً قبل أن تصير الجبهة جبهة حرب. على أن الحرب ما تلبث أن تأخذ تتغذى من

نفسها، أي من كل قتيل يسقط ومن كل قذيفة، وتتحول إلى سجن. رغم هذا لا ينبغي أن نبالغ في أمر هذا الاغتصاب، فإن حضور الزعامة التقليدية وسلوكها قبل الحرب كانا هما أيضاً حضوراً وسلوكاً معبرين عن سلطة «منفصلة» ومفروضة بمظاهرها وأدواتها، إلى هذا الحد أو ذاك. . . لولا أن الحرب لم تكن آنذاك بين وسائل الفرض، وهذا بالطبع فارق شاسع.

تحفظ آخر: وهو أن القول بأن «الطوائف ـ المناطق» من الماضي لا يعني أنها كانت قبل الحرب تحفاً محنطة، فأيقظتها الحرب. بل الفارق هو أنها كانت منصبّة على إثبات أهليتها لدخول هيكل «الحداثة»، أي الدولة الواحدة. . . وأنها، مع الحرب، أخذت تُغلّب على هذا الطموح توكيد الهوية الطائفية أو ما جانسها.

أما الذي أردنا الخلوص إليه فهو أنه لا بد من التمييز بين أُطر الحرب وأسبابها، وأن الطوائف ـ المناطق، وإن كانت شكّلت أطر الحرب، فإن دينامية تناقضاتها لم تكن كافية لتحلّ هذه التناقضات وما تأتى عنها من مطالب، بين الوقائع التي يؤول تعاطيها، على وجه من وجوه الضرورة، إلى الحرب الأهلية.

د ـ نحو علاقة حرة بالتاريخ

يقود هذا إلى تقليص المكان الذي يسوغ أن يحتله «تاريخ المجتمع» أو تاريخ بناه الأساسية في تعليل الحرب، وإن كان هذا التاريخ قدّم للحرب أطرها. ويقود إلى إبراز التداخل السياسي ما بين قوى الداخل وقوى الخارج، بديناميته المرحلية، على أنه ميدان التعليل الفعلي. رغم ذلك نرى:

١ ـ أن العدول، في هذه الحرب، عن تحديد كل طرف بموقعه (والموقع، هو تعريفاً، نقطة يمكن الانتقال منها) إلى تحديده بهويته (والهوية ثابتة)، وأن محاولة كل طرف فرض هويته أو اسمه على الآخر (برغم ادعاء العكس أحياناً)، من القول باللبنانية التي «تفوق الوصف» إلى

القول بلبنانية عربية لا تجاوز أن تكون حجاباً متزايد الرقة للإسلام، إنما كانا (العدول ومحاولة الفرض) بين العوامل التي برز فيها حضور «الطوائف ـ المناطق» وأفضت بالمواجهة اللبنانية ـ اللبنانية إلى المأزق الراهن.

٢ ـ أن على «الطوائف ـ المناطق» أن تعين نقاط التقائها وتشكيلها كياناً موحداً إلى هذا الحد أو ذاك، في التاريخ لا في الأزل. فإن القول بأن لبنان الحاضر هو صورة لبنان ـ الأزل، أو أن هذا هو طموح ذاك، إنما هو قول مضرّ، ناهيك بزيفه. فمن حيث الحقيقة، عاش جبل لبنان وجبل الدروز (أي جبل لبنان الموحد لاحقاً) وبلاد بشارة والبقاع وعكار، الخ.. وعاش الدروز والموارنة والروم والسنّة والمتاولة تواريخ متوازية أي مغلقة أساساً أحدها على الآخر.. وأن إخضاع هذه المنطقة تلك أو هذه الطائفة تلك مدداً متباينة من الزمن هو أميل، في أكثر الحالات، إلى تأكيد التوازي منه إلى إنتاج الوحدة. عام ١٩٣٦ كان أحد المؤرخين اللبنانيين يثبت «لبنانية» طرابلس منذ العهد المعني بقوله أن أهلها «خافوا» و«تحصنوا» حين علموا أن فخر الدين متوجه بجيشه شمالاً. أن هذه الحجة تبدو مضحكة اليوم. ويبدو مثيراً للحزن، على العكس من ذلك، أن لا نتمكن من تقبل حقيقة بسيطة: وهي أن طرابلس لم تكن لبنانية في عهد الإمارة المعنية، وأنه لا ضير عليها أبداً ولا على جبل لبنان من أن تكون جاءت إلى «اللبنانية ـ الجديدة» بعد ١٩٢٠... بل إن ما يجعلنا نتوهم وجود الضير في هذه الحالة وفي سواها إنما هو سحق سائر التواريخ المحلية تحت تاريخ القطب الجبلي، أي إلحاق تلك التواريخ بهذا التاريخ كما ألحقت المناطق والمدن نفسها بجبل لبنان. إن الاعتراف مثلاً بأن جبل عامل وعكار والبقاع هي أسماء ذات تواريخ، وأنها، بهذه المثابة، مكافئة لإسم لبنان ومتميزة عنه ـ لقرون طويلة ـ برغم وجود أي اختلاف في «الحجم» أو في «الوزن» التاريخي، لا يخلو من فائدة لاستيعاب «الشركة» اللبنانية المعاصرة استيعاباً «يتساوى» فيه سائر أطرافها.

٣ - أن على الطوائف - المناطق أن تعترف بتفاوت مصادرها التاريخية وتعدد مصائرها، بسوابق الصراع في ما بينها وبأن كلاًّ من شخصياتها هي حصيلة تطور معقد، وأنها لم تكن منذ البدء ما هي عليه اليوم. إن من العبث أن تجلى لكل طائفة صورة تاريخية بسيطة بحيث تبدو هذه درع العروبة وتلك حصن الاستقلال والثالثة ملاذ الإسلام. إن الاعتراف بالتعدد الذي انتهينا إليه - وبحدوده - هو شرط لأي لقاء لا يسوده القهر... على أن يكون الاعتراف تاماً، فلا يُدعى إلى قبول «السوى» في نصوص تنضح احتقاراً لهذا «السوى» وإنكاراً مستميتاً لقيم تاريخه وتأليهاً بائساً للتاريخ الخاص لا يدع، في الواقع، أيَّ مجال لذلك «التفاعل» الذي تُرفع راياته... بل لا يترك إلا مجالاً واحداً مفتوحاً هو مجال الحرب الأهلية. ثمة ضرر إذن في فرض لبنان - الأزل على أنه هوية لبنان الحاضر. فعدا أن هذا الفرض الزائف يسحق التواريخ المحلية تحت أحدها، فهو يسحق تحت ما يمكن تسميته «هوس الهوية» دور الإرادة والمصلحة في تكوين لبنان الحاضر... إذ لا يمكن القبول بتغلب الماضي على الإرادة والمصلحة، ولا بطغيان إرادة الأمانة على إرادة التغيير، ولا بوأد حركة المواقع في سبيل جمود الهويات... لا يمكن القبول بهذا دون أن يصير الوطن عبئاً مفروضاً لا وطناً.

هذه مقترحات تتناول وعي الذات ولا تتناول البنى والمؤسسات، وميزتها أنها تتوجه لا إلى «السلطات» القيمة على البنى والمؤسسات، بل إلى أي فرد قادر على أن يفصل «خطابه»، إلى هذا الحد أو ذاك، عن «خطاب» الحرب. وهي تدعوه إلى فرض رقابة أكثر صرامة على مفرداته وتراكيبه، وإلى إحداث تعديلات عميقة فيها. ورغم أن موضوع هذه المقترحات هو التاريخ، فإن هاجسها هو الحاضر والمستقبل. أما «السلطات» القيّمة على البنى والمؤسسات، فإن التوجه إليها لا بد أن يفترض، باديء بدء، أن تثبت امتلاكها لزمامٍ ما من أزمّة المبادرة غير زمام المضي قدماً في الحرب ومراكمة الفوائد من خوضها.

وجه الصيغة وقفاها

درج أناس مختلفون(*). بينهم كتاب وبينهم سياسيون، منذ بداية الحرب اللبنانية، على إظهار دهشتهم حيال عادة ميزت الكلام في الصيغة اللبنانية، وبخاصة كلام المنافحين عنها، منذ الاستقلال في أدنى تقدير. تلك هي عادة التورية في ذكر الصفة الطائفية للنظام السياسي الذي استقر مع الاستقلال والميل إلى رذلها أو إلى التهوين من شأنها، على الأقل. فأهل الصيغة يؤثرون تسمية الطوائف «عائلات روحية»، مثلاً، وكأنهم يخجلون باسمها الأصلي. وهم إذا ذكروا الطائفية لم يتورعوا عن التصريح بأنهم يجدونها بغيضة. وهم وضعوا، في بعض المراحل، بين شروط توطيد الوحدة الوطنية، شرط الكف ـ تقريباً ـ عن ذكر الطوائف. فكأن الطائفية لوثة شائنة لا بد من سترها وكأن أبناء الطوائف محدثو نعمة بالوطنية باتوا يستكرهون تذكر أهل لهم كانوا فقراء إليها.

لم يكن هذا الخجل ـ الذي ما يزال يستغربه كثيرون ولا يحاولون له تفسيراً ـ ينقص شعرة، بطبيعة الحال، من وجود الطائفية في أصل الصيغة ولا مسّ حرص أهل النظام على تزييت آلتها ورعاية مقتضيات ديمومتها والتزام أوامرها ونواهيها بحدب الأبناء البررة. وكان هذان العقوق بالقول والبر بالفعل هما ما أثار حفيظة البعض ممن بلغوا رشدهم مع الحرب الأهلية، حينما أخذت الطائفية تذهب برشد الطوائف وأخذت دولتها تضعف كلما ارتفعت هي نحو أوج القوة والعافية. وقد تساوى في الغضب (من بين أبناء جيل الحرب) من كانوا حماة الطائفية ومن كانوا يستعجلون جنازتها. فقال

(*) مشاركة في «حوار من أجل الوحدة» فتحته جريدة السفير، وقد نشرت في عدد ١٩٨٧/٥/٢٥.

الأولـون: لنعلنها جميلة مـادامت هي وجهنـا. وقـال الأخيـرون: لنخلع هـذا القناع ما دمنا نجده بغيضاً.

وأمـا الخجل بـالطائفيـة فقد قصـروا جميعاً مـوقفهم منه على الـدهشة والحيرة والغضب أيضاً وهي ما يعجز المرء عن مجاوزته حين لا يستقيم له رد الشيء إلى أصله أو إلى وظيفته أو إلى غايته.

مكان للدولة

فهـل كان هـذا الخجل مجـرد «تكـاذب مشتـرك»، على مـا رأى بشيـر الجميل مثلاً؟ أم إنه كان مجـرد ستار من دخـان يغشي به أهـل النظام صيغـة نظامهم ليوهموا ضحاياها بأنهم لا يقلون عنهم مقتاً لهـا ولا اقتناعـاً بأنهـا شر ينبغي بذل الوسع لتجاوزه، وهو ما كانت أوحت به مادة شهيرة من الـدستور؟ هذا تفسير آخر قد يغري أصحاب النظر المادي في العواطف التاريخية.

يـوجد تفسيـر ثـالث هـو الحـرص الشـائـع بين اللبنـانيين على تـوكيـد انتسابهم إلى العصر. فالمعاصرة مالت بـالعالم، جملة، نحـو الضيق. فكان لا بد أن تبدو الطائفة غاية في «الضيق» (وهـو من نعوتهـا التي شاعت عنـدنا) وأن يؤثر عليها الوطن الذي يعتبره الرأي الشـائع أيضـاً «كبيراً» مهمـا يكن من أمر مساحته التي تبرر نعته بـ «الصغير» تحبباً. هذا التفسير يغريني، شخصياً، لأنه يماشي عناية اللبنانيين التقليديـة بالمـظهر من كـل شيء وإصرارهم على الوقوف، كيفمـا كان، في الـطليعة من كـل شيء ولو كـان طابـوراً أمام بـاب الفرن.

يوجد أخيـراً تفسير رابـع وهو مجـاراة تصور «الـوطن» وتصور «الشعب» لمنطق الوحدة الذي يقال أن عقولنـا الشرقيـة أسيرة لـه ونبوّ تصـور «الطوائف المتعايشة» عن هذا المنطق، وهذا تفسير يستأهل النظر أيضاً بـرغم معاكستـه لسابقه.

غيـر أن هـذه التعليـلات الأربعـة ـ بـرغم مـا في كـل منهـا من نكهـة الحقيقـة ـ لا تسد للعقـل رمقاً في نهـاية الأمـر. فالأول منهـا، أي الميل إلى

التكـاذب، يحـدو إلى التسـاؤل عن علتـه، أي عن السبب فـي امتنـاع المصارحة. والثاني، أي الزيف المـلازم لـلأيدلوجيـة يـوقفنا مبهـوتين أمام عجز جهود «الفضح» و«شحذ الوعي» عن فعل فعلـها في هذا الوعي الكهام. والثالث والرابـع، أي الرغبـة في المعاصـرة والوحـدة، يبقيان من غيـر تفسير عـزوف اللبنانيين عن الـوصول من قشـور هاتين إلى لبـابهمـا أي عن التمثـل بمبـدأهما في مـواقفهم العميقـة وفي تنـظيم مجتمعهم. لا بـد إذن من طلب السر في مخبأ آخر.

والحق أنه لا يوجد في الأمر سر ولا مخبأ. بل الأمر ظاهر وإن عـزّ بين جحـافـل المتكلمين في «الصيغـة» من أشـار إليــه بكلمـة. وذاك أن وصـف الصيغة بأنها صيغة «تعايش بين الطوائف» (لا يستبعد بطبيعة الحال «الصـراع بين الطوائف») إنما هو وصف قاصر. هو قـاصر لأنـه لا ينشيء مكانـاً للدولة الطائفية ولا يسعف فـي رسم حدود لهذا المكان كانت لـه فعلاً ومـا تزال لـه بقيـة منها. فـإذا بانتمـاء مؤسسات الـدولة إليهـا وعـدم تـوزعهـا أشتاتاً بين الطوائف، وإذا بهامش المبادرة الذي كـان للدولة حيـال الطوائف تصيـر كلها ألغـازاً من الألغاز. الحق إذن أننـا إن شئنـا إجمـال صيغـة ١٩٤٣ (وهي قـد تكـونت قبل هـذا التـاريـخ) في عبـارة واحـدة، وجب علينا أن نضيف، إلى «التعايش بين الطوائف» (وإلى الصراع بينها أيضاً) مقومـاً آخر لا يقـل أصالـة عن مقـوم «التعايش» على الإطـلاق. ذاك هـو الانقسـام في كـل طـائفـة من الطوائف الكبرى على حدتها. الصيغة اللبنانية كانت، بالتالي، «صيغة تعايش وصراع بين طوائف مقسمة». ونحن نرى أن الانقسام هو ما أتاح التعايش وهو ما ضبط الصراع.. طالما وجد تعايش متـاح وصراع مضبـوط. هذا الانقسـام هو مقام الدولة وضمان السلام الأهلي أو صورة العيش فيه.

شيء لا يحتمل

جُعلت الصيغـة اللبنـانيـة إذن ـ والفـاعـل مجهـول ضـرورة ـ بحيث لا تحتمل اتحاد طائفة من الطوائف الكبرى لا على الـدولة ولا معهـا. وذلك انه كـان من شأن الـطائفة الـواحدة إذا ضـوت بكل قـواها إلى الـدولة أن تستفـز

طوائف أخرى إلى اتخاذ الموقف المقابل، فيقع النظام الطائفي ـ والكيان معه ـ في المحذور إياه. وكان للدولة تحسس يكاد يكون غريزياً لهذا المحذور. وكيف لا، والسكين على رقبتها هي قبل أن يكون على رقبة الطوائف المتفرقة الصفوف؟ لذا لم يسع رؤساء الجمهورية، عادة، إلى جمع ساسة طائفتهم الكبار من حولهم ـ وهم منافسوهم الطبيعيون ـ بل استبعدوهم من ملكوت الحكم واستبدلوا بهم من هم دونهم، في معظم الأحيان، ونكلوا بهم في بعضها. وكان الحد الذي لزموه في ذلك أن لا تجتمع طائفتهم على معارضتهم. فكانوا يجرّون منها إلى صفهم هيئات وقوى فيها الجمعية الأهلية أو التجمع المحلي، وهما محتاجان إلى الدولة، وفيها السياسي الصغير الذي يوحون إليه أن نجمه قد سطع. وجهد الانتداب ـ وإن بشيء من التردد ـ وهو يرسي للطاقم المسيحي الحاكم، شيئاً من الاستقلال عن مرجعه الديني، في الحد من نفوذ البطريركية المارونية. بدأ هذا مع المندوب السامي ساراي الذي وجه دعوة شبه رسمية إلى العشب لينبت على طريق بكركي، وكان هذا في العشرينات. وبقيت الدعوة قائمة حين لم تنفع مصالح البطريرك في ردع شركة التبغ الفرنسية عن اعتماد نظام الحصر، فإذا بالبطريرك يتقرب إلى السوريين المطالبين برفع الانتداب وإذا هو في صف الانتفاضة المعادية للشركة، ولفرنسا.

وكان هذا في الثلاثينات. كان الانتداب نفسه يعلم أن الاتكاء إلى الطائفة الواحدة، بسائر مراجعها، يغري مرجعها الديني، تلقائياً، بنصب نفسه مرجعاً سياسياً لها، ويغري سائر الطوائف بالاصطفاف خلف رؤساء الدين فيها أيضاً، ويودي بلبنان الكبير إلى مواجهة بين طوائفه الموحدة لا تقوم له بعدها قائمة على الأرجح. فالطائفية «سياسية» ما دامت الطوائف مقسمة، وزعماؤها، إذ ذاك، يسعهم أن يكونوا سياسيين أي رجال دولة. أما الطوائف الموحدة فليس بينها إلا الجهاد المقدس، وقادته «الطبيعيون» ـ برغم أي استثناء واقعي يفرضه امتناع النماذج النقية في التاريخ ـ هم رجال الدين أو، في الأقل، من يرتجلون أنفسهم أشباهاً لهؤلاء، ونواباً عنهم.

بعد الاستقلال أيضاً لم يكن رؤساء الجمهورية في العادة رعاة لوحدة

الموارنة السياسية. وبقيت العلاقة أميل إلى السوء، في معظم الحالات والحقب، بين البطريركية، رمز هذه الوحدة، ورئاسة الجمهورية. وحينما اقتربت هذه الوحدة من التحقق، شيئاً ما، مرة مع شمعون في أواخر الخمسينات (وقد حقق وحدة السنّة في وجهه) ومرة على أجهزة الدولة الشهابية في أواخر الستينات، كان من تحققها النسبي هذا أن وقف بالبلاد على عتبة الخراب المعجل أو المؤجل. وكان الأمر مختلفاً، في الحالين، عما جرى سنة ١٩٥٢، حين أمكن لكيمياء الطوائف المتعددة أن تزيح، في حركة بقيت فريدة، رئيساً للجمهورية (قبل أوانه) وأن تأتي بآخر بعد معركة عادية في مجلس النواب.

جذور الفرقة

وما دمنا قد أشرفنا من موقع الرئاسة الأولى على حال الموارنة ووجدناها مشتغلة، في العادة، بتفريق قادتهم الكبار شذر مذر، فلنقل أن حال الرئاستين الثانية والثالثة لم يكن مختلفاً مع طائفتيهما. فهذه تشق صف السنة وتلك تحفظ الفرقة ما بين الشيعة. على أن مفعول الشق والتفريق هذا لم يكن افتعالاً، بطبيعة الحال. بل التوحيد، حين يحصل، هو الاستثناء والافتعال أيضاً. فللفرقة في كل طائفة أكثر من جذر، وكلها عميقة متينة. من هامش اللقاء الطبقي المتعدد الطوائف، وإن كان يبقى عادة في ما دون السياسة، إلى عصبيات القرية والحي وما يتصل بها من مقومات الهوية والمعاش معاً إلى عصبيات المناطق التي تتوزع عليها كتل الطائفة. والعصبيات هي ما فسر به ابن خلدون حركة التاريخ ولم يحاول لها تفسيراً لأنه كان وإياها في ألفة تشبه الفتنا للأشجار والحجارة. وهي ما قصرت الدولة عندنا همها على إدارته، فوفرت لها كثرة عناصره حرية في المزج والتركيب مرموقة، وقدرة، بالتالي، على صوغ أساس لاستقلال سلطتها وعلى ممارسة هذه الأخيرة.

عاشت الدولة الطائفية إذن عمرها القصير بين الاستقلال والحرب الأهلية، وهي في حال رعب شبه مقيم من الطوائف. كانت هي نفسها طائفية

بمعنى أنها بقيت محتاجة، على الدوام، إلى الاستواء محطاً لأنظار الأوساط الطائفية كافة ومضطرة إلى التكون وإلى إعادته من عناصر طائفية المصدر والصفة. وكان حرصها على استبقاء الفرقة بين ساسة كل من الطوائف لا يعدله إلا حرصها على جذب التكوينات العميقة (أي «الأهلية»، بخاصة، وهي لا تكون ذات صفة سياسية مباشرة) نحو فلكها هي وإخراجها من فلك خصومها. وكانت ترعى، في جهدها هذا، نسبة القوى الأصلية بين الطوائف. وهي نسبة ممثلة أصلاً في مرآة الدولة نفسها. فحتى فؤاد شهاب الذي تألب عليه الأقوياء من ساسة الموارنة، لم يغبن الطائفة المارونية نصيبها من «إنمائه» وما تزال منجزاته في مناطق الموارنة إلى اليوم تبز بكثير نظائرها في غيرها. بقيت الدولة طائفية إذن من حيث أساس التمثيل فيها وأساس التوجه. ولكن إدراكها العميق لمؤدى اعتبار الطوائف وحدات سياسية بقي أيضاً. وهذا الإدارك العميق هو رعب عميق.

وظيفة للديمقراطية

على أن تدخل الدولة، بالترغيب والضغط والمناورة، لم يكن هو سبيلها الوحيد إلى صون حياضها من جنوح الطائفة إلى رص الصفوف. فما ذكرناه من أصالة عناصر الفرقة في كل طائفة كان معناه أن الحريات السياسية، أو الديمقراطية ـ في صياغتها اللبنانية ـ كانت، إلى كونها ضماناً للعديد من مقومات المجتمع اللبناني، ضماناً جوهرياً لدولة هذا المجتمع. فالديمقراطية اللبنانية هي ما كفل أصلاً عدم حصول ما لا يحصل إلا عنوة: أي هيمنة قيادة وحيدة على هذه أو تلك من الطوائف الكبرى... والعنوة ـ أو العنف ـ تصدر أولاً من خارج الطائفة ولكن أداتها الرئيسة هي، في نهاية الأمر، قوة تخرج من صلب الطائفة نفسها. فلا تستقيم وحدة الطائفة ـ ما لم تكن هذه ضئيلة الحجم وفقيرة البنية ـ إلا بعد دورة من عنف متعدد الصور تكون ضحيته الطائفة نفسها ويكون عنف الخارج ـ أي خارج ـ ذريعته التي لا ترد. وليس خافياً أن توحيد الطائفة بفعل السيطرة الوحيدة عليها كان وما يزال، منذ بداية الحرب الأهلية، هدف المحاربين الأسمى والجائزة الكبرى التي أملوا ربحها من الحرب. وما سواه إنما هو شروط له وضمانات.

عليه يبدو اضمحلال الديمقراطية ـ لا توطيدها ـ هو النتيجة المحتملة لمزيد من «استقلال» الطوائف بشؤونها وتضاؤل وجود الدولة المركزية. فإن عودة كل طائفة إلى ربقة الاقطاع الشرقي، وهو صيغتها القديمة، أمر يصعب جداً تفاديه ـ ولو كان «الإقطاعيون» الجدد من ذوي التربية «الحديثة» ـ إذا نشأت بين الطوائف علاقة فدرالية مثلاً. ولا نذكر التقسيم... هذا في أي حال أمر تشهد به تجربة العلاقة، بعد الاستقلال وقبله، بين الزعامة والأهالي في مناطق بقيت «نائية» بعض الشيء عن سلطان الدولة الكامل، فأمكن لزعمائها أن يظلوا «يذبحون بظفرهم».

هكذا بات يسعنا إذن أن نعود إلى العادة التي بدأنا منها: عادة تستّر الطائفيين على الطائفية ونكرانهم لصوقها بهم وفضلها عليهم. فعلة ذلك واضحة بعدما سبق: وهي أن التسليم بالطائفية صفة أصلية غير مدافعة لنظام الدولة ولسياساتها ولأفرقائها إنما هو دعوة صريحة لكل من الطوائف إلى رص صفوفها لتأخذ من النظام متحدة ما لا يصيبها متفرقة. أي أن التسليم المذكور دعوة صريحة إلى تدمير الدولة.

كلام قديم

فلا يستغرب، والحالة هذه، أن تعزف الدولة عن مثل هذا التسليم ولا أن تسعى إلى تقديم الطائفية على أنها عرض زائل (يبقى بعده الوطن) ولا أن تجدد تأسيس نفسها على اتصال هذا السعي. لكن الدولة لم تكن جادة في السعي إلى جعل الطائفية عرضاً زائلاً فعلاً. بل هي كانت تجدد أركانها بانتظام. وكان يكفيها من الغنيمة الاياب بالطوائف المقسمة. وهو أمر لا يخطر لنا الغض من شأنه في أي حال. فقد أخذ دعاة التغيير أنفسهم ـ في ذرى عدائهم للدولة ـ بخفر الطوائف هذا، الذي لا نرى له غير الرغبة في الدولة مصدراً. فإذا قام بعض الشيعة إلى حقوقهم جهد قائدهم (موسى الصدر) في حمل بعض المسيحيين على القيام معه. وإذا قام بعض الدروز، قبل ذلك، إلى سابق مكانتهم في الإمارة بالغ قائدهم (كمال جنبلاط) في توشية ركائبه ببعض النصارى والسنة، في أول الأمر، ثم بآخرين أحدث مرتبة في سلم النشوء والإرتقاء. لم تكن غاية الجهد المذكور، في الحالين ـ وفي

حينه ـ مجرد التمويه. وإنما كان رسالة إلى الدولة وإلى المجتمع فحواها أننا لا نبغي توحيد طائفة بعينها بل نتوجه إلى شطور من طوائف مختلفة. لكن الطائفة التي تباشر جمع شتاتها بهذا الخفر كله تنمو لها شيئاً فشيئاً عضلات لا يملك القادة حيالها، حين تماط الأستار، إلا إظهار الإعجاب بالمخلوق الطائفي المتجبر وقد طلق خفره وأطبق على الدولة المتهالكة. . .

وذلك أن كلاماً كان قد بقي يتردد على الألسن أعواماً لا نحصيها، وليس بيننا من لم يسمعه هنا أو هناك، قبل الحرب، مرة أو مرات، وليس بيننا من لم يمالئه بعض الممالأة أو يصرف سمعه عنه يقيناً بأنه لغو لا طائل تحته. كان الأقوياء يقولون: «يجب أن نتحد لئلا يفترسونا». وكان الضعفاء يقولون: «لولا تفرقنا ما هضمت حقوقنا». كانت الدعوة إلى وحدة الطائفة في هذا الكلام، أي بين صفوف «الجماهير». أما السياسيون فلم تكن الوحدة المذكورة في واردهم لأسباب مختلفة قد لا يكون بعد النظر واحداً منها، ولكن بينها بالتأكيد أن بعض السياسيين كان ـ بالضرورة ـ في الحكم وبعضهم الآخر كان ـ بالضرورة أيضاً ـ في المعارضة. رغم ذلك لم تكن الحرب الأهلية في إصرارها المذهل على الاستمرار صنع الجماهير. وإنما كانت، أولاً، صنع «المراكز» التي لم يعامل أي منها جمهوره على أنه ذو إرادة «عامة». عامله على أنه، في تشتته وعجزه، مادة «للتنظيم»، أي للسخرة المنظمة لقاء «الحماية» بالمفرق من أشباهه وجيرانه والاستقواء بالمفرق على سواد الناس، أي على من لا يكون «منظماً» من الجمهور نفسه. والمركز، في الحرب اللبنانية، مكان يأتلف في الداخل والخارج، بفصل أو بلا فصل، ويحتوي السياسيين أو يرتجلهم. وهو يغتصب فوارق وعداوات، خافتة أو مشتتة، كان يسعها لولاه أن تبقى آماداً طويلة بمنأى عن التحول إلى نزاعات مسلحة، ويرسي عليها بالعنف، وبالتواطؤ مع سواه من المراكز، حالة الحرب الأهلية. ولكن منتهى طموحه هو الإعلان أن من لم يدخله من سياسيي «دائرته» فلن يكون سياسياً بعد الآن، لا في الحكم ولا في المعارضة. وقد يصح القول أن هذا الطموح نموذج مجرد وأن تحققه بتمامه أمر محال. وما رسمته هذه السطور، على وجه الإجمال، هو فعلاً نماذج مجردة تظل تتطاير

من حولها ألوف التفاصيل. ولكنها تريد، رغم ذلك، أن تستوعب مواضيع الأفعال التي أمكنت والأفعال التي قد تمكن لإرساء حالة الحرب ولصنع حالة السلام سواء بسواء.

مستقبل نموذجي

لم توحد الحرب الأهلية أية من الطوائف الكبرى توحيداً مطلقاً في الواقع. ولكنها أنشأت لبعضها قيادات يسعها الزعم - زعماً مسلحاً - في الوقت الحاضر، انها قيادات كلية الطوبى لطوائفها لا يستغنى عنها في أية صياغة لحكم مقبل ولا يصح عليها مبدأ التعاقب. هذا الفرض - بمعاني الكلمة كلها - يصور الطائفة على أنها موحدة ضمناً وينحو إلى اعتبار قواها السياسية الأخرى كميات تستحق الإهمال. أي إن هذه القيادات غادرت خفر الطوائف - وكل خفر آخر - فضربت عرض الحائط بما يمكن أن نسميه قفا الصيغة اللبنانية - وهو ضرورة الطائفة المقسمة - ولم تستبق مؤقتاً إلا وجهها - أي ضرورة تعايش الطوائف. وليس إطلاقنا اسم «القفا» على الجانب الأول إزراء بشأنه، بل إشارة إلى أن الصيغة لا تكشف عنه إلا لبعض الخاصة من أهل العلم!.

والمشكلة بناء على ما سبق بيانه، هي أنه إذا صح أنه لا يمكن جمع الدولة الواحدة إلا من هذه القوى، فإنه يصح أيضاً أنه لا يمكن جمع هذه القوى في دولة واحدة. هذا الامتناع يفرضه النموذج المجرد برغم أن الجمع المذكور قد حصل فعلاً. فالذي حصل فعلاً هو أن كل طرف من أطراف الحكم، في صورته الأخيرة، مال، بقدر استطاعته، إلى اعتبار ما في يده من الدولة - ومن الأرض والمجتمع أيضاً - حكراً، لا على طائفته، بل على جماعته المجسدة، في زعمه، لوحدة الطائفة. فلحق ما كان لا يزال في يد الدولة بما كانت قد جردت منه في أوقات سبقت وأمسى ما تبقى من وحدة الدولة شيئاً مفروضاً على أطراف الحكم، لا تحفظه إلا حاجة كل من هذه الأطراف إلى الآخر لا حاجة الناس إلى وجود الدولة.

لا ريب إذن في أن أبرز مظهر تبقى لوحدة الحكم هو رغبة معظم

أطـرافـه الجـامعـة في التقسيم. على أن التقسيم مـا زال لا يجـد منفـذاً إلى التحقق لأسباب خارجة عن إرادة هؤلاء القادة الحاكمين. لذا نعـود مضطرين إلى النمـوذج المجرد لنستشـرف مستقبلنا المحتمـل في ظـل وحـدة الـطائفـة وانقسام الدولة: محافظة فيها شبكة هاتف ممتازة وليس فيها أي طريق. أخرى فيها مدارس فخمة فائضة عن حاجتها وليس فيها نقطة ماء. أفران يحمض فيها العجين وأخـرى ليس فيها إلا المـازوت. دوائر فيهـا الملفـات وأخـرى فيهـا الجوارير، الخ، الخ...

ما الحل؟ قد تحمل الشمـاتة المـرء على الغمغمة: من أصعـد الحمار إلى المئذنة فليتدبر أمـر نزولـه. لكن نهيق الحمار، في هـذا الليل الـطويل، يؤرق مضاجعنا جميعاً ورفساته تزلزل الأرض تحت المئذنة. ثم إن المرء قـد يتذكر، إذا أجهد ذهنه قليلاً، أنه حضر ـ ولو في الصفوف الخلفية ـ الاحتفـال الطويل بصعود الحمار. عليه اكتفي بالزعم أن الحل واضح أياً كـان حظه من الشبه بالعنقاء...

وما أراه هو إذن أن الدعوة إلى توحيد أيـة واحدة من الـطوائف والعمل في سبيله يجعلان الحياة، في هذه البلاد، أمـراً محالاً. لكنني أرى أيضـاً أن تشققاً في الطائفة لا يضبطه سلطان الدولة والمشاركة فيه (أو الطموح إلى هذه المشاركة، على الأقل) إنما هو مجرد تغيير في صيغة الحرب الأهلية، ينتقـل بهـا إلى داخل كـل من الطوائف. فالانقسام المـرغوب فيه هـو حيـويـة في الطائفة تحفظ وحدة الدولة، وليس انفجاراً للطائفة يردها أشلاء دامية. ورعاية الحريات السياسية، في أي حل، للجماعات وللأفـراد قبل الجمـاعات، هي وحدها مـا يجعل للحـل ـ أي حل ـ مقـومات العـافية. هـذه الحريـات قد لا تنسـاها أوراق الحلول المتكـاثرة من حـولنـا. ولكنهـا تنسى لـلأسف شـروط إنشائها وصـونها. فلقـد شاء غـدر الزمـان أن يتوافق أصحـاب الحل والـربط عندنا ـ أو يكادون ـ على أن الحرية (والحل) هي حرية كـل طائفـة في تدبيـر شؤونها كافة. أي حرية قادتها وزبانيتهم في الدوس عليها بأثقل الأحذية حتى النشوة الأخيرة.

- ٣ -

البيـان وسحرته

أنـا في شمـال الحبّ قلبٌ خـافقٌ
وعـلى يمين الـحـق طيـرٌ شـادِ
غنّيت للشـرق الجريـح وفي يـدي
مــا في سمـاء الشـرق من أمجـاد
الأخطل الصغير

كالعظام للكلاب، يتركون لنا الحنين.
جورج خضر

اللغة الفرنسية والمدنيون الأبرياء

بات على المثقف اللبناني(*)، إن شاء الإحاطة بلبنان الواحد، أن يقدم عليه من الخارج. من خارج ما. وذاك أن المقيم إذا أجال طرفه اليوم بحثاً عن الوحدة اللبنانية ـ من حيث هي موضوع للبحث لا غير وليس من حيث هي شيء واقع ـ كبا بصره دون الصورة المرتجاة وقصر خياله عن ترتيب عناصر الموضوع. فحتى الوحدات التي ارتدت إليها البلاد، خلال السنوات الأولى من الحرب، وبدت على شيء من الثبات أقرت لها به كيمياء الطوائف والأقاليم وفسيفساء التمثيل الداخلي والتمثيل الخارجي، قد عادت فتفسخت وعرتها فوضى محمومة في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة. لم تعد تسمية «الشرق» شرقاً ولا تسمية «الغرب» غرباً بقادرة على الاطمئنان، شيئاً ما، إلى مرجعها. فالتفتت واضح هنا وهناك، وان على تفاوت، وكلتا البقعتين حبلى لا يرتاب ذو عقل في أن مخاضها قادم أو قائم، دفعة في إثر دفعة، ولا يصدق أحد أنها ستلد شيئاً يذكر فيشكر. وأمست صورة كل منهما فقيرة إلى لون غالب وإلى ملمح يقدر على حمل التسمية. لا الموارنة عادوا موارنة إذ هُمُ اليوم الرئاسة و«القوات» والكتائب والبطريرك و«النواب المستقلون»، والرئيس فرنجية وإيلي حبيقة في أدنى تقدير. وهذه كلها قوى يغلب بينها التخالف المضطرب على التحالف المستقر. والجثث التي بات يعثر عليها

(*) مراجعة لكتاب جورج قرم: G. Corm: **Géopolitique du conflit libanais,** Editions la déconverte (جغراسيةالنزاع اللبناني، باريس ١٩٨٦، ٢٦٠ صفحة) وقد نشرت في ملحق السفير الثقافي، عدد ١٣/١٢/١٩٨٦.

في الوديان أو تحت الجسور لم تعد جثث الأسرى أو المخطوفين من جماعات معادية بل هي الآن جثث الموارنة إياهم. وقد كانت القوى التي ذكرنا تواً موجودة في الماضي، كلها أو جلها، لكنها اليوم ترفع رؤوسها دفعة واحدة ولا تكاد إحداها تقوى على إلزام الأخرى بشيء. هذا هو الأمر الجديد الذي ينذر بإطاحة «مكسب» كان الطموح إليه ـ قبل الطموح إلى أي مكسب سواه ـ وراء المسارعة المارونية إلى الغرق في الحرب: وهو تكوين الموارنة على صورة الطائفة المعسكرة ذات القيادة السياسية ـ الاجتماعية الموحدة.

ولا الشيعة عادوا شيعة ولا الدروز مرجح بقاؤهم دروزاً برغم أن هؤلاء وأولئك يبدون شيعة ودروزاً أكثر من أي وقت مضى. فعلى هذه الضفة وصلت الحالة إلى درجة من السوء أعلى وهي كانت دائماً أسوأ مما هي عليه على الضفة الأخرى. ففي الوقت الذي مضى كانت الحركة الوطنية وحواشيها مثل قشرة الجرح الجديدة: لها في اللحم غرزات متباينة المواقع والعمق، ولكن لحم الطوائف تحتها فيه دم يجري ويقاوم العدوى مقاومة سلبية لم تمنع توسع الجرح إلا أنها حفظت كثيراً من شروط العافية للجسد، اليوم صار الجسد جرحاً، وهو ما كان غربان الشعر قد أعلنوه قبل أن يحصل. كان ثقل الحرب، على هذه الضفة، فلسطينياً. ونحن إذا استثنينا بعض السياسيين المسلمين الذين تعودوا إحناء هاماتهم أمام كل ريح وبعض التنظيمات الصغيرة، أمكن لنا القول، بلا إفراط في المغامرة، أن المنظمات الفلسطينية جرّت الطوائف الإسلامية من أنفها إلى الحرب. وهي اليوم تجهد لتسعير حرب جديدة تأكل فيها هذه الطوائف بعضها بعضاً، بعد أن مهدت نزاعات العامين الأخيرين بين منظمات الطوائف المذكورة للحرب المذكورة أحسن تمهيد. هذه الحرب تجد الشيعة منقسمين، فيرجح أن تبدو لبعضهم مهرباً من الصدام الداخلي ولبعضهم الآخر فرصة لإنهاك الطرف المتصدر منذ مدة في الجنوب وفي بيروت، أي حركة أمل. وهي تجد الدروز مسيطرين على مناطق ومرافق يجدها السنة والشيعة حيوية لمصالحهم حين يزنون مصالحهم بالميزان الطائفي، وهو ميزان الطوائف الوحيد اليوم. وهي تجد سنة بيروت، أخيراً، أقرب من ذي قبل إلى أصولية طرابلس وصيدا، بعد أن أبعدهم

عنها، طيلة سنوات، عمق تاريخهم المديني، فأخذ يقربهم اليها اليوم القهر المسلّح اليومي لجماعة أمست من غير سلاح واستشراء الفقر أيضاً في الطوائف كلها. وأما الدولة..

وضع هذه صفته

في وضع هذه صفته يمعن الفقر في حفز الجماعات على انطواء لا يضعف الرغبة في التوسع وفي الاستئثار بما تبقى أو في الدفاع عنه إذا كان في اليد. ويمعن انهيار الفرص السوية في توسيع الهوامش التي هي مَدَد التنظيمات المقاتلة. ويزيد خلو البلاد من فوائضها وارتفاع كلفة الحرب، مع انهيار العملة، في حدة التبعية لأطراف الخارج. فإذا صح ـ وهذا محل نظر ـ أن الليرة كانت رابطاً بين اللبنانيين فإن الدولار هو ـ دون أي تعمد من جانب الإمبريالية الأميركية بالضرورة ـ عامل فرقة بينهم. وذلك أن الحروب باتت في نظر آلاتها المقيمة بين ظهرانينا، مصدر حياتنا وموتنا معاً، وباتت في نظر كل من يروم القتال من خارج حدودنا وظيفة بلادنا الوحيدة. فأوصد جل هذه الأطراف ـ إن لم نقل كلها ـ أبوابه دون السلام.

في وضع هذه صفته أيضاً، أي انغلاق الجماعات على ذواتها، والمصادمات القائمة أو المحتملة بين كل منها والأخرى، أياً كانتا، أو في صفوف بعضها، وتقرّح أجهزة الدولة التي اجتاحها المحاربون الأهليون من كل أبوابها، واستحالة ضبط ما قد ينالنا من آثار الأخذ والرد في صراعات أطراف الخارج، إذ نحن نعانيها بتفاصيلها الظرفية لا باتجاهاتها الكبرى وحسب وإذ يستحيل أن يقوم اتفاق دولي بين طرفين من الأطراف الساهرة على شؤوننا أو أكثر ولا يرغب في تخريبه عندنا (بنجاح منقطع النظير دائماً) طرف آخر أو أكثر ـ في وضع هذه صفته، أقول، يصير مجازاً الكلام على حرب واحدة وعلى مجتمع واحد وعلى مصير واحد، ما لم نطلق على مصيبة الكل بعضه ببعض اسم المصير الواحد. وقد كان وضاح شرارة قد سبق في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ إلى الحديث ـ لا عرضاً بل في العنوان ـ عن «مجابهات

في المجابهة» وعن «حروب» للاستتباع[1]. ولكن هذا الحديث كان، في جانب رئيس منه، استشرافاً وكان تقديراً لدرجة الوحدة المتيسرة لمجتمعنا. اليوم، بعدما صنعته الحروب، أخذ الشك يطول إلى وجود الوحدة المذكورة وإلى وحدة كل من الطوائف التي «أنعمت» الحرب على لبنان بتوحيدها، وقد كان انقسام كل منها، في الماضي البعيد، شرطاً حيوياً للسلام الأهلي ولوحدة الدولة فأخذ اليوم يتحول إلى شرط لما كنا سميناه ذات مرة «اضمحلال الداخل»[2] ولسلب ما قد يكون تبقى من إرادة استقلاله وإلى صيغة للحروب المقبلة.

في وضع هذه صفته تصغر أحلام الناس وبينهم المثقفون. فعيون الناس اليوم على آخر الشارع وعلى آخر الشهر لا تتجاوزهما إلا لترقب، عاجزة، ما جريات مصيبة كبرى تحل هنا أو هناك وينساها الناس حالما تخلي «الساحة» لسواها. قبل عامين أو نحوهما مثلاً، كان إلغاء خطوط التماس (أي خطوط منع التماس، في الواقع) مطلباً. اليوم بات المطلب حلماً يحتاج البيروتيون إلى عقاقير تروق مزاجهم ليبصروه في منامهم. والفارق بين المطلب والحلم أن الأول لا يستقيم إلا بوجود الإرادة والقدرة، وأن الثاني يعوض غياب هاتين بمجرد الرغبة. اليوم يبدأ المثقف يومه وهو أشغل من ذات النحيين بالانتظار لشراء الخبز وبحمل الماء على درج المنزل وبالبحث عن وقود للسيارة وباتقاء الرصاص والقذائف أحياناً واسترجاع أولاده من المدرسة قبل الأوان، وبوظيفتين يمارسهما كيفما كان فيما هو يبحث عن ثالثة دفاعاً عن حقه في الأكل وقراءة الجريدة بعد أن استغنى منذ زمن عن شراء الأسطوانات وأخذ يستغني عن شراء الكتب. وفي المساء تمنعه عتمة الليل من القراءة والكتابة.

رغم ذلك - أو بسببه - يزداد عدد الأصوات المجاهرة بالعداء للحرب

---

(١) في مقالتين نشرتهما دراسات عربية، عدد تشرين الأول ١٩٧٥ وعدد آذار ١٩٧٦ وأعيد نشرهما في كتاب حمل عنوان الثانية، دار الطليعة ١٩٧٩.

(٢) في مقالة عنوانها «الطوائف المناطق في لبنان». الواقع، العدد ٢، ربيع ١٩٨١.

وبينهـا أصوات مثقفين. وتستقبـل هذه الأصـوات وسـائـل تعبيـر كـانت حتى الأمس القريب ـ وما تزال إلى اليوم بصور مختلفة ـ وسائل تأجيج لكل الصراعات. ويـزداد وسط ذلك سـواد النـاس، من الصـامتين، مقتـاً للحـرب أيضـاً ولآلاتهـا ورؤوسهـا وذيولهـا. لكن مقت الحرب ـ وهي في وحـدتها على مـا رأينـا من التجريد ـ لا يترجم إلى تنصل من المواجهات المحسـوسة، مع أن الحـرب ليست إلا الحال المتحصلة من هذه الأخيرة. فلا مهرب لنا من الإقرار ـ على ما فيه من إحراج لـ «أبريـاء»، جورج قـرم الذين سنعـود إليهم ـ بأننـا ننقسـم حين تشتبـك حركـة أمل بـالمنظمـات الفلسطينيـة ـ بين متمن لانتصـار هؤلاء ومتمن لانتصار أولئك، وبأننا ننقسم حين تشتبـك القوات السـورية وحلفـاؤها بـأصوليي طـرابلس بين راجٍ لغلبة هؤلاء وراج لغلبـة أولئـك، وبـأننـا ننقسم حينمـا يندلـع قتال مـا ـ وهذا أنـواع ـ في أحياء بيـروت الغربيـة بين آملٍ في سحقِ هؤلاء ومتطلع إلى سحق أولئك، وبأننا حين يبـدأ القصف العشوائي أو المركّز ـ وهما سيان ـ بين البيروتين، ننقسم بين يائس من انتصـار هؤلاء، وإن كان يرجوه، وقانط من غلبـة أولئك وإن كـان يتمناها، وبأن مقـاومة المحتلين الإسرائيليين، أخيراً لا آخراً، تقاوم معهم جماعات لبنانية تحظى بالعطف في أوساط من طوائفها، الخ... هذا وأمرّ مـا في الأمر أنـه لا مناص لأي عـاقل من مـواجهة هـذه الانقسامـات كلها بشيء من التفهم. فمن السـائغ مـطالبـة رافضي الحـرب بالاعتـدال في مواقفهم ومـطالبهم على نحو يسهـل الخروج منها. أما التنصل التام من أي صراع متصل بمصيـرك فشرطـه أن يتنصل منـه أيضـاً من يـريـد قتلك أو إخـراجـك من بيتـك. وحينمـا يـطلق المثقف على المدنيين صفة «البراءة» ويقف هو بينهم وقفة رئيس الملائكة لا يكون لكـلامه معنى إن لم يشر، في آن معاً، إلى كراهتهم لحال الحرب جملة وحيرتهم في أمر الكثير من ما جرياتها وإلى تورطهم، متفرقين، في نزاعاتها المتفرقة تورطاً تجوز المجادلـة في تجلياتـه ولكنها لا تجـوز في أساسـه ولا في عجزهم عن مغادرته، ما دامت الحرب قائمة.

في وضع هذه صفته وصل إلينا من باريس كتاب جورج قرم الأخير وقد كدنا أن ننساه. على أننا لم نجد حافزاً إلى المحافظة على وحدة نص موضوعه ان أحداً لا يحافظ على وحدة شيء. وصل إلينا حاملاً غربته ومنها سعة أفقه وسهولة اللعب فيه بوقائع وألفاظ كبيرة. هذه الغربة جغرافية أولاً لأن عين المؤلف في باريس ليست على آخر الشارع ـ ولا نعلم إن كانت على آخر الشهر ـ وإنما هي على المتوسط وعلى الشرق الأوسط وعلى لبنان كله في هذا العالم الفسيح. والغربة نفسها نفسية ـ سياسية ثانياً لأن المؤلف ليس غارقاً في النزاع حول مخيمات الفلسطينيين ولا في مصائر خطة أمنية ما، ولا في مخاض المواقف داخل بيروت الشرقية، وإنما هو ينظر إلى فسيفساء الطوائف كلها من موقع صنعه بيديه وأسنده إلى تواريخ بعيدة وقريبة ما زال يسعه أن يوزع فعاليتها كما يشاء. فلا يحول بينه وبين ذلك توزعه هو بين نزاعات الحاضر المتنقلة ولطيه بين جدرانها. وما زال يسعه أيضاً أن يسند إلى التواريخ عينها وإلى المبادىء الجميلة ـ لا إلى الحاضر ـ صورة عقلية للمستقبل. ثم إن غربة المؤلف أخيراً غربة لغوية. فعبارته الفرنسية تردنا إلى عهد غير بعيد كنا نلعب فيه نحن أيضاً ـ نحن جميعاً ـ بألفاظ ضخمة عهدناها مفاصل متينة لصورة مجتمع واحد ـ وإن يكن مركباً بطبيعة الحال ـ ولصورة عالم برمّته. وما تزال اللغة الفرنسية تسوغ هذا اللعب للمؤلف لأن هذه الألفاظ ترد فيها ضمناً إلى مراجع ذات تماسك وإن لم يكن مدار الحديث ـ في الكتاب الذي نتناول ـ فرنسا ولا أوروبا وإنما لبنان. وأما الألفاظ التي نقصد فهي من قبيل: مجتمع ودولة وسياسة ونظام وسلطة وجغرافيا سياسية وحرب وحزب أو حركة وهوية وسلفية وعلمانية وقومية ونهضة وثقافة ومواطن ومدني وحتى طائفة ومنطقة وعائلة، الخ . . . توجد إذن مقابلات عربية لمصطلح قرم الفرنسي، وها نحن قد ذكرناها. وما يزال يجري بها مداد المثقفين اللبنانيين حين يكتبون بلغتهم الأم عن لبنان. على أن شيئاً ما يفرق ما بين كتابة هؤلاء وكتابة قرم. ولعلنا لا نخطىء إن نحن سميناه الإيمان. ففي الوضع الذي سبقت صفته ما يزال المثقفون المقيمون، بمقتضى حرفتهم، يحملون أنفسهم على النطق بألفاظ

تصنف وترتب وتوحد. لكن وتيرة ورودها ضعفت عند الكثيرين منهم وأخذت، هي، عند آخرين، تشي بأعراض فصام يتفاقم أحياناً حتى ليبعث على الضحك. ومال أكثرهم استجابة لدواعي الحال إلى تسمية الأشياء بأسماء أعيانها دونما تجريد وإن لجأوا أحياناً ـ طلباً للأمان ـ إلى الاحتيال بفنون البلاغة من استعارة وكناية وتسمية للكل باسم الجزء ـ في النادر ـ وللجزء باسم الكل ـ في الغالب لأن هذا الضرب الأخير من التسمية أقدر على تمويه القصد وأقرب للتقوى. من هذا الفن الأخير ـ وهو مختلف جداً عن التجريد ـ أن سورية هي «المحيط العربي» وأن حزب الله هو «الإسلام الأصولي» وأن هذه أو تلك من الميليشيات المسلحة ـ إذا كانت مقيمة في الجانب الذي يقيم فيه الكاتب ـ هي «الميليشيات المسلحة»، الخ . . . على أن ما هو أهم من التقوى ـ وهي موقف لا يسع أحداً أن يغض من شأن مبرراته ـ إنما هو في ما يعنينا الآن العزوف عن اصطناع الجواهر أو الماهيات الأيدلوجية، عند سواد المحللين، هياكل للتحليل. فهي قد ابتعدت عن متناول الآمال وخوت من الإيمان. لذا بات ورود هذا اللفظ أو ذاك من مصطلح قرم في نصوص المقيمين عرضاً أو أثراً باقياً من لسان عهد سلف. وبات بناء النص يرسى على الأحداث ومجرياتها والشخصيات ودوافعها والمنظمات وظروفها وعلى أطراف الخارج، بالطبع، ولكن بعد تفتيت سياسة كل منهم إلى جملة تصرفات تتوزعها الأحوال والقوى والأمكنة.

يبقى أن نستثني من هذا التشخيص كتبة قوى الحرب، وهم كثرة. إذ لا تزال نصوصهم تعج بالصور الكبرى من «ديمقراطية تعددية» وأخرى «عددية» و«وحدة إسلامية» و«إلغاء للطائفية السياسية» و«وحدة للشعب والأرض والمؤسسات»، و«دولة علمانية» و«سيادة واستقلال» وما شاكل. إلا أننا ـ بعد طلب المعذرة ـ يصعب علينا أن نصدق عن أحد من هؤلاء الكتبة أن في وسعه، بعد أدنى نظر في أفعال جماعته، أن يحمل هذه الواجهة على محمل الجد. ويبقى أخيراً جورج قرم، وحقه أن يستثنى من الإدراج بين هؤلاء أو بين أولئك.

إقطاع ما يزال ينهار

لا يغفل قرم فعلاً ـ كما قد نكون أوحينا ـ عن هذا التشتت الذي يعتور صورة الحرب اللبنانية، بل هو يبدأ به. فيشير إلى كثرة السبل التي ينزل منها الموت على اللبنانيين. على أنه لا يلبث أن يباشر تبين الخطوط الكبرى في فوضى هذه الخارطة. يعود أولاً إلى زواج المدينة والجبل وعنه نشأ لبنان المعاصر، بعد الحرب العالمية الأولى، وهو، في نظر المؤلف، «زواج غير موفق»[3]. هذا في البنية. ثم انه ينثني إلى «تَرِكة الدولة العثمانية».. فيرى في الصراع عليها أساساً ذا حضور مستمر في مصائر مجتمعاتنا، ويرى في القومية العربية «وريثاً خائباً لها لأن هذه الحركة لم توفق، في أية صورة، إلى بناء قوة اجتماعية منسجمة تشمل نطاق المجموعات السكانية العربية»[4]. وهو، هنا، لا يني يشدد على دور الحركة الصهيونية في كسر التعددية الاجتماعية التي وسمت العهود العثمانية وبالتالي في بعث مشكلة الأقليات. يلي ذلك لوحة لاشتباك مصالح الدول الكبرى بتأسيس الدول المستقلة في الشرق الأدنى ينطلق المؤلف في رسمها أيضاً من التركة العثمانية فيبرز الحيوية التي اكتسبها، من نزاع إلى نزاع، الانتماء إلى الكيانات المستقلة. ولكنه يبرز أيضاً هشاشة هذه الدولة، المتأتية من ضمور قواعد السلطات فيها إلى الطائفة والعشيرة وإلى الإرهاب والإفساد وتوزيع فتات المنافع. وهو يرد إلى هذا المسلك سهولة انتشار الأصولية، المسيحية منها والإسلامية، إذ هذه «حلم مجنون يقوم العدل فيه على التقوى وعلى جمع أبناء الدين الواحد بفعل حرارة الإيمان الواحد»[5].

تلي هذه اللوحة واحدة أخرى تقدم تنازع الهوية اللبنانية بين الطوائف من خلال الصور التاريخية المتعارضة. إذ يرى المؤرخ أن أسبقية الطوائف على الكيان السياسي تسهل إلحاق تاريخ الكيان بتاريخ هذا أو ذاك من عناصره الطائفية. ويزيد هذا الإلحاق حدة، اليوم، ما يحمله منطق الحرب من نزوع إلى الاستئثار بقيم التاريخ الوطني، ما أمكن، وإلى الغض من شأن الخصم

---

(٣) ص ٢٨.
(٤) ص ٤٥.
(٥) ص ٥٧.

وتأصيل صورة مناسبة لزمن الحرب عن الذات والخصم في التاريخ كله. تنتهي هذه اللوحة إلى تأكيد صمود البنى التقليدية، والجبل مصدرها الأول، في وجه تيارات التحديث التي شهدتها المدن، وإلى ملاحظة التوازي بين انقلاب الموارنة على إقطاعهم، في أواسط القرن الماضي، وصنيع الشيعة في السنوات الأخيرة(٦)، وكأن تطور الطوائف يسلك سبلاً متشابهة ولكن على غير تزامن. على أن هذا التطور، في سائر أحواله، لا ينتهي إلى رصيدالدولة. فبعد الميثاق الوطني تتجه البلاد نحو «القابلية لتفكيك الدولة لمصلحة الطوائف والأسر الكبرى (. . .) ما دامت النخبة التي تتولى إدارة النظام مجردة من الروحية المدنية وتمارس انتهازية متوحشة في الاستيلاء على السلطة»(٧). وأعيان الطوائف ومعهم «مداخلات الخارج القوية»(٨) هم أيضاً الذين هزموا الشهابية. هذه اللوحة تستعيد، في الحقيقة، ترسيمة متداولة. لكنها تحمل إلى المتداول تعديلاً وحيداً ذا شأن وهو أن المؤلف، بعد أن يبرز حصر المؤرخين «للهوية اللبنانية في الهوية المارونية» عملياً(٩) لا يقيم كبير اعتبار لامتيازات الموارنة في لبنان الكبير، بل يراهم، عشية الحرب الأهلية، شركاء في العجز العام وفي التمهيد لانهيار الدولة، مؤكداً أن سلطتهم باتت مذ ذاك «مظاهر سلطة»(١٠).

فقدان المناعة المكتسب

ثم نصل إلى بيت القصيد. وهو فصل في «طبيعة العنف في لبنان وإوالاته ومراميه». ولا يغني إيجازنا هذا الفصل هنا، بأي حال، عن قراءته. فأهم ما فيه النفس والحبكة وموقع الكاتب. أما الفكرة النواة فبسيطة. وهي أن ضحايا العنف هم أولاً «المدنيون الأبرياء» وأن ما يلقونه لا يعثر له على تفسير مقبول لا في مسيحيتهم ولا في إسلامهم. ولا هو أيضاً فعل مؤامرة ولا طابور خامس. وإنما مرماه الأول، بحسب المؤلف، هو تدمير النسيج المشترك الذي

(٦) ص ٧٨.
(٧) ص ٨٣.
(٨) ص ٨٥.
(٩) ص ٦٧.
(١٠) ص ٨٨ - ٨٩.

كان يجمع ما بين الطوائف. يحصي المؤلف صور هذا العنف مشيداً بمقاومة المدنيين له وإن كان يقر بنجاحه إلى الآن في إصابة مرماه الآنف الذكر. ثم انه يحصي الأدوار الخارجية فيه وما أثمرته من مواجهات لم يكن اللبنانيون فيها إلا وقود العداوات ما بين قوى غير لبنانية مختلفة، قريبة وبعيدة. أخيراً يرتد إلى عنف الميليشيات فيبرز ما كنا أشرنا إليه من تعميمه بعد الاجتياح الإسرائيلي وبخاصة إلى «عسكرة» كل من الطائفتين الشيعية والدرزية، وقد أضيفت إلى «عسكرة الطائفة المسيحية»[11]. وهو في هذا كله يشدد ـ بالإضافة إلى إبرازه المسؤولية الإسرائيلية ـ على انحراف الإعلام الدولي الذي لا ينصب إلا على العنف «ولا يحاول إلا نادراً إظهار الوطنية الفائقة عند الغالبية العظمى من اللبنانيين، وقد تمسكوا بالتعايش في وجه جميع الميليشيات العاملة على الفصل ما بين الطوائف»[12].

بعد ذلك يعكف قرم ـ في تتمة الفصل نفسه وفي الفصل التالي ـ على الأدوار الخارجية في العنف اللبناني وفي الحروب التي تعلن نفسها عبر تسعيره. واللوحة هنا تامة ولكنها جامدة شيئاً ما لأنها مقصورة على تعداد الأطراف وما بينها من أزمات دونما إظهار لدينامية التحالف والعداوة التي انتهى تقلبها البشع إلى رهن الحرب والسلام في لبنان، لا بالنزاع العربي الإسرائيلي وحده مثلاً، بل بمجابهات كبيرة وصغيرة تحملها معطيات هي في جملتها شبكة التناقضات الإقليمية والدولية التي يستحيل تصور الشرق الأوسط خلواً منها في ظل الظلم العالمي الراهن. إذ ما الذي يدعو إلى الاعتقاد أن الشرق الأوسط سيستوي يوماً جنة للسلام وأنه إذا خلا من الصـراع السوري العراقي والصراع العراقي الإيراني فسيخلو مما يشاكلهما؟ والحال أننا رأينا «الساحة اللبنانية» تستقبل صراعات خارجية لم تك هي نفسها طيلة عمر الحروب اللبنانية. ورأيناها ـ وهذا هو الأدهى ـ تفقد بين طفرة وطفرة جانباً من مقومات الحصانة في وجه عوامل الفتنة الزاحفة من المحيط، أي، بعبارة أخرى، جانباً من استحقاقها أن تسمى مجتمعاً ودولة. برغم هذا الجمود في ألوان اللوحة التي

---

(١١) ص ٩٧.

(١٢) ص.م.

يلوّن، ينتهي المؤلف، على أي حال، إلى استبعاد نهاية قريبة لما نحن فيه. فيبقى على اللبنانيين الذين لم يعتمدوا الحرب أسلوب حياة أن يناضلوا في سبيل «سلام المستقبل»[13] وأن ينبذوا التطرف والتعصب وأن يطلبوا مع سواهم «دكتاتورية حقوق الإنسان»[14]. على أن قرم يدرك ما قد يبدو عليه هذا البرنامج من سذاجة، فيختم هذا الفصل بتوكيد ضرورة الإصرار على «تصور المستقبل والدعوة إليه، ولو بسذاجة، على شاكلة غير شاكلة الحاضر الذي لا أفق له والماضي الذي يقتات من إدراكه الخرافي العنف والبربرية»[15].

لن نمضي إلى النهاية في تلخيص الكتاب. يدفعنا إلى ذلك ضيق المجال ويسوغه لنا أمران: أولهما أن القسم الثالث منه كان قد نشر تاماً بالعربية في جريدة لبنانية[16]، وثانيهما أن القسم الأول، الذي أوجزنا، يبدو، بترابط فصوله وكأنه هو الكتاب. هذا بينما تبدو نصوص القسمين الأخيرين ـ ومعظمها كان قد سبق نشره ـ ملاحق له وتوسعات. على أن هذا لا ينقص الفائدة من قراءة هذه النصوص الأخيرة. فهي منطوية على توجهات نراها بالغة الأهمية. منها مثلاً هذا التشديد على الصراع في صفوف كل من الطوائف اللبنانية ـ لا على الصراع بينها وحسب ـ من حيث هو وجه من وجوه الحرب الرئيسة وصورة لما حملته من تغيير اجتماعي سياسي وصيغة لاستمرارها أيضاً. غير أن في هذه النصوص نفسها وجوه ضعف. منها مثلاً هذه القراءة المتسرعة لمبادىء الديانتين المسيحية والإسلامية تخلصاً إلى القول انه كان يسعهما أن يمكثا على أتم انسجام لولا أن البعض من أتباعهما يحرفون الكلم عن مواضعه. هذا الرأي الشائع الذي يحل المقدس من كل مسؤولية عن اختلاف أطواره، يكفيه دمغ المشكلة بالزيف مؤونة التصدي لعلاجها. فهو أشبه بالحديث الدائم عندنا عن «الصراع المفتعل بين الأخوة».

---

(١٣) ص ١٠٩.

(١٤) ص ١١١.

(١٥) ص ١١٢.

(١٦) نشرته **النهار** على حلقات في أيلول ١٩٨٤ وأعادت نشره **الباحث**، عدد كانون الثاني ـ شباط ١٩٨٥ تحت عنوان «نحو ثقافة وطنية لما بعد عهد الفتنة».

الرجاء والحقيقة

ليس جورج قرم بجاهلٍ إذن صفة الوضع الذي وصف ووصفنا. فكتابه، وإن يكن مرماه الأول تنظيم عناصر هذا الوضع في مخيلات أجنبية، قادر على تنظيمها في المخيلات اللبنانية أيضاً. واللبنانيون يجدون فيه صفحات لها وقعها عليهم وإن تكن جلودهم قد خدرت من وقع ما تصفه تلك الصفحات. على أن همّ التنظيم في الكتاب مفرط يتأتى إفراطه من نظام لغته ومن توجهه إلى عالم منظم. وهو لا يخلو من جعل الجوهري عارضاً ولا من حمل الأحلام على أنها مشاريع. يحفزه في ذلك غالباً إلحاحه في الرجاء. نحن من جهتنا نرى، والله أعلم، أن للرجاء مصلحة في أن تبقى الحقيقة مقدمة عليه. ولا ننكر مع ذلك أن يكون للرجاء ـ وللإرادة ـ دور في إنشاء الحقيقة والحقيقة أن اللبنانيين لم تُعِد الحرب خلقَهم طبقةً مستوية من «المدنيين الأبرياء» باستثناء ميليشياتهم. والحقيقة أيضاً أنه لا يكفي الإقرار بأن هذه الطائفة أو تلك قد «عسكرت». بل ينبغي أن يرتب على الأمر مقتضاه. والحقيقة ثالثاً، أن حروب لبنان ليست مرهونة المصير بأزمة إقليمية واحدة بل ان لبنان بات فريسة سهلة لصراعات مختلفة سوف يظل الشرق الأوسط، إلى ما شاء الله، حافلاً، إن لم يكن بها فبما يعادلها. والحقيقة رابعاً، انه لا يوجد الآن في العالم من يريد ـ أو من يستطيع إن أراد ـ رد اللبنانيين عن مقاتلة بعضهم بعضاً ورد من يقاتل بعضهم عن قتاله ورد بعضهم عن قتال من يقاتله من غيرهم ورد من يقاتل غيرهم عندهم عن مقاتلة هذا الغير، في آن واحد.

رغم هذا كله تشتد موجات البَرَم بالحرب وتنكشف لعيون الكثيرين ملامح هاويةٍ غادر اللبنانيون حافتها منذ زمن، لكنهم باتوا يعرفون اليوم أنها بلا قرار. هذا البرم يتخذه جورج قرم ـ وهو اقتصادي ـ رأسمالاً له ومحطاً لرجائه ولرجاء أمثاله ممن كانوا يسمون قبل الحرب «مواطنين شرفاء» وأخذوا يسمون فيها «مدنيين أبرياء». وما استطاع هؤلاء إنجازه حتى اليوم هو أنهم شهدوا تحول السلام من واقع إلى حلم ولم يفرطوا به رغم ذلك. وهذا كثير حقاً. غير أن أي «مدني بريء» يسعه أن يستوقفك في الشارع ليقول لك ـ بالعربية أو بالفرنسية ـ إن الأحلام لا تكفي.

جورج خضر
أو صعوبة هابيل

يحاول جورج خضر، في هذه المقالات(*)، نوعاً من الكتابة المقدّسة. ولا أشير، هاهنا بالذات، إلى الشواهد من الكتاب المقدس، تتخلّل النصوص، ولا إلى العبارات منه تدخل في سَبْك العبارة، فهذا كله لا يعدّ كثيراً من راهب يصحبه الكتاب المقدس في العشيّ والأبكار. وإنّما أشيْر إلى هذا التلمّس، في الكتابة، لحرية الله. وذلك أن قدسيّة المقدّس لا تتأتى له من أنه لا يُمَسّ، فلا يتغير منه حرف ولا فاصلة. هذه صفة تابعة. المقدس محميٌّ من عبودية البشر، على الحقيقة، لا من حريتهم. فهم، لو أتيح لهم الرقي إلى نبعه (وهذا هو المرقى الصعب) مدركون أن الذي جاء على هذه الصورة كان له أن يجيء على غيرها، وأن الصراط الذي يختطه الكلام الإلهي أشبه بالشفرة ولا يشبه السهوب، إلّا أنه يرتسم خلقاً إذ ليس لرسمه أنموذج سابق.

كيف للمرء أن يلمّ بهذه الحرية التي في منبثق المقدس؟ يحاوله. أي يحاول كلاماً لا يعرف آخره بأوّله، فما من قربى، إذن، بينه وبين انحطاط العرب بشعرهم بغية إحكام تعريفه.

ومحاولة المقدّس، عند جورج خضر، تورث لحناً. وهذا كان شأن

(*) كلمة ألقيت في لقاء حول كتاب المطران جورج خضر: **الرجاء في زمن الحرب**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨، وذلك بدعوة من دار الفن والأدب في ١٥ نيسان ١٩٨٨.

المقدّس في الكلام الإلهي وفي نصوص المتألّهين. فاللحن لا يغادر المقدس وأنت تعجب كيف يلحق به اللحن من لغة إلى لغة مهما يكن من أمر الترجمة. واللحن هو الذي يوهم بملازمة العبارة للعبارة، في الوحي وفي كلام المتألّهين، على وجه الضرورة. فإذا تلي من القرآن: ﴿**وما ينطق عن الهوى، إن هو إلّا وحيٌ يوحى**﴾، حسب مَن ليس له فضل نظرٍ في حرية الله، أن صاحب الوحي كان مضطراً إلى الآية الثانية بعد أن جاء بالأولى. وهذا ليس بشيء، إلّا أن اللحن هو ما يشعر بهذه الضرورة، مع أنه ناشىء عن عكسها، لأن الوحي أنشأ لحنه أول مرة.

وحين نذكر اللحن عند جورج خضر نكون ناظرين إلى مبدأ الحرية في مبدأ العبارات وفي مجراها ومرساها، ونكون رادّين إلى شفرة الصراط هذا التلوّي وهذين الصعود والهبوط ونكون راغبين في ذاك السرّ الذي يجمع أقصى الألفة إلى أقصى الخلق وينزل على الرحب بالضرورة الدهرية في حرية لحظة كانت لجورج خضر وحده يوم كتب وكان له أن يحجبها عن الجماعة التي تحسب نفسها ناطقةً وهي قارئةٌ لا غير.

واللحن الذي ينشئه جورج خضر ينبغي له أن يُسمع بمعنييه في اللغة وبما هو أكثر منهما. فالذي يدلّ على أن الموسيقى جديدة، هاهنا، هو أنها تكاد تودي بمنشئها إلى اللحن الذي هو، في اصطلاح النحويين، الخطأ. هذا الفارس بين مروّضي العربيّة يُخاشِنها ولا يُسلِسُ لها قيادَه ويرتجل لها المسالك ولا يرضى بالمطروق من مسالكها. فالفصاحة، عنده، هي اضطرار اللغة إلى حرية فكره. ولهذا تجري الجمل على حافّة اللحن، أي على حافّة الهاوية، لولا أخذُ العبارات بعضها برقاب بعض في حركة هي بين التدافع والتناصر.

ولقد تمنيت أن يكون للّحن معنى الخطيئة أيضاً، ولكن لم أجده في ثَبْت إلّا أن من شأن المقدس ـ ونحن هنا في حديثه ـ أن يجمع اللّاحِنُ فيه الخطيئة إلى الخطأ، فلا يكفيه، من بعد، أن يقوِّم اللفظ، بل يجب عليه أن يستغفر ويتوب. وهذا المطران الذي ينشىء لحناً وهو يحاول المقدّس والذي

توصله فصاحته إلى محاذاة اللحن، لا يني يحاذي الخطيئة أيضاً وهو يطلب نصيبه من القداسة.

والخطيئة نافذتنا على المعنى وعلاقتنا بالتاريخ، لأن الحرب هي موضوع هذه المقالات. والحرب، وما كان أهليّاً منها على الأخص، هي احتمال التاريخ المرجّح، لسهولته. وحين أقول الخطيئة والتاريخ والحرب، يخيّل إلى السامع أنني أقول «المضمون». وحين كنت أقول «المقدّس» واللحن خيّل إليّ أنني أقول «الشكل». ولكن يسعني اطّراح هذا الفصل، بل يجب عليّ، لا تنازلاً للشائع في أيامنا من أن المضمون والشكل واحد، بل شعوراً حقاً بأن التاريخ قد يكون غير المقدس إلّا أنهما يتلابسان تلابساً هو غير الصلة بين الشكل والمضمون. والخطيئة واللحن مختلفان أيضاً - في دعوى الشعور نفسه - ولكنهما قائمان في مساحة واحدة، فلا يعرف أين يبدأ هذا وأين تنتهي تلك.

وبعد، فإنني مستعجل الاشادة بالعلاقة التي يتمناها لنا جورج خضر بتاريخنا. فقد لا يكون وجد مطران آخر أو من قام مقامه من سادة الملل، في بلادنا هذه، ألحّ علينا مثل هذا الإلحاح لنقيم مع تاريخنا في علاقة حريّة. من أوائل هذه المقالات إلى أواخرها تتردد قولةٌ هذه إحدى صورها: «(. . .) الذاكرة - إذا كنا عندها وحدها - حابسة لفعلنا. الحرية من التاريخ شرط للإسهام في الحاضر» (ص ٤٥). معنى هذا أن الحاضر، عند خضر، له أن يكون جديداً. بل عليه ذلك. والجدّة المذكورة تصلنا، من باب آخر، بسائر ما قلنا عن الخلق الذي هو حريّة والذي يكون مقدساً حين يكون لحريّة الله منه نصيب. وحين يقبل خضر أن تكون المجابهة صفة رئيسة لعلاقتنا بالتاريخ يكاد يجد نفسه وحيداً بيننا، نحن أهل الأديان القديمة والجديدة، نحن أهل الشرق الرازح تحت وهم الأمانة، نحن الذين نخون كل شيء منذ أن اتخذنا الأمانة خطيئة لنا أصلية.

عدنا إلى الخطيئة إذن. وهي محتملة من الإثنين وصاعداً، ولم يكن صدفة أن شهوة الجسد كانت خطيئة الزوجين وأن شهوة القتل كانت خطيئة الأخوين. هذا لمن يفترض أن ما نسميه «اقتتال الأخوة» شيء من إبداعنا -

الذي لا أحب أن يلحقه مني إزراء. وهـذا لمن يفترض أيضـاً أن له أن يـدير قفاه وينصرف إلى شأنه، بعد أن يرطن بالقول إنّه «يقبل السِّوى ولو مختلفاً» أو بعـد أن يصرح بـأنه لن يـظلم أحداً من «المعـاهـدين» وأنْ لا تَـزِر وازرةٌ وزر أخرى. جورج خضر الواقف، شخصياً، على شفا الخطيئة، يعرف أن قابيـل من حواضر بيوتنا وأن هابيل هو الأعجوبة وهو الغريب. فالاختلاف منطوٍ على الخلاف حتماً ـ وهذا داء لا تنفع فيـه الرّطـانة ولا الأصـالة ـ لأن النـاس (من الإثنين فصاعداً) لا يختلفون في صفاتهم وحسب، بـل يختلفون ـ وإنْ شَـطَّ بينهم المزار ـ على أشياء وأوضاع واعتبارات.

وجورج خضر الواقف بين اللبنانيين، في حروبهم، يتذكر هابيل القـرآن بادىء بدء: **﴿لئن بسطتَ إليّ يدكَ لتقتلني ما أنا بباسطٍ يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين﴾**. (ص ١٦٩). هذا موقف أصليّ، صعوبته قصـوى ولكن بساطته قصوى أيضاً، لأن الأفرقاء ثـلاثة وحسب: قايين وهـابيل ورب العالمين. وهابيل لا تكفيه الأخوة بل هو محتاج إلى الخوف من رب العالمين لتبقى يـده مقبوضـة. أما حين تكـون لبنانيـاً واقفـاً بين اللبنـانيين فـإن أقصى التعقيد يضاف في تبيّنـك للخطيئة ومعالجتـك إياهـا، إلى أقصى الصعوبـة. تلك حال كل منا بالـطبع وجـورج خضر أحـدنا وزيـادة. هو مسيحيّ مشـرقي وهو مطران أرثوذكسيّ وهو طرابلسي لبناني وهو عربيّ يقيم فيه القرآن ـ بـرغم حذره من الشرائع ـ فتبدأ بعض جمله إنجيليّة وتنتهي قرآنيـة. والذي هـو هذا كله والـذي هـو، مـع هـذا، يبـاشـر المقـدّس من بـاب الخلق لا من بـاب الامتثال، كيف لا تكون الخطيئة احتمالاً لكل خطوة من خُطاه؟ أعلم أننـا في الكلام، هاهنا، ولكن لا أنسى معنى الكلمة من سقـراط إلى عيسى ولا ينساه جـورج خضر، وهـو أولى مني بالقـول إن احتمال الخـطيئة يبـدأ من احتمال اللحن. والـذي تتقاطـع أبعـاده على هـذه الصـورة، أو على تلك الكثـرة من الصور، وتتوزع مقـالاته، أسبـوعاً بعـد أسبوع، مـواضيع منتشـرة بين الميلاد والأرز والنخيـل ومهجّـري الجبـل ومعـارك طـرابلس، لا يسهـل عليـه حفظ التعـادل بين كفتي ميزان الحق وقـد لا يتيسّر لـه أن يزن الحق بميـزان واحـد أصلاً.

الـرجـاء عنـده تحت كـل حـرف، ولكن اللبنـانيين يبـدون، في بعض فقراته، أولى الناس بتخييب الرجاء. وهو لسـان المحبّة، ولكن بعض كـلامه يتطاير شـرراً من عينيه: «كـالعظام للكـلاب يتركـون لنا الحنين»، يقـول مثلاً (ص ١٦١). وهو يتعفف عن الدولة تعففاً ينسبـه إلى المسيحيّة، وهـذه نسبة يصعب عليّ قبـولها إلاّ على أنهـا رواية جـورج خضر، اليـوم، للمسيحيّة.. روايته إياها في الحرب وفي زحف الإسلام الجديد على السياسة. وهي رواية كان لخضر نفسه غيرها قبل عشـرين سنة حين كـان يقول مـا معناه أن قيصـراً مسكين ليس لـه شيء، وأن طلب المسيحيّـة هـو سيـادة الله على شعبـه. ثم إنه، بعد هذا كله، لا يجد راحتـه في هذا التعفف. فنـراه مُغْرىً، في مقـالة عنوانها «الأرز والنخيل» مثلاً، باقتراح مبـادىء لنظام البـلاد ولسياستهـا ونراه، في مقالات أخرى، يقترح بعداً روحياً للسياسة، وهو ما لا تني تفعله الثورات الـدينيـة، على اختـلافهـا، ثم نـراه ينكـر على البشـر ـ وهم الخـطَأة ـ نسبـة سياساتهم ـ أي خطاياهم ـ إلى الله. أخيراً يصير هذا المسكوني عربياً مسلحاً بمـاكس فيبر حين يقـرب أمريكـا ويصير عـربيّاً ـ أيّ عـربي ـ حين يصـل إلى حديث إسرائيل، ثم يغدو طرابلسياً حين تضرب طرابلس.

لا أعلم ـ على وجـه اليقين ـ أين يخـطىء جـورج خضـر في هـذا كله وأين يصيب. ما أعلمه هو أن هذه النفس معـرّضة للعـالم وأنها نفس كبيـرة. أعلم أنها كبيرة، وأنا أنظر إليها تتقلب، عبر زمن الحرب، من مقالة إلى مقالة ولكبرها عندي أمارة يقينيّة. وهي أنها تغالب بالرجاء وبإنشاء المقدّس خطايانا جميعاً. ونحن نعلم أنّ خطايانا عـظيمة. وجـورج خضر يعلم ـ ولعـلّ شفيعه جرجس كان يعلم أيضاً ـ أن الذي يغالب خطايا العالم قد يراهـا ـ بعد لحـظة سهو ـ دخلت إلى نفسه وأصبحت خطاياه.

التغيير وعدمه والأسماء الحسنى

(مطالعة في مسؤولية المثقفين اللبنانيين)

نحن تغيّرنا كثيراً فما الذي لا نزال نريد تغييره؟(*) ونحن زعمنا أيضاً أن الذي نريد المحافظة عليه لا يحاط به لعظمته، فلم يبق فينا ولا بين ظهرانينا كثيراً نحافظ عليه. في عنوان هذه الندوة غلط فادح لعلّه يشهد أن ما لم يتغيّر فينا هو هذا التعبّد للكلمات الكبيرة والعزوف عن التفكير فيها. هذا الخوف من التفكير خوفاً قد يصل إلى الاستشهاد. النصر أو الشهادة، كان يقول بعضنا. أما النصر فهو عنّا جميعاً بعيد.

نحن؛ أعني المثقفين. والذين ينتصرون وينهزمون هم أهل الحساب وهم قلّة بيننا وكثرتهم من غيرنا، إذا حفظنا للثقافة استقلالها من حيث هي حرفة ولم نحشر في حيّزها كل من أُمِّرَ وقاد. أهل الحساب هم الساسة وهم قادة العساكر وهم أرباب المال. وهم جميعاً وغيرهم يحتاجون أشدّ الاحتياج إلى كلماتنا الكبيرة. وقد تعوّدوا أن نزجيها إليهم، دون حساب، بأبخس الأثمان، أو بلا ثمن. منهم الإشارات الأولى ومنّا البقيّة، وهم، في الأعم الأغلب، كانوا يجرّوننا من ألسنتنا ومن أقلامنا إلى حيث شاؤوا، إلى حيث شاء حسابهم القريب الذي نجتهد في تمويهه لعلّه يبدو حساباً بعيداً. وهم، في الأعم الأغلب، لم يكونوا يتكلفون عنا، مخاطبتنا بالكلام الصريح ليخطرونا بما ينبغي لنا أن نقول أو نكتب. كنّا نشتمّ إرادتهم من لغط الناس

(*) ورقة قدّمت في المؤتمر الذي عقدته الهيئات الثقافية اللبنانية حول موضوع: «لبنان: الثقافة والتغيير» وذلك من ٦ إلى ٨ أيار ١٩٨٨ في مركز الحركة الثقافية ـ أنطلياس.

حولنا في الأسواق أو نتلمّسها بين سطور الجرائد فنطوّع لها، دون إبطاء، كل ما قرأناه، في الكتب. الكتب مراكبنا ولكنّ أهل الحساب كانوا يمسكون بدفّتنا من الجرائد ومن الإذاعات.

وإذا كانت السياسة - وهذا ما يقال - فنّ الممكن، فنحن قد سخَّرنا المستحيل الذي هو صناعتنا لجميع الممكنات. لا أزعم أننا مجرَّد أجراء، ولا أن لنا طهارة الملائكة، فنحن، في الواقع، بين بين، وهذا، في أي حال، شأن محدود الأهميّة. المهم أننا وأهل الحساب - على ما بيننا من اختلاف سأذكره لاحقاً - متشابهون من وجه، والشبه هو في تنصتنا الدائم إلى ما تريده القوة، وإن كنا نختار ما يلائمنا بين ما يعرض لنا من القوى. نحن نحب ما ينمو وما «يصعد»، ولو «إلى الهاوية»، على ما يقول عنوان مصري. يختار كل منا قوة تلائمه إذن ويسبح في تيارها الذاهب صعوداً، على ما يحسب، ويمني النفس بالوصول، بعد سباحة تطول أو تقصر. بل إن الوصول قد لا تداني لذته لذة الرحلة في التيار. نحن قوم لا نحب العزلة وخوفنا من الحرية عميق.

ما الذي يريده أهل الحساب وما الذي نقدمه، نحن، بين أيديهم؟ الذين هم، من بين أهل الحساب، حيث يحبون أن يكونوا، يريدون أن يبقوا حيث هم، وهذا ما يسمّى محافظة. والذين ما يزالون منهم حيث لا يرضيهم أن يكونوا، يريدون الصعود إلى حيث أقرانهم والحلول محل هؤلاء، وهذا ما يسمى تغييراً. أعلم أن هذا يظلّ كلاماً سخيفاً ما لم يقرن بذكر ما يشدّ أهل الحساب، جملة، إلى مجتمعهم. فالسياسة على ما بات يعرف الأولاد في المدارس، لها أساسها الاجتماعي. ولكن ماذا لو كان المجتمع مقطع الأوصال إلى حد يكاد يحرر قادته منه، وإن لم يحرره منهم مطلقاً؟ أزعم أن هذه كانت حالنا، بمعنى معيّن، منذ عهود سبقت الحرب، وأزعم أن الحرب ضاعفت من مفاعيل الحال المذكورة. قلّما فعل أهل الحساب ما شاؤوا في الحرب ولم يكن زمام أمورهم في أيديهم عادة. بل أديرت أمورهم - وأمورنا معها - في دوائر لا يحيطون بها دائماً ولا نحيط. ولكنهم لم يفعلوا ما شئنا أيضاً ولا ما شاء سواد الناس. فقد أُحلنا، بالتدريج - وبالعنف طبعاً - إلى

فتات شعب. وأمكن لأهل الحساب أن يبنوا بسواعدنا وبكلماتنا، أوضاعاً ومؤسسات متعادية في ما بينها ومعادية، من حيث هي كذلك، لوجودنا على أننا شعب واحد. لكن هذه الأوضاع والمؤسسات، على تعاديها، متآزرة من حيث أن وجود بعضها مشروط بوجود ما يعاديه، وهي قد اضطرت إلى النمو متقابلة حتى بات مبناها العام لا يخلو من متانة. بات يصحّ الحديث عن دولة موازية في الدولة، وعن اقتصاد مواز في الاقتصاد، وعن عسكر مواز في العسكر، وعن سياسة وثقافة موازيين في السياسة والثقافة. بات يوجد ما يشبه أن يكون مجتمعاً أو شعباً موازياً في المجتمع أو الشعب، أي أن شعبنا لم يعد يفي بوصفه القول أنه مكوّن من جماعات متعادية. بل التشخيص الدقيق لحاله أنه بات، في جانب منه، شعباً موازياً أو مضاداً، كما يقال «ثورة مضادة». وهو بالطبع مضاد لنفسه.

وأهل الحساب الذين يتربعون قادةً سعداء لهذا الشعب المضاد باتوا شبه أحرار من الشعب الأصلي بل يكادون، في مناسبات كثيرة، يتبرأون من اسمه ومن الانتماء إليه.

نحن ـ نحن أعني المثقفين ـ حسبنا هذا الشعب الذي نحن منه جاهزاً تام الصنع شأن أي براد نستورده من وراء البحر. كان الشعب اللبناني صناعتنا الوطنية وكنا لا نتعب من الإشادة بمزاياها ولا يزال بعضنا لا يتعب. أما المجابهات التي اعتورت تاريخه فقلنا أنها كلها دخيلة عليه وأضفنا أن هذه الحرب آخر ما فرضه عليه الفارضون. ولا أرمي إلى الإيحاء من جهتي أنها غير مفروضة بإطلاق، ولكن أسأل كيف أمكن لها أن تفرض. وحكاية الغرسة والتربة يعرفها الجميع، والله أعلم. وأما الصراعات التي وجدناها قائمة في حاضره فمنحها بعضنا أسماء تثلج الصدر وارتجلها من ذات نفسه مراحل نجتازها نحو الأعالي. فما كان يعزل جماعات غفيرة في هوامش الاجتماع وينذر بسحق ولائها الجديد لوطن عمره اليوم سبعون سنة ـ لا ستّة آلاف، على ما يشاع ـ سميناه حريّة. وما كان ينذر برد جماعات أخرى إلى ما قبل مثال الوطن ـ وهو مثال جديد أصلاً في تاريخ هذه المسكونة ـ سمّيناه وطنية وديمقراطية، هذا ناهيك بالقومية. والحقيقة أن هذا لم يكن دأب

مثقفي لبنان المعاصر منذ بداية أمره. فإن مثقفي الثلاثينات مثلاً كانوا لا يزالون على جانب من الحذر والحنكة. هم أرسوا لهذا الوطن أسساً لا يصعب الطعن في صمودها. ولكن يصعب الإدعاء أننا لم نزدها اختلالاً عوض السعي إلى توطيدها.

الحقيقة أيضاً أننا لم نكن فريقاً واحداً في هذا المعمعان. فإن أهل الوطنية اللاطائفية وأصحاب دعوى العدل الاجتماعي هم غير أهل الحريّة وتعايش الطوائف. ويسمى الأولون، على درجاتهم، أهل التغيير، ويسمّى الآخرون، على درجاتهم أيضاً، أهل المحافظة.

في الحالين لم تسأل سائر الجماعات اللبنانية سؤالاً جامعاً رأيها في المحافظة ولا في التغيير. الذين كانوا يريدون التغيير - أي تحقيق المواطنيّة والعدل - من المثقفين لم يسألوا أنفسهم لمَ يبقى مطلبهم من غير صدى، على وجه الإجمال، إلّا في طوائف بعينها، فينحو مطلب المواطنية دائماً إلى أن يصير مطلباً طائفياً مفتوحاً على احتمال المجزرة. والذين كانوا يريدون المحافظة لم يسألوا أنفسهم لمَ يبدو بعض الطوائف، في ساعات الغيظ، غير راغب في المحافظة على شيء، وإن يكن هذا الشيء لبنان نفسه؛ ولمَ يبدو فهمهم للحرية وللتعايش مكلّلاً بالتالي على إطاحة الحريّة وتدمير التعايش. وقد كان لهذا الاستنكاف عن استنطاق الآخر وفهم منطوقة ثمن باهظ نعرفه. فخبرنا ذواء الوطن عوض المواطنية، والجوع والذل عوض العدل، والاستبداد من الداخل والخارج عوض الحريّة، والتقاتل المعمّم من أكبر الأجزاء إلى أصغر الخلايا عوض التعايش.

على أننا نفرط إن اعتبرنا أن الاستنكاف المذكور كان وبالاً على جميع اللبنانيين من غير استثناء. فهو قد أثمر صعوداً بيّناً لأرتالٍ جديدة وقديمة من أهل الحساب، وإن أضرّ ببعضهم. وضمّ هؤلاء الصاعدون إلى حواشيهم مثقفين لا يبعد أن يكونوا اليوم معجبين بالحال الذي نحن عليها. حصل هذا كله في المساق الذي سمّيناه تكون الشعب المضاد الذي يخطىء من يظنّه شراذم زهيدة الشأن من الناس.

في أي حال، وجد معظم المثقفين أنفسهم بين ضحايا المعمعة وهم سواد الناس أو الشعب الأصلي. بعضهم لفظتهم الحرب لأنهم لفظوها من البداية وبعضهم الآخر لفظوا عند هذه المحطة أو تلك من محطات الحرب، بعد أن قضوا في قطارها زمناً رغداً، وقد لا يكون حلم ركوبه ثانية قد غادر مخيلاتهم إلى غير رجعة.

لَم فاتنا نحن المثقفين ـ ومعظمنا فراخ أنبياء ـ أن نتنبأ بعاقبة استنكافنا هذا عن استنطاق التغيير والمحافظة بحقيقة أمرهما؟ السبب، على ما أحسب، أن التغيير والمحافظة كانا في نفوسنا ربَّيْن يُعبدان ـ أو صنمين في الأقل ـ ولم يكونا فكرتين. والصنم نعبده والفكرة نُفكر فيها. أعود إلى الخوف من الحريّة الذي ذكرت وإلى الخوف من العزلة. كان التغيير وعدمه، على السواء، يدرجان كلاّ منّا في عالم يسوده دفء التضامن وحرارة المجابهة. كانا يجلساننا في حضن ما حسبنا أنه الشعب أو الوطن، وكنّا نرى الشعب أو الوطن مقدّسين ودائماً على حق. لم يكن وارداً أن نفكر قليلاً أو أن نمعن النظر لنكتشف أن الشعب والوطن، بخروقهما الواسعة، يصيران، في بعض الظروف، أخف عقلاً مما نعتقد وأكثر جنوحاً إلى الانتحار.

تعبّدنا للتغيير أو للمحافظة، للعدل أو للحريّة، للوطن أو للمواطنية ولم نفكر حقاً في أي منها. . إذا سلّمنا بأن التفكير الحق شرطه أن يحيط بغرضه كله أي ـ هاهنا ـ بلبنان كلّه. وإذا قلت تعبّدنا فأنا أستحضر معناها القوي وأصلها الديني. وذلك أنني ـ إذا جازت المغامرة بتفسير ـ أرى في الطمأنينة التي تنتجها العبادة أصلاً لهذا النزوع إلى جعل الفكرة صنماً، فلا تعود تحتمل الشك أو الشبهة لأنها ماثلة أمامك. تلك طمأنينة أراها من حق المؤمن، تحملها إلى نفسه عبادة الله. فهل يحق للمثقف أن يحمل طمأنينة الإيمان إلى علاقته بالأفكار وأن يجعلها سبباً للاطمئنان المطلق إلى التزامه وللتمتع بأنس الإنضواء، في تيار من الناس يقودونه في الحقيقة، ويمنحونه، في الوهم، لذة الشعور بالقيادة؟

وبعد فهل كان علينا أن ننعزل، طوعاً، وهل وحشة الثقافة هي مناخ

الحق؟ ليس هذا ما أراه ولم أبتغ الدينونة بل التحذير. وقد وجدت في عنوان الندوة دليلاً على أن قنابل الحرب لم تحطم أصنامنا لأنني لا أرى أن التغيير وعدمه ما يزال يسعهما أن يكونا اسمين للخير وللشر عندنا، ولا أرى التساؤل عن التغيير وعدمه مناسباً، بعدما جرى، بل المناسب هو مساءلة المصلحة الجامعة. وذاك أنني أجد تلك المصلحة حائلة دون أن يبتغى التغيير أو عدمه لوجهيهما أي دون أن يكونا صنمين. في هذا السبيل لا بدّ للمثقف من المضي إلى أبعد ما تحمله ساقاه نحو حقيقة هذه المصلحة، ولو وصل إليها غير مرضيّ عنه وتجاوز، كرمى لها، ما اعتاد أن يسمّيه الالتزام، وهو انقياد في حقيقته.

وإذا كفّ مثقفو لبنان ـ أو بعضهم، بالأحرى ـ عن إعمال العقل الديني الذي ينتظمهم ـ مؤمنين وملاحِدة ـ في شؤون الأرض، فما الذي سيتغيّر في الثقافة؟ سيتغيّر ما يسمّيه نقاد الرواية «موقع الراوي» وهذا كثير. لن يخرج الوطن والحريّة والعدل وما إليها من حيّز المطالبة الثقافية. ولكن ستتغير، رغم ذلك، أشياء في هذه المطالبة، قد لا نقوى على وصفها سلفاً لقلّة خبرتنا بشروطها. سيتغير موقع الراوي إذ يعود تماهيه غير مطلق وهذا أو ذاك من شخوص الرواية. وسيظل سائغاً للراوي أن يقول، إذا كان مؤمناً: سبحان المغيِّر! سبحان من لا يتغيّر! وهو مدرك أن الله واحد في العبارتين.. ولكن لن يسوغ لمثقفٍ الهتاف: سبحان التغيير! ولا لمثقف آخر الهتاف: سبحان عدم التغيير!.. لأن هذا هو الشِّرك بعينه وهذه هي المجزرة.

- ٤ -

ما علمتم وذقتم

شَبَّحَ الرجلُ: كبرُ فرأى الشبحَ شبَحَيْن.

محيط المحيط

الحاشية: صغار الإبل لا كبار فيها. وكذلك من الناس.

محيط المحيط

جنوب ١٩٧٦:
زحف العداوات وأطر التضامن

ذات يـوم من حزيـران ١٩٧٦ غادرنـا بيروت إلى بنت جبيـل(*). . قلنا نصـطاف على جـاري العـادة. لم تكن بنت جبيـل حمى كُلَيْب. فـالقـذائف كانت تشعل حواشيها منذ سنوات ست ولم تتـورع عن الوصـول إلى ساحتهـا ذات مـرة. لكن مطلع ذلـك الصيف لم يكن يُنذر هنـاك بشـرٍّ داهم. أمـا في بيروت. . استأجرنا منزلاً عند مدخل البلدة الشمالي: «صف الهواء». . كـان الهواء يطير بغسيلنا عن الشرفة. لكن شهرة ذلك المدخل لم تكن طـارت بعد إلى أرجاء العالم البعيدة. وذلك أن القذيفة الأولى لم تسقط (على أمتار قليلة من منزلنا) إلاّ في نهاية آب. هكذا كانت أمامنا أسابيع عديدة مضت قبـل أن يضطرنا الحال إلى الرحيل مرة أخرى. . . الرحيـل إلى بيروت حيث لم يكن العيش أمراً نتمناه. . لا للعدو ولا للصديق. في أي حال كنا بـدأنا آنـذاك لا نميّز بوضوح العدو من الصديق. بلى! كان لنا عدو صريح هـو الحرب. لـذا بـذلنا مـا لا يُبذل علّنـا ننساهـا. لكن كان محـالاً قضـاء النهـار كله في لعب الشـطرنج عنـد عاطف! فـاضطررنـا إلى التنزه في السوق، إلى «التفرج» على أمثـالنـا من القــادمين والمقيمين وعلى الذين لم يعـودوا يشبهـوننـا كثيـراً: المسلحين. بل إن التجول في السيارة بين القرى، جنوباً حتى الحدود، بقي ممكناً أسابيع عدة. تجولنا وتحدثنا واستمعنا، دون قصد الإحاطة.

وفي تمـوز من العام التـالي كان نصٌّ من نحـو ستين صفحة مـوضوعـه

(*) نشرت في مجلة **الواقع**، العدد ٥ ـ ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣.

ذلك الصيف. هنا أنشر ثلثه الأوسط. في الثلث الأول تأملات في الماضي القريب وفي ماضٍ أقلّ قرباً: في غياب المنطقة عما كان يسمّى «قضيّتها»، في بيروت، وانصرافها عمن كانوا حَمَلة «القضية» وبعض أسبابها في آن واحد. في انصرافها أيضاً عن سياسة ساستها، وهي سياسة مستغرقة في صراع الطواقم على الدولة. في بقاء «المراكز» كلها، بالتالي، خارج منال الحدوديين وبقاء كلامها خارج تجربتهم. في الطائفية «الخافتة» المشيرة، عهد ذاك، إلى أطراف القنوات التي تصل كل فئة بموقع طائفي ما في أجهزة الدولة، ولم تكن، بأي حال، خميرة جاهزة لعجين الحرب الأهلية. في بُعد الأطراف الطائفية الكبير، أيامها، عن تخيل أفق ينتهي إلى الاقتتال في ما بينها. في قلة الجدوى من تفسير المواجهة الزاحفة بسوابق الاقتتال التاريخية، وهي سوابق كانت قد اندملت بقدر ما يمكن للسوابق أن تندمل. في اضطرار المراكز القيمة على إرساء حالة الحرب، بالتالي، إلى اغتصاب الفوارق المحليّة (ولست أجد عبارة أخرى) بغية اختزالها في تناقض وحيد، أو يكاد يكون وحيداً، الخ . . . أما الثلث الأخير فيسعني إعفاء القارىء من تلخيصه لأنه مركّز على اشتباك المراكز الكبرى فوق أرض تلك المنطقة: الإسرائيلي منها والفلسطيني والسوري واللبناني (إذا وجد آنذاك «مركز» لبناني). لم يعد ثمة كبير طائل اليوم تحت هذا القسم من النص، لأن أمثاله عشرات، كثير منها أحدث منه وأكمل. فالأمر الوحيد الذي لا زلت أريد لهذا النص أن يقوله هو أن تلك القرى (قرى جبل عامل) لم تكن، عام ١٩٧٦، واقفة، منذ عهد سحيق، تنتظر سانحة ليمسك بعضها بتلابيب بعض. بل كانت الحرب أولاً وآخراً قرار «المراكز». توسلت المراكز بالطبع شبكة «الفوارق» المحليّة. ولكن هذا لا يعني شيئاً سوى أن في المنطقة «فوارق»! فوارق «تميّز» ولكنها لا تدفع طرفاً إلى طلب الخلاص من الآخر. كيف إذن أمكن للمراكز أن تغلب النفور من الحرب في منطقة تكره جداً هذه الأخيرة؟ فليعد من شاء إلى تعداد «المراكز» المذكورة. . وليجد، بعد ذلك، ما يلوم عليه هذا العقد المتناثر من قرى الحدود المسكينة. . ولعلّ في ما يلي بعض تيسير لأمر من شاء أن يعذر.

* * *

(. . .) لم يكن قد طرأ على أحوال هذا الجنوب الحدودي تغيير يذكر في الجولات الثلاث الأولى من حرب ١٩٧٥. أما الجولة الرابعة (في خريف تلك السنة) فقد بدأ معها امتحان صعب تناول بنية المنطقة الاجتماعية برمتها. خلال الأسابيع التي كان يشتد فيها القصف أو يتعاظم القنص والخطف في ضواحي بيروت الشمالية والجنوبية، كانت طريق بيروت ـ صيدا تغص بقوافل رهيبة. كان الجنوبيون «يعودون» ومع كل عائلة منهم أثاث لا تخطىء العين هويته: الحصير والفراش الذي يمدّ على الأرض والخزانة التي طالما تألقت خلف زجاجها الصحون والفناجين، الخ. . . وحين كان الداموريون ـ قبل سقوط بلدتهم ـ يقطعون الطريق أو يشتبكون مع جيرانهم في حارة الناعمة، كان طول الطريق، عبر عرمون والشوف، يتضاعف مراراً.

بقيت مشكلة «العودة» من النبعة والدكوانة والشياح، الخ. . . إلى القرى الحدودية الوجه الأبرز لمعاناة القرى حرب لبنان، إلى أن بدأت «حرب الجنوب» قبل توقف الحرب الأم بشهرين أو ثلاثة. وقيضت لهذه «العودة» عدّة وظائف جنوبيّة. فهي التي نقلت صورة الحرب والانفعال بها إلى القرى. فشكّل الموقف، في النبعة، بخاصة، بؤرة تكون فيها الموقف الجنوبي من الحرب، بعامة. وكان هذا التكون واضح الوجهة، منذ البداية، وإن يكن قد حصل تدريجياً. فقد كان القادمون مجمعين، في ما بدا، على التنديد بضعف جهاز الدفاع عن النبعة. كانوا يعلمون أن المنطقة سوف تواجه مصيراً أسود إذا أتاحت الظروف السياسية للطرف المقابل اتخاذ قرار باحتلالها. كان أي تسلل إلى سن الفيل، من هنا، أو هجوم على ظهر الجمل، من هناك، يرفع «المعنويات» بعض الشيء. أي إنه كان يعيد التماهي الجزئي مع المدافعين عن النبعة إلى حالة الظهور. لكنه كان يبعث أيضاً خوفاً عميقاً من حصول رد واسع. وظلت الآمال معلقة على الوصول إلى حل عام يجنّب النبعة الكارثة. كان سراب هذا الحل يتراءى ـ كما نعلم ـ كل بضعة أيام مع بروز اتفاق عابر على وقف إطلاق النار أو وصول وسيط جديد. . . وما يلبث أن يتلاشى وتتضخم مع تلاشيه قوافل المهجرين. في ما عدا الحديث عن ضعف الجهاز الدفاعي، كان المهجرون ينقلون

معهم أحاديث سلوك «المنظمين» حيال بعضهم البعض وحيال الاهالي: الصدامات المتكررة بين التنظيمات، مقتل هذا أو ذاك من المقاتلين بسلاح رفاقه، المبادرة بقصف غير مسؤول يعرّض الأهالي، في حالات الهدوء، إفراغ هذا الدكان أو ذاك البيت، احتكار التموين من جانب النافذين في التنظيمات، الخ. . وكان الرواة يلقون بمعظم المسؤولية على المنظمات الفلسطينية؛ فهي، عندهم، سبب الحرب، وهي التي أتاحت بروز مسلحي التنظيمات الأخرى وتسلطهم. وهي فوق ذلك لا تبدي كثيراً من الاستعداد للدفاع عن النبعة، بل ينقل عن المسؤولين فيها كلام متواتر مؤداه «إن النبعة ساقطة عسكرياً»! . . .

عليه، لا يُستغرب أن يكون قد هجر النبعة ـ وسواها من الضواحي ـ في موكب المهجرين، وقبل سقوطها بزمن، سقط المقاتلون فيها. جاء هؤلاء ومعهم آخرون لم يكونوا مقاتلين ليضخموا صفوف تنظيماتهم في قرى الحدود. وعاد إلى هذه التنظيمات، من القرى نفسها، أناس كانوا نسوا انتسابهم إليها منذ زمن طويل. حين احتدمت حرب النبعة، لم يكن ثمة حرب في قرى الحدود. لكن سهولة التسلح، مع غياب القتال، ضخمت أحلام النفوذ والمنفعة لدى الأفراد، وسهولة الاستقطاب ضخمت أحلام السلطة لدى التنظيمات. واستشرت الظواهر إيّاها في القرى. . . كمين يسلب سيارة، وشلة تحاول سلب تاجرٍ في بيته، وقيادي حزبي يُقتل في خلاف مع تنظيم آخر على فتح مستوصف. . فلا يفتح المستوصف، ومسلحون حزبيون يقتحمون مستودع طحين معدٍّ للتوزيع على الأهالي فينقلون بعض الأكياس إلى بيوتهم، وشخص يُسلب في الشارع العام مع غروب الشمس، الخ، الخ. . كان الانتماء إلى تنظيم مسلّحٍ، في قرى الحدود، مع حلول ربيع ١٩٧٦، مصدر حماية وأمان وسبيلاً إلى عزة الجانب، في القرية، وكان مصدراً أيضاً ـ وهذا شأن تختلف أهميته من شخص إلى آخر ـ لبعض الامتياز في مواجهة الضيق التمويني ولبعض المال، مع استشراء البطالة والغلاء. كان يكفي أن نقارن بين خياط جاء من سن الفيل ليبيع ـ وهو بكامل أناقته! ـ سخانات كهربائية بائسة، على أرض الشارع في قريته، وبين بائع يانصيب

حمل بندقيته ـ بعد تعطل اليانصيب ـ حتى ندرك ان ثمة دوافع قوية حملت مئات الشبان الحدوديين على امتشاق سلاح لم يكونوا يحاربون به أحداً حينذاك ولم يحاربوا به أحداً بعد ذاك (هربوا جميعاً تقريباً حين اشتدت الحرب في القرى الحدودية!). ولعل من المفيد القول أن هذا كله جرى في منطقة كانت تمضي خمس سنوات أحياناً قبل أن تسجل فيها سرقة واحدة وكانت تمضي عشر سنوات أحياناً ولا تسجل فيها جريمة قتل «عادية» واحدة.

في هذا الخندق الذي حفره «المنظمون» بينهم وبين أكثرية الأهالي (وهو خندق شكل خطأ سياسياً، بالنتيجة، ولم يشكل جملة تجاوزات عن الخط، كما يحلو للبعض أن يدّعي) طمرت جهود وتضحيات بذلها منظمون لا يرقى شك إلى تفانيهم ولا إلى شجاعتهم. بعضهم نجح مثلاً في جعل مشكلة التموين، داخل قريته، شأناً خاضعاً لإشراف جماهيري فعلي.. وما لبث أن خذلته مصادر التموين «المركزية» لأنها لا ترضى بديلاً من زبائنها المعتمدين. وبعضهم الآخر نظم الدفاع عن قريته بحيث استطاع مواجهة الملالات الإسرائيلية ساعات طويلة، منتظراً عبثاً نجدة الآخرين الذين كانت مواجهة الملالات آخر هواجسهم..

على أن الحديث عن «خندق» بين «المنظمين» وسواهم لا ينبغي أن يضع البراءة، في ضفة «الجماهير». فهذه الجماهير ليست سديماً لا شكل له، بل هي تشكيل تخترقه خطوط تَعارُض بالغة التعقيد. لم يكن نادراً أن يجد أي كان خيطاً ـ يمر بقريب أو جار مسلح ـ يهديه إلى حل لأية مشكلة صغيرة طارئة (يؤمن له طحيناً لخبزه أو وقوداً لسيارته أو يلزم الآخرين، على الأقل، بالحذر من التعرض له). فالمسلحون الذين يتولون هذه الشؤون في القرية هم ـ كلهم أو جلهم ـ من أبنائها، من عائلاتها. وهم لا «يقاومون»، في العادة، طلباً لقريب أو صديق يمنحهم فرصة لإثبات نفوذهم أو لـ «كسبه» إلى صفهم بمنحه أفضلية صغيرة على الآخرين. وقد كان هذا النوع من الخدمة يقيم، في النهاية، شبكة متفاوتة النسيج من العلاقات بين «المنظمين» و«الأهالي» ينظر إليها الطرفان بفخر كتوم أحياناً ومتبجح أحياناً أخرى. وهي شبكة توافق خيوطها، من حيث النوع (وإن لم توافق دائماً من

حيث الرسم)، شبكة العلاقات القائمة فعلاً في القرى. . . علاقات القربى والصداقة والوجاهة. . وقد حصل أن عزل في القرى نافذون قدماء. . لكن النافذين الجدد كانوا يحرصون على احترام مراتب أقل تحدياً لهم من مرتبة الوجهاء. . فيستمرون مثلاً في تقديم المتعلمين أو الموظفين على سواهم. . هذا كله لم يحل، بطبيعة الحال، دون تعميق الخندق السابق الذكر. فمن سمات هذا السلوك أنه يستبقي كتلة ضخمة من الناقمين وأنه يتسبب في فوضى عامة تكتنف كل مبادرة واسعة يقوم بها المنظمون (إذ يستحيل، في غمرة التوسط المفتت، تطبيق القواعد الشكلية الموضوعة للمبادرة أي تنظيمها) وأنه أخيراً، لا آخراً، يختلف كاختلاف الحياة والموت، عن صورة «العلاقة بين الطليعة والجماهير» التي تغذيها مخيلة «الطلائع» الكتبية.

هذه الملامح المبسطة تكتنز بمزيد من البروز والدقة إذا عرضنا بالتحليل للمواجهات التي كان الجنوب الحدودي مسرحاً لها، خلال مدة قصيرة نسبياً، هي تلك التي بدأت مع صيف ١٩٧٦، وانتهت مع اندلاع «حرب الجنوب» نفسها في شهر آب من العام نفسه. وإذا كان مبرر النهاية واضحاً فإن مبرر البداية هو انفراط أجهزة الدولة المحلية إذ ذاك في الجنوب (مع استمرار البعض منها في توفير خدمات لا يستغنى عنها كإصلاح الماء والكهرباء، وتشغيل الهاتف ودوائر النفوس مثلاً، على مسؤوليته) وانحياز الجيش والجهاز الأمني المحلي عن ولائه المركزي وتعميم السلاح الظاهر وعمل التعبئة المكشوف والتواجد الفلسطيني المسلح على مناطق وقرى كثيرة لم يطلها في السابق وانسحاب جهاز التمثيل النيابي في معظمه من الجنوب وانكفاء عناصره المتبقية إلى هذا الحد أو ذاك، وتقدم الجيش السوري إلى مشارف صيدا والبقاع الجنوبي. ثم إن هذه الأشهر الثلاثة هي التي شهدت موجة تهجير الجنوبيين الكاسحة من ضواحي بيروت. . كانت مشكلة المهجرين أخشن محك تعرضت له العلاقات الجنوبية برمتها ـ قديمها والمستجد منها ـ خلال الحرب. هذا رغم أن المشكلة المذكورة لم تعمر في صورتها الأولى سوى أشهر قليلة ثم اتخذت صورة جديدة (الهجرة المعاكسة) مع بداية حرب الجنوب نفسها. وقد بدأ توافد المهجرين من النبعة والشياح

والـدكوانـة وسائـر ضواحي بيـروت إلى القرى الجنـوبية مـع بدايـة «الجـولـة الرابعة». لكن الآثار الظاهرة للموجات الأولى لم تكن تشير إلى أن في الأمـر مأساة ما. فاقتصـر الجديـد على تكاثـر السيارات في الشـوارع الضيقة وعلى ظهـور التخمـة في دكـاكين التجـار الكبـار (محلياً على الأخص) إذ انفتحت صناديقهم واسعة لتلقف مدخرات المهجرين، فشهدت سوق السلع الغذائية، بخاصة، ازدهاراً ملحوظاً. وعادت دمشق، كما كانت قبل عدة عقود، مصدراً أسـاسيـاً للعـديـد من السلع التي كـانت تسلك منهـا إلى الجنــوب طـريق مـرجعيـون. وأقيمت، على عجـل، في الأسـواق، بسـطات جـديـدة، عـدا الدكاكين، أخذت تعرض بضاعة شامية خالصة.

لم يكن ينم عن البؤس، علنـاً، حتى أواسط عـام ١٩٧٦، إلا تكـاثـر مهن صغيـرة لم يبدُ أنهـا تجد من الـزبائن مـا يقوم بـأودها (بـاعة السجـاير، ماسحو الأحذية، باعة الحلويـات الصغار، الـخ. . .) وإلا فلتات لسـان حادة من رواد متاجر الأغذية ودكاكين الفواكه والخضار وهم يرون العديد من السلع الضرورية يزداد ابتعاداً عن متناولهم كل يوم.

ذيول الحرب وعلاقات الريف

آنذاك لم يكن ثمة ضواح قد احتلت بعد ودمرت. وكان الهاربون يتّقون خـطر القصف والقنص والخـطف أو يهجـرون أحيـاء مسيحيــة لم تعـد على استعـداد لاستقبـالهم أو يحملون إلى الجنـوب حـرفتهم وبضــاعتهم بعـد أن تعـطلت أعمالهم في مقـامهم البيروتي. وكـانت سرعـة استيعابهم في القـرى موضع عجب عام. فقد ظل المهجرون، رغم كثـرتهم، حتى أوائل الصيف، يجدون بيوتاً يأوون إليها. ولم يُسمع أن مدرسة في قـرية جنـوبية اضـطرت، حتى ذلك الحين، إلى إقفال أبوابها أمام التلامـذة لتفتحها أمـام مهجرين بـلا مأوى. بل إن السنة الدراسية استكملت حتى النهاية (وكانت الصفوف مكتظة جداً) ولو أن التلاميذ صرفوا قبل الموعد المعتاد بأسبوع أو اثنين.

لم تـطفح القـرى بـأهـاليهـا «العـائـدين»، فتقـذف الفـائض منهم إلى المدارس وإلى بعض الأبنية العامة الأخـرى، إلا عشية سقـوط النبعة وبعـده

مباشرة، أي في أواسط الصيف. فقبل أن يبرز خطر احتلال الضواحي، كان أولئك الذين تضيق بهم قراهم يعودون مكرهين إلى الضواحي الخطرة أو يشرعون في معاملة الهجرة إلى الخارج. لكن تدفق عشرات الألوف، مرة واحدة، على قرى الجنوب في غضون أسابيع قليلة، مزق للمرة الأولى على نطاق واسع حجاب «السترة» الذي كانت القرى قد نجحت حتى ذلك الحين في إسداله على العائلات الهاربة من الموت. فجأة تكونت في المدارس والنوادي والدوائر (تلك التي لم يكن للتنظيمات حاجة بها) عناقيد من العائلات وصلت إليها وهي في حالة إدقاع رهيب ونشر غسيل المهجرين، في وجه المسلحين الذين كانوا ما يزالون في الشوارع، بيارق الهزيمة. رغم ذلك بقيت«المعجزة» حرية بالتسجيل: فبين أكثر من ١١٠٠ عائلة مهجرة أحصيت في بلدة بنت جبيل وحدها، بعد سقوط النبعة، لم يسكن الأبنية العامة سوى أقل من مائتي عائلة.

ذلك أن التهجير كان الجبهة الرئيسة التي خاضت عليها علاقات التضامن العائلي ـ بأصغر ذراتها ـ معركتها الحاسمة ضد العلاقات «الجديدة» التي حاولت أن تضع في الصدارة من معجمها مدركات «التنظيم» و«الجماهير» و«قيادة» هذه الأخيرة والدفاع عن مصالحها «العامة» وبناء «وحدة» لها تتجاوز العلاقات «التقليدية».

عدا ما سبقت الإشارة إليه من نفاذ أشكال الممارسة السائدة في الوسط الريفي إلى قلب التنظيمات «العصرية» نفسها، لا بد من القول أن المعركة بين هذين الطرازين (السائد و«المقترح») من التضامن الاجتماعي لم تخض على صعيد التمثيل السياسي. وذلك أن أحد طرفي الصراع، في هذا الصعيد، انسحب باكراً من المواجهة المحلية ولو أنه بقي حاضراً في ما تبقى من هيكل جهاز الدولة، وأن انسحابه المحلي لم يكن شاملاً أيضاً. فمنذ أن عرضت المنظمات الفلسطينية والتقدمية سلاحها في ساحات القرى، معلنة توليها مسؤولية الحرب العامة ومسؤولية ما ينجم عنها من هموم محلية، مكررة شعائر تبنّي الشهداء على الجبهات البعيدة، مستقبلة إياهم في مساقط رؤوسهم، مستعيدةً في تصدرها مواكب التشييع طقوسَ قيادة سحرية الشمول

لجماهير المشيعين، مستفيدة من انتمائها المركزي إمكان الإشراف على جانب من التموين ومن الخدمات العامة. مذ ذاك تراوح موقف نواب الجنوب بين الانسحاب منه والركون في منازلهم بلا حراك. أو أن حراكهم المحلي كان نادراً في الأقل، محصوراً في إطار ترسمه الأطراف المسلحة سلفاً. على أن اختيار الحقول لتحريكهم كان بالغ الدلالة. ويكفي أن نذكر حقلين: حين كانت الضرورة تدعو إلى جمع التبرعات لإسعاف المهجرين، كان الأمر يوكل إلى النائب وإلى الوجهاء والمشايخ (وهاتان الفئتان أيضاً ظهرتا وكأن دورهما السياسي قد اضمحل). وحين كانت الضرورة تفرض اتصالاً عاماً بالقرى المسيحية لمعالجة مشكلة طارئة، كان هذا يوكل أيضاً إلى الطاقم نفسه (مفاوضات الخيام ـ القليعة وبنت جبيل ـ عين ابل). وكان معنى التكليف الأول أن سلطة التنظيمات ما زالت غير قمينة وحدها بإيصال النخوة إلى جيوب «جماهيرها» (إذا استبعد الإرهاب بالسلاح)، وأن الموقف من «حضور» سلطة جديدة لم يتحول إلى تسليم بشرعية جديدة. وكان معنى التكليف الثاني أن السلطة «الوطنية» الجديدة هي فريق يواجه القرى المسيحية من القرى الشيعية وليست بأي حال جامعاً بين القرى الموزعة على هذين الانتماءين. ولم يكن هذا الموقف المسيحي يعني (حتى ذلك الحين، على الأقل، أي حتى صيف ١٩٧٦) انفراداً معادياً للقرى الشيعية عامة، بقدر ما كان يعني استمراراً في الإقرار بصيغة العلاقات القديمة ورفضاً لإبدال الطاقم الشيعي القيم على هذه الصيغة بسواه. لكن الأمر الغالب بقي بالطبع انزواء الأقطاب العائليين أو انسحابهم من الميدان[1].

جبهة المهجرين

إذن، كانت أوسع الجبهات التي خاضت عليها علاقات التضامن العائلي معركة مصيرها السياسي جبهة لا تنتمي مباشرة إلى الحقل السياسي.

---

(١) هذا رغم محاولات بذلتها حركة «فتح» بخاصة لتقريب البعض من هؤلاء في سياق يتراوح بين الإدراك الفعلي لحقيقة التوازن المحلي وبين دواعي الصراع السياسي مع الأطراف التقدمية اللبنانية.

تلك هي جبهة المشكلات اليومية الناجمة عن الحرب وبخاصة مشكلة التهجير فقد شكلت هذه العلاقات بنية استيعاب بارزة الاتساع للمهجرين في قراهم الأصلية. ولم يكن الأمر سهلاً ولا صغيراً، بل إنه اقتضى صبراً وشجاعة مكتومين يصعب قياسهما من الخارج، بذلتهما هذه العائلات التي انطوت على بؤسها وبؤس الوافدين إلى بيوتها الضيقة. كان البيت الجنوبي ذو الغرفتين أو الثلاث يتسع في كثير من الحالات لعشرين نفساً ولثلاثين. وكانت المدخرات الضئيلة تتسرب من بين الأصابع ثمناً لأرغفة تُقسم وقد فحشت أسعارها[٢]. وكان القادمون النادرون من الخارج (بعد إغلاق مطار بيروت) يحمل كل منهم في حقيبته بريداً ضخماً ويوزع مغلفات تحوي مبالغ من المال على العائلات المقيمة من الأب أو الأخ المهاجر. وتَشارك المقيمُ والوافد في إدارة دكان العائلة أو في إنشاء بسطة جديدة. ونما القمح في حقول لم يكن نبت فيها منذ بضعة عقود، وكان الموسم هائلاً. وكثر البناء غير المشروع في الأسواق وعلى امتداد الشوارع لاستقبال المصالح الجديدة. كانت روابط العائلة معبأة حتى الانفجار. لكن هذا الزخم الذي اكتسبه حس النجدة العائلية لم يحل دائماً دون التوتر في العائلة نفسها. فكثيراً ما اضطر صاحب البيت (أو أبناؤه الكبار) إلى قضاء سحابة النهار «مشرداً» خارج منزله هرباً من كثرة الأطفال. وكثيراً ما تشاحن النساء الوافدات والمقيمات. وكثيراً ما شكا والدٌ قلّة الحيلة عند ابنه الشاب الذي جاء من النبعة وقبع في البيت. وكان يفاقم التوتر أن عدداً كبيراً من العائلات الوافدة لم تنزل في منازل تملكها أو يملكها والد ربّ العائلة، بل استضافتها فروعها (بيت الأخ أو بيت العم، الخ...). ولم يندر أن تجدد شجار، كان نائماً منذ سنوات طويلة، على سكنى منزل لم يحسم أمر ملكيته، أو كانت تقيم فيه لسبب ما عائلة غير عائلة صاحبه. هذا في وقت كان الشجار فيه يعني بسهولة بالغة إطلاق

(٢) كان ثمن كيس الطحين قد قفز في عام تقريباً من ١٤ إلى ٦٠ أو ٦٥ ليرة. وكانت لجان التنظيمات تبيعه بأقل من ذلك بكثير (نحو ٢٠ ليرة) لكن الكميات الموزعة (وكانت تتفاوت من أسبوع إلى آخر) بقيت دائماً أدنى من الحاجات بكثير، واعتور توزيعها ما ذكرنا من اعتبارات.

النار. وقد أمكن لبعض الوافدين الأُول أن يستأجروا ببدلات تضاعفت عن السابق منازل في قراهم أو في قرى مجاورة قلّ الوافدون إليها. وتبين بسرعة أن صلة «المهجر» البيروتي بالقرية لم تعد على ما كانت عليه قبل ٢٠ سنة. فأكثرية المقيمين الجنوبيين في ضواحي بيروت لم يعد لهم مساكن خاصة بهم في قراهم. وبعضهم مات أهله وباع منزلهم القديم أو تركه للخراب. وكثيرون من الشبان الذين هم دون العشرين كانوا يفدون إلى قرية لم يزوروها من قبل أو هم جاؤوا إليها في مناسبات عابرة ويكادون لا يعرفون من المقيمين فيها سوى أقربائهم المباشرين.

عدا مظاهر التوتر «الاجتماعية» هذه، طغى تضاؤل المداخيل وتكاثر الأعباء وارتفاع الأسعار، في بعض الحالات، على أسوار التضامن. فكان رب عائلة من هنا أو هناك يعلن رزوحه النهائي تحت وطأة وافدين لا يعيلون أنفسهم ولا يستطيع هو إعالتهم ولا يريدون أن ينزاحوا من بيته. وكانت هذه الحالات توصل أصحابها إلى استجداء يبقى في الغالب مكتوماً. فيتدبر الرجل لنفسه معونة (كيس طحين أو مائة ليرة مثلاً) من بعض الميسورين أو يشكو أمره إلى هذا أو ذاك من جامعي التبرعات. أي إن علاقات استنفرت في هذه الحالات أوسع من علاقات التضامن العائلي وهي متصلة بالتكافل القروي وبفكرة الصدَقة الدينية. وبذل الآلاف مالاً للسفر إلى الولايات المتحدة بخاصة وإلى سواها. وكان أنسباؤهم يرسلون إليهم معاملة التأشيرة إلى السفارة الأميركية في دمشق (بعد إغلاق قسم التأشيرات في سفارة بيروت). وهناك كانت الرشوة تستنزفهم منذ الخطوة الأولى حتى ركوب الطائرة. وكان موظفو السفارة أنفسهم (وبعضهم جاء من سفارة بيروت) بين متناولي الرشوة البارزين. إلى هذا كله كان على البيوت المكتظة أن تصارع غائلة الأمراض السارية. فقد أدت ندرة الماء[٣] إلى حصول إصابات بالجرب، وظهرت أيضاً

(٣) ندرة الماء حالة دائمة في الجنوب الحدودي. وتعوض الآبار المنزلية جزئياً قصور «مشروع مياه جبل عامل» الذي يسقي المنطقة. وقد كانت مضخات المشروع، حتى بداية الصيف، معطلة منذ زمن وكانت الجرارات تملأ خزاناتها من رأس العين :

في بعض القرى إصابات بشلل الأطفال. وقبل أن يبدأ أهالي رميش المارونية رحلاتهم اليومية للعمل في إسرائيل، كان بعض أطفالهم قد أصيبوا بجفاف الأمعاء من «التغذي» بِعَجْر التين الذي لم تنضج أثماره إلا مع بداية حرب الجنوب.

امتحنت هذه الخروقُ جميعاً (وبعدها تكدس العائلات «الفائضة» في المدارس قبيل سقوط النبعة وبعده) أسوارَ التضامن العائلي الصغيرة. لكن هذه الأسوار لم تسقط وبقي إنجازها فذاً (زاد تعداد المقيمين في بعض القرى عن ضعف ما كان عليه قبل الحرب). في المقابل كان الفشل يغلب على معظم المبادرات التي قامت بها التنظيمات المسلحة لمنح المشكلات المحلية الرئيسة «الناجمة عن الحرب» صفة «عامة» تضرب صفحاً عن أطر التضامن المحلي السائدة، ولتنظيم حلول «تجرد» المواطنين ـ مبدئياً ـ من انتماءاتهم «الخاصة» و«تسوي» ما بينهم في ظل سلطة تعتمد في تركيبها وعملها مقاييس مختلفة عن المقاييس التي نظمت مواجهة التشكيلة الجنوبية، في أعمق مستوياتها (مستويات المواجهة)، لظروف الحرب. أي أن ما هزم في هذه المحاولات كان بالدرجة الأولى ادعاؤها الانتساب إلى ما يسمى، في المصطلح الغربي، «سلطة» أو «قيادة ديمقراطية».

أما التنظيمات فكان عليها أن تستقبل من المهجرين «الفضلة» التي قصرت عن استيعابها روابط التضامن العائلي. وفي بعض الحالات عمد المسلحون إلى «مصادرة» المدارس لإيواء المهجرين. لكن المهجرين أنفسهم ومعهم بعض الأهالي المقيمين تولوا ذلك بأنفسهم في حالات أخرى. وجُمعت للمهجرين معونات فورية من أغطية وألبسة وأغذية. لكن لجاناً غير حزبية تولت جانباً كبيراً من هذه المهمة وقامت مؤسسات خيرية من خارج المنطقة (وخارج البلاد أحياناً) بعبء جانب آخر. ولم تبدر إلا

= مثلاً قرب صور وتبيعها بأسعار تجاوزت الخمسين ليرة للخزان الواحد، خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات. لكن المضخات أصلحت لاحقاً بتبرعات جمعت لهذه الغاية.

محاولات عابرة لإنشاء لجان من المهجرين أنفسهم. وكان موقف هؤلاء من التنظيمات المسلحة يتراوح بين الحذر والتصدي القارص. فلا ننسَ أن المهجرين حملوا معهم تجربة أشهر من القتال والحصار في النبعة. وحملوا معهم، على وجه أخص، رواية لسقوطها، قلما اختلفوا فيها، وكانت تحمّل المقاومة الفلسطينية - أو بعض أطرافها على الأقل - تبعة افتعال الصدامات الأخيرة مع الأرمن الذين كانوا حتى ذلك الحين قد حجبوا النبعة عن القوات المارونية وتولوا إيصال المؤن (والسلاح والذخيرة أحياناً) إليها وهرّبوا الكثيرين من أهلها عبر الحواجز المارونية (وجنى بعضهم من ذلك كله بالطبع أموالاً طائلة). وكانت الرواية نفسها أيضاً تتهم معظم الأطراف المقاتلة بالهرب عند استفحال الهجوم وتنعي على مقاتليها تسليم أنفسهم، لقاء الأمان، في نادي الأرمن. هذه الرواية نشرتها آلاف الأفواه المهجرة في طول الجنوب وعرضه، ولم يكن سهلاً بعدها على تلك التنظيمات نفسها مقاربة المهجرين[٤].

جبهة محصول التبغ

يشكل التبغ قوام الزراعة الرئيس في الجنوب الحدودي. وهو مصدر الدخل الأوفر الذي يتوزع (توزعاً متفاوتاً بالطبع) على أكثرية المقيمين، من أصحاب الرخص والأرض إلى الضامنين إلى الأجراء... وهو بالتالي (بالإضافة إلى الوظيفة والحرف وأموال المَهْجر وبعض الموارد الأخرى،

---

(٤) حين سقط مخيم تل الزعتر في ١٢ آب رحل إلى الجنوب جنوبيون آخرون كانوا يقيمون في بعض أطراف المخيم (كان العديدون منهم ملاكين في رأس الدكوانة). آنذاك لم يكن قد مضى على سقوط النبعة إلا أيام وكانت التعبئة الحانقة في أوجها. فلم ينشر القادمون في الجنوب صور تل الزعتر التي كانت تغطي الصحف الوطنية: «البطولة، الصمود، الاستشهاد»، الخ.. بل نشروا صوراً أخرى: تمييز المقاومة بين اللبنانيين والفلسطينيين، حجب التموين المكدس في المخازن عن الأهالي، إطلاق النار على البعض من رواد البئر الوحيدة بسبب احتجاجهم على عدم تقيد المسلحين بـ «الدور»، الخ.

وكلهـا أقل منـه شأنـاً) دم الدورة التجـارية الـذي تتغذى منـه آلاف البسطات والدكاكين الصغيرة والمتوسـطة، الخ، ويتغـذى منه البنـاء والنقل، الـخ. . . ويتم تسليم التبـغ المجفف الموضب لشـركة الحصـر عادة في غضـون الشهر الأول من السنـة. في حزيـران ١٩٧٦ لم يكن موسم ١٩٧٥ قـد سلم بعـد. وكانت قد مضت على الوفود المختلفة أشهر وهي تنتقـل بين رئيس الحكومـة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والعراق وليبيـا. كان قسم من المحصـول قد بـدأ يدب فيـه التلف. وكانت المستـودعات (وهي البيـوت نفسهـا في معـظم الحالات) قد أخذت تستقبل طلائع الموسم الجديد التي جاءت تتقـاسم هذه الغرف المكتظة مـع الموسم السـابق وأهل البيت. . . والمهجـرين إليه. ولم يحل دون إشهار المنطقة إفلاسها سوى أن أصحاب الـرخص الذين يستلفـون في بـداية كـل موسم مـا يكاد يـوازي ثمن إنتـاجهم ولا يسـددونـه إلا بعـد التسليم، لم يكـونوا قـد سددوا شيئـاً للمصارف لأنهم لم يكـونوا قـد قبضـوا شيئاً.

أخيـراً علم المزارعـون أن ليبيا قـررت شراء قسم من المـوسم. وتولى «جيش لبنان العربي» مهام الاستلام والدفع، بعد أن استنفر من استطاع وضع يده عليهم من خبراء إدارة الحصر. لكن الغنيمة كانت كبيرة فلم يشـأ أي من التنظيمات حـرمان نفســه من المشاركـة في تنظيم الاستـلام والدفـع. وأورث ذلك مشاهد كان يتجسـد فيها تشـابك العـلاقات القـديمة والجـديدة وقصـور التنظيمات العميق عن استخراج ممارسة عامة من لجج الانتماءات الخاصـة. أمام مكاتب الـدفع في بنت جبيـل مثلاً كـانت جميع قـواعد التـراتب الريفي مـاثلة فاعلة، ومعهـا بعض التصنيفات الجـديدة. الـوجيه (الصغيـر والكبيـر) يتقدم على غير الوجيه، والموظف المتعلم (صاحب الرخصة الذي يوكـل إلى سـواه استثمارهـا في الغالب) يتقـدم الأمي غير المـوظف، والحزبيـون الكثـر يـوزعون نشـاطهم بين تقـديم رفـاقهم في الحـزب وتقـديم أقـاربهم وتقـديم أصدقائهم الشخصيين. وكان الزحام الهائـل يوهن استقـامة أشـد المتمسكين بـ «النظام» ويدفعهم إلى ركوب مركب الـوساطـة. فلم ينظم سلفـاً أي ترتيب للقرى بحيث يضرب لكل منها مـوعد محدد تقبض فيه. ولم يجر، بالتـالي،

إخطار القرى بهذا الترتيب ولا ببدء الدفع أصلاً. بل كانت اللجنة تصل ذات صباح إلى مركز القضاء، فيعلم بوصولها أهالي البلدة نفسها أولاً، ثم يسري الخبر سريان الشائعة إلى سائر القرى. وفي غضون ساعات يكون مزارعو القضاء جميعاً قد تجمعوا في مركزه.. فيقبض عدد ضئيل منهم ويقفل الآخرون خاوي الوفاض إلى قراهم، بعد أن يكونوا قد أمضوا سحابة النهار في هرج الساحة ومرجها أمام مكتب الدفع. ثم يكرّون جميعاً عائدين في اليوم التالي إلى مركز القضاء ليقضوا فيه نهاراً آخر... وهكذا.. حتى تفطن «اللجان» بعد ثلاثة أيام أو أربعة إلى أن في الإمكان استدعاء القرى بعضها تلو الآخر، وأن ذلك يقلص الزحام ويخفف عن الناس بعض وطأة الانتظار في عين الشمس.. فتعلق لوائح بأسماء القرى ومواعيد الدفع لها على أبواب المكاتب. هذا في وقت عزّت فيه المحروقات وعزّت معها كلفة الانتقال من قرية إلى أخرى[٥].

لم يكن في الأمر من عجز فني عن الإعلام أو التنظيم. فقد كان أي تنظيم يصدر بياناً أو نعياً لشهيد في ذلك الحين يتمكن من تعميمه على سائر قرى القضاء خلال يوم واحد. وكان العديدون من الحزبيين، الذين اشتركوا في «تنظيم» شراء التبغ ودفع ثمنه، معلمين أو موظفين لا يخلون من إلمام بأصول الإدارة (وبخاصة إدارة عملية لها، بحد ذاتها، هذا القدر من البساطة). كان وراء العجز، في الواقع، غياب المركز المؤهل لحمل تبعة التنظيم ولكفالة عمومية الممارسة. فخلف أشكال «التنسيق القيادي» وهيئاته العابرة أو الثابتة (تبعاً للمناطق) وتحت شعار وحدة المعركة كان ينشط صراع على النفوذ بين التنظيمات سبق أن أشرنا إليه. وبقي هذا الصراع هو الأصل

---

(٥) شمل التسليم والدفع (اللذان بوشرا في حزيران ١٩٧٦ ثم توقفا شهراً ليُستأنفا في نهاية تموز) قسماً من موسم ١٩٧٥. وقد قيل يومها أن منظمة «فتح» أودعت في المصارف لحساب المزارعين ٧ ملايين ليرة تعهدت ليبيا بتسديدها. وكان مقدراً أن ثمن الموسم في الجنوب يبلغ ٣٠ مليوناً على الأقل. وعادت إدارة الحصر بعد نهاية الحرب فتسلمت بقية موسم ١٩٧٥. وكان التلف قد دب إلى قسم كبير منه. ثم بدأت تعدّ لتُسلّم الموسم التالي.

باستفادته من خطوط الانقسام القائمة فعلاً، في الريف الجنوبي، وبتعزيزه إياها رغم إنكاره وقعها عليه. لذا كان جهد تعميم المشكلات وحلولها يواجه دائماً جهد شدها نحو خصوصية التنظيم وهي خصوصية طرأت على خصوصيات أخرى قائمة، أضيق منها أو أوسع، وتشابكت معها تحت غلالة بسطتها أيدلوجية المركز «الديمقراطية». وكان هناك عامل آخر، سوى دخول العلاقات الخاصة في بناء التنظيمات نفسها، يحول دون الطرح العام، ذاك هو انكفاء كل من التنظيمات دون مركز الهيمنة، وهو أمر بالغ الوضوح في الجنوب. فرغم التفاوت الضخم في الحضور العددي، بين تنظيم وآخر، وفي الوسائل العسكرية والمادية بعامة، لم يكن أي من التنظيمات قادراً على إطلاق تيار شعبي غالب في المنطقة. كان الوجه الأبرز في التفاوت بين التنظيمات (وبعضه فلسطيني، كما نعلم، يستمد قوته الرئيسة في الجنوب من خارج الجنوب) هو أنه تفاوت بينها وليس، بالدرجة الأولى، تفاوتاً في طاقتها القيادية الراهنة على نطاق الوسط الأهلي كله. بل إن تنظيمات صغيرة جداً امتلكت في قرية أو اثنتين طاقة قيادية لم تمتلكها تنظيمات أخرى أكبر منها بكثير في أية قرية. وإذا كان هذا الانكفاء أو الهامشية حصيلة للمزاوجة بين الإعلان الأيدلوجي الديمقراطي ومسايرة أضيق خطوط الانقسام التقليدي (أي الخطوط العائلية بخاصة) مسايرة غير معلنة، فإنه متى استقرّ استقلّ فعله عن مصدره وغدا مُعطى جديداً بين المعطيات التي تصد «تجمع التنظيمات» عن التحول إلى قيادة ذات هيمنة. فيمسي محتّماً أن تأتلف العصبيات التنظيمية مع عصبيات أقدم منها عهداً ائتلافاً مضمونه الصراع الدائب، ويستحيل بالتالي إخراج أية مشكلة من نطاق المعالجات الخاصة إلى نطاق معالجة عامة رأينا أن وجود المركز المعترف بعموميته هو شرطها الواجب. زاد من حدة هذه الظاهرة اضطرار الأحزاب إلى النمو بسرعة، في ظروف الحرب، وتمكنها فعلاً من ذلك، بسبب من تلك الظروف نفسها، إذ وجدت الكتل العائلية نفسها مقودة، في الغالب، إلى طأطأة الرأس أمام العاصفة تفادياً للاستضعاف: استضعافها من قبل التنظيمات واستضعاف بعضها بعضها الآخر.

من هنا كان الخط السياسي الذي بدأنا بالقول أن «التجاوزات» تشكله يقوم على تناقض متفاوت الحدّين. فالمقارنة بين الادّعاء الديمقراطي الذي يشكل مصدراً لصيغ التنظيم الداخلي والخارجي المجرّدة ومادة للدعاوة وبين انغراس «التجاوزات» في شبكة العلاقات السائدة، تظهر أن الانغراس الأخير هو أكثر المنحيين عراقة. ومع أن هذا التناقض لا يجرّد المنحى الديمقراطي من الفعل، إلاّ أنه يصنع ما هو أدهى: إذ هو يعطل جزئياً كلاًّ من المنحيين ويمنعه من اتباع منطقه الأصلي والتماسك في إطار علاقاته. فتبدو التجاوزات - وهي صلب الممارسة - «تجاوزات» أي توالياً من الحوادث لا منطق له (في نظر التنظيمات بالطبع)، لأن الحد الأيدلوجي من التناقض (وهو الحد المعلن الغالب، بالتالي، على نمط الإدراك) يفترض للممارسة منطقاً آخر. ولا ينجح هذا الحد الأيدلوجي، بدوره، في نقل منطقه إلى نطاق ممارسة عامة بقيت تستمد قواعدها من النظام الاجتماعي كله، بنيته وتاريخه. فنقع في النهاية على صورة لا تخلو من السخرية التاريخية، إذ تتحول قوة مناهضة العصبيات نفسها إلى عصبية جديدة، أو على الأصح، إلى تجمع عصبيات متداخلة مع العصبيات القديمة، تتراوح عناصره بين التآلف والتعاند. أي إن قوة التعميم تتحول إلى قوة تخصيص. وينشأ عن حلم التنظيم والوحدة والنصر (المستمر فعله في صورة الأيدلوجية) منطق فوضى وتشرذم وهزيمة غريب الصلابة. حتى إذا تنبهنا إلى أن هذا التحول يترافق مع سعي - ليس من الضروري أن يكون عامداً أو منتظماً - تبذله البنية العائلية للانتفاع بالبنية التنظيمية، بعد أن سعت الثانية إلى الانتفاع بالأولى، وقعنا على موقف يطلق عليه المصطلح السياسي اسم «الانتهازية». وهي انتهازية متبادلة تزوّد الصورة بآخر ملامحها إذ تضيف إلى ما في التحويل السابق الذكر من سخرية (تحويل الشيء إلى ضده) عنصراً جديداً يدفع السياق نفسه شوطاً آخر هو عنصر تسخير الضدّ لضدّه. هكذا نتوصل إلى المفهوم الفعلي لما أطلق عليه اسم «التجاوزات» من جهة ولما يمكن اعتباره «تنازلات» من العلاقات «التقليدية» أمام العلاقات الطارئة من جهة أخرى. «فالتنازلات» و«التجاوزات» هما، في الواقع، الوجهان الأصيلان لعلاقة

متحركة مرنة تجدد التسوية، مرّة بعد مرة، بين طرازين من التنظيم الاجتماعي. هذه التسوية لا تخلو من غلبة لأحد الطرازين بطبيعة الحال، ولكن تحديد الغلبة ينبغي أن يظل مرناً هو الآخر. إذ لا شك في أن العلاقات العائلية، مثلاً، تلحق بمشروع «مركزي» يعلن أيدلوجية «تحديثية».. أو بأكثر من مشروع واحد.. ولكن هذه العلاقات تنتهي، برغم التحاقها التبعي هذا، إلى نخر المشروع المركزي نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، على أكثر من مستوى واحد وفي أكثرمن مبدأ واحد.

لم تكن المشكلة الناشئة عن التهجير ولا مشكلة تسويق التبغ وحدهما عاملاً في إبراز هذا الوضع الذي ارتسمت ملامحه في الجنوب مع احتدام الحرب اللبنانية ثم ظهر فعله كاملاً مع اندلاع الحرب في الجنوب نفسه. لكن شيئاً لا يتغير فعلاً في صورة الوضع المذكور إذا عرضنا مثلاً لمشكلة «الأمن» أو لمشكلة «التموين» اللتين امتحنتا بإلحاح أيضاً طاقة الأطراف والانتماءات في الجنوب. فقد كانت حوادث السلب المتناثرة مثلاً تطعن، تكراراً، في قدرة التنظيمات على حمل المسؤولية العامة عن الأمن. بل إن طرح مشكلة الأمن على الصعيد العام كان يميل إلى رسم حدّ عازل بين مسلحين معتدين على الأمن وغير مسلحين معتدى على أمنهم. وإذا كانت تهمة الاعتداء هذه لم تشمل جميع المنظمين (ولا أكثريتهم بالضرورة) فإن التنظيم كان يتحول إلى «جنس» في نظرة «الآخرين» إلى حوادث خرق الأمن، فيصبح غير السالب مسؤولاً هو الآخر عن السلب، بسبب تستره عليه (تجنباً لتعريض التحالف بين المنظمات) أو بسبب عجزه عن التصدي له، في الأقل، رغم إدعائه مع بني «جنسه» حمل مسؤولية الأمن العامة. لكن هذا الحدّ، العازل مبدئياً، كان يميل بالطرف المستضعف، في الواقع، نحو الانتساب بصورة ما إلى الطرف العزيز الجانب. فإذا وجد المرء، في التنظيمات، من يتبنى أمنه «الخاص» تبنياً «خاصاً» (كأن يستطيع القول مثلاً أن ابنه أو ابن عمه ضابط في المنظمة الفلانية) فذاك يوازي دخوله دار أبي سفيان!.. وهذا التبني هو أيضاً في حالات لا تحصى، أنجع الحلول لمشكلة التموين (سواء أكانت المؤونة طحيناً أم وقوداً للمطبخ أو للسيارة).

والتموين، هو الآخر، حين تطرح مشكلته في التداول العام، يمسي غرضاً للتبرم من تقنينه ومن غلائه ومن التفاوت في توزيعه. وينحى باللائمة في ذلك على التنظيمات التي لا تفلح إلاّ في توفير كميات زهيدة منه وتعجز عن كبح التجار أو تتواطأ معهم وتضع، في التوزيع، سلم أفضليات واقعياً، لا يكاد يحظى باعتراف معلن حتى من أصحاب الامتياز فيه. وطبيعي أن التنظيمات نفسها تستفيد هي أيضاً من الحلول «الخاصة» الآنفة الذكر، توسعاً في صفوفها وتقرباً إليها من جانب «الجماهير». هكذا تستأنف حركة الرقّاص الجهنميّة التي سبق وصفها.

أطر التضامن: أطر التفتيت

ألمحنا مراراً إلى أن ما يسمّى العلاقات التقليدية ليس شيئاً متساوي الصفحة، ولا تتوزع بالتساوي على جميع مستوياته طاقتُه في توحيد الجماعات وإمداد ممارساتها بالتماسك والاستمرار. فلا يملك التضامن الطائفي في الجنوب قدرة التضامن العائلي على التوحيد. وليس لتضامن العائلة الكبيرة (التي تمنح اسمها لأفرادها) ما لتضامن العائلة الصغيرة من بساطة. وإذا كان هذا كله طبيعياً، فإن ما يضاف، في حالة الجنوب، هو أن المستويات الواسعة من التشكيلة التقليدية كانت، عشية الحرب، في حالة انحلال ظاهرة، ترعرعت على مجمل التحولات التي أحدثها دخول الرأسمالية اللبنانية إلى الريف. فكان أنّ تفتت ملكية الأرض، وانتشار التجارة الصغيرة، وتقلص الحرف وفقدان كل منها شيئاً فشيئاً صفتها العائلية الموحّدة، وانتشار التعليم والوظيفة، وتوسع الهجرات وتعدد مقاصدها، قد مارس كله آثاراً موحدة الاتجاه. فنشأت في كل عائلة موسعة تقريباً مراكز قوة متعددة، تجاورت مع زعامة العائلة ونزعت عامة إلى الاستقلال عنها وإلى الدخول في صراع معها أحياناً. وشكل التاجر أو المغترب الثري والموظف الكبير أو المتوسط وصاحب المهنة الحرة، الخ.. مواضع استقطاب قد لا تصل إلى كسر الوحدة العائلية، إلاّ أنها تنقص من «صلاحيات» الزعامة وتضع عملها أمام حسابات قوى من طراز جديد. وإذا كانت حدّة الانقسام

العائلي في القرى قد شكلت، في ما مضى، حائلاً دائماً دون اجتماع القرية وراء مطلب موحد، فإن تراجع هذه الحدة لم يسفر عن توطد مبادر في وحدة القرية. بل بات الإجماع مطلباً أعسر في زمن برز فيه قطب يعرض نفسه مآلاً للشكوى والمطالبة هو الدولة. وبات ما تقوم به الدولة، من بناء مدرسة إلى شق طريق إلى مد الماء أو الكهرباء، رهناً بـ «خطة» الدولة العامة وبما تمثله من مصالح أولاً. وبات تحديد موقع المدرسة أو أسعار الأرض المستملكة للطريق أو ما هو أدنى من ذلك شأناً، من أشغال تنفّذ في هذا الحي أو ذاك، رهناً بمراجع عديدة. فالحي الذي يوالي نائباً في المنطقة يراجع النائب. والعائلة التي لم يواتِ الحظ مرشحاً للنيابة تواليه، تراجع موظفاً كبيراً يمت إليها بصلة ما، أو تستفيد من ولائها «للعهد» فتراجع مرجعاً من مراجعه، أو تواتيها فرصة السيطرة على بلدية القرية فتخص حيّها ببعض الامتياز في استخدام مواردها. لكن عمل «المراجعة» في جميع هذه الحالات قلّما يكتل العائلة أو يستنفر قسماً كبيراً منها. بل هو يبقى في حيّز «الوجاهة». وتؤول هذه المسارب كلها إلى حجب بروز القرية على أنها وحدة ذات «مصلحة عامة»، يحمل أهلها وحدتها ومصلحتها.

حتى إذا وصلنا إلى الانتماء الطائفي بصفته إطاراً ودافعاً ممكناً للتوحيد، على صعيد المنطقة أقلاً (وهي مركز الكثافة الشيعيّة الرئيسة في لبنان)، وقعنا على مشكلة شائكة سوف نعود إليها في مجال آخر. على أننا استجمعنا، في ما سبق، عناصر لطرق هذه المشكلة، يحسن التذكير بها. من ذلك أن ضعف الوشائج التي تشد التحالفات العائلية في القرية وخفوت المنافسة بين طرفي هذه التحالفات التقليديين (وهو خفوت زاد منه تكاثر «المبادلات» على اختلافها) قد أضعفا «الجملة العصبية» (بمعنيي الكلمة) التي تتوّجها الزعامة الطائفية. وجاء اعتماد الدائرة الانتخابية المصغرة ليعزز قدرة الزعامات الضيّقة على المساومة وليحرم الزعامة الكبيرة من بسط ظلالها النيابية على المنطقة برمتها(٦). وبانَ الارتهان القوي الذي تمسك به الدولة

(٦) لم يكن هناك، في أي وقت، منذ تأسيس لبنان الكبير، زعامة كبيرة واحدة، بل =

(بأجهزتها وعنصرها الطائفي المهيمن) هـذه الزعـامة، فتمنـع اتساع الخـروق في سيطرتها لقـاء تعهدهـا بالتـزام حد لا تتجـاوزه. وضاقت حلقـة المتصلين مبـاشرة بهـذه الزعـامة وكثـر الحجّاب بينهـا وبين الجمهـور وتقلص طـابعهـا «الشعبي» القـديم. أمـا الـزعـامـات الضيقـة، فقـد نحت هي الأخـرى إلى «الاعتـزال» في العاصمـة، وعوضت تضـاؤل العصبيات التي كـانت غـذاءهـا بوظيفة هي ما يسمّى بالوساطة أو ما يشاكلها تشبه في برودها الوظيفة الرسميّـة أو وظيفـة تخليص المعـامـلات. هكـذا اتسعت دائـرة الشؤون المحليّـة التي تزوغ من نزوع الزعامات إلى التدخل إذا وجد. وقامت أجهزة الدولة بـالقسط الأكبر من مهمة التوسيع هذه. فانتزع القضاء وظائف عدة من الزعامات. ولم يعـد وقع الـزعامـات حاسمـاً، في كثيـر من الأحـوال، على السلوك المحلي لأجهزة الدولـة المركـزية. وظهـر أحيانـاً أن تدخـل موظف كبيـر أو صغير في بعض الشؤون أجدى من تدخل النائب أو الزعيم، الخ. . . وإذا كان صحيحاً أن الزعامات تمسك دائماً بخيوط عديدة في إدارات الدولة، وأن «الـوساطـة» سنّة عامة من سنن السلوك الإداري في لبنان، فإن ذلك لم يمنع تكوّن الدولة طرفاً يقوم بينه وبين المواطنين تعامل يظل حضور الزعامة فيه حضوراً متقـطعاً قـد تغني عنه الـرشـوة أو القـرابـة الـخ. . . ولا شـك أن استقـلال دائـرة من العـلاقات المـدنيّة والحقـوقية (التي لم يعـد تدخّل الزعـامـة يكسبهـا صفـة «سيـاسية» مبـاشرة) هـو سياق تـاريخي طويـل وناقص. فهـو قد بـدأ بفقـدان

= اثنتان أو ثلاث. وكانت زعامة الجبل (آل الأسعد) تواجه زعامة الساحل (آل الخليل وآل عسيران) وزعامـة آل الزين الـذين اتسـع نفوذهم أيـام الفـرنسيين. لكن هـذه الزعامات الأخيرة لم تكن تداني الأولى في عراقتها واتساعهـا. وقد ظهـر ذلك جليـاً أيـام الدائـرة الانتخابيـة الموحـدة في العهد الاستقـلالي الأول. حتى إذا اعتُمـدت الدائرة المصغرة برز ثقل «البؤر» التي تحتلها زعـامة إقليم الشقيف القـديم وزعامتـا الساحل فانكفأ ظـل آل الأسعد إلى حـد بعيد عن صـور أولاً ثم عن الزهـراني وعن النبطية، نسبيـاً. ولم يعد نفـوذهم هناك، على أي حـال، عنصراً مقـرراً، بل صـار عنصـر تـرجيـح بين الـطرفين المحليين ظهـر أنـه لا يقـوى بـالضـرورة على حسم المواجهة لمصلحة الطرف المستفيد منه. وتكونت في مرجعيون معارضة حزبية قوية لهم، شارك في منعها من خرق جبهتهم عداء الدولة لها والتفاف أكثـرية المسيحيين والدروز في المنطقة حول الزعامة الأسعدية.

الزعامات إقطاعها الزراعي. وخطا خطوة إلى الأمام مع تكون الإدارة الانتدابية وإخضاع أجهزتها للمستشارين أو للمندوبين الفرنسيين أو لقائمقامين وموظفين محليين تختارهم السلطة الفرنسية التي كانت قد استعْدَت عليها معظم الزعامات الجنوبية. وقد استؤنف هذا السياق، بعد انتكاسة العهد الاستقلالي الأول، مع توسع الشقة بين جهاز الدولة التنفيذي وجهاز التمثيل النيابي في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب. وأسعف التقسيم الانتخابي الجديد ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ إمكان موالاة الزعامات الجنوبيّة كلها تقريباً للعهد، بعد أن جنّبها توطد استقلالها في مناطقها مغبّة التنافس الحاد في ما بينها. وقد باتت ظاهرة الموالاة الإجماعيّة هذه ثابتة تقريباً منذ نهاية عهد فؤاد شهاب، إذ استقر كامل الأسعد في رئاسة مجلس النواب، ودخل الوزارة عادل عسيران، وكاظم الخليل وسليمان الزين وبعض نواب الكتلة الأسعدية. وتجنّب من كان خارج الوزارة استثارة «العهد» واعتبر نفسه مرشحاً للحكم لا بد أن يأتي دوره. ولم يمنع ذلك استمرار الانفصال بين كتل الزعامة، بل أدخل عليه عامل تنافس دائم هو التنافس على حصة الجنوب الشيعي من الحكم بعد أن انحصر الصراع على رئاسة مجلس النواب بين الزعامتين الشيعيتين الأسعدية والحمادية. هكذا كانت شروط الموالاة الاجتماعية لرأس السلطة هي نفسها شروط تباعد الزعامات الشيعية المستمر وشروط انتقالها من طور التصارع على امتداد الجنوب كله إلى طور الانعزال النسبي بعضها عن بعض، أي، بالنتيجة، إلى تشرذم التمثيل السياسي التقليدي لشيعة الجنوب والحد من فعاليته.

ليس هذا الوضع الذي انتهت إليه كتل الزعامة الشيعيّة في الجنوب سبباً وحيداً لمنع نشوء وحدة طائفية مبادرة في مواجهة «أزمة» الجنوب التي أخذت عناصرها تتكون مع الدخول الفلسطيني المسلح إليه، ثم احتدمت في أوج الحرب اللبنانية وانفجرت مع «حرب الجنوب». بل إننا قد أشرنا إلى أن تفسخ المستويات الدنيا من العلاقات الاجتماعية ـ السياسية السائدة، قد رافق الاعتكاف النسبي للزعامات الكبيرة وغذّاه. ولم تفلح الحرب الأخيرة في جمع موسى الصدر بكامل الأسعد ولا في إنشاء أي تجمع شيعي له حظ

ثابت في عمومية التمثيل الطائفي. يطرح هذا التوزّع مسألة الانفصام الشيعي بين حلم الاندماج في الدولة وحلم التكون الذاتي، وهما حلمان تعيشهما الشيعة ـ تعيش خيبتهما ـ في صورة الاحتفال. ويطرح أيضاً، في سياق الانفصام نفسه، مسألة الإمامة ومسألة غيبتها على أنهما استبعاد لتوحيد الجماعة وإرجاء له إلى الحياة الأخرى واستبقاء لتراتب اجتماعي في علاقات الولاء (أو في «المرجعية» حسب المصطلح الأصولي الشيعي) يستبعد علاقة الإمامة ويكثّرها محيلاً إياها إلى إمامة مفتّتة. هذه كلها مسائل تشكّل مستوى في التفسير يرسو تحت مستوى العلاقات الاجتماعية ـ السياسية ومستوى مواقع الزعامات السياسية وعلاقاتها، ولها، في أي حال، مجال آخر.

عظمة العائلة وبؤسها

بين صور العلاقات التقليدية بقيت في الجنوب إذن صورة واحدة أصابتها هي الأخرى شروخ التحولات الطارئة على المنطقة، إلّا أن ضرورات حيويّة فعلاً (نجم بعضها عن هذه التحولات نفسها) ظلّت تحفظ تماسكها وتجعل منها شكل التنظيم الأساسي الذي واجه به الجنوب أزمته الطويلة ثم واجه به الحرب. تلك هي العائلة. وإذا كنا لا نقصد العائلة في صورتها الموسعة أي تلك التي تمنح أعضاءها اسمها، فإننا لا نقصد العائلة النواتية أيضاً. العائلة التي نقصدها هي أولاً شبكة قرابة وثانياً شبكة تضامن يتحدد اتساعها أو ضيقها انطلاقاً من موقع يحتله فرد ما ونختار أن نقف فيه. فهي إذن موئل رئيس لا فكاك منه، في هذا الريف، للعلاقات اليوميّة الدائمة. وهي أنموذج الموائل الأخرى من علاقات الصحبة إلى بنوّة القرية الواحدة إلى علاقات العمل. بهذا المعنى تشمل العائلة علاقات الأمومة والأبوة وعلاقات البنوة التي تناظرها وتشمل أيضاً علاقات العمومة والخؤولة وفروعها. فلا تكون العائلة بطناً ولا فخذاً، بل تغطي شبكتها أجزاء متفاوتة من الإثنين. وينجم هذا التفاوت عن تدخل عناصر طارئة على القرابة (من صحبة أو نفور أو تجاور أو تباعد إلخ . .) توهن التضامن المنبثق من القرابة أو توطده. لكن القرابة تبقى محور التضامن وطاقته التي تستنفرها الحاجة

فتكنس العناصر المنافية للتضامن أو تتعثر عندها، تبعاً لميزان بين الطرفين يتغير من حالة إلى أخرى.

استطاع هذا المستوى من التضامن، رغم ما اعتوره من تقطع نتيجة النزوح السابق على الحرب والهجرة البعيدة ورغم اختلاف سلم القيم من جيل إلى جيل بفعل التعليم وتنافر الانخراطات القطاعية وتباين الانتماءات السياسية، أن يستنفر في الجنوب بيوت المقيمين، حين بدأ النزوح عن ضواحي بيروت، وأموال المغتربين، وآلافاً من الخدمات الصغيرة، شكلت لحمة المواجهة الجنوبيّة للحرب وأسدلت ما يسميّه الجنوبيون «السّترة» على ما حاق من جرّاء الحرب بكل عائلة. لكن اضطلاع «العائلة» بهذا العبء، في وقت انسحبت فيه أجهزة الدولة، واعتكف التمثيل السياسي التقليدي، وضعفت عصبيات العائلات الكبيرة، وكانت فيه معالجة التنظيمات على ما وصفنا من ضيق الرقعة والقصور، وفي منطقة تكاد تنعدم فيها مؤسسات التعاون الأهلي (الجمعيات..)، كان له ثمن باهظ. ففي وسع العائلات أن تداري صنفاً معيّناً من آثار الحرب. لكنها لا تستطيع، في نطاق أضيق من هذا النطاق العام، أن تفعل في سلوك تنظيمات كانت إما خارجيّة (فلسطينية) وإما ضيّقة التمثيل المحلّي ومقيدة (لكونها فريقاً في الحرب) باعتبارات ليس للأهالي سيطرة عليها. فلا نرى لمستوى التضامن العائلي أثراً في ردع سلوك من شأنه أن يستثير العداء الطائفي في المنطقة مثلاً. وهي لا تستطيع، في نطاق أضيق أيضاً، أن تنظم حفظ الأمن في القرية مثلاً. وإذا تسلح الأخوة وأبناء العمومة لحماية أنفسهم وبيوتهم لم يستبعد أن يتعدوا بالسطو أو بالأذى على آخرين. وهي قاصرة عن تنظيم معالجة عامة لأزمة التموين.. بل إن ضعف الأطر «العامة» يتيح للعائلات «تخريب» صيغ المعالجة العامة. عليه، كان ثمن التفاوت بين تعبئة التضامن العائلي وانحسار مستويات التضامن الأخرى، أو هامشيتها، أن التشكيلة الجنوبيّة لم تمسك بأي من مقاليد الحرب رغم تلقيها العنيف لآثارها. فكانت أطراف الحرب «حرّة» في تحديد حصة الجنوب من الحرب ودوره (السلبي) فيها ومواعيد اندلاعها فيه وتجولها بين أرجائه. كان الجنوب حاضراً في الحرب غائباً عن هيئة أركانها (الوهميّة

طبعاً). وكان هذا الحضور ـ الغياب تتمة وانفجاراً لحضور ـ غياب سابق هو حضور الجنوب وغيابه في «أزمته» الطويلة قبل الحرب.

زحف «التنسيق»

حين بدأ الجنود وأنصار الجيش، في رميش، يجأرون بالشكوى من تمنع جيش لبنان العربي عن دفع رواتبهم (في تموز ١٩٧٦)، لم يكن لهذه الشكوى صدى في القليعة. فقد كان حنّا سعيد، قائد الجيش اللبناني، وابن القليعة، يرسل إلى «جنوده» و«أنصاره» هناك سائر ما يحتاجونه. كان الجنود والأنصار في القليعة نحو ٤٠٠، أي أنهم كانوا يشكلون، دون شك، أكثرية الذكور الراشدين (إذا استثنينا الكهول) في قرية لا يزيد تعداد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة. وكانت أنوار خط المنارة الإسرائيلي تطفأ كل ليلة لتمر بأمان إلى القليعة قافلة التموين. ولما كان الجنود والأنصار هم القرية فقد كانت قيادتهم مختلطة بين ضباطهم ووجهاء القرية من آل فرنسيس. ولم تواجه هذه القيادة معارضة تذكر. وكان في وسع المارين عبر القليعة، الواقعة وسط منطقة باتت مدججة حتى أسنانها بالسلاح الفلسطيني والتقدمي، أن يروا على جدرانها أرزة الكتائب تتحدى وأن يقرأوا الشعارات: «مع الكتائب حتى الموت»، «سنلقنهم درساً لن ينسوه»... هذا قبل أن يقطع مسلحو القليعة الطريق.. كان الموقع ممتازاً لبدء الاختبار. فالقليعة واجهة صلبة حملت، منذ هذا الصيف، «مجسّماً» للحرب اللبنانية كلها، أخذت تكتمل معالمه. أهم هذه المعالم: تماسك الإعداد الذاتي الماروني وسيطرة نواته العسكرية على وسطها.. القدرة المارونيّة الثابتة على تغليب الصياغة الطائفية للحرب، بحيث يمنحها إحجام الخصم فرصة التصعيد والغلبة ويعزّز إقدامه صلابة الشرنقة المارونية.. استنباط قدرة ثانية من هذه القدرة الأولى على تحديد مواقع القتال وتوقيت الجولات، على نحو يستبعد المغامرة العسكرية ويبرز وزن الحمايات السياسية ـ العسكرية التي يستفيد منها الموارنة وحدود الحمايات التي يستفيد منها الخصم. وقد كانت حصيلة هذه الاستراتيجية ماثلة للعيان في حالة القليعة ومعها ثقل الدور الصهيوني في الحرب كلها.

فالقليعة بؤرة تنهك الشريط الحدودي، ببطء، وهي، في مكانها، يجنبها الردع الإسرائيلي مغبّة التصفية مقابل اضطلاعها بعبء وكالة معلنة له وتمثيلها الرمزي لحضوره العام في موازين الحرب. في ظل هذه الحماية الرئيسة أمكن للقليعة أن تتلقى تناقضات الصف الآخر في الجنوب الحدودي (وقد عرضنا لها سابقاً)، وأن تستثمرها لتفكيكه، وأمكن لها أيضاً أن تستقبل وأن تستكمل وجهة الكتلة المارونيّة في حربها على الفلسطينيين. وأمكن لها طبعاً أن تجتنب دخولاً فلسطينياً لا تقف دونه حوائل عسكرية تذكر (عدا الحائل الإسرائيلي)، وأن تجتنب التدخل السوري. وبدا أن القليعة الصغيرة (وهي، على صغرها، أكبر مجمع ماروني في قضاء مرجعيون) تخوض حربين على الأقل: الحرب الصهيونية ـ المارونية على الفلسطينيين، وهي حرب غير محدودة. والحرب المارونية على الشيعة وهي حرب محدودة. وبدا أيضاً ـ رغم ما أصاب القليعة من القصف ـ أنها تخوض هاتين الحربين من طرف واحد. هذا بينما كانت تتلاطم، على الضفة الأخرى من جبهة الجنوب ـ تحت وطأة هاتين الحربين، حربٌ أخرى هي في لبابها داخلية..

لاحقاً جرت في الجنوب أمور كثيرة، ولكن كلًّا من اللّاعبين كان قد حفظ دوره.

في رميش كان العسكريون يزيدون عن المائة (مع الدرك)، وكانوا في دبل نحو سبعين. وكان في كل من القريتين عشرات من «أنصار الجيش». أما عين إبل فلم يكن فيها وجود عسكري جدير بالذكر. لكن بعض دوريات الحراسة كانت قد نظمت فيها بعد مقتل اثنين من فلاحيها نهاراً في حقل كانا يحرثانه، وسرقة سيارة منها، وانتزاع بندقية صيد من شاب كان يحملها وهو يتنقل في القرية خلال السهرة. ورغم حرص العينبليين الظاهر على تسوية كل إشكال يطرأ على العلاقات بينهم وبين بنت جبيل، دون إبطاء، كانت تسري شائعات ـ مضخمة، على الأرجح ـ عن ورود السلاح بكثرة على عين إبل. في التوابيت!.. أما القوزح ـ وهي رابعة القرى المارونية وأصغرها في القضاء ـ فقد بقيت منزوية صامتة.

رفضت قيادة جيش لبنان العربي، أول الأمر، أن تدفع رواتب

العسكـريين الرميشيين مـا لم يلتحقوا بهـا. وكان هؤلاء يعلنـون عـزوفهم عن دخول أي من الجيشين (جيش الخطيب وجيش بركات) ويـطلبون، لقـاء هذا الحياد، رواتبهم التي تأخرت أشهراً. أما قيادة جيش لبنان العربي فكانت في حرج.. ذلك أن دفـع الرواتب لعسكـريين يشترطـون البقاء في بيـوتهم يفتح بـاب المطالبـة بمعاملة تجـري على القـاعـدة نفسهـا أمـام بعض العسكريين الآخـرين الذين التحقـوا بهذه القيـادة ووضعوا أنفسهم في تصـرفها. لم يكن يسع جيران رميش الإسرائيليين أن يدعوا المفاوضـات تجري وهم يتفـرّجون. وإذا كان جيش لبنان العربي قد رضي، في النهاية، بدفع رواتب العسكـريين النـظاميين عن شهر واحـد (مشترطـاً تسريـح الأنصار وجمـع سـلاحهم) فـإن إسـرائيـل عـرضت في المقـابـل فتـح بـوابـة واسعـة بين رميش والمستعمـرة الصهيـونية المجـاورة دوفيف.. بوابـة يمر منهـا إلى رميش التموين والسـلاح والمال، ويمرّ منها إلى إسرائيل العمال وطـالبو التـدريب والمرضى والتبـغ.. ويعبرها في الاتجاهين ما أطلق عليه مذ ذاك اسم «التنسيق» بين قـرى الحدود المارونية والسلطات الإسرائيلية والتنـظيمات المـارونية. هكـذا أقفلت رميش أبوابها أياماً أمام «الغرباء» لترتيب البيت. فسمّيت هيئـة لإدارة القريـة، ونصّب أحـد الرتبـاء مسؤولاً عسكريـاً، ووزع السلاح، ونـظمّت الحـراسـة، ورتبت صـلات العمل والتجـارة والتدريب مـع المستعمرات الإسـرائيلية المجـاورة، وافهم المعارضون القلائل في القرية أن السكوت سلامـة[٧].. وأرسي التنظيم نفسه في دبل بعد أسابيـع وبدأت قـافلة العمال الـدبليين تعبر حـانين الشيعية ورميش إلى بـوابة دوفيف كـل صباح وكـل مساء، شـاهرة بنـادقها من نـوافـذ السيـارات ومقطورات الجـرارات. ورغم أن دبل كـانت آخر القـرى رضوخـاً للتنسيق، إذ انتـظرت إغلاق المفتـرق الذي يصلهـا بطريق عين إبـل ـ رميش

(٧) تـوافقت هذه الإجـراءات مع المفـاوضات على تسليم التبـغ الرميشي بين حـزيـران وتمـوز ١٩٧٦، في إطار «الحـل» الذي سبق حـديثه لمشكلة المحصـول. اشتـرط مسلحو رميش قدوم اللجنة إلى قريتهم متـذرعين بما جـرت عليه عـادةً إدارة الحصر وبـوجود حـاجز فلسـطيني على مدخـل بنت جبيل. وحين رُفض شـرطهم «أغلقـوا» قريتهم ومنعوا خروج التبغ منها.

أمـام المسلحين المرابـطين في بنت جبيـل، وانتـظرت أيضـاً عـودة قسم من عسكرييها كـانوا في جبهـات بيروت والجبـل، فإن رضـوخها كـان ليّناً. ففي بداية الصيف اختطف شابان منها قرب حانين وقتلا وألقيت جثتاهما في وادي صربين القريبـة ـ ولم يكن عليهما (بشهـادة سائـر الأطراف) مـأخذ معـروف. فـاعتملت في القريـة، مـذ ذاك، بـواعث خـوف ونقمـة لم يكن من الصعب استثمـارها. ثم إن المشـاركين في الحرب اللبنـانية، من عسكـريي دبل، لم يكونوا قلة. وكانت التنظيمات المارونيـة، و«الأحرار» الشمعـونيون بخـاصة، صاحبة نفوذ في القرية.

ولم يلبث مـدّ التنسيق، بعـد رميش، أن وصـل إلى عين ابـل، وكـان وصـوله صعبـاً. ففي ذات يوم من آب ١٩٧٦، وصـل إلى القـريـة من ميناء جونيه عبر ميناء حيفا وبوابة دوفيف ـ رميش، أربعة عشـر شابـاً غادروا حـديثاً جبهات الحرب اللبنانية. كانوا من عين إبل نفسها. إلّا أنهم كانوا من سـاكني بيـروت. وكان سـلاحهم عند وصـولهم بنادق «فـال» الإسرائيليـة.. قبـل أن تضاف إليها الملالات والمصفحات. ولم يكن في القرية نفسها مـوقع واسـع أو مرجع صلب معدّ لاستقبالهم فعلاً. بل انهم هبطوا من خارج التـراتب العائلي والعلاقات المنسـوجة مـع الجوار وهمـوم الحياة اليـوميّة. وبهتت القـرية وهي تستمع إليهم في أول اجتماع دعوا إليه في دار البلدية، بعد وصولهم بيومين. قـالوا أنهم جـاؤوا لشن الحـرب على «الغـربـاء» وأنهم سيعملون على كسب الجـوار الشيعي وأنهم يملكون ضمـانات للنجـاح. وكان رفض القـريـة لهـذا الكلام قاطعاً. على أن حزم وجهاء القريـة لم يمنع بعض الشبـان من التفلت حين بدأ توزيع البنادق وبوشر التدريب. وسرعـان ما وجـد سواد أهـل القريـة أنفسهم بـلا حول ولا قـوة حيال تكـاثر البنـادق في الشـوارع. وأخـذ «نـظام» القرية يتآكل وينزوي أمام نموّ الكتلة الجديـدة. وحين قتل المسلحـون ـ بعد أسابيع ـ أربعة من مقاتلي «فتح» كانـوا يعبرون القـرية في سيـارة، بعد زيـارة لحانين وتوقف في عين إبل نفسها (وقد قتل من مسلحي عين إبل ثلاثة)، ظن طـاقم «النظام» القـديم في القريـة أنه مـا يـزال قـادراً على النـطق بـاسمهـا. واتخذت المقاومـة الفلسطينيـة طاقم بنت جبيـل ـ عيتا الشعب وسيـطاً يحسن

التحدث إلى نظيره الماروني. لكن وفد عين إبل المفاوض لم يكن القاتل ولا أهل القاتل ليصح إجراء الصلح معه. وسرعان ما قهقهت القذائف الإسرائيليّة على أطراف بنت جبيل.. ساخرة من المفاوضات. ومع القذائف كان البصل الإسرائيلي قد بدأ يباع في أسواق الجنوب، وكان المرضى الجنوبيون ـ مسلمين ومسيحيين ـ قد أخذوا يتوافدون زرافات إلى بوابة الحدود الإسرائيلية قرب كفركلا. وكان مسلحو القليعة قد بدأوا يقطعون طريق مرجعيون ويفتحونها..

لم تحمل حرب الجنوب إلى الجنوب إلّا ما كان مطويّاً في هذه المقدمات وفي خواتيم الحرب اللبنانية. فهي قد وقعت على قرى مسحوقة تحت وطأة مهجريها ومنظماتها وتفتت أطرها السياسيّة وغربتها عن «مدار» الحرب رغم حضورها الكثيف في «سياقها». وحين كان القصف يبدأ (في أوائل أيامه) كانت النساء المهجّرات يأخذن بالنواح في المدارس ـ مقر إقامتهن ـ نواح من يشعر أن ظهره إلى الحائط وأنّه لا يستطيع حراكاً. ولم يلبث معظم المقاتلين من أبناء القرى التي شهدت قصفاً متصلاً أو قتالاً أن هربوا مع أهلهم الهاربين. فقد استطاع تفتت التشكيل الأهلي أن يجرف معه تماسك التشكيل التنظيمي العسكري المتصل به. وأقفلت بذلك حلقة الغربة. كان قوام المقاتلين في مواجهة الجبهة الإسرائيلية المارونية من القطعات الفلسطينية القادمة طازجة من الجبل ـ وفيها حضور لبناني لا يستهان به. وكانت تقاتل أيضاً وحدات من جيش لبنان العربي متعددة المنابت، ومسيحيون من جبل لبنان (قوميون سوريون) و«محرومون» من البقاع ومن قرى الجنوب البعيدة وعراقيون، إلخ.. عليه، كان الانفصام تاماً بين القرى وجهازها العسكري، في معظم الحالات. وإذا نحن استثنينا جهداً بذل في بعض المواقع (في بنت جبيل بخاصة) للاستمرار في المحافظة على أمن القرى الداخلي وفي تنظيم التموين، وقعنا على تقسيم غالب للعمل بين الأهالي والمسلحين. فعلى المسلحين مهمّة خوض الحرب (أي القصف، غالباً) وعلى الأهالي، في تشكيلهم الذي سبق وصفه، مهمّة تلقي آثارها.

هكذا وقعت، في النبطية مثلاً، معركة طالت أياماً بين «الصاعقة» و«جبهة الرفض» لم يكن أهالي النبطية يملكون حيالها إلا الهرب أو الاحتباس

في البيـوت وانتظار القـذائف. وهكـذا خلت حـواضـر جبـل عـامـل الثـلاث (النبطية، الخيام، بنت جبيـل)، إلاّ من «صامـدين» نادرين، بعـد أن تجـاوز تعـداد المقيمين في كلٍ منهـا العشـرين ألفـاً، خـلال صيف ١٩٧٦. وهكـذا تـداول الجنوبيـون تهماً تنسب إلى المقـاومة الفلسـطينية العمـل على إخـلاء الجنوب الحدودي من سكانه. فأناس يقولون أن قـذائف صغيرة (هـاون ٨١) سقـطت في النبطيـة، لا يمكن أن يكون مصـدرها القليعـة التي يفصلهـا عن النبطية خط نار طوله ١٦ كيلومتراً. وآخرون يقولون أن جدراناً شرقية في بنت جبيـل (غير مـواجهة لإسـرائيل ولا لعين إبـل) أصيبت بقـذائف الـرشـاشـات الثقيلة. أما الخيام فقد اقتسم مسلحون فلسطينيون أثـاث بيوتهـا مع أهـاليها، حين سمحـوا لهم بإخـراجه (في أواخـر حزيـران ١٩٧٧) بعد أن كـانـوا قـد منعوهم من ذلك طوال أشهر، حفاظاً على «صمـودهم». ولم تنج الـطيبة من بعض النهب حين تمّ استـردادها من المسلحين المـوارنـة. هـذا بينمـا نجت ربّ ثلاثين الصغيرة، لأن تنظيماً آخر ـ أو جناحـاً آخر من التنـظيم نفسه ـ هـو الـذي استعادهـا. يضاف إلى ذلـك تداول أنبـاء عن «تجـول» المـدافـع بين الأحياء حين القصف وعن المبادرة إلى القصف دون سبب، كلمـا بدأ أهـالي البلدة في العـودة إليها، بحيث يشمـل الرد جميـع الأحيـاء ويمنـع العـودة..

وسواء كان بعض هذا الكلام مختلقاً (باستثناء أخبار النهب فهي ثـابتة) أم لا، فهـو لا يجد تفسيـره الشافي في نسبتـه إلى «حرب نفسيـة» ما، بـل يشير إلى الانقطاع الذي بات قائماً بين منطق الكتلة الأهلية الجنوبيّـة، حيال الحـرب، ومنـطق العمل العسكـري المزروع في القـرى. فحين ينهب مسلحو «الصف الوطني» قرية «وطنية» خاضوا معركة بالغة العنف لاسترجاعها، وحين يجعلون لأنفسهم حصـة في أثاث مـدينة ريفيّـة يدّعـون حمـايتهـا من العـدو (بعـد أن شكلت قـاعـدة لهم طيلة سنـوات، قصفت خـلالهـا مـراراً)، تكـون القـريـة والمدينة قد تحولتا إلى موقعين عسكريين لا غير. ويكون أهلهما قد تحولـوا سياسياً، في نـظر المسلحين، إلى أصفار مستبـاحة تنحصـر قيمتها في أثـاث منـازلها.. بهـذا المعنى كانت القـاعـدة التي أرسيت عليهـا حـرب الجـانب التقدمي ـ الفلسطيني في الجنوب مجرّد فجـوة ظلَّ قـرارها يـزداد ابتعاداً كـل يوم.

خبرات بالزمان والمكان
في مدينة محتلّة

تـدرك(*) أحيانـاً أنك حبيس هـذا الحيّ الـذي اسمـه «رأس بيـروت» فيحزنك ذلك جداً. ولكن حـزنك ـ على مـا يظهـر ـ سطحي الجـذور. ففي الصيف الماضي كان بـاص النقل العـام، في باريس، ومعـه الفراغ، يقـرّبان إليّ المدينة بتمـامها. ولم أتوان ، من جهتي، عن اغتنام الفـرصة المتـاحة. على أنني، منذ الأيام الأولى، لم أجـد، في حريّـة التنقل هـذه، كل حـلاوة المفاجأة التي كنت أتوقع. بل علمت بسرعة أن الجادّات يسعها أن تكون من الـطول بمكان يجعـل المرء لا يجـد في ساقيـه من القـوة ـ وإن يكن لا يـزال فتياً ـ ما يكفيه لعرض جميع الواجهات التي على الرصيف الأيسر وللعودة، بعد ذلـك، على الرصيف الأيمن، إلى المقهى الذي منـه انـطلق. فكـان مني أن منحت نفسي، دون قرار، إذناً بالضجر.

البؤس الراكد

في دوار مـدينتنا التي غـادر عليها العنف، بسـائر أشكـالـه، كـل هـذه البصمات، لا تحتمل الأشيـاء أن تطول بهـا جدّتهـا. فهي تنساق، بسـرعات مختلفـة، في دورة اهتراء تـدريجي. وحين تضمر كلمـة «أطلال» مقـارنة مـا ببقايا صور القديمة أو بيومبايي تعود غير صالحة لـوصف هذه النـاحية أو تلك من بيروت، وإن تكن الناحية المقصودة سـوقاً من الأسـواق في قلب المدينـة

(*) وضعت هذه المقالة أصلاً بالفرنسية ونشرتها مجلة Autrement الباريسية في عددهـا الثالث والثمانين (تشرين الأوّل ١٩٨٦)، وهو خاص بـ «مدن في الحرب».

المهدوم. فإن شيخوخة الآثار القديمة وجلال مظهرها يفرغانها من كل حضور بشري فعليّ، ويصير حضورنا نحن أمامها مقصوراً على المشاهدة فيبقى منها على مسافة. وأما اهتراء بيروت فقد تواصل تحت أنظارنا. فحفظنا لكل شارع ولكل واجهة صورة أولى (أو صوراً عدة امتزجت في واحدة) وظلت تلك الصورة تشعل، كلما شاءت، في نظراتنا الحاضرة، بصيصَ حنين.

الشبه أوْلى بأن يُبحث عنه بين عمارتنا والإنسان المنهار (بسائر معاني العبارة) أو بين شارعنا والأسرة المنكوبة.

هذا وتردّي المدينة يتقدم نحونا في صور كثيرة. نرى، بطبيعة الحال، هذا الجدريّ على الجدران التي أكل وجوهَها الرصاص وشظايا القنابل. ولكنه لا يبدو مهولاً حقاً إلاّ على جانبي «الخط الأخضر» المشهور وفي قلب المدينة بخاصة. وهذه مواضع لم يحفظ منها ذكريات حيّة إلاّ الذين جاوزوا الثلاثين. فهم يستعيدون فيها مشاهد من حياة أخرى حوّلتها اثنتا عشرة سنة من الحرب إلى طفولة إجمالية. فما قبل الحرب لا ينفصل عن منظر الجمهور: منظر الخليط البشري في الشوارع أو في المقاهي أو على أبواب دور السينما. لذا تجرّد ما قبل الحرب من كل ما هو شخصيّ فيه وصار نوعاً من عهد صبا جماعي. أما اليوم فنحن نبدو منفيين من المدينة، ملقى بنا على أطراف ما كان قبلها. فشأننا مع هذا القلب شأن قدماء التلامذة يعودون إلى مدرستهم، بعد سنين، ليحتفوا بمناسبة ما، فيردّهم الاحتفال جميعاً إلى طفولة مشتركة.

هذا الانقباض في الصدر لا يحصل كل يوم. فمعظمنا يمتنع عليهم قلب المدينة لأنهم يقيمون بينهم وبينه سوراً من الرهبة. فهم، حتى في أوقات الهدنة، لا يفكرون في الاقتراب منه بلا داعٍ جدي. يستثنى من هذا طبعاً آلاف من الناس ما زالوا يعملون ـ بل يعيشون ـ في ما تبقى منه. ويستثنى أيضاً أولئك المتحصنون بالمتاريس، يصوبون أسلحتهم إلى جدار بعينه أو إلى مفترق بعينه.

مع ذلك أجد أن الجدران المهدّمة ليست أكثر ما يثقل على النفس.

وإنما هو الإهمـال. والإهمال أراه على جـدران رُمِّمت مرات عـدة في خلال عقد من السنين ولكن لم يجدّد طلاؤها أبداً؛ وأراه في تلال القذارات التي لا يرفع الكنّـاسون إلاّ جـانباً منهـا، وفي الاستكانـة لحال الأرصفـة التي احتلتها السيارات؛ وأراه في الشيخوخة القاسية التي دهمت الورشـات المتروكـة وفي ذبـول العمارات الفخمـة وعري مـداخلهـا التي كـانت، في مـاضي الـزمن، متـلألئة بـالنور ومـزهرة، وأراه في ألف شيء من هـذا القبيـل. وأمـا الأحيـاء المكتـظة فقد حفـظت فيها المبـادرة إلى البناء حيـويتها. حفـظها لهـا تحالف المضاربة العقـارية ونـوع من الاستقلال الـطائفي بشؤون الحيّ يحمي الشقق من الاحتـلال غير الشـرعي. على أن الحرب اجتـاحت الواجهـات والشوارع هناك في صور أخـرى. فالبنـاء فالتٌ من عِقـاله هنـاك يتجاوز على الـرصيف وعلى أرض الـطريق. والنقص في التجهيـز الصحيّ يسعفـه حضـور الـرمـل الغـامر، بمـا هو مـادة بنـاء وبمـا هـو مـادة دفـاعيـة، فتنشـأ من ذلـك سيـول مـوحـلة فـي الـشـتـاء، تـمـسـح الـزفـت الـرمـزي عـن الـطرق ثـم تتجمّـد، في الفصل الجـاف، لتصيـر معجـونـاً ذا رائحـة، تثـور منـه سحب غبـار حمراء أو سوداء. في ما خـلال ذلـك تظهر العمـارات الجـديـدة وهي محشورة بعضها إلى بعض، ممطوطة إلى أعلى، أهمل تهذيبها بعـد الفراغ من إنشـائها، وكـأنها تـلاقي، في جـدتهـا، قـدم العمـارات الفخمـة في بؤسهـا المكتسب. هذا والأحياء الشعبية أكثر تعرضاً للقصف من غيرها. لذا تُشرع عبر الفجوات في واجهاتها المبقورة هشـاشة الأعمـار البشريـة التي تتقضى خلف هـذه الجدران الورقية، واشية بمـا تنـاوب عليهـا من صـريـر العنف وصـريـر المضاربة.

على أن المـدينـة، وهي تفـرغ من وسـطهـا وتقسم إلى اثنتين بشـريط طويل من الخرائب، لم تكف عن النمو. فإن كلّاً من شطريها واصـل توسّعـه بحيث يهرب على قدر الإمكان ـ مع استثناء ضخم واحد ـ من جوار المساحة التي يلامس عندها الشطر الآخر. أما الاستثناء فهو الضاحية الجنـوبيّة، وكـان فيهـا سكن شيعي قـديم فعل، بـرغم قربـه من الجبهة، فعـل المغناطيس في الجمـاعات التي اقتلعت سنـة ١٩٧٦ من الضـاحيـة الشمـاليـة. ولمـا كـانت

الضاحية الجنوبية محفوفة بمنطقتين مسيحية ودرزية لا يسهل (وقد يستحيل) حملهما على تقبل زحف شيعي له هذه الكثافة، فإنه لم يبق أمامها إلاّ أن تستطيل على امتداد «الخط الأخضر». أما على الجانب الآخر من الجبهة فكانت الأحياء المسيحية تفقد، في ذاك الوقت نفسه، شيئاً من مادتها البشرية. ومضى توسع بيروت المسيحية متجهاً بخطى وطيدة نحو الشمال.

الأشجار

أما تقلّص المرافق العامة فإنّه ساير اضمحلال الدولة. في هذا الميدان بالذات كانت الطوائف الدينية وبعض الجماعات النافذة الأخرى قد كسبت، قبل الحرب، أكثر من جولة واحدة على السلطة الآخذة في التحلّل. وكان حرج بيروت أول المرافق تضرراً من ذلك. فقد تحوّل جزئياً، وهو الذي اشتهر بأنه رئة المدينة، من مساحة خضراء إلى مقبرة أو أكثر. ولم يعتم الأحياء أن لحقوا إليه بالروّاد من موتاهم. وهكذا أنشئت مدارس وأماكن للعبادة أو للاحتفال في جوار القبور، ووضعت كل طائفة مؤسساتها الخيرية في حماية موتاها. وكانت الدولة قد انتبهت قبل ذلك إلى أن الحديقة العامة لما كانت أحسن تنظيماً من الحرج العاديّ فإن أمر الدفاع عنها قد يكون أيسر تناولاً. لذا أخذت تحوّل الشطر الذي كانت لا تزال قادرة على التصرف به إلى منتزه مجهز. على أن هذه الجهود ذهبت درج الرياح لأن الجانب المذكور من الحرج ما لبث أن ضمّته الحرب بعفويّة تامة إلى «الخط الأخضر» المشهور. وجاء الاجتياح الإسرائيليّ، سنة ١٩٨٢، ليجتث معظم الأشجار التي كانت الحرب الأهليّة، قد تركتها واقفة. فلعلّ هذه الأخيرة كانت أحرص من الاجتياح على توازن البيئة. وذلك أن الأشجار تخفي المتقاتلين بعضهم عن بعض، وأن هؤلاء لم يكونوا مصرّين على كشف المساحة الفاصلة بينهم حتى لا تسهل إصابتهم وحتى لا يضطروا أيضاً إلى إحكام التصويب على الواقفين في الجهة المقابلة. فكان من جراء ذلك أن أرض الأسواق القديمة نفسها أجيز لها أن تتفتق عن خصوبة مَرَضية. في الوقت نفسه كانت جنينات الأحياء التي بقيت آهلة تسلم نفسها إلى نزع لا رجعة فيه.

ما تحت اليومي

لم يظلّل كسوف الدولة مجال الدولة دون غيره. فإن كلّ مجال أعدّ للاستعمال الجماعي ـ وإن يكن خاصاً ـ قد أمكن أن يمتد إليه ظل الكسوف المذكور، لا يعفيه منه إلّا أن يكون قد استجاب لدواعي العزلة الطائفية أو أنه يتمكن من هذه الاستجابة قبل فوات الأوان. سرعان ما اكتشفنا، إذن، أن الذهاب إلى السينما أو الجلوس، بهدوء، إلى مائدة في مقهى ـ ناهيك بالتنزه قبالة البحر أو بمجرد التجول في المدينة ـ إنما هو، في ذاته، فعل جسيم الخطر، كان خطره ـ القتّال في بعض الحالات ـ يختبىء، في ما مضى، تحت آلة قمع بوليسي بالغة التعقيد. فلما أخذت هذه الآلة تتآكل تحت أبصارنا، بات على المرء أن يدخل في آلة الحرب وأن يتخذ لنفسه نفسيّة المقاتل ليتيسّر له أن يبقى قادراً على الانصراف إلى هذه الأمور، دون تقييد، لا بهدوء الإنسان المسالم بل بكل العدوانية المفروضة.

فكان أن دوراً للسينما ومقاهي وفنادق وما إليها غيّرت زبائنها وبيئتها. أما تلك التي كان موقعها أو وظيفتها يملي عليها أن تختار جلّ زبائنها من بين المواطنين المسالمين (الذين يلقبون هنا بـ«الأبرياء») فإن بعضها اضطرّ إلى إقفال أبوابه، هذا حين لم تصل إليه يد الدمار. وواصل بعضها الآخر العمل متباطئاً، هابطاً درجة أو درجتين عن المستوى المعهود له. وواجه بعضها الأخير سوء طالعه بالرضا والتسليم. ومهما يكن من أمر فإن ملذات المدينة وسلاويها لا تستجيب بسهولة لمن يجهد في جرّها نحو ساعة الظهر. وذلك أن معظمها حليف الليل. والليل في بيروت... لنا إليه عودة.

تسييس المنظر

نشدّد مرة أخرى على ما ذكرنا من تشظّي المجال العام وإلحاقه بكل ما هو خاص. فمن كان له اشتغال بالإناسة السياسية، يسع بيروت أن تعرض لناظريه مشهداً ـ يبدو وكأنه مقلوب ـ لحالة سياسية منقوشة نقشاً في معالم المدينة الماديّة. وهو نقش يبدو، بأحد وجوهه، وكأنّه نقض للسياسة وتسجيل

لدبولها. ويبدو، بوجهه الآخر، تسييساً مفرطاً لكل ما هو يوميّ، يصل إلى أدق التفاصيل من هذا الأخير. وما نشير إليه ليس، بالدرجة الأولى، هذا الكسر الذي جعل من بيروت اثنتين ولا هو، بالضرورة، هذا الظل، الشامل أو الجزئي، الذي تبسطه الميليشيات على مرافق اقتصادية كانت، في أيام الخير، بيد الدولة (كالمرافىء والمطار والسجل العقاري واستيراد التبغ ونوادي القمار، الخ . . .) وعلى وظائف للدولة نفسها (من حفظ الأمن إلى القضاء، الخ . . .). وإنما نشير، قبل ذلك، إلى مظاهر التوغلّ الفرديّ في حرم المجال العام وإلى النزوع نحو الكفاية الذاتية في نطاق الأسرة الواحدة أو العمارة السكنية أو المنشأة الصغيرة في ما يتصل بإنتاج خدمات أوليّة كانت في ما مضى من شأن الدولة.

هذا ومظاهر التعدي على المجال العام والجهود الخاصة لتعويض التقصير في الخدمات العامّة متصلة بعضها ببعض بأوثق الأسباب. فما تسعى إليه الخليّة الاجتماعيّة، هاهنا، (أي الأسرة أو المنشأة بل الفرد الواحد أحياناً) إنما هو الاستقلال عن سائر الأخريات، بل هو، بخاصة أيضاً، التحصّن في وجه سائر الأخريات. هكذا تقبل الأسر التحدي الذي تعبر عنه قصيدة مدرسيّة مشهورة لسولي برودوم، فتشتري مولّدات للكهرباء أو بطاريّات أو، في الأقل، قناديل تضيء بالغاز لتداري الخراب المتكرر في مرافق إنتاج الكهرباء وتوزيعها أو التقنين المنظم للتيار. فيتيح لها ذلك إنتاج الطاقة المنزلية في شبكة مقفلة. ويعمد سكان العمارة الواحدة إلى حفر بئر أرتوازية يواجهون بها نقص المياه المزمن، ويذهب القادرون منهم إلى حدّ الاكتفاء من مياه الشرب بما يباع معبأً في القناني. وقد أتاحت أجهزة التلفزيون والڤيديو لمعظم العائلات أن تقاطع دور السينما مقاطعة تامة، لأن الدور المذكورة ساءَ صيتها أو لأن الوصول إليها يقتضي انتقالاً ليلياً قد لا تؤمن عقباه. وفي الحياة اليوميّة ألف تفصيل آخر هذه حالها. هذا ولا يصح الاعتقاد أن الرغبة في الاستغناء عن الكل المديني تفضي بالضرورة إلى إنماء التعاضد في نطاق الحي الواحد أو في نطاق العمارة الواحدة. بل إن بعض العمارات يصل إلى حد الاستغناء عن البوابين (مكتفياً من الصيانة والتنظيف

بما يجود به الزمان) وعن التدفئة المركزية (التي تحلّ محلها تجهيزات فرديّة مختلفة تكون أعلى كلفة منها في بعض الحالات) وعن هاتفها الداخلي (الذي تستبدل به بعض الشقق، متى اختلّ، عنقوداً من الهواتف المفردة أيضاً). لا ريب أن قضبان البوابة الحديدية تظل تشهد بوحدة العمارة وبتضامن سكانها في وجه شرور الخارج. ولكن الأبواب المصفحة التي تزدوج بها أبواب الشقق الأصليّة وتفتح بعكس اتجاه هذه الأخيرة تتمم عزل الأسر بعضها عن بعض وتبرم استقلال كل منها عن الجماعة. ويتوج هذا المسعى كله وضع اليد على رقعة من شارع أو رصيف تسوّر وتوضع عليها الأقفال لتهيّأ بذلك لوظيفة بعينها أو لوظائف عدة: أن تستقبل سيّارة الأسرة، أن تحول دون وقوف السيّارات الغريبة ـ وهي مشبوهة سلفاً ـ أمام المحل، أن تبقى حرّة لتستقبل، في أثناء النهار، فرشاً لبائع تبغ أو عربة لبائع جوّال، إلخ... وأمام مراكز الميليشيات أو منازل قادتها يصل الأمر إلى منع وقوف السيّارات على طول الشارع، هذا إذا لم يُمنع الشارع على السيارات أصلاً. ولا يخلو منظر الشارع إذ ذاك من الإيحاء بما يشبه أن يكون وحدة سياسية تأتّت للشارع من تحوله إلى فدراليّة للقلق. هذه الحرب على المدينة يشارك فيها كل بحسب إمكاناته، بل إن كلّا يجد نفسه مرغماً على أن يضيف مسّة من ريشته إلى اللوحة.

عليه ينتهي الأمر بالشخص الخاص، بفعل تفتت المجال العام وتناوب الجهات الخاصة على قضمه، إلى الاستواء وحدة سياسيّة ـ أو لا سياسيّة، إذ الوصفان سيّان، على هذا المستوى ـ قائمة برأسها ومعادية لشبيهاتها. تداري الميليشيات قلّة الثقة التي يضعها فيها الناس بإرساء سيطرتها فوق هذا الردّ للمجتمع المدنيّ إلى جزيئاته الأصلية. أما فكرة التضامن بغية التصدي لتجاوزات «العناصر المسلّحة» ـ وهي فكرة لا يني المدنيون يلوكونها طوال أيامهم ـ فهي لا تفضي إلا في ما ندر إلى مبادرات احتجاج ملموس ذات حظ يعتدّ به من الصفة الجماعية. والميليشيات، التي يفترض في كل منها، مبدئياً، أن توحّد جماعتها وتعبئهم، لا تسيطر على جماعاتها، في الواقع، إلّا بتجريدهم من كل إرادة سياسية. فإن «تجاوزات» الميليشيات هي أبعد ما

يكـون البعد عن أن تكـون مجـرّد زلّات فـرديّـة تسـأل عنهـا «العنـاصـر غيـر المنضبطة» على ما توحي العبارة المكرّسة، وإنما تتآزر هذه «التجاوزات» من تلقائها لتتشكل منها آلة سياسيّة عظيمة الفاعليّة وحالة إرهاب منـظم. في هذه الظروف يصير البحث في تكوين قوى سياسيّة قادرة على حفز العودة إلى ظلّ سلطة للدولة تستحق اسمها، حديث خرافة لا أكثر.

الألمانية الجميلة

كـان عصـام مسمّـراً في دهشتـه. كـان ينـظر مـذهـولاً إلى سيـارتـه الـ B M W التي اشتراها مستعملة إلّا أنهـا شبه جـديدة، وهي واقفـة بهدوء، إلى جانب الرصيف، حيث تركهـا العشيّة. كـانت القذائف قـد طردتـه من بيته العشية فلجأ إلى شقة صغيرة مفروشة استأجرها في هذا الحي، ولم يكن قـد وجـد بعد مـأوى في موقف سيـارات مقفل لألمـانيته الجميلة. كـان ثمن هذه الأخيرة قد بلغ، في غضون أشهر، ثلاثة أمثاله بالعملة اللبنانية منذ بـدأ انهيار الليـرة الهائـل. وكان يتـرك السيارة متسخـة بعض الشيء لـ «يخدع العـدو». ولكن البحث عن تفسير لم يكن له، على وجه اليقين، أن يتجه هذا الاتجاه.

عليه قال عصام:

- نحن، والحق يقال، أكثر شعوب العالم تعلقاً بالفضيلة! تركت مائتي ألف ليـرة، طيلة الليـل، على قـارعـة الـطريق فلم يخـطر لأحـد أن ينحني لالتقاطها!

نحن، والحق يقال، لسنا جميعاً من صنف اللصوص! خمس سيـارات أو ست تسرق كل يوم، فرع مصرف يسلب، بضعة بيـوت ومخازن تجـرّد من بعض محتـوياتهـا: ذاك كثير، على الأرجـح. لكن من يمعن النظر يتحقق أن دستـة من العصابـات الصغيرة يسعهـا، دون إفراط في الكـد، أن تقوم بعبء هذه المآثـر اليوميـة. وذلك أنـه ما من سلطة في بيـروت يسوغ لهـا أن تدعي القدرة على ردع مجرم صادق العزيمة. فإذا وضعنا جانباً هذا التفصيل - وهو يفسر دهشة عصام تفسيراً يغنينا عن سواه - عدنا لا نجد في بيروت (على هذا

الصعيد بعينه) ما هو خارق للعادة: لا شيء إلاّ نحو مائة من اللصوص بين مليون ونصف مليون من السكان!

أسفاً! أعرف أنني سأقع على من يذكرني بأيام النهب الواسع وبانتشار «الخوّة» الشامل، مكشوفة الوجه، متسترة وراء مختلف الأقنعة، الخ. . وماذا بعد؟ ما الذي يثبته هذا؟ أن نيويورك ليست بعيدة؟ . . إذ كان كافياً أن يقطع التيار فيها وأن يترك الناس لظلمة شهواتهم. . .

الطور الثالث

القذائف التي تطلق من الجهة الأخرى من خط الجبهة تجهز، لمدة من الزمن هي مدة القصف، على شعور المحبّة المحلية، أو على ما بقي منه بعدما ناله من تراخي الضمانات الجماعيّة أمام إرهاب الميليشيات. وكلما زاد خطر القصف زادت قدرته على توليد التعزيات الأنانية.

الطور الأول: المقذوفات تسقط على جانبي خط الفصل؛ والأهالي من المدنيين ليسوا معنيين؛ فإن لم يكن للمدنيّ من يخصه على الجبهة فهو لا يأبه. ذاك شكل جماعي من أشكال الأنانية يشبه أن يكون تضامناً سلبياً. ذاك هو العداء للسلاح وهو شبه إجماعيّ، إلاّ أنه قلق مع ذلك.

الطور الثاني: بعض الأحياء السكنيّة أصيبت. حيّنا لم يُصب بعد. نشعر بالحزن على الضحايا، بطبيعة الحال. فمن النادر جداً ألا يكون لك أهل أو أصدقاء أو زملاء في هذا أو ذاك من الأحياء المقصوفة. غير أنه يصعب الزعم أن فكرنا، بتياره الأقصى، لا يتجه نحو حقيقة بعينها يهمس بها كل لنفسه: وهي أننا لم نقصف بعد.

الطور الثالث: القذائف تقترب، تسقط في الجوار. اندفاع نحو الأدوار السفليّة. وما يزال في الوقت متسع ليتصايح الأبوان لأن أحدهما لم يبادر بسرعة كافية إلى إخراج الأولاد. وموقف هؤلاء، إذا كانوا قد بلغوا سن الفهم، يتراوح، في الواقع بين حدّين. فبعضهم يخرجون قبل الكبار، لاهثين، يكسو وجوههم شحوب الموتى، وبعضهم الآخر يظهر، على خلاف

ذلك، بلادة تحرق الأعصاب، فتراهم لا يغادرون الشاشة الصغيرة إلّا بشق النفس أو يجتازون الممشى وعيونهم مثبتة على فقرة يريدون الانتهاء من قراءتها. ويندر أن تجد بينهم من يظهر خوفاً «طبيعياً» يتحكم فيه إلى حد مقبول. هذا والقذائف تهطل وتزداد أصواتها قرباً والتنازلات تتوالى. فكل واحد راضٍ، في عمق نفسه، أن يكون لا يزال على قيد الحياة هو وذووه، وهو يضحي بالواحد تلو الآخر من الشوارع المجاورة وبالواحدة تلو الأخرى من العمارات القريبة ثم بالدور الذي أصيب حالاً من عمارته نفسها.

هذه الأفكار المهينة لا تستمر، في الأغلب، إلّا بضع ثوان أو، على الأكثر، بضع دقائق. فالقذائف تأخذ تبتعد مرة أخرى. ويخرج كثير من الناس - بل أكثر ممّا يجب - لنجدة المصابين. ويبرز آخرون إلى الشرفات. هذا بينما يمكث أخيرون في أقفاص السلالم أو في حمامات بيوتهم أو في الملاجىء، يمكثون لحظات أخرى أسرى طور المهانة الثالث، متمسكين بآخر بقعة يسعها أن تحمي أملهم في البقاء، وقد يحصل أيضاً ألّا يكون الطور الثالث هو الأخير.

حالة بسيطة ومزعجة

يبدو التراشق المدفعي بين قطاعين فاقد الحيلة، على وجه الإجمال، حيال النزوع الأصيل في الإنسان إلى إبعاد الطابع الشخصي عن شعوره بالخطر. فالنصف الواحد من بيروت ضخم إلى الحدّ الذي يمكّنه من أن يحجب عنك الإحساس الفظيع بأنك مستهدف شخصياً. وإذا نحن أخذنا بمنطق الإحصاء، ظهر لنا أن العدد الهائل من البنايات ومن الشقق في البنايات ومن الغرف والمماشي والحمامات في الشقق، لا يترك لكل فرد من الحظ في أن يصاب إلّا ما يكاد يساوي حظه في ربح جائزة متوسطة من جوائز اليانصيب الوطني. أما معارك الشوارع بين الزمر المتخاصمة في القطاع الواحد، فإن لها شأناً آخر. وذلك أن هذه المعارك تؤدي إلى اختلاط عام للوجهات التي تقود، في العادة، اختبارنا المكاني للمدينة الخطرة. وأبسط الحالات هي أن يجد المرء نفسه بين نارين لا يسهل عليه أن يحدّد

مصدريهما. وهي حالة قد يصل انزعاجك منها إلى حدّ تعود معه ـ أو تكاد ـ لا تشعر بوجود سماكة للجدران. فأنت مذ ذاك في الهواء الطلق، ولكن ليس لك قدرة العصفور الطريد على الطيران ولا سرعة حركته. وإذا كانت الجدران لا تزال واقفة، فما ذاك إلّا لتمنعك من الهرب. يبقى لك، لحسن الحظ، ملجأ أخير، مشكوك، والحق يقال، في موضوعيته، إلّا أنك لا تجد سواه: وهو اقتناعك بأن مقاتلي الفريقين لن يصوبوا قذائفهم إليك، عامدين متعمدين، ما دمت لم تؤذهم بشيء قط. على أن خبرة الماضي تبقى ماثلة لتثبت لك أن هذا الملجأ، وإن لم يكن من غير أساس، فهو نسبيّ الحصانة جداً. فهؤلاء الفتيان الفالتون من عقالهم يبذلون وسعهم، في كل مرة، ـ أو أقلّ من وسعهم بقليل، في الحقيقة ـ حتى لا يصيبوا إلّا أعداءهم المؤقتين (وهم كانوا حلفاءهم العشية) في كمائنهم الموزعة بين سطوح العمارات السكنية وزوايا الشوارع. وقد سبق أن أتيحت لك الفرصة لتلاحظ أن احتياطهم هذا يبدو قليل الفاعليّة، ما دام القتلى والجرحى، في أكثريتهم الساحقة، يخرجون كل مرة من صفوف طائفة «الأبرياء» الذائعة الصيت وما دامت خسائر الميليشيات لا تتجاوز عادة، إلّا بنسبة غير ذات دلالة، نسبة عناصر الميليشيات إلى جملة السكان.

ودعنا من إطالة التأمل في الحالة التي يتحول فيها سطح شقتك إلى مربض للمدفعية. فهي حالة قد تكون أوخم عاقبة من غيرها لأن الخصم، متى اقتنع بعجزه عن تدمير المدافع، سيرى من دواعي سعادته أن يتمكن من إحراق العمارة. ولا يصعب عليك، في هذه الحالة، أن تعي الاتجاه الذي تصل منه القذائف الصاروخية إليك ولا نقطة انطلاقها التقريبية. فيسعك إذن أن تذهب إلى أبعد نقطة يمكنك الوصول إليها في الاتجاه المقابل وأن تهبط ما أمكنك الهبوط. ولكن عمق الشقة، إذا أمكنه أن يحميك من قذيفة هاون وصلت من مسافة كيلومترين لتنفجر على شرفة بيتك، فهو لا يكفي، بالضرورة، ليرد عنك غائلة النار المتصلة، القادمة إليك من قاذفات صاروخيّة ركزت على بعد مائة متر منك وحزمت أمرها على إقصائك من دار الدنيا. ومهما يكن من شيء، فإن القاذفات الصاروخية، ليست بالضرورة أعظم

خطراً، في هذا النوع من المعارك، من الرشاشات التي يسعك، إذا مَدّ الله في عمرك، أن تقيس فاعليتها، في اليوم التالي، وأنت تنظر إلى آلاف الثقوب التي خلّفها رصاصها في الجدران حول مخبئك البائس.

الزمان ـ المكان

قبل عشر سنوات، حين كان مذيع التلفزيون يحصي، في نشرة المساء، الأحياء التي تلقت، في خلال النهار، نصيبها من القذائف «العشوائية» كان يوجد، في كثير من الأحيان، من بين سامعيه، واحد يهتف:

ـ يا الله! كنت ماراً من هناك بالضبط قبل هذا بساعتين..

إذ ذاك كانت النظرات كلها تتركز عليه، وكان ذووه، لولا الحياء، لا يحبسون دموعهم، ولكانوا نهضوا، لولا الحياء، لمعانقة العائد من الموت.

اليوم ينبغي أن يكون المرء قد عبر بمحاذاة سيّارة ملغومة قبل الانفجار بخمس دقائق، أو حتى بثلاث، ليستقر في روعه أن ما جرى له حدث يستحق الذكر. فالمستمعون ـ والناجي نفسه معهم ـ يعلمون أن دقيقتين تكفيان ليقطع المرء ماشياً أو راكباً تلك الأمتار المائة التي نذرت للموت في ذلك النهار. حتى أن الرغبة في زيادة التوتر تستبد بك، فتأخذ تلمح إلى أنه كان محتملاً أن تبطىء أمام واجهة أو أن تعلق في زحمة السير!...

هل علينا أن نستنتج أن الناس طغى عليهم، شيئاً فشيئاً، الميل إلى عدم المبالاة بالخطر؟ كلّا، بل نحن أبعد ما نكون عن هذا. فالواقع أن عدد الناس الذين باتوا يخشون أن يموتوا **من أجل لا شيء** قد زاد وأن خوفهم وبائي. وما بتنا اليوم أقرب إلى اللامبالاة به إنما هو «العنف ـ المشهد» لا «العنف ـ الخطر». فإن صور العنف ظلت تنهال علينا، طيلة هذه السنوات، وكانت من الحدة ومن التنوع، من التسارع ومن الكثافة، بحيث أنه بات يصعب علينا الآن أن نغتمّ منها. بات يجب أن تكون الضحية من معارفك وأن تكون قادراً على الدخول في حبكة ما جرى لها، في تضافر الظروف الخارق الذي أدى إلى موتها. أو بات يجب، في حالة أخرى، أن يكون موتنا

نحن هو الذي يرهف إحساسنا بفظاعة موت الآخرين، أيّاً كانوا. لذا ترانا نخترع الواجهة وزحمة السير.

مجال السلطة

السلطة في بيروت معجبة بنفسها. وفي ما خلا أمواج الأثير والمنابر، فإن مجالها المفضّل هو الشارع. وللشارع مستويان: مستوى أفقي هو أرض الشارع يعلن قابليّته للتوسع حتى يشمل البلاد برمتها، ومستوى عمودي، هو الجدران التي تغمز السماء. أما أرض الشارع، فهي مجال لبني البشر الذين يتنقل بينهم المقاتلون. وسواء أكان هؤلاء مندفعين اندفاع الأعاصير على ظهور مركباتهم أو كانوا يقومون بالحراسة أمام مراكزهم أو يتشاغلون بتفتيش السيارات عند حواجزهم، فإن السلطة التي لهم على سائر الناس تبدو فاحشة. وهي لا يمكن أن تكون جاءتهم إلّا من المستوى العمودي الذي هو لهم وحدهم، أي من الموتى الذين علقوا صورهم على الجدران وبالتالي من الله نفسه، أو - إن آثرنا فرضية أكثر تواضعاً - من صورة الوطن في عالم المُثُل الأفلاطوني. فالمقاتلون يرون أنفسهم نسخاً حية عن شهدائهم لأنهم، بقوة المبدأ، قتلى بالقوة. وهم، باسم الموتى من بينهم، يزعمون لأنفسهم الحق في حكم الأحياء الذين كتب عليهم (وهذا عار عظيم يشترك فيه شيبُهم وشبّانهم) أن تكون حياتهم أطول من حياة المقاتلين وأن يموتوا، متى حلت ساعتهم، مغمورين بالعار في أسرّتهم. لذا فإن أقلّ واجبات الأحياء هو أن يدللوا إخوتهم الصغار وأن لا يرفضوا لهم طلباً لأن رغباتهم هي بمثابة الأمنية الأخيرة التي يتفوه بها محكوم بالموت، اتفق أنه أيضاً بطل من الأبطال. في هذا الرسم الإجمالي يظهر القادة الذين تعلو صورُهم صورَ الشهداء - وهم، عادةً، شديدو الحذر - وكأنهم حفّارو قبورٍ قصّر الزمان عن أن يجود بمثلهم فحكم عليهم بالخلود.

على أن المدنيين يعلمون أن هذه اللوحة محتاجة إلى بضع لمسات. فهم أولاً معرضون للموت قتلاً بقدر تعرض المقاتلين تقريباً، وإن كان موتهم لا يترك من أثر غير ورقة نعي عابرة تلصق على مدخل البناية. ثم إن الشارع

شارعٌ ـ وهذا هو الأمر الثـاني ـ والبلاد بـلاد، والشارع الـذي يزعم أن وحـدة البلاد ستستعاد منه لا يظهر أنه سيقسّم، في مستقبل منظور، إلى ثلاث مناطق للنفوذ بدلاً من أربع. الأمر الثالث هو أن المسلّحين لا يسوقهم، في كثير من الشؤون، إلّا هواهم وأنه أيّاً تكن الصورة التي يرى المرء فيها وجه الله أو وجه الشهادة، فإنّه يظل عسيراً أن يقوم برهان على أن السماء هي التي توحي بهذا الغبار من «التجاوزات الفرديّة» و«الحوادث المعزولة» التي تتحول، بين الفينة والفينة، إلى مجازر.

في تعيين مصدر الصوت

كانت ربّة البيت متكئة على أريكتها المـريحة، مستـرخية في الـظاهر، تعرض على مسامع صويحباتها مـوّال الشكاوى الطويـل الذي يحـظى بتأييـد الجميع وإن لم يصغ إليه أحد. أليست هذه هي الآهات نفسها التي أطلقتها كـل منهنّ، على مرّ السنين، كلمـا وجدت لهـا جمهـوراً مضمـون المـواطـأة سلفاً.

قالت السيدة الشابة:

ـ إنهم يهلكـوننـا. التيـار مقـطوع اليـوم، وهم، ولا ريب، سيعلنـون مـرحلة جديـدة من التقنين في النشرة القـادمة. ذاك بسبب اشتبـاكـات الليـل الفائت. أنتنّ هل استـطعتنّ النوم؟ غـداً لن يكون عنـدنا مـاء. وإذا استأنفـوا القرقعة فسيتكرمون علينا بأزمـة محروقـات. لقد حـطّموا أعصـابنا حقـاً. هذا شيء يمكن القـول أنـه قـد تمّ لهم. أنـا بـدأت لا أتبيّن الأمـور بعضهـا من بعض. صرت أنتفض لأقلّ صوت.

وكأنما خطر لها خاطر وجدت فيه ما يسعفها على الاقتنـاع بأنـه لا يزال في يدها ما تستقوي به، فأضافت:

ـ أحمد الله على أن صحتي العامـة، من جهتها، لا تـزال متينة. ننقـر على الخشب!

وما إن نقرت نقراً خفيفاًعلى ذراع مقعدها حتى حوّلت بصرها نحو باب

البيت وهتفت وهي تتأهب للقيام:

ـ نعم! من هناك؟!

ذاكرة للهواء الطلق

الزمن اليومي في الحرب الأهلية مولّد للعزلة. فإن اضطرار المرء إلى الاحتباس في بيته منذ السابعة مساء يستكمل ردّ الأفراد إلى أفق لا يتجاوز بيئة العمل المسطحة ومستنقع العائلة الذي لا يقل عنها إفقاراً. الحرب تجرّد الليل من قابليته لأن يكون وقت عيد، أي رحماً للقاءات تكسر العادة ولمبادلات منعشة. لذا كان خنقاً بطيئاً لما تبقى فينا من روح أن يُحال بين الناس في أماسيهم على هذا النحو الصارم. ولعلنا حين نجلس مسمّرين، بغباوة، إلى شاشاتنا الصغيرة، نمثل غباوة التسمم العالمي بالصورة. غير أننا لا نجد في متناولنا تلك المهارب التي تجدد الإحساس والعقل. ولا تطلّ رتابة أماسينا، حين لا تكسرها المعارك، إلاّ على الذكريات وتكاد لا تطلّ أبداً على مشاريع. وهي ذكريات نادرة عند من كبروا في الحرب وهي ذكريات مشتتة، لتقادم العهد بها، عند من هم أكبر سناً. وهي، على الجملة، ذكريات عادية، إلاّ أنها ملتوية التواءً غريباً. فهذه ذكرى شطائر أكِلت على الرصيف، مع انتصاف الليل، بعد الخروج من السينما، وأضعف منها ذكرى الفيلم الذي كان يعرض. وهذه ذكرى الرتل المترامي من السيارات، وهي عائدة من بعلبك وكل مصابيحها مضاءة، وأضعف منها ذكرى الحفل الذي قدّم، في ذلك المساء ـ وكان فائقاً ـ بين خرائب الهياكل الرومانية المتلألئة بألف نور. وهذه ذكرى نزهات ليليّة، على الأقدام أو في السيارة، وأضعف منها ذكرى ليالي الغرام.

هذه أيضاً ذكرى المطر الناعم، مع طلوع النهار على ساحة البرج ـ وكانت قلب المدينة الخفّاق ـ ثم هذه ذكرى الثلج على طريق زحلة، وأضعف منهما ذكرى سنة تدريس بتمامها. وهذه الآن ذكرى المشي الدائم المتعرّج الذي كانت تلزمك به، تحت الشمس الساحقة، تلك العوائق

البشرية السائرة على رصيف ساحة البرج أيضاً. وهـذه ضحكة تثيـرها مقـارنة العوائق المذكورة بأخرى ضخمة وجامدة بـاتت اليوم تسـدّ أمامـك الطريق كل عشر خطوات، مع أنك العابر الوحيد على ذلك الطريق. . .

لا مشغولون ولا سالون

على أنه ما يزال عندنا، اليوم، مـا نتسلّى به. وتسلياتنا، في معـظمها نهارية: كرة المضرب أو الغولف للأغنياء والسباحة لمن هم أقلّ غنى والنزهة على شاطىء البحر للمعدمين. إلى ذلك، يحصل بين وقت وآخر أن يتحمـل أحدنا مسؤولية دعوة البعض من أصـدقائـه إلى عشاء. ولا تقبـل الدعـوة أبداً بخلوّ بـال. ولكنها تلبى، مـع ذلك، بعـد تنسيق أمر الـذهـاب والإيـاب مـع مدعويّن آخرين وإطلاع الجيران على أن الصغار باقون وحـدهم في المنزل. ولا يحصل مكروه، على وجه الإجمال، فإن حوادث السلب، في الليـل، لا تزيد بكثير عما هي عليـه في النهار. الفـارق الوحيـد هو في ضـرورة أن تعود مخترقاً، وحدك، في وسط الليل، مدينة يمكن أن يحصـل فيها كـل شيء. . كل شيء على الإطلاق.

الخلاصة أننا نعيش في جهنم، ويحدث لنـا أن نلهو فيهـا. ولكن وقت تسليتنـا وقت مسكون. فـالحرب تـظل مقيمة فيـه وإن اتخذنـا منها مسخـرة. نضحـك أحيانـاً من أمور أخـرى. نقبع معـاً بين جـدران شققنـا ونحـاول أن ننسى، أن نحفر فراغـاً مؤقتاً بين هـذا العالم الأصغـر الذي تـدور فيه، وسط الـدخان، حـواراتنا الهشـة، والموت الجـوّال في الخارج. وليس ذاك بـالأمر السهل. فالـوجه المشؤوم يعـود يتراءى عبـر جهدنـا للهو عنـه أو عبر سـأمنا. اللهو. . . ذاك، على وجه الـدقة، مـا يبدو لي غـائباً، في كثيـر من الأحيان، عن أوقات فراغنا: أن تكون أوقات لهو.

أما وقت العمل فهـو وقت غير منتـظم، فضفاض، مـطموس الحـدود. فهو مختل بفعل التراخي العام في الأنظمـة، وأيامـه يقصّرهـا اضطراب الأمن المفترض في أصائل النهارات، وتتخلله أيـام بطالـة إجباريـة، فيتقدم متعـرجاً ويعلق نفسه حيث لا ينتظر تعليقـه ويعلن، بالنتيجـة، عصيانـه الأصيل لإرادة

التنظيم والتوقع. فالأعمال التي تقتضي تكاملاً بين المهمات، تفسدها ضروب كثيرة من الأوضاع شأنها أن تجعل المشاركين في تلك الأعمال غير متساوي الاستعداد للقيام بما عليهم. كل امرأة معرضة، مثلاً، للاضطرار إلى البقاء في بيتها سواء أكان السبب اضطراب حبل الأمن في حيها أم كان اضطرار طفلتها لأمر ما إلى التغيب عن المدرسة. والتشوش الظرفي أو المزمن في بعض الخدمات الجماعيّة يزيد أيضاً في هدر الوقت والطاقات. فإن رب الأسرة الذي يضطر إلى اختراق المدينة من جهة إلى جهة بحثاً عن قنينة غاز منزلي أو عن صفيحة وقود يجد نفسه في وضع مشابه إلى حدّ ما لوضع آخر (حقيقي أيضاً) هو أن لا يوجد في إدارة ما ما يناسب حاجاتها من الورق. ثم إن تقنين التيار الكهربائي يثبط عزيمة التلاميذ الذين يضطرون إلى الاستضاءة بقناديل الغاز ويشوّش نظام الأعمال المنزلية، إلخ...

هذا التراخي الذي يغذيه الشعور بقلة الفاعلية يبقى منه أثر حتى في أوقات الهدنة التي نحاول الإفادة منها لتعويض ما فات. فالسنوات المدرسية أو الجامعية التي تقتصر على ثلاثة أشهر هي حقاً وصدقاً سنوات مسلوقة رغم أن لقب «السنوات المكثفة» قد غلب عليها. وحين تبلغ مسيرة سنة ـ وحتى أسبوع ـ من العمل هذا الحد من التعثر، وحين يضطرب نظام الفواصل الذي يرسم وتيرة نشاط ما وينقشه في أجسام المشاركين فيه، ينتهي الأمر بهؤلاء إلى نوع من الازورار هو أقلّ ملاءمة للإنتاج من ذاك الذي يحدثه فرط التعود. فإن قلّة الفاعلية، وإن تكن إجبارية، قد تسوقك إلى التشكك في الغاية من جهودك، بل أيضاً إلى إفقادك احترامك لنفسك بسبب من تلك الأوقات الطويلة التي يقضيها المرء، هنا، في حالة خمول نباتية. ولقد دفع التضخم الذريع كثيراً من الناس إلى البحث عن عمل ثان. ومنحت الحرب موظفي القطاع العام، على الأخص، فرصة لحصر عملهم «الرسمي» في وقت ضيق جداً، فمكنتهم من الانصراف إلى أمور أخرى. في مقابل ذلك، تفككت مرافق اقتصادية حيوية وقذف بأرباب أسر إلى خارج الدورة أو عطلت علة معاشهم فاضطر جانب كبير من جمهور العاملين إلى الاكتفاء بأعمال هامشية أو متقطعة وإلى التطفل على أقارب لهم يعملون في المهاجر سدّاً

لـرمقهم. واندمجت فئـة أخيرة ـ لا تخلو من تـداخل والفئـة السابقـة ـ بـآلـة الحـرب. فهذه تمنـح الصغار مـا يقيم أودهم بـانتـظام وتتيـح للكبـار ثـروات تناسب ضخامتها انعدام ذمتهم. أما الإحصاءات فهي، للأسف، غير موجودة أو قليلة الدلالة.

الزمان المريض

هذه القرائن تتضافر لتجيـز وصف الحرب بـأنها مـرض أصاب الـزمن. ففي ما يتعدى السهرات الخربة وأيام العمل الضائعة وفي ما يتعـدى السنوات الدراسية المهزولة، تقع الحياة. في الصفحات الأولى من هذا النص وصفنـا الحـرب من حيث هي مرض أصـاب المجال المـديني، ما دامت الحمـامات وبيوت السلالم لا تعـدّ، أصلاً، لتكـون ملاجىء ومـا دامت الأرصفة لا تنشـأ لتكـون مواقف للسيـارات أو أسواقـاً. وها نحن الآن نـلاحظ أن زمن الحـرب مـريض، هو أيضـاً. فالحيـاة، بما هي مشـروع حسّي، تبـدو مفتقـرة، على الإجمال، إلى الضمانات الموضوعية وغير قابلة للضبط من جانب أصحابهـا. إذ كيف يمكن أن نتصـور الحياة على أنهـا مشروع حسّي (وهـذا مختلف عن «المشروع» السارتري) حين تكون الآجال فيها ـ ما طال منها وما قصر ـ معلّقة على هذا النحو (أي تقـريباً من غيـر فكاك يقـوى عليه البشـر) بتلك الأسباب التاعسة، المسمّـاة «أسبابـاً خارجـة عن إرادتنا»؟ ربمـا كانت هـذه واحدة من الحيـل التي تلجأ إليهـا الحرب لتلحق بهـا أعمار النـاس. فإن أولئـك الذين يـرضون بـاتخاذ الحـرب الأهليـة مشـروعـاً لحيـاتهم يجـدون أنفسهـم، على الأرجـح، أقرب إلى السيـطرة على مجرى هـذه الأخيـرة وعلى معنـاهـا... وربما صح أيضاً أن كوننا لا نُدعى إلاّ في مـا ندر، إلى اختيـار ما يحصـل لنا إنمـا هو العلّة الحقيقيـة لهذا الخلط الغـريب الذي نقـع فيه كلمـا حاولنـا أن نرتب إلى حد مقبول ما بقي في ذاكـرتنا من هـذه السنوات العشـر... وذلك مع أن حياتنا وحياة ذوينا في أثنائها كثيراً مـا كانت في مهب الـريح. فـالناس هنا يعترفون بأنهم يخلطون ما بين صحيفـة اليوم وصحيفـة أمس الأول، وهم يلقـون صعوبـة في تـذكـر مـا كـانت عليـه حـالـة الأمن في خـلال الأسبـوع

المنصرم، وفي تعيين الشهر ـ وحتى السنة ـ التي غادر الإسرائيليون فيها ظاهر بيروت، ناهيك بالتاريخ الذي تمت فيه زيارة السيد ريتشارد مورفي الأخيرة لبعبدا. ويصل بهم الأمر إلى نسيان السنة التي أجبروا فيها، أوّل مرة، على استئجار شقة مفروشة. في هذا كله ما يحمل على الاعتقاد أن الذاكرة الإنسانية تؤثر أن تحفظ من الأحداث ما أمكن فيه للذات أن تحتل، على نحو أقل التباساً، موقعها بما هي... ذات.

ولقد كان من أمر كثيرين نضجت مُثُلهم قبل الحرب أنهم رأوا في هذه الأخيرة، بما جرّته من مذابح واغتيالات ومن تدمير قرى وحملات نهب واسعة النطاق، هزيمةً شخصيةً وخروجاً من جنة الوهم. فقد وجد من بين الثوريين المستميتين، أعداء الدولة الألدّاء وأنصار المبادرة الشعبيّة المتعصبين، من لم يتعرف قطعاً صور حلمه في «الانقلاب الكبير» الجاري وانتهى به الحال، بعد أن وجد نفسه خارج السباق، إلى نفض عينيه من الحلم نفسه. أحسّ هؤلاء أنّه قد غدر بهم، بل أحسّ بعضهم أن الحرب قد فضحتهم حين أظهرت للعيان ـ على حد قولهم ـ قفا عباراتهم الجميلة. هكذا باتوا مقطوعين عن مرحلة من حياتهم كان معناها معداً، في ما مضى، ليكون معنى تلك الحياة برمّتها، فبات اليوم على ما هو عليه من التشويش.

هذا عن الماضي. أما الحاضر فكأنما هو يخطف، وكأن الشعور بما يحمله إلينا يغض منه بفعل انتظارنا أن نراه قد عبر. فالحرب، عند الذين لم يجعلوا منها مشروعاً لهم، تنزع عن الحياة صفة الزمن الإيجابي وتحيلها إلى انتظار ـ طال كثيراً حتى الآن ـ هو انتظار نهاية الحرب. على أن الانتظار لا يعبر بالضرورة عن أمل واقعي في أن نرى نهاية الحرب هذه قد وصلت. بل الانتظار أقرب إلى أن يكون رفضاً لتقبل الحرب إطاراً نهائياً للوجود. هكذا يعلق المرء بعض القرارات ويؤجل على سبيل الاحتياط أو بحكم الضرورة، إشباع بعض الحاجات. ولا يجد التأجيل دائماً تفسيراً له في الاستحالة الواقعية. بل نحن نتصرف، إلى هذا الحد أو ذاك، وكأن المستقبل لا يجب افتتاحه إلّا بعد حين، فى إطار مختلف. يبقى إذن أن نتقدم، محاذرين

الأشراك المنصوبة، حتى يوم البدء الموعود. والوقت الذي تستغرقه هذه الرحلة نحو المنطلق الجديد لا يكاد يعتدّ به، ولا يوضع، في أي حال، على سوية الزمن الآتي بعد الحرب. ولا ينفع القول أن الانتظار قد طال أكثر مما يجب ولا أن الغاية الوحيدة التي تبدو ثابتة لهذه الحرب هي أن يتأبّد بقاؤها لتظل قائمة على خدمة أكثر الغايات تناقضاً، ولا أن ما بعد الحرب، إذا بلغناه يوماً فلن يكون ـ على ما تشير الدلائل جميعاً ـ عهداً برّاقاً ولن يردّ أبداً ذلك السرور الوادع بالعيش الذي وسم ما قبل الحرب ودخل اليوم عالم الأسطورة.

وذلك أن التحليل لا يملي على الأحشاء سلوكها وأن المقيم في المؤقت لا يغادره كرمى لحجج من هذا القبيل. وإذا كان بعضنا لم يترك البحث عن الأحاسيس القوية، بل حفزه إلى المزيد منه شعوره بهشاشة الوجود، وإذا كان، بالتالي، يعيش هذا الزمن المعلق بأعظم قدر ممكن من الحدّة، فإن الحلم الغامض بخلاص سيأتي يبقى، مع ذلك، غامر الحضور.

يسع المرء أن ينفق من نفسه دون حساب لأن الإنسان لا يعيش مرّتين، ويسعه، على خلاف ذلك، أن يحصر همه في البقاء واقفاً لا يهوي تحت وطأة القنابل وغلاء المعيشة. ونحن، إذا أمعنّا النظر، رأينا أن الحلين قريبان أحدهما إلى الآخر أكثر مما يظهر أوّل وهلة.

البحر

«صارت بيروت الغربية قرية كبيرة». هذه اللازمة التي تتردّد كثيراً في تلاواتنا لسبحة شكاوينا، هي عنوان تجتمع تحته طائفة كبيرة من الظواهر: من تهميش مؤسسات الدولة إلى سوء حالة الخدمات العامة إلى ضمور الأنشطة الثقافية إلى خواء المتاجر النسبي إلى ندرة الوجوه الأجنبيّة وهرب الدبلوماسيين إلى إقفال الفنادق الكبرى وسائر المرافق السياحيّة أو خرابها إلى صمت الليل الموحش لا تقطعه إلّا رشقات النار أو الانفجارات، إلخ... وعند المحللين المحترفين ما يضيفونه إلى هذه اللائحة: من صور

التضامن العائلي التي زادتها الحرب حدة إلى التقطيع اللاحق بها لدورات التبادل المختلفة إلى شلّ عمليات التهجين الثقافي التي تميّز الحياة المدينية، إلى «التريف» الذي جعلت له الحرب ذراعاً عسكرية، إلخ . . .

لا اعتراض عندي على إبراز هذه المعطيات . بل يجب أن تبذل جهود ضخمة في الملاحظة والوصف والتحليل لتحقيق أشكالها ومعناها ومداها .

ولن أضيف إليها، من جهتي، إلاّ انطباعاً بسيطاً: وهو أنها قرية مقلقة حقاً، هذه القرية التي لا يتعرف فيها المتنزه، نهار الأحد، على جادّة سيف البحر، أكثر من وجه واحد بين ألف وجه! يسع النزهة، بطبيعة الحال، ألاّ تكون شيئاً غير فرصة لالتقاء هذا الشعب الصغير الطيب ـ شعبنا ـ وقد اختلط نساؤه ورجاله وأطفاله . ولكن المتنزه قد يزوره أيضاً ـ ولو لطرفة عين ـ هذا الشعور بأنه تحت رحمة الآخرين جميعاً . . .

ما تبقّى . . .

هذا ما عندي . وقبل أسبوع جاءنا زميل إيطالي وقضينا معه وقتاً في جلسة عمل . كان في بيروت لمدة يومين وكان يظهر عليه شيء من الخوف . ولم تنفع في تهدئة روعه تدابير متواضعة لم نقصد من اتخاذها حمايته بقدر ما قصدنا طمأنته . قال لنا: إنّه وجد جو المدينة أكثر توتراً مما كان عليه قبل عام . . . على أننا توصلنا معاً، في أقل من ساعة، إلى وضع روزنامة نهائية لمشروع مشترك ذي أهمية . . . وهي روزنامة لا يوضع مثلها إلاّ في البلدان التي يسع المؤسسات فيها أن تحصي ما سيكون بتصرفها من ساعات العمل حتى سنة ٢٠٠٠! . . .

وحين نهض لوتشياني ليرحل ألقى نظرة عبر النافذة الكبيرة .
ـ منظر البحر جميل من عندكم، قالها بصوت آلي .
أجبت وقد ندمت على جوابي قبل أن أتمّه لفرط ما فيه من مرارة متعمدة:
ـ هذا كل ما تبقى، تقريباً .

وكان أن علا صوت لوتشياني محتجاً:

ـ لا، ليس هذا صحيحاً! لا تقل هذا أبداً!.

وما أزال، اليوم، أشعر بصدق الانفعال في جوابه وما يزال يعزيني[1]..

---

(١) الذين يعرفون بيروت الحرب أدركوا، لا ريب، أن الانطباعات المسجلة أعلاه تصح أكثر مما تصح عن بيروت الغربية. كانت غايتي أن أقدم إلى القراء وجوهاً من تجربة حسية، فحصرت كلامي في المنطقة التي قضيت فيها الحرب كلها تقريباً منذ عام ١٩٧٥. أما بيروت الشرقية فإن صورة الوضع فيها مختلفة وإن لم تكن أكثر بريقاً. فالعمل والتعليم فيها أكثر انتظاماً وإمكانات التسلية أكثر تنوعاً والليل أوفر حياة. هذا كثير بطبيعة الحال. على أن حضور الميليشيات المتعجرف هناك أشد وطأة و«الخوّة» رفعت إلى مصاف المؤسسات ومرافق الدولة الحيوية (ومعظمها في شرقي العاصمة) واقعة تحت هيمنة الميليشيات: حتى ليجوز القول أن الدولة قد «ألغي تأميمها». ولا تساهل هناك في أي اعتراض ـ ولو كان لفظياً ـ على السيطرة الميلشوية. هذا بينما بقي في بيروت الغربيّة شيء من حريّة التعبير ـ يزداد هزالاً كل يوم، للأسف ـ وهو ثمرة لتناقضات سياسية مستعصية. أما أسباب الشقاق بين الميليشيات فكانت على الحال نفسها من الخطورة، في الشرق وفي الغرب، حتى سنة ١٩٨٠، ثم صارت، بعد ذلك، أكثر خفوتاً في بيروت المسيحية. على أنها انفجرت هناك مرتين، مذ ذاك، في صورة نزاع شامل سفك فيه كثير من الدماء. وعلى مستوى السياسة يظهر التناقض عنيفاً ما بين المرونة التكتيكيّة التي تبديها القيادات المسيحية والتصلب في تخييلها الأيدلوجي. هذا التخييل، وهو غير بعيد عن العنصرية، ينتصب عقبة بين العقبات الرئيسة أمام أي حلّ للأزمة اللبنانية. إلخ . . .

نظام الحرب ومقاومتها

رددت أصوات(*) يتعذر إحصاؤها طيلة السنوات الأخيرة المنصرمة أن الشعب الذي نحن منه عدوّ، في جملته، للحرب الضاربة أطنابها بين أظهره، وأنه لا يستثنى من هذا الجنوح العظيم إلى السلم غير قلة ختم الله على بصائرها. ردّدت ذلك أصوات وأقلام. حتى أنه ليتراءى للمتأمل أن نفس التسليم بوجود هذه القلة غير خال من بعض تردد وحسرة، وأنه لو أمكن لأحباب السلم الادّعاء لادّعوا أن الحرب برمتها غريبة عن أهل لبنان روحاً وأجساداً، وأن أحداً منهم لم يخض غمارها قط. على أن دون هذا الادعاء امتناع التسليم بحصول حرب من غير محاربين وصراحة انتماء الكثرة من محاربينا، في معظم مراحل الحرب، إلى أرضنا هذه. ثم إن هؤلاء المحاربين، أيّاً كان التقدير المعلن لنسبة عددهم إلى جملة السكان، هم أقوام ذات حضور ثقيل وجلبة قد تصمّ آذان سواد الناس، ولكن لا يتيسر لسواد الناس أن يصمّوا آذانهم عنها. وهم، إلى ذلك، يسمون أنفسهم «الفعاليات التي على الأرض» وهذا اسم ليس من الهين على أحد أن ينازعهم إياه ما دامت الحرب قائمة. عليه، آثر المؤثرون أن يقولوا أن أحباب السلم هم الكثرة، وأن يعيّروا أهل الحرب بقلة عديدهم، وأن يكملوا عنهم البيت المأثور إلى قافيته معلنين أن اللئام في شعبنا قليل.

(*) ورقة قدّمت إلى: ندوة «من أجل لبنان الموحد»، بيروت (فندق الكارلتون)، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، بدعوة من دار الفن والأدب. ثم نشرت في مجلة **المستقبل العربي**، عدد كانون الثاني ١٩٨٨.

ينطوي هذا الرأي على الإيحاء - من طرف يتفاوت فيه الخفاء والظهور - أن آخر صرعى الحرب سيخرون صرعى السلام يوم يتدافع اللبنانيون بعضهم إلى أحضان بعض، ويأخذ بعضهم برقاب بعض فلا يكون اختناق، من بعد، إلّا لفرط عناق. ذاك يوم سيكون - على ما يقال - شبيهاً بيوم الحشر، ولكنه الحشر في الجنّة بلا انتظار لحساب.

القدم والثبات

وإذ يعلن الناطقون باسم هذا الشعب اطمئنانهم، في ما وراء السياسة، إلى وثوق حبال المودّة ما بين أجنحته الكثيرة، يصدرون عن صورة رسموا ملامحها بأنفسهم لحال العلاقات بين اللبنانيين، ولكنهم يحبون أن يزعموا لها، ما أمكنهم الزعم، صفتين:

١ - القدم، بحيث لا يظهر أنها - أي الصورة - من صنع أيديهم، بل يظهر أنها كانت ماثلة قبلهم، في الواقع، فيتوهمون لها الموضوعية بالتالي.

٢ - الثبات، بحيث يبدو أن الحرب لم تنل من أصول التوادّ اللبناني، وأنه سيكفي أن يرفع الركام ويمسح التراب حتى يلتمع الجوهر الذي لم يتغير.

ويقتضي منا الوقوف على حظ الصفة الأولى من الحقيقة عودة متشابكة الطرق إلى الزمن الذي كان قبل الحرب، قريبه وبعيده. وهي عودة ليس هذا اليوم يومها. وقد حاولها كثيرون، قبل هذا اليوم، في أي حال، وكان لنا من المحاولة نصيب، نحن أيضاً. وإنه لأمر حريّ بأن يوقف عنده هذا الميل الذي يستبدّ بنا، ما إن يقع بصرنا على الحرب، إلى الإشاحة عنها والمضيّ في طلب معناها أو لا معناها، بين آفاق غاية في التباين: من التجربة الشهابية إلى سيرة المدن الفينيقيّة، ومن ولادة الميثاق الوطني إلى مجابهات القرن التاسع عشر، ومن الفتح الإسلامي إلى تركة الدولة العثمانية، ومن ولادات الطوائف إلى وصول المثال الغربي للوطن وللدولة. ولم يكن لنا أن نستغرب من أناس هذا الإقبال على استنطاق تواريخهم، لولا ما أشرنا إليه من الإشاحة

عن منطوق الحاضر، أي لولا استغراق هذا المنطوق في منطوق عهود غبرت، والاكتفاء من الغنيمة بالإياب به من هناك. والحال أنه إنّما يحمل إلى هناك لتتسنى العودة به. ولكن ما يحمل من منطوق الحاضر هو الشحنات التي فيه لا معقوله، وهو وقعه على النفوس لا تحليله. الخلاصة أن حاضر الحرب، سواء أنظر إليه على أنه ارتداد إلى ماض بعينه أو على أنه خيانة لماض آخر، فإنما ينكر عليه في الحالين حظّه من الوجود بصفته وضعاً - أو جملة أوضاع - لا تستغرقها نظائر الماضي ولا أضداده، فلا بدّ من قراءة لها تلمّ - بين ما تلمّ به - بحظها من الجدة وبما تحمله إلى التاريخ.

يتوزّع رواد الماضي إذن، في أيامنا هذه، بين مستعجل لرد الحرب إلى الماضي واستنباطها منه ومستعجل لإنكار أبوته لها، يرى فيها عدواناً على صورة الماضي واغتصاباً لاحتمالات كانت الصورة المذكورة حبلى بها ففرض عليها أن تلد شيئاً غيرها - هو هذه الحرب - مختلفاً عنها كل الاختلاف. وفي كل من الحالين، يؤدي الاستعجال إلى أمر خطير. فالذين يستنبطون الحرب من التاريخ، يحيلونها إلى قضاء وقدر فيقعدون أو يقومون حيث هم منها، محاربين أو ضحايا. والذين يرون في الحرب ارتداداً على التاريخ، تتجه أبصارهم، دون إبطاء، إلى خارج هذه الأرض أو خارج هذا الشعب، إذ لا بد أن يكون الشرّ - ما دام طارئاً - قد وصل من خارج ما. يؤول الموقف الأول إلى الرغبة في كسر الداخل والخلاص من اختبار الوحدة، سواء أكانت هذه الرغبة منتهية إلى الفعل من طريق السياسة والقتال أم كانت قابعة في حدودها على صورة الرضوخ والألم والهرب. ويؤول الموقف الثاني إلى الرغبة في عزل الداخل - وهذا طموح مقاتلين - أو إلى التدويم بين تقلبات الأحوال في المحيط - وهذا دأب سياسيين. والضحية الفعليّة، في كل حال، هي البلاد التي يحاربها، من أهلها، من بات لا يجد لصورتها التاريخية مبرراً، ويعجز الراغب فيها عن عزلها، فيعزل نفسه في حيّز منها أو في بيته أو في أحلامه. هذا إن لم يبحث الفريقان عن معتزل لهما في المهجر، مهجر الإقامة أو مهجر الولاء. البلاد إذن - بأهلها - هي الضحية الفعلية. أما الضحية النظرية فهي الحرب، إن كان يصح القول أن الحرب ضحية. ومعنى

هذا أن الفريقين لا ينظران إليها على أنها وضع ذو حقيقـة وضعيّة، ولا يـرون أن مصائرها متوقفة على ما يجري وما يصنع فيها، وليس على طبيعـة أسبابهـا أو مقـدماتهـا وحسب. وهم لا يرون أيضـاً أن هذا الـذي يجري ويصنـع في الحرب، ينشىء أوضاعاً جديدة لا تلبث أن تستوي بدورها أسباباً أو مقـدمات لأوضـاع أخرى. الحـرب ضحية نـظرية إذن، بمعنى أننـا نرتـد دائماً إلى مـا قبلها، أبعيداً كان هذا الذي كان قبلاً أم قريباً. فنرغب في العـودة إلى صورة الذي كان قبل الحرب، إن اعتبرنا الحرب كسراً لهـا، ونرغب في تغييـر تلك الصـورة إن اعتبرنـا الحرب امتـداداً لها. ولكننـا لا نرى الحـرب إلا كسراً أو امتـداداً، فلا نـراها، في ذاتهـا تحويـلاً وتبديـلاً للبشر ولأحـوالهم. أما نحن فنزعم أن ما جاءت به الحرب اللبنانيـة، على وجه التحـديد، ومـا تزال تـأتي بـه، إنمـا هـو التـأسيس العميق لتمـاديهـا. فهـذه الحـرب لا يكفي تعليلهـا بالتاريخ، القريب والبعيد، أيّة كانت وجهة التعليل، بل إنهـا، بما هي وضـع متماد، ينبغي أن تعلل أيضاً وأولاً بما جرياتها نفسها.

والذي يتجاهله المتجاهلون هو أن الوضع حين يتمـادى، بعد أن يعمّ، ينحو إلى أن يصير نظاماً. والحرب الأهلية بـاتت اليوم نـظام حياة اللبنـانيين. فهي ليست بحال ركاماً من الظروف الشاذة يكفي أن نرد كلاّ منها إلى السـويّة التي كانت له قبل أن يشذّ، أو يكفي أن نغيّر كلاً منها وفقاً لسويّـة كنّا نتخيلهـا لظروفنا، قبل الحرب، وجاءت هذه الأخيـرة فأوقفت سعينـا إلى إدخالهـا في حيّز الفعل. ليست الحـرب ركامـاً، على كثرة مـا أنتجته من الـركام، وليست شذوذاً على كثرة ما نعتناه من مظاهرها بالشذوذ. وإنما الحـرب نظام. ولهـذا معنى بارز هو أن السلام لا يسعه أبـداً أن يكون مجـرّد وقف للحرب. وإنمـا السـلام نظام جـديد يحـلّ، عبـر عمليّـات متمـاديـة أيضـاً، في محـلّ نـظام الحرب. ولهذا معنى بارز آخر، وهـو أن مقاومـة الحرب لا يسعهـا أن تكتفي بماقبل الحرب مرجعاً، مرغوباً فيه كان أم مطعوناً فيه، بـل عليها أن تنـظر في الحرب نفسها على أنها نظام، وأن ترسم بناء على هـذا النظر، أولاً، صـورة المستقبل المغاير.

هذا يكفي طعناً في الصفة الثانية التي قلنا أن لبنـانيين كثيرين ينسبونها

إلى العلاقات في ما بين اللبنانيين، وهي صفة الثبات على الود وكأن الحرب ما مرّت من هنا. بل الحرب مرّت من هنا جيئة وذهوباً، ولا تزال. وهي قد عالجت مقاومة مقاوميها، شأن أي نظام وأيّة معارضة أو مقاومة. عالجت هذه المقاومة بالعنف وبالحيلة، بالحسنى وبغيرها، مرحلة بعد مرحلة ومظهراً بعد مظهر. حتى أن هذه المقاومة التي تبدو اليوم في أوج قوتها حين ينظر إلى الحرب على أنها عنف وتجاوز وقعقعة سلاح، تبدو، في الواقع، هزيلة للغاية، قاصرة ومستوعبة حين ينظر إلى الحرب على أنها نظام.

قوّة الإقناع

ولكن ما فحوى القول أن الحرب باتت نظاماً؟ وما الذي يجعل مقاومة هذا النظام تنحو إلى أن تكون جزءاً منه، كما كانت المعارضات الملتزمة أصول الديمقراطية البرجوازية، في رأي أجيال غبرت من الشيوعيين؟

لا يكون نظام المجتمع نظاماً بقوة الولاء الذي يمحضه إياه الناس أو معظمهم، بل بقوة الإلزام الذي يعتبر الولاء وجهاً من وجوهه لا أكثر ولا أقل. فالناس قد يحبون النظام المهيمن عليهم وقد يكرهونه. وهم في العادة موزعون بين محب وكاره وكل منهم موزع، بدوره، بين الحب والكره أيضاً. على أن قوّة النظام هي أن يفلح في إقناع معارضته بأنها لا تملك فكاكاً منه، في المنظور، لأن وسائل الخلاص التي في يدها غير مناسبة أو غير كافية، أي لأن الخلاص ليس رهناً ـ في الأساس ـ بما قد يسع المعارضة المذكورة أن تبذله من سعي. ولعل أهم ما يفضي إلى هذا الاقتناع شعور المعارضين بعجز المعارضة عن التشكّل وما يليه من تعبير وفعل، على اختلاف صور التشكل والتعبير والفعل واختلاف درجاتها. ثم إن النظام ليس خلاف الفوضى بإطلاق. وذلك أن قدراً ما من الفوضى وأشكالاً بالذات من أشكالها ملازمة لكل نظام. وقد لا تكون الحريات نفسها غير بعض من أشكال الفوضى هذه، إلّا أنها أشكال مرغوب فيها، إجمالاً، لأن النظام نفسه ليس شيئاً مرغوباً فيه بإطلاق، ولا الفوضى مرفوضة بإطلاق. وما يعنينا الآن من هذا كله، هو أن الحفاظ على درجة رفيعة من الفوضى الاجتماعية محتاج في

الغالب إلى أن ينظم تنظيماً غاية في الصرامة حتى يتعذر تداركه، وتتعذر عودة المجتمع إلى سويّته المعتادة. فهذا الحفاظ على الفوضى لا يفرض، بإطلاق، غياب النظام وهو لا يستقيم من غير نظام. فأي فوضى أعم، مثلاً، من فوضى الحرب الأهلية، وأي شعور بالجبريّة في الأمور وبالتضييق المنظم للقدرة على الاختيار، أقوى من الشعور الذي تحمله تلك الفوضى نفسها إلى أوضاع الأفراد والجماعات؟

يتأتى هذا الرزوح الثقيل للحرب على أيام الناس وعلى مصائرهم من كون الحرب نظاماً قمعيّاً. ونحن قد أشرنا إلى المكانة العظيمة التي لا تني الفوضى تحتلها في قلب هذا النظام. لكن علينا، أيضاً، أن نقف عند مبدأ يتبادر فوراً إلى الذهن من تلقاء ذاته، على أي حال، لوثوق الألفة التي أقامتها بيننا وبينه تربيتنا السياسيّة. ذاك المبدأ هو أن القمع لا يصلح وحده أساساً عاماً لنظام سياسي اجتماعي. فإن الإلزام الذي هو ضمانة النظام ينبغي له أن يصدر لا عن القوة العارية، بل عن قوة متصلة بسبل المعاش المتاحة أمام الناس وبالعلائق الماثلة بين جماعاتهم وبالضوابط القائمة على مثلهم وأشكال سلوكهم. على أن الأنظمة تتفاوت من حيث اتكاؤها المباشر على القمع، أو جعلها إياه احتمالاً بعيداً مدفوناً تحت جملة من ضوابط عرفية ومشترعة، تتخذ صورة العقد الطوعي أو شبه الطوعي بين عناصر المجتمع على اختلافها. والحرب الأهلية هي، من بين الأنظمة، نظام تغلب عليه الصفة القمعية. لكن هذه الصفة لا تعفي الحرب من أن تكون إطاراً لتلبية حاجات الجماعات والأفراد، وميداناً تجوسه مطامح تلك وهؤلاء. أيّة حاجات وأية مطامح؟ الحاجات والمطامح التي تنشئها الحرب نفسها أو ترسم لها حدودها، شأنها في ذلك شأن أي نظام لأي مجتمع. هذا وجه آخر من وجوه عمل الأنظمة، نصل، عند هذه النقطة، إلى ضرورة استذكاره: وهو أنها - أي الأنظمة - لا تلبّي الحاجات والمطامح فحسب، بل تنشئها أيضاً، وترسم لها الفرص والحدود. وأهمية هذا الوجه هنا هو أنه يردّنا مرة أخرى إلى الحرب بما هي ترويض، أي بما هي حاضر وفعل في الحاضر له ما بعده، لا بما هي جملة نتائج راهنة لأسباب تتفاوت حدوثاً وقدماً. أي إننا مردودون

هنا من تعليل الحرب ـ الذي هو وسواسنا المقيم ـ إلى تحليلها وقياس أفعالها، واستطلاع ما أنشأته من أوضاع مترابطة لا ينفع في شأنها ما نسميه وقف الحرب، وإنما ينبغي أن نعرف من يسعه تغييرها وكيف؟ ذاك هو الشأن الذي يستحق تعليل الحرب أن يكون وسيلة من وسائل القيام به، ليس غير.

لغة الطبيعيات

ومن الأدلة على ما في الحرب اللبنانية من قوة الإلزام أن الكلام عليها قد استعار، في كثير من أحواله وأطواره، لغة الطبيعيّات، في ما يصل منها إلى المخيلة العامة، وهي أكثر اللغات قدرة على حمل الاقناع وصياغته. ومدار الاقناع هنا أن يسلّم من يطلق عليهم اسم «المدنيين» بأن آلة الحرب تدار من مواضع ليست في متناولهم وبضروب من الطاقة لا قبل لهم بكبحها أو توجيهها. أي إن أول أفعال اللغة الحربيّة عندنا هي تعجيز «المدني» وتقزيم دوره في ما يجري له. أو أن هذا الدور، إن وجد، فهو ذنوب سلفت وأفعال وقعت من الأجداد أو من الأحفاد لم يعد تلافيها الآن بالأمر المتيسّر. فربما قيل إننا نحصد ما زرعت أيدينا أو أيدي أسلافنا، ولكن يسارع إلى الإيحاء بأن تدارك هذا الحصاد المدمّر قد فات أوانه. هكذا يؤوب «المدني» من المسؤولية لا بالرغبة في الإقدام على أخذ مصيره بيديه، بل بالشعور بالذنب وبأن ما يكابده إنما هو الجزاء الوفاق. ولا يمنع هذا فصائل المحاربين من الإطناب في القول أن نهوض هؤلاء إلى القتال إنما هو بالذات أخذ المصير باليدين وانطلاق مواكب الحرية في الآفاق. فمثل هذا القول يحكم الطوق على أعناق «المدنيين». إذ هم، من بعد، عرضة لهجوم لم يقصدوا استدراجه وموضوع لدفاع لم يطلبوه. والهجوم والدفاع متكافلان، بالطبع، يبرّر أحدهما الآخر. وكلاهما قدر من أقدار «المدنيين» الذين ينصبّ سعي الحرب على ردّهم إلى حال البوء والتحمل، بحيث يدخل تحت هذه الحال حتى رفض الحرب والاحتجاج عليها. وهذا ـ إذا تمّ ـ هو منتهى الاقناع.

نعود إلى لغة الطبيعيات. نعفّ عن التبسّط في أمر لفظة «إفرازات»

التي شحّ تداولها، منذ مدّة، برغم أننا غارقون في مسمّاها أكثر من أي وقت مضى. ننظر مثلاً في لفظة «احتقان» وفي عبارة «تنفيس الاحتقان». واستعمالهما يكثر في عشايا البدء بالقصف وأثناء القصف وفي غدواته. يحسب محررو الأخبار أنفسهم جادين كل الجد حين يقدّمون إلى الناس ما يطلقون عليه اسم «الوضع» على أنه «محتقن». أي إن الوضع هنا شيء منفوخ بمقادير من الغازات لا يحتملها حجمه ومقاومته. وأحياناً «ينفجر» الوضع الذي كان «محتقناً». فهذا احتمال طبيعيّ في أمر أي شيء «محتقن». غير أن ما هو أفضل من «الانفجار» التامّ أن يصار إلى «تنفيس» الاحتقان. وهذا أمر يقتضي إحداث بعض الثقوب التي تقدم إلى الناس على أنّه لا بدّ منها لإدارك غاية التنفيس. والثقوب المذكورة ـ التي تسمى «منافذ» ـ لا تعدو أن تكون، عادة تلك التي تحدثها القذائف في بيوت المقصوفين. يبدو هذا كله في إعلام الحرب شيئاً من أفعال الطبيعة. فلا أحد يخطر له أن يسأل لماذا نطلق على الوضع صفة الاحتقان، أو أن يجادل في ضرورة انفجاره أو تنفيسه على هذه الشاكلة. ثم إن الإعلام، في الأعمّ الأغلب، لا يرى مناسباً أن يقول للناس ما هو هذا الذي يطلق عليه اسم «الوضع».

نوجز أيضاً في ذكر «المساعي المكثفة» التي تؤازر القذائف عادة في عملها لتنفيس الاحتقان. والتكثيف الذي يترجم مصطلحاً لاتينياً فيزيائياً له، بالعربيّة، نكهة كيميائية إن لم تكن مستعارة من صناعة المربيّات. فهو يوحي بفعل نفاذ، تتكأكأ الذرّات على إتيانه، شأن فعل الحوامض في المعادن. وكثافة المساعي كثيراً ما تحجب الوضع الذي يتركز عليه السعي وموضوع السعي (أي سبب التوتر المحدّد) والأطراف الذين يجري السعي لديهم، وما يعرضه السعي من حلول. بل هي ـ أي الكثافة ـ قد تحجب الساعين أنفسهم أحياناً. فلا يبقى للسامعين إلّا أن يرقبوا تمام الفعل بعيون ساذجة لا تميّز الكيمياء من السحر ولا ينبغي لها. وذلك أن الساعين هم غير السامعين على كل حال، وأن قصارى علم السامعين هي أن ما هو آتٍ آت.

هذه الجبريّة التي تخالط كلام الحرب الأهلية، وإن كانت تخالط كل ضروب الإعلام المصاحبة لهذه الأخيرة، نراها تدرك درجات صفائها العليا

في الإعلام الأقرب إلى الموقع «المدني»، أي في إعلام الدولة. وإذا لم يكن من صفات موقع الدولة، من حيث المبدأ، أن يكون هو الأقرب إلى موقع المدنيين، ولا كان لهؤلاء موقع واحد، في المجتمعات غير المبتلاة بالحروب الأهلية، فإن هذه الأخيرة قد قربت هذين الأمرين من التحقق في مجتمعنا: فجعلت لمن هم «مدنيون» وجوداً نظرياً مستقلاً، من حيث هم لا يحاربون، ومكّنت التلازم نظرياً بين هذا الوجود ووجود الدولة، حين أشفت هذه الأخيرة، فعلياً على الانهيار والتفرق أيدي سبأ. فالدولة تمثل المدنيين من حيث هي، مبدئياً، لا تحارب. لذا تنحو أفعال الحرب، في إعلامها، إلى أن تكون مجهولة الفاعلين. فهي لا تنسى نسياناً تاماً أن المحاربين هم رعاياها أيضاً. وإعلامها الذي يريد أن لا يميز بينهم، مبدئياً، أي أن لا يجعل لبعضهم ميزة على بعض، ينتهي إلى عدم تمييز بعضهم من بعض. فهويّاتهم تشبه في الإعلام المذكور هويّات الطوائف التي تنتمي إليها الشخصيات في كتب القراءة الابتدائية، حيث يدعى جميع الصبيان سميراً، وتدعى جميع البنات ريما.

أعلم مثلما تعلمون أن هذا التلازم بين «المدني العام» و«الدولة العامة» في إعلام الدولة، إنما هو تلازم نظري لا أكثر، وأن الحرب جعلت الدولة فريقاً فيها، بل فرقاء. غير أن شيئاً من ضبط النفس لا يزال يحفظ لهذا التلازم نوعاً من الوجود ويغذي الإصرار على استبقائه، أو على العودة إليه كلما سنحت الفرصة. وما شئت التشديد عليه إنما هو الترادف بين الموقع المشترك الذي نسمّيه، بكل تحفظ، موقع «الدولة ـ المدنيين» وقصور التعبير المحدّد عن رفض الحرب الأهلية رفضاً جامعاً. فالرفض هنا يبقى مبدئياً، عاجزاً عن تسمية الأطراف وأفعالهم وعن الدخول في محاكمة معللة لهذه ولأولئك. أي إنه رفض منكمش على نفسه، جبريّ المصدر والمسلك، عاجز، خالٍ من روح التصدي والمعالجة. إنّه رفض دولة لا تجرؤ على النظر فعلاً في مجتمعها، ورفض مجتمع لا يجرؤ على النظر فعلاً في ملامح صورته. أي إن جلّ ما تفعله الدولة هو أنها تتلقّى عجز المدنيين، ثم تردّه إليهم مضاعفاً.

اليـوم ـ أي منذ عـام ونصف العام تقـريبـاً ـ تنضـاف إلى هـذا الإقنـاع بالعجز قوة جديدة هي قوة ما بات يسمى بـ «الجمود» يقدّم إلى الناس، شأنـه شأن «الإفرازات» و«الاحتقان» و«الانفجار» وما إليها، على أنه حال من أحوال الـطبيعة. أعـرف أن صفـة «السيـاسي» تـطلق عليـه أحيـانـاً فيصير «جمـوداً سيـاسياً». ولكن سيـاسيته هـذه لا تعدو حـدود «أطراف» الحـرب الذين كـان الجمود محصّلة التجاذب بينهم. داخـل هذه الحـدود يحق للجمود أن يعتبـر سيـاسياً، أي أن ينسب إلى تعـارض إرادات بشريـة. أما الصـورة التي يزجى فيهـا الجمود إلى العـامة فهي صـورة القدر المقـدّر. ومؤدى ذلك أن يـوضـع الجمود سلفاً خارج نفوذ العـامة. فـلا يعطون، بـأي حال، الحق في مـطالبة أطراف الحرب بمجرد عرض أسبـاب الجمود عـرضاً واضحـاً أمامهم، فكيف بـاستفتائهم في المـواقف الآيلة إلى الجمود المـذكور، وكيف بتحكيمهم في شرعيتها؟ هكذا يصير الخروج من الجمود في أذهـان العامـة، رهناً بـالتحول في إرادات، خـارجيـة، في الغـالب، تفيض عن إراداتهم من كـل جـانب وتتقاذفها تقاذف السيل أوراقاً يابسة. ولمّا كانت الإرادات الخارجيـة عديـدة، وكان لكل منها الخيار بين مسالك عدّة، بحسب قراءته لاختيار سواه، في كل ظرف، فإن العامة، حين تنظر في مستقبلها ـ في مستقبل البلاد ـ تجـد نفسها محمولة حملاً على مغادرة التحليل السياسي إلى التنجيم. ومعلوم أن التنجيم عمل من يعتقد بسيطرة النجوم على مصـائر البشـر وبامتنـاع هذه السيطرة عن البشر أنفسهم. على أنه لا بـد من إضافـة، هاهنـا، هي أن ممارسـة التنجيم ليست حكراً على العامة وحدهم، وإنما يشاركهم إيـاها عنـدنا أركـان الدولـة وأطراف الحرب، وأن التنجيم هو الميدان الـوحيد الـذي يحتل فيـه المثقفون اللبنايون موقعاً قيادياً.

مسالك «مدنيّة» إلى نظام الحرب

لست على يقين من أن الوصف الآنف لحالنا كانت غايته حمـل العامّـة على أن يلوموا أنفسهم، هذا ناهيك بـأن لا يلوموا إلاّ أنفسهم. لكن محـاولة تقـديم الحال على صـورتها الفعليـة أمر حسن بـذاتـه وإن لم يكن المحـاول

يستثني نفسه من الحال المذكورة، أو يمنح نفسه الحق في محاكمة شعب برمّته. نمضي في الوصف إذن. ويقتضي المضي فيه أن نعرض الآن لصور انخراطنا، على اختلاف المواقع، في نظام الحرب. وما نستخرجه من بعض الكلام الذي سبق هو أن الموقف الجبري وما يليه من شعور بالعجز، يحملان الناس حملاً على هذا الانخراط.

١ ـ الانعزال

وأولى صور الانخراط العامّة في نظام الحرب هي الانعزالية المعممة. ومسمّاها هنا ليس بالطبع، الموقف المنسوب عادة إلى الموازنة والموسوم بتفريد الهوّية اللبنانية وتسويرها وصمّ الآذان عن دواعي المحيط القومي. فنحن الآن في ما دون هذا بكثير. إذ المنفتح منّا على سورية القريبة والمنفتح على عالم الفرنكوفونيا البعيد، منغلقان سواء بسواء على أهالي الحي المقابل أو سكان القرية المجاورة. والحكمة التي يزداد اللبنانيون ميلاً إلى التمثل بها كلما طالت الحرب، هي تلك التي كان كثيرون منهم، قبل الحرب، يشيحون عنها برغم قدم معرفتهم بها. وهي القائلة أن من أقام في غير ملته مات بغير علته. ذاك ميل يتنامى وإن تحتم التحفظ في الإقرار به والقول أن كثيرين ممن هجروا سيعودون إلى الاستقرار في ديارهم إذا استقرت البلاد على حال، وأن كثيرين يتحدّون العزلة الآن بالاستمرار في التنقل بين شطري العاصمة أو بين سائر مناطق البلاد. هذا صحيح طبعاً. ولكن اختيار مكان الإقامة أو مكان العمل دون تحسب لما تحمله الأيام الحبلى، والاقتصار في الاعتبار على المزايا الراهنة للإقامة أو العمل في هذا المكان بالذات، سيميلان، على الأرجح، إلى الندرة. أي إن قوة الإقدام على الاختلاط الطويل الأجل قد ضعفت، وهي ستبقى ضعيفة إلى أجل لا نعرفه. وسيثبّت هذا الضعف بقاء معظم المؤسسات الرسميّة والأهلية مقسمة، بقطع النظر عن استمرار الحرب أو انتهائها. وذلك أن جاذبية المنطق اللامركزي وحيويّة المصالح المحلّية التي مالت الحرب إلى تغليبها سوف تنافحان عن تثبيت هذا الانقسام. والمعلوم أن مركزية المؤسسات، من وحدة مؤسسات الدولة إلى وجود مركز تجاري واحد لبيروت، كانت هي رأس

العوامل التي استدرجت اللبنانيين إلى مزيد من الاختلاط وقذفت ببعضهم، لمدد كانت تقصر أو تطول، من جهة من البلاد إلى جهة أخرى. أي إننا سنكون فقراء، على الأرجح، في ما يلي من أيامنا، إلى رأس الأمور التي تحدث بها المدن في هذا العصر.

٢ ـ الجنوح

بعد الانعزالية المعممة، نذكر الجنوح المعمم مظهراً ثانياً من مظاهر الانخراط في نظام الحرب. لم نعد ندري، على وجه الدقة، ما هو المفهوم المتبقي للجنوح في مجتمع اختلطت فيه، إلى هذا الحد، مصادر الحق والقانون واضطربت معايير السلوك. لكننا نعلم، بالاختبار، أنه لا يزال للجنوح مفهوم ما، عندنا، لأننا لا نزال نجد كثيراً من التصرفات موسومة بسمته حين ننظر إليها عن كثب. لا تزال الدولة، مثلاً، صالحاً عاماً، في نظرنا، بحيث أن تعدي المصالح الخاصة، أو الجزئية عليها، من داخل أجهزتها أو من خارجها، يبدو لنا واقعاً، إلى هذا الحد أو ذاك، تحت باب الجنوح. والحال أن هذا النوع من الجنوح ليس حكراً على التنظيم الذي يستولي على مرفأ للدولة، مثلاً، أو يفتح مرفأ غير شرعي. وإنما هو اليوم جنوح جماهيري يقع فيه من لا يدفع بدلاً لاستهلاك الكهرباء والماء ولاقتناء الهاتف. ويقع فيه من يهنىء نفسه على غياب جمرك الدولة: لأن جمارك الميليشيات أرحم عادة، ولأن عودة جمرك الدولة لا بد أن يرفع أسعار ما يبيعه أو يشتريه من سلع. ويقع في الجنوح نفسه من يعتبر وظيفته في الدولة قاعدة انطلاق لا يكاد احتلالها يفترض مقابلاً من جانبه، يضعها خلف ظهره لينصرف إلى أعمال أخرى تعود عليه بدخول أخرى. هذا إن لم تأت الدخول الأخرى من الوظيفة نفسها فتزيد الراتب الأصلي أضعافاً. ذلك كله، حين نلمّ بمدى انتشاره، لا يعود سهلاً نعته بالجنوح من غير تحفظ. لكننا بتنا نتبين ملامح محصّلته، بعد أن أخذت تتكشّف لنا شيئاً فشيئاً، وإن كان أهل الحرب لا يزالون مترددين في إعلانها علينا. هذه المحصلة هي أن الدولة قد باتت، لا من حيث مبدؤها طبعاً، بل من حيث موقعها الفعليّ، عبئاً على المجتمع اللبناني وأنّه قد آن أوان الخلاص منها، ما دام كل جهاز من

أجهزتها بات مضاعفاً بجهاز خاص مستعد للحلول محلّه ولتوفير تكلفته على المجتمع. ولولا أن هذا الإعلان يتقرر في دائرة السياسة وبشروطها، ولولا أن الأجهزة الخاصة أثقل وطأة وأشد فساداً، والحمد لله، من أجهزة الدولة، لجاز لنا الافتراض أن الإعلان المذكور قريب الحصول.

ذاك، على أي حال، هو الجنوح حيال الدولة. ويقع على امتداده الجنوح حيال المجتمع: من المضاربة على الليرة إلى استقواء غير المسلح بالمسلحين لتحصيل الشهادات «العلمية» تباعاً من غير دراسة، وكأن الحق فيها هو نفس الحق في شهادات قيد النفوس، إلى سلسلة من المنافع المحدودة التي تتراوح بين احتلال مكان للبسطة على الرصيف وخرق صف المنتظرين للحصول على ربطة خبز أو على صفيحة وقود. هذا وليست الصفة الاضطرارية لبعض هذه الأفعال مخرجاً لها من وضع الجنوح. فالذي يحوّل مدخراته مضطراً إلى عملة قوية، تفادياً لخسارتها، والذي يعرض بضاعته على الرصيف، مضطراً، لأن محلّه الشرعي، في السوق، قد دمّر، لا يرسيان شرعيّة لهذا الفعل ولا لذاك. إلا أنهما يدلّان، طوعاً أو كرهاً على اتساع نظام الحرب ومرونته. فحين تقدّم الحرب على أنها قدر تصير المشكلات الناشئة عنها أقداراً أيضاً. لذا يبدو أي حل متاح لأية من هذه المشكلات ـ وإن بقي دون الخسارة الحاصلة ـ كسباً للإرادة في مواجهة القدر والموت. ويقتضي الرضا بهذه الصنوف من الحلول أن تضيق المطامح وتصغر الأحلام، وهي تضيق فعلاً وتصغر.

ويدخل تحت هذا الباب أيضاً شأن ضخم هو شأن المهجرين. وذاك أن المهجرين في الأصل «مدنيون» لا يقوم دليل على اختلاف موقفهم المبدئي من الحرب عن موقف جمهور الأهلين الآخرين، وهو موقف الضيق بالحرب، وإن يكن فاتراً. على أن صيغة دخولهم في نظام الحرب تودي بهم إلى نوع من الحرب تذرّ قرنها في ما بينهم ولو عن بعد. فالمهجرون يجري إسكان معظمهم في منازل ومكاتب يملكها أو كان يشغلها، في الأصل، مهجرون من الجهة المقابلة أو أناس يُسْتَعْدون، في الجهة المذكورة، فيصيرون في حكم المهجرين. والمهجّر يحمل هذه الحرب التي زج فيها بلا اختيار منه على محمل الجدّ، فيباشر إقامته في مقامه الجديد بكل العنف

المفروض، ولا يكاد يبقي باباً أو كرسيّ مرحاض في موضعه إن لم يكن سبقه إليه النهابون. هكذا يعلن عداوته لمهجّر آخر لم يجاوز أن أسدى إليه معروفاً في الواقع حين غادر موضعه وتركه له. ولعلّ هذا العنف من طبيعة الأمور أو من عزمها، وفق عبارة الآية. ولكن أحكام الضرورة هاهنا أيضاً لا تمنع ـ إذا سلمنا بوجودها ـ أن يكون التهجير أوسع مداخل المدنيين إلى نظام الحرب بل إلى صلبه. إلى هذه العداوة بين المهجِّر والمهجّر ـ على بعد الشقة، بمعنيي الشقة! ـ ينضاف حسد المهجّر للمستقرين من حوله ـ أي من جماعته ـ فيخرج من بين المهجرين أشرس المقاتلين يتنازعهم ـ على تساوٍ في الشراسة ـ همّ الدفاع عن محيطهم الجديد وهمّ إخضاعه. فتتم لأناس لم يكن لغايات الحرب السياسية أهميّة استثنائية عندهم، المشاركة في وجهي الحرب الرئيسين: وجه الصراع ما بين الجماعات المختلفة ووجه الصراع في الجماعة الواحدة وعليها. يساق المهجّر سوقاً إذن إلى خوض حرب مختلفة الصور والدرجات على المجتمع، لم يكن لها أن تنشب لولا أن حرباً أعمّ منها ـ هي الحرب الأهلية ـ قد استحدثتها بالعنف وفرضت لها صفة الحرب على حقوق للأفراد والجماعات غير مدافعة الشرعية، أي صفة الجنوح.

على أن أعمّ صور الجنوح انتشاراً، في ديارنا اليوم، هي ضلوع الكبير والصغير في الحرب على النقد اللبناني. ولا يخطر لنا أن نسوّي ما بين الكبير والصغير في المسؤولية عن هذا الأمر. إلّا أن مشاركة الكلّ أكيدة، على تفاوت الحصص. فما يجري في هذا البحر الهائج منذ سنوات ثلاث أو أربع هو محاولة كل واحد العوم بالضغط على سواه في رزقه ولو أدى الضغط إلى إغراق السوى. وقد سُمّي هذا انتحاراً جماعياً، وهي تسمية لها ما يبرّرها لأن الذين يفلحون في العوم قلّة قليلة في نهاية المطاف. لكن الأولى بهذا الجيشان الجماهيري المروّع أن يعتبر، بحد ذاته، حرباً أهلية عامة تختلف عن الحرب المعهودة باستواء كل فرد أو مؤسسة فيها معسكراً قائماً برأسه. ولنقل مرة أخرى أن استشراء اللعبة بين الجميع لا يهوّن من مسؤولية الكبار، أميليشيات كان الكبار أم مصارف أم كانوا هم الدولة بعينها. ولنقل أيضاً أن اعتماد التضخّم واسطة للعيش ـ وهو ما يفعله كثيرون بينهم الدولة ـ يشكل ـ

وإن لم يلجم انحطاط العيش ـ واحداً من هذه الحلول الجانحة التي يجترحها نظام الحرب لكل مشكل ينشئه، باستثناء مشكل الموت بطبيعة الحال.

٣ ـ الصغارة

هذا الحل يردّنا إلى المظهر الثالث من مظاهر الانخراط في نظام الحرب (بعد الانعزال والجنوح) وهو الصغارة. وأنا أؤثر لفظ الصغارة على لفظ الذلة لاتحاده في المادة اللغوية بمعنى الصغر. فاللبناني يخرج من الذل بيسر لأن زجّالاً عالي النبرة ينام في أعماق معظم اللبنانيين، ويستيقظ بين الفينة والفينة لينطق بلسان قرينه. ولكن اللبناني يغرق في الصغارة بيسر أيضاً. وأحسب أنني استوفيت الإشارة إلى أهم تجليات هذه الصغارة تحت عنواني الانعزال والجنوح. ومفادها العام هو ميلنا إلى الركون حيث يهبط بنا، وتدبير أمورنا حيث نستقر مؤقتاً دون سعي حقيقي إلى معاودة الصعود، ولا مقاومة حقيقية لمزيد من الهبوط. فالذي يحتجز منا في طائفته أو حيّه أو إقليمه يتقبّل، عملياً، هذا الحسر لبصره وحركته وطموحه ويقصر همّه على استنباط ما ينطوي عليه الانحسار نفسه من فرص لحفظ الرأس ـ بل أحياناً لشموخ بالأنف هو، على الحقيقة، شموخ في الصغارة. وقليلاً ما يقاوم إغراء الفتات الذي يعرض في هذا السبيل، فتات النفوذ أو فتات المنافع. ناهيك بإغراء الأرغفة الكبيرة.

هذا، وفي الذي شدّدنا عليه من تصوّر الحرب على أنها قدر بداية تفسير للصغارة، يبعد عنا مرّة أخرى شبهة الميل إلى أسلوب المحاكمة فالدينونة. وتمام التفسير قائم في ذاك الاتجاه العام الذي فرضته الحرب إلى تغليب الأطر الضيقة وتزكيتها. فحربنا التي تصطرع رياحها في مدى العالم من واشنطن إلى موسكو إلى سائر حواضر الغرب والشرق والعرب، حوّلت أبصارنا وانفعالاتنا، في نهاية المطاف، إلى عوائلنا وأحيائنا وقرانا ثم إلى ميليشياتنا وطوائفنا. فلقد كنا محتاجين ـ ولا نزال ـ إلى توسط دولة لنا لنبصر عبرها سائر الدول، وكنا محتاجين أيضاً إلى توسط مجتمع موحد لنا لنلمّ بوحدة غيره من المجتمعات. فلمّا ذوت تلك وزلزل هذا، أصابنا الحسر الذي ذكرناه. والحق أن العائلة ـ قبل الحي أو القرية وقبل الميليشيا

والطائفة، وهـذه كلها أطـر مفروضـة فرضـاً إلى حد بعيـد ـ كانت هي الإطـار الطبيعي الذي أظهر صموداً مـرموقـاً وبقي وسطاً دافئـاً لأفراده أثنـاء الحرب. فـانصرف الـولاء العمليّ إليها ثم إلى مـا يجانسهـا من أطـر تقليـديـة تتجـدد بالتوارث. ثم كـان ارتداد النـاس إلى حاجـاتهم الأولى وما يليـه ويلي الانعزال الذي توقفنا عنده من ذواء للنشاط الثقافي ذي الأفق الجامع، وكان معهما مـا أشرنا إليه من تصغير للهموم وللأحـلام. في ظرف هـذه صفته، يحبط الميـل الذي هو في صلب الحداثة إلى تكـوين الفرد ـ المـواطن والمجتمع ـ الـدولة وإبـراز التقابـل بينهما. ويسهّـل هذا الإحبـاط أمرين متـرادفين، واقعـاً، وإن تعارضا ظاهراً. الأمر الأوّل هو الاستعاضة عن الولاء للمجتمع ـ الدولة بالولاء لقطب خارجي يزداد الولاء له استعاراً بقـدر ما يكـون هو بعيـداً، لأن الرمـوز على خلاف الشائـع، أقدر على تـأجيج الهـوى من أي واقع قـريب، أحوالـه معروضة للفهم والمراقبة. والأمر الثاني هو العزوف عن السياسة والميـل نحو تسليمهـا إلى من يدعـون أنهم أهلها. لا يتعـارض هذان الأمـران لأن الـولاء السياسي المطلق والعزوف عن السياسة كلاهما عزوف عن السيـاسة بمـا هي تـدبير. وهمـا يؤولان، في محصلتهما، إلى فصـل بالـغ الخطورة بين مسلك القوى السياسية ومصالح الناس ورضـاهم أو عدمـه. أي إنهما يعلّمـان القوى السياسية الاستهانة بالناس والوقاحة في تحـدي رغباتهم والتمـادي في قمعهم واضطهادهم وفي العبث بمصائرهم. عليه شاهدنا قـوى تقصف حيث لا يجد أحـد غيرهـا مبرراً للقصف، وأخـرى تصالـح من تجب معاداتـه وتعـادي من تستحب مصـالحته، وثـالثة تبـاشر علنـاً ما ليس يفي بمعنـاه لفظ الفضيحـة، إلخ، . . . الخ.

مقاومة الحرب

أيّة مقاومـة للحرب، إذن، وهـذه حالنـا في الحرب وهـذه مواقعنـا في شباك نظامها؟

أول ما هو حـريّ بالـذكر هـاهنا أن نقـد الحرب محـدود بالقمـع الذي وضع له قواعده، وهي صارمة وإن تكن غير مستقرة. فـإن من العبث الاعتقاد

بأن حريّة النقد ما زالت، عندنا، على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن كلاً منا له أن يقول ما يشاء «في حدود القانون». الصحيح أن لكل منا أن يقول أكثر مما يشاء مدحاً للقوى التي يقيم بينها أو قدحاً في القوى المقيمة بمواجهته. ولكن الحرية تذوي متى عنَّ للنقد أن يتناول ذوي القربى والجوار. إذ ذاك يظل نقد الحرب متاحاً ولكن يمتنع ذكر الوقائع والأسماء وتصير التورية مليكة الكلام. والناقد الذي يتوخى الحياد أو التجرد والعدل يمتنع عن الذكر الصريح لأيّة وقائع حسيّة بأعيانها ولأيّة أعلام إلاّ ما رحم ربك. هذه الحال الأخيرة هي حالنا الآن، في هذه المحاضرة، مثلاً، وهي حال «الجمهور»، بعبارة الفقهاء.

أما «الجمهور» فهو جمهور المثقفين. وبينهم أحرار في نفوسهم وشجعان بقدر ما تجوز الشجاعة وتنفع. واللبنانيون يفقهون التورية، غالباً، ويكشطون طبقة التحفظ عن الكلام وهم يقرؤونه أو يسمعونه. لكن اعتياد المداورة في الكلام يجعل الكلام خصيّاً، رغم ذلك، وأوّل من يضيق به هو صاحبه الذي قد يتوصل إلى إيثار الصمت. ثم إن في عداء المثقفين المبدئي للحرب - وهو منتشر بينهم - مشكلين غير هذا. المشكل الأول هو سهولة ارتدادهم عن هذا العداء حالما يمسّ في واحدهم عصب بعينه يختلف من واحد إلى آخر. والعصب المذكور قد يتشعب على صورة لا تعصى على الإدراك ولكن يصعب التنبّؤ بها. فإذا بالعصب يمرّ بفنّ العمارة الفينيقي مثلاً أو بالمردة أو ببني سرجون أو ببني بويه أو بصلاح الدين الأيوبي أو بطانيوس شاهين. هذا إلى غير هؤلاء من أهل اليوم الذين لم نجز لأنفسنا تسميتهم، على ما أشرنا للتو. والعصب قد يصير جملة عصبية فيمر بأشياء كثيرة. حالما يمس ذلك العصب إذن يصير المثقف المعادي للحرب أشرس المقاتلين. ولا بأس، بالطبع، في المنافحة عما يراه المرء حقاً، شرط أن يبقى له ما يرى به الحق والباطل. والمثقف الذي تمس عصبيته يدركه شيء من العمى الذي نعرفه عن أهل الحرب عندنا وتأخذه حمى التلفيق. فإذا هو نافخ بين النافخين في نار الحرب، يمدّ مخيلتها بالصور الصارخة ودعاتها بالأقوال المأثورة. المشكل الثاني هو في المؤسسات التي تستوعب المثقفين، من صحف

وإذاعات ومراكز بحث وما إليها. فهذه أبلغ تأثيراً من الأفراد أيّاً كان شأنهم. وقد كان أهل الحرب حتى الآن هم الأقدر على استحداثها وتشغيلها بما لهم من نفوذ وطاقات. واجتذبوا إليها مثقفين بعضهم مجانس لهم وكثير منهم غير مجانس. ومؤسسات المحاربين الثقافية قد تترك للمثقف المسالم زاوية يرتع فيها على هواه، إلاّ أنها ترسم له حدود زاويته طامعة في أن يضفي هذا القلم أو ذاك بعض الجاذبية على وجهتها العامة. بل إن بعض المؤسسات التي جندت، في الماضي، خيلها ورجلها لسوق البلاد إلى الحرب، وصبّت الزيت على نارها في مراحل عديدة، لبست في مراحل أخرى لبوس المنابر الحرة وأخذت تحرص على إظهار ضيقها بالحرب وأهلها. ولكن وخز العصب الآنف الذكر يزيل الخدر، هاهنا أيضاً، عن أجفان المقاتل النائم. فيتكشف لنا أمر غريب، وهو أن الذي لم يعد يريد الحرب لا يزال يمقت أسس السلام. ما إن تمسّ صلاحيات رئاسة الجمهورية حتى ينخلع قلب هذا، وما إن تمسّ اتفاقية القاهرة حتى يطير صواب ذاك. والمثقفون في هذه المؤسسات بين متوّج راسخ القدم وموظّف يغض الطرف ويستكين، ومعارض ساع إلى الرضا عن نفسه ولكنّه رهين زاويته.

تردنا حال المثقفين هذه إلى حال السياسيين. فإن معارضة الحرب السياسية، في هلاميّة تمثيلها، لم تعن فعلاً بتزويد نفسها منابر للأعلام وللثقافة. فاقتصر حضورها على منابر قليلة أسسها المثقفون أنفسهم في الغالب أو أحيوها ثم أخذوا يتقاسمونها والسياسيين. وعلة ذلك أن المعارضة المسالمة لم تتشكل في مؤسسات سياسيّة تجتذب المثقفين أو تحاورهم أو تتيح لهم فرص الحوار. ولا يردّ هذا الاحجام إلى قصور في الوسائل، بل إلى اقتناع بادٍ على غير صعيد بالعجز حيال الحرب ـ القدر. وذلك أن أهل السلم من السياسيين قوم لا تكاد تعرف، على وجه اليقين، مواقفهم من المشكلات السياسيّة المطروحة في الحرب. فقليل منهم من يُعرف له رأي معلن في الطائفية السياسيّة أو في صورة نظام المستقبل أو في ما هو انتماء البلاد العربي أو في سبل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، الخ. . . الخ. وتقلب الأحوال يردهم من الموقف إلى نقيضه. وهم دائمو الأسف لهذه الجريمة أو

لـذاك الصـدام ممـا يقـع كـل يـوم في الحـرب. . وأمـا صيغـة الخـروج من الحرب، فمتروك وضعها لأطراف الخارج وللمتحاربين.

والحـال أن جعـل السيـاسـة، بمـا هي تصـوّر وفعـل، حكـراً على المتحـاربين، إنّما هـو مـطمـح رئيس من مـطامـح الحـرب وركن من أركـان نظامها. وحين يصدع الساسة المسالمون برغبـة الحرب هـذه، يقرّون بـأنهم مستوعبون في نظامها. إلى ذلـك يؤدي التقاء هؤلاء السـاسة وجمهـور العامـة وكثيـر من الفعاليـات غير السيـاسية على هـذا الرفض الضـامر للحـرب، إلى الإيهـام الـذي ذكـرنـاه في مـطلع حـديثنـا بـأن اللبنـانيين، على اختـلاف جماعاتهم، لا خلاف فعلياً بينهم، وهو ما صُرّح به تكراراً وهو ما يشير إليـه، في الغالب، نعت الحرب «بـالعبثية» حين يـطلق من غير رويـة ترد إليـه معناه الفعلي. أمـا الحقيقـة فهي أن أهـل السلم مـا زالـوا لا يعـرفـون صـورة ـ أو صوراً ـ لهذا اللبنان الذي يزعمون الإجماع على صورته.

لكنّ الساسة المسالمين يطلعون في بعض الأحيان بمـا يشبه أن يكـون رداً على تهمـة الاحجام الحـائقـة بهم. وهـو أن اللبنـانيين يسعهم أن يسـوّوا الخلافات الناشبة بينهم من غير حرب. فتكاد تنعدم بالتالي جدوى الحوار في صيغة السلام. ولهـذا الرد معـان منها أن السـلام سيكون شـأن أهل الحـرب وحـدهم، متى حلّ، وأنهم سيحفـظونه «أمـانة» في أعنـاقهم حفـظهم للبـلاد والعباد من قبله. ومن المعاني المذكورة أيضاً أن في أيّة صيغة للسلام حصانة من تجـدد الحرب، وهـذا هراء لا مسكـة له. فـإنه لا بـدّ من صيغة للسـلام تتجاوز وقف الحرب لتـذهب بنظامهـا، لأن الحرب ـ على مـا رأينـا ـ ليست مجرد حالـة تحول مـا إن تتوقف، وإنمـا هي المجتمع نفسـه، في صورة من صور تنظيمـه. وهي صورة لا بـدّ من تحليلها وتـركيب غيرهـا بتوسط القـوى المناهضة للحرب قبل توسط المحاربين. حين يقال مثلاً إن جيل الحرب هـو الذي سيصنع السلام، يوحى بأن جيل الحرب هذا قـد يضم في صفوفـه كل لبنـاني كبر في الحـرب ولكن طلائعـه هم المحاربـون. وهـو تصـور للجيـل المذكور تكـذبه كـل معرفـة بأبنـائه حيث يـوجدون، وليس في ثكنات الحرب

الأهلية وحدهما. فإن جيل الحرب، في جمهوره الأعظم، هو جيل ضحايا الحرب. وقادة السلام فيه ليسوا أولئك الذين لا تظهر لهم أيّة مصلحة جوهرية في الخروج من الحرب وبناء السلام.

خلاصة القول على أي حال أن ساسة السلام لا يسوسونه بالمعنى الذي يسمّى فيه سياسة ترويض الخيول وتعهدها، وأنه ليس في أيديهم حتى اليوم أي زمام. فيسهل على الحرب ـ ولا نتعمد اللعب بالألفاظ ـ أن تظل قابضة على زمامهم. فهل تكون الحركة المطلبية قابضة على زمام ما؟ تأبى حركة النقابات أن تسيّس، وهذا من حقها. لكن ساسة الحرب موجودون في قلب النقابات، وهي، بخاصة، ملجأ لبعض الذين خبت نجومهم من هؤلاء. وساسة الحرب هم الذين باشروا تفتيت الإضراب العام الأخير مثلاً فألزموه بالتوقف. وكان هذا الإضراب، وسواه من الإضرابات قبله، قد عف عن التعرض لهم مباشرة، حفظاً لوحدة المضربين وتهيّباً. ولكن الاحتياط والتهيّب بلغا هاهنا حداً قرّبهما من الممالأة. فكيف تكون للدولة «سياسة تجويعيّة» ـ على قول أهل الاضراب ـ حين تكون الدولة، من حيث هي مشلولة، أقرب إلى هيئة للإغاثة تقتسم إعالة الشعب اللبناني مع أبنائه المغتربين وتخترع، عوضاً عن مواردها المنهوبة، كل ما يطول إليه الخيال من الموارد الوهمية لتواصل هذه الإعالة؟ وكيف تكون للدولة سياسة تجويعية حين تكون الدولة، من حيث هي فاعلة، مجموعة من القوى الحزبية يتنازعها تنافر الاتجاهات وائتلاف المسلك، تنهب المجتمع وتعدّ الدولة نفسها ضحيتها الأولى؟ وهل تستقيم محاسبة الدولة أو مطالبتها لمن يتجاهل أن قوى الدولة اليوم هي قوى الحرب، وأن ما في يد كل منها من الدولة إنما هو تتمة لما تحت يده من المجتمع؟ وهل يحق لمن يطلب من الدولة تحصين الليرة أن ينسى أن الدولة، بغض النظر، مؤقتاً، عن فضائحها وخطاياها (وهي ملازمة لها منذ نشأتها الأولى)، باتت مخيرة بين إعلان الإفلاس وتغذية التضخم؟ وهل يجوز للنقابات، بالتالي، أن تبقى بمعزل عن المطالبة برفع أيدي النهب عن موارد الدولة وعن الدولة نفسها وعن المجتمع الذي كانت تظلّه هذه الدولة؟ قد يجوز ذلك للنقابات، في الحقيقة إذا كانت تجد فيه شرطاً لبقائها أو لاجتناب

وضع الأيدي عليها كلّياً. ولكن يجوز لنا نحن أيضاً ـ في ما يتعدى محاسبة النقابات أو تقريعها ـ أن نتقصى حدود موقعها وأن نرى أنها ـ في ما خلا رمز الوحدة الشعبية الذي أوقده الإضراب للحظات ـ لا تكسر حلقة قوى الحرب ولا نظامها ولا تملك صياغة مطالبها هي صياغة قابلة للاحقاق فكيف تملك إحقاقها؟

يبقى اللبنانيون طبعاً في ما يتعدى الساسة والمثقفين والنقابات. وتبقى مقاومتهم. وقد رأى بعض المثقفين أن هذه هي المقاومة الحق: مقاومة الذين ظلوا يعبرون بين شطري بيروت تحت رصاص القنص أو رفضوا إخلاء أحيائهم برغم القذائف أو أصروا ببساطة على السعي إلى رزقهم في الأيام المضطربة. ومقاومة الذين ساروا بعكازات الإعاقة وكراسيها والذين تماسكت أيديهم وهم يرتدون الثياب البيض. ومقاومة الذين حفظوا في نفوسهم أيضاً شيئاً من المودة لشركائهم في العذاب أينما كانوا وبعض الاحتقار المكتوم، إلى حين، لأبهة الجلادين. لست، شخصيّاً، من أهل الحديث عن عظمة الشعب، أي شعب، بلا قيد أو شرط. بل أجد هذا الحديث مقيتاً أحياناً وخطراً أحياناً. على أنني أبصر ملامح عظمة كثيرة في تحمل اللبنانيين هذه الحرب، وأداوم التأمل في طول المدة وضخامة الجهود التي استغرقها تدمير بلادنا، ولا يزال فيها أكثر من رمق. بل إنني أمضي في التأمل إلى ما هو أبعد من هذا. فأقول لنفسي إن الانعزال والجنوح والصغارة هي أيضاً من صور مقاومة الناس للحرب، إذا اعتبرت الحرب موتاً محضاً، ما دامت هذه الأوصاف المكتسبة قد أسعفت الناس في البقاء على قيد الحياة. فتتكشف لي ملامح عظمة، في هذه الأوصاف أيضاً، برغم أن معانيها وما سبق أن قلته فيها قد تشي، لسوء الحظ، بما هو نقيض العظمة. والحق أن ما رغبت في التعبير عنه، هاهنا، ليس، على الإطلاق، استحقاق اللبنانيين المدح أو الذم لتسلحهم، في مواجهة الحرب، بهذه الأوصاف. وإنما رغبت في القول أنه وإن كان اللبنانيون قد استمروا أحياء بفضل هذا المسلك فإن هذا المسلك نفسه كان عاملاً من عوامل أتاحت للحرب أن تستمر أيضاً. وذاك أن الحرب ليست طريقاً للموت وحسب وإنما هي أيضاً نظام حياة. وهي تعيش، بين ما

تعيش به، بما تفرضه على الأحياء وليس بما تحصده من أموات فقط. ولقد كنت أؤثر، عوض أن يحيا اللبنانيون والحرب معاً، أن تموت الحرب وأن يحيا اللبنانيون.

نظام العداوة

بعيدون نحن عن وحدة الوطن إذن وعن سيادته. وبعيدون عن العزة القومية. بعيدون أيضاً عن الحكم بالسويّة والعدل في الرعيّة وعن الحريات وعن التقدم. بعيدون عن الأحلام التي ساقتنا إلى الحرب.. فإن الحرب هي نظام العداوة. والذي يعاديك ينعزل عنك، لكنه يفرض عليك ربقة من يحميك. والحرب الأهلية، على خلاف غيرها من الحروب، تنزل بهذه الربقة إلى خلايا المجتمع الصغرى لأنها تخرج الحماة من تضاعيف هذه الخلايا وتبثهم بينها جميعاً. لذا يسع الحرب الأهلية أن تنشر الجنوح والانعزال والصغارة على مساحة المجتمع كله. والعداوة، بصرف النظر عن أي تعليم ديني متعلق بالمحبة أو بالتراحم، هي نفسها الجنوح والانعزال والصغارة. حتى أن الحرب الأهلية، حين تستوي معرضاً شاسعاً للصفات المذكورة، تستحيل إلى شيء يشبه يوم العرض الذي تشير إليه الآية ﴿**يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية**﴾(*). على أن ما يعرض، يوم الدينونة، هو ذنوب سبقت في الحياة الدنيا. أما ذنوب الحرب فتنشأ وتعرض في الحرب نفسها أساساً، وإن يكن مرتكبوها متصلين بتواريخهم. والذين يقصرون همهم على استنباط الحاضر من الماضي، من غير تحفظ ولا رويّة، مؤرخون يبتغون الراحة في الحتمية أو يبتغون تعظيم علمهم فيفرطون في تعظيم موضوعه. أما الذي يزعم لنفسه المسؤولية عمّا تصنعه يداه، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن آبائه وأجداده، فهو قد يزيد في ثقل الحمل على كاهله. إلّا أنه يمنح نفسه القدرة على طرح الحمل أيضاً، لأن الحمل لا يعود جزءاً وراثياً من الكاهل.

(*) الحاقّة، الآية ١٨.

منفذ (ب)

الأحداث

(بيان لغوي)

بين معاني «الحدث»[*]، في اللسان العربي، أنه العَذِرة (بفتح العين وكسر الذال). ويرجح عندي، مع طول التأمل في مجاري الأحداث، أن هذا هو المعنى الأصلي وما سواه مجاز منه. والعذرة ما يحدثه المرء في الخلاء. وهو لا يختلف عن الخلاء نفسه إلا بإبدال راء المرء لام الخلاء. وبقي هذا المعنى للحدث في حدس العامة. فهم يقولون إذا أحدث أحد الناس حدثاً (أي بدعة) في السياسة أو في الدين أو في غيرهما: إن فلاناً فعل فعلة كبيرة. ويبدلون: بفاء الفعلة خاء وبالعين راء وباللام ياء، لتصير الفعلة فعلة بالفعل.

وما تحسبون؟ أحمل نفسي مشقة، فاتهجأ مباعداً ما بين الحرف والحرف ليخرج اللفظ مهذباً ويبقى لكم الأمان. ولا أحسبني مفسداً صباح أحد منكم. صبرنا على ما خبرتم ولن تؤذينا بعده بضعة أحرف مقطعة.

وإذا كان هو هذا، فإنكم علمتم من أين خرجنا حين قلنا إنا خرجنا من غمرة الأحداث. وعلمتم أيضاً ما الذي تقع عليه عيوننا في الصباح حين نقرأ الجريدة ونقول: أحداث اليوم كبيرة. وعلمتم أيضاً وأيضاً أنه لا ينبغي لنا أن نضمر الاحتقار حين نقول: ما هذا بالحدث الكبير. إذ ليس كبره ـ لعمري! ـ مدعاة لإجلاله.

(*) كتب هذا النص سنة ١٩٨٠، على الأرجح، ونشر في عدد من جريدة **النهار** لم أهتد إلى تاريخه.

ومن الحدث جاء قول الفلاسفة أن العالم حادث لا قديم. فهم كانوا يعلمون أي عالم هو هذا الذي تحدثوا بحدوثه. وآية علمهم أن الذين أحبوا العالم منهم قالوا إنه قديم ولقوا من قولهم هذا أهوالاً.

ومن الحدث أيضاً جاء الحديث. وهو يدور بيننا ولا نكون منه على حذر، ونتلذذ به أحياناً. وذلك أن الحديث هو خروج المرء على أسماع الناس بما لم يكن فيها قبل حدوثه. وهو عند العرب مكروه أصلاً. فالأصل عندهم أن يصمت المرء قانعاً بما قاله السلف الصالح. وكان الأصل في الحديث أن يكون حراماً، لولا أنهم عطفوا إليه واستكثروا منه، عطفهم، هم وسائر الأمم، إلى سائر المحرمات. لكنهم برغم العطف، اشتقوا اسم الحديث من اسم شيء نجس هو الحدث. وكانوا يتطلعون إلى الحوادث مهددين متوعدين، فيقولون: «لكل حادث حديث»، أي شيء من صنفه مكافىء له وأزيد. فإن ميزان «فعيل»، في لساننا، أكثر تأصيلاً للصفة من ميزان «فاعل». والحديث، بمعناه هذا، قريب، عند قدمائنا، من الحدث بمعنى البدعة. والعرب لا يحبون البدع. فهم كانوا ـ وما زلنا ـ أهل اتباع لا أهل إبداع، ولو أن أدونيس لا يحب منهم إلا من أحدث حدثاً هنا أو هناك، في هذا العصر أو في ذاك. وهو (أي أدونيس) سيجد نفسه بعدما تطوعنا لإيضاح ما أشكل، مضطراً إلى التوله بهم جميعاً، من الآن فصاعداً.

ومن مشتقات الحدث أيضاً الحداثة (بالمعنى الذي يقال فيه مشتقات الحليب). لعلهم اشتقوها من الحدث لاعتبارهم أن الحدث هو جديدنا الذي نخرج به كل يوم (ما خلا أيام الشدة). وقد لا يخرج بعضنا إلا به أو بما يشاكله شأن هذه الكتابة، اليوم. والحداثة تعرفونها، فلا مسوغ لفضل تعليق. ومن الحداثة الشعر الحديث. ولي، شخصياً، نصيب منه، بنعمة الله، ولا فخر، والعياذ بالله، فما بمثل هذا تفاخرت العرب.

وبعد، فها نحن ننتظر، منذ أيام أحداثاً لعلها جساماً تكون. (هذه عبارة خرجت بليغة جداً، تصلح مستهلاً لخطبة في الناس، فأغادرها هنا هدية لمن يهوى إقناع الناس بأن موتهم أجدى له. أما أنا فأهوى النوم. وأهوى

المشي في الشوارع، وإن كانت مزحومة، هذه الأيام بأحداث أعيت مصلحة النظافة، لكن بعض الأحداث أسهل ـ بضم اللام ـ علينا من بعضها الآخر).

إذن سينـدم الآن كل من سمى نفسـه «صانـع أحداث»، وهـو في غفلة عن حقيقة ما يصنع. فتوبة مقبولـة، إن شاء الله، وإن تـأخرت. لكن القـراءة في المعجم مجلبة لليأس من أن تتغير، يوماً، مادة الحدث. فابن منـظور مات وفـات أوان رشوتـه أو إرهابـه. وتوبـة النادمين قـد تتأخـر كثيراً. فمـاذا يفعل المســالمون منـا إذا استؤنف مـا اصـطلحنـا، قبـل سنـوات، على أن نسميـه «الأحداث»؟.

١ ـ سيقولون ـ بطبيعة الحال: نِعْم الاصطلاح!

٢ ـ وسيشكرون لي أنني أظهرت للعيان نفاذ بصيرتهم اللغوية.

٣ ـ وسيـأبون ـ وهـذا حقهم ـ مصـافحـة من لم يغسـل يـديـه من صنـاعـة الأحداث ولم يضع لنفسه برنامج تصنيع آخر.

٤ ـ ثم يقبعون في البيوت ينتظرون أن يفتح الله عليهم (الجدار أو السقف) وهم يتجاذبون أطراف الحديث.

بكل صعوبة.

* * *

- ٥ -
أفان مات أو قتل...

طوني عبد النور

لا تكفي عشرة أشهر، يا طوني(*). . لا تكفي عشرة أشهر مضت لنستردك صورة على الجدار أو مثالاً، تمثالاً مسطحاً على الجريدة اليوميّة، تمثالاً في الكلام الذي يعيش ساعات النهار الأولى من عين إلى عين، ويموت بين عين وعين، ثم تشيح عنه العيون ألفاً ألفاً ولا تعود له حياة تكفيه، ثم تضؤل الحياة المقيّضة له مراراً ثم يسلمه نوم العيون إلى همود أخير. . على أنه قد تبقى في آخر الليل عين مفتوحة.

لا تكفي عشرة أشهر يا طوني. فموتى الصور أَمْثَلُهم يقف في الأستديو أو يجلس أمام جدار أسود أو أمام الستار أي خارج كل مسرح. ولا يغْني أن تكون الصورة أخذت في البيت أو في العرس أو في الشارع، فكل من هذه مسرح واحد، والصورة لحظة واحدة.

أما أنت فإنك عشت طويلاً، ألا ترى أن اثنين وثلاثين عاماً زمان طويل؟ فأين نقع عليك أين نقف معك؟ ومن أين يفد الآن هذا النثر المجهد وكيف أضفر الورق الرخيص ذيولاً لما تبقى في بحمدون من طيارات الورق لئلّا يضطرني الحال إلى التوقف عند هذه الفاصلة، إلى الاعتراف بأن هذا الكلام جمل غير مفيدة؟

(*) نشرت في جريدة النهار خلال الأسبوع الذي أحيته الجامعة اللبنانية تكريماً لذكرى هذا الصديق، وذلك في نيسان ١٩٨٣. وكان عسكر إسرائيليون قد أردوا طوني عند مدخل منزله في بحمدون ليلة ٢٥ حزيران ١٩٨٢.

من أين جاء الجدّ؟ كان يحلو لابنتيّ أن تركبا دراجتك الثابتة وكانتا تضحكان كثيراً، فمن أين جاء الجد الآن؟ أما أنت فكنت تُهدر في الصباح نصف أوقيّة من شحمك على تلك الدراجة وتسترده، ساعة العصر، أمام كأس العرق. فمن أين جاء الجدّ الآن، لا ريب أنه الموت، يا طوني، لا ريب. وفي يوم من الأيام، انقلب دلو من حليب الماعز (كان لي) في سيارتك، وفي يومين تاليين (من الأيام أيضاً) لم نتناول أي فلكلور في طعام الإفطار.

أما زلت تعرف أُسَر الروم في بحمدون وقراها جبّاً جبّاً، أما زلت تعرف من أين كانت تموّن دمشق بالملح في القرن السابع عشر، أما زلت تعرف طعماً للبن الماعز؟ بلى! لعلها ما تزال في ركن من بيتك آلة الفليبرز (ما زالت ابنتاي تذكرانها أيضاً) تلك الآلة، باريس الصغيرة السريّة، في ركن من البيت. فلا في بحمدون ولا في بيروت يسع الدكاترة أن يخالطوا الرعاع أمام وسائل إنتاج الإنفعال. لعلّها ما تزال... لعلّها لأنني لم أصعد إلى البيت، كان قد مضى شهر ولم يكن يكفي وتوقفت لحظة أمام البوابة ثم أكملت طريقي لأن أحداً قد لا يقوى على الوقوف أمام باريس السريّة إلى أن تبلغ ابنتك عمر اللعبة. ومالنا وما يستحق الأطفال، في أي حال، إذ كان حقاً لك، في رأيي، أن تختلف إلى ذلك الركن مراراً أخرى.

... ولا باريس الصغيرة تكفي ولا الأشهر العشرة ولا الدراجة ولا دلو الحليب، في أي حال، ولا تكفي أيّة جلسة عند «الساسين» ولا كتابك عن مدن الشام. فسوف يجني عليك الكتاب (وأنت لا تعلم لأنك لم تعد تعلم شيئاً) وسيوجد من يوجزك، يا طوني، في أنطوان عبدالنور، إذ لم يكن يجوز إثبات الدلع على الغلاف الرصين، ناهيك بالدكتور طانيوس عبدالنور، الجاهز، منذ سنوات لحفل التأبين، الجاهز لحفل التأبين منذ أن بات مثلث الدكترات، إذ لا يسوغ له أن يكون مثلث الرحمات، وإن كان، ذات يوم، بين القيّمين على أوقاف الروم.

.. ولا أوقاف الروم تكفي، يا طوني، ولا خليّة انجلز (لعنه الله ولعنها)

ولا أن يخطّئك دومينيك شيفالييه، في المطعم، يوم كانوا، كل يـوم، ينذرون بـالخراب الكبيـر وكنت «تظن» أن شيئـاً لن يحصـل فيكـون أدهى ممـا كـان يحصل. كان هذا الظن قبـل زخّة الـرصاص أمـام بيتك بثـلاثة أشهـر ونصف الشهر، فهل كنت ما تزال عند هذا الظن وأنت تنزل الدرج، خلسة، في ليـل الخامس والعشرين من حزيران؟ ما عاد لك أن تظن شيئـاً، من عشرة أشهـر، ولم تكن، في المطعم، عند حسن ظن أستاذك بك، يا طوني، ولم تكن عند حسن ظني بك، بعد ذلك المساء بثلاثة أشهر ونصف الشهر.

وهـل مرت بخـاطرك بـاريس الصغيرة أو ضحكـة ابنتك (وهـل رآهمـا المؤرخـون وراء نظارتيـك) وأنت في الجامعـة الأمـريكيـة تعـدّ، بين أولئـك المؤرخين لمؤتمرهم الذي تذكرك، بعد ذلك، وأنّى للمؤتمـر أن يتذكـر بشراً وأنّى لحفـل التأبين؟ رغم ذلـك لا أراك اليوم (لا أراك اليـوم) تحمـل ضغينة لحمامات حلب ولا أسألك إن كان همّ تعدادها أخفّ عليك من همّ الـدراجة الثابتة، فـأنت في ذلك الكتـاب أيضاً وأنت على الـدراجة أيضـاً وإن أتعباك. ولا تقل لي إن الإعداد للمؤتمر كان لهواً منك ولا أن المكان الوجيـه في هيئة المجلة التي ولـدت ميّتـة (أو بين القيمين على أوقـاف الـروم) كـان آخـر شواغلك، فأنا أعرفك (إلى أن أقول العكس، بعد قليل) وأنا لا أزال حيّاً، يا طـوني. أما حفـل التأبين فلا شأن لـك به قـطعاً (وإن يكن لـك ضلع ما في الإعداد له) وذلك لأن أحداً لن ينزل لك عن دوره في الكلام.

هذا ونحن ما نزال على عهدك بنا. أجمل أوقاتنا ساعات التواطؤ الحار على الغائبين منا، المقيمين في آخر الشارع، أولئـك الذي يصلون إلينـا بعد قليل. والمتعة أقلّ حين يكون التواطؤ على الذين لا نعـرفهم أو لا نقابلهم إلاّ لماماً. ولا أقول أن هذا لا يؤذي ولا أقول أننا لا ننتظر أن يموت أحـدنا لنقـع في حبّه دفعة واحدة. فنحن، على النقيض من أولي الأمر، في هـذه الدنيـا، لا نصـل من الدعـابة إلى القتـل. لذا حـزن الصحبة جميعـاً، يوم رحلت يـا طـوني، هذا أقـل ما يقـال، ولا تسألني عن هـذا أو ذاك منهم، لا تتخـابث. حزنوا جميعاً، يا طوني، حزنوا جداً، أقول لك. وحياتك!

. . . ولا يكفي شيء، يا طوني. فليس عندي منك إلاّ عشرات الصور وأنت عشت اثنتين وثلاثين سنة وهذا زمان طويل. بدأت الحديث إليك وكأنني أعرفك. ولكن هل يعرف أحدٌ أحداً؟ ماذا كنت تصنع في باريس الكبيرة طوال تلك السنوات، بعد أن وافت المنيّة خليّة انجلز؟ أيّة سبل سلكت حتى بلغت العشرين يوم التقينا أول مرة؟ وكم مرّة تجالسنا في هذه السنوات الأخيرة؟ عشرين مرة؟ ثلاثين؟ لكن أحداً لا يعرف أحداً، وليس يكفي أنني لا أقيم لك على الجريدة تمثالاً ولا عشرة.

لا أراك اليوم. لم إذن هذا النثر المجهد؟ ومن أين وفد عليّ اليوم هذا الرأي الغريب: أن أقول، أن أكتب: «يا طوني»؟ فليس لصيغة المخاطبة إلاّ غاية واحدة: أن نزوغ من القول (في يقظة تامة): إن طوني مات: قتله جنود الجائحة وهو ينزل الدرج ليرجوهم ألاّ يقتلوا أحداً ممن حوله، وانتهى أمره قبل أن يدفنه أهله. مات وانتهى أمره وإن تكن لا تزال له حياة آخر الليل في عيون لا تحصيه لأن الحي لا يحصى.

إلاّ أنه مات.

عبد اللطيف بيضون

اختار إذن أن أقدم إليكم ذلك الرجل(*) الذي جلس بطربوشه لآخر مرة في مضافته الريفية قبل ثماني سنوات شهراً بشهر. أغادر وجه أبي في أغوار العمر التي يملأ حناياها جميعاً وأقدم إليكم الرجل الذي تعرفون. وذلك أن العمر كله قد لا يتسع لاسترجاع وجه الأب وكتفيه وحركات يديه، لأنتزعه من جسدي ومن زمني ولأعرضه في الكلام. بلى تعود على الفور صور قليلة إن حاولت هذا الاسترجاع. أراني في أول صورة حافياً بين أشجار الزيتون ملتصقاً بساقه القوية في أول الليل، وأنا في الخامسة من عمري، عام ثمانية وأربعين. كانت بندقيته على كتفه وكنت أنظر إليها وإليه، إلى أوسم وجه في عيني على الأرض وأقوى رجل في العالم. كان مصباحا الطائرة النافورية واضحين بين النجوم القلائل وكان أزيزها في أذني. كنا نهجّر أول مرة.

ثم تحضر صورة قوية أخرى. أراه وأنا في الثالثة عشرة يحملني إلى مقام السيدة زينب قرب دمشق يستخير الله في أمره بعد أن تعطل صفي في بنت جبيل، لنقص في المعلمين، ويسأله في عزته أن يحميني وأنا بعيد عنه في مدرستي الداخلية الجديدة وأن يعينه على تدبر الأقساط.

ثم أراه في العشرين يودعني باكياً على رصيف المرفأ وأنا راحل إلى

(*) والد المؤلف، ونائب بنت جبيل، توفي في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٤. وألقيت هذه الكلمة في أربعينه التي أحياها مجلس النواب والعائلة في الكلية العاملية ببيروت يوم ٢ كانون الأول.

باريس. ولا ألبث أن أرى له صورة حضرت في الواقع قبل الأخريات ولكنني أرجأت تبيّنها لأفسح لهن في المجال: صورته وهو يستقبلني باكياً أيضاً يوم رحل أخي محمد. تلك صورة لم أطقها يوماً أكثر من لحظة. فأبعدها إذن مرة أخرى وأكتفي بالقول: الله الله يا أبا أحمد! لم تحضر أول ما تحضر باكياً ولم أراني وإياك أولاً في صور الرحيل؟ أنا في غسق الذاكرة حاف ملتصق بساقك وأنت أقوى رجل في العالم ونحن راحلان. وأنا في أقرب الصور أزرّ قميصك على سرير المستشفى وأنت أرق الرجال في العالم ولكنك راحل. تلك هي رحلتنا معاً وذلك هو العمر.

قد لا يتسع العمر لجلاء الصور كلها وليس لما استحضرت منها ميزة على سواها إلا سرعة الحضور. أين سأجد الوقت للوجه الطافح بحمرة الصحة والوسامة وهو يعرض علينا ساعة بعد ساعة وعاماً بعد عام قدوة الرضا وقدوة الغضب، قدوة التحسب وقدوة الاقدام، قدوة الحكمة الحذرة وقدوة المحبة المبذولة. وكيف أسترد كلاماً تكاثر مع الأيام في أغواري من فم لم يكن يكثر الكلام إلينا، وكيف أسترد العسل الداكن في نظرة وجه لم يكن يقبّل ذويه كثيراً ولكنه كان ينظر إليهم بفمه وبعينيه؟ أترك الآن هذا الوجه، وجه أبي، أتركه لنجوى متمادية بيني وبينه. أترك وجه الرجل المعتمر طاقيّة صوفية نجلس إليه حول الصينية القش ساعة العشاء وأعود إلى الرجل الذي تعرفون. الرجل الجالس بالطربوش في زاوية المضافة.

جلس في تلك المضافة احدى وعشرين سنة. وجلس قبلها أربعاً وعشرين في مضافة أبيه الذي أورثه مكانه عندما شاخ بالرغم من أنه كان صغير إخوته. وجلس بعدها أعواماً ثمانية في مضافته البيروتية، على كره، ينتظر ويدّخر ويبيع من أرض أبيه ليعيد بناء المضافة العامليّة التي زلزلتها القذائف الإسرائيلية عام سبعة وسبعين. كانت المضافة البيروتية بجرس والجرس بدعة لا تطيقها أبواب المضافات. ما الذي كان يفعله هذا الرجل ذو الطربوش الذي أربى جلوسه على نصف قرن؟

أتراجع خطوات إلى الطريق وأدخل عليه من باب بيته. البيت المفتوح

بيت مفتوح حقيقة ومجازاً. مداخله أربعة مشرعة على الطريق تلجه من أيّها شئت، وفي الوسط باب المضافة. المضافة مدار البيت والبيت كله أعجوبة يشيب لها رأس أيّ مهندس يقيم حساباً لحياة الأسرة المغلقة ولثمن الأرض. والحق أن المهندسين براء منه لأن أيّاً منهم لم يُجْر برسم تصاميمه قلماً وإنما صمّمه صاحبه. صمّمه ولبث يبنيه أربعاً وعشرين سنة ولم يكن أكمله عندما هدمته القذائف. لم يكن قصراً وقد بنى مئات الجنوبيين أفسح منه وأجمل في سنة واحدة. واشتغل صاحبه، وهو يبنيه، مع نفر من أهل التقوى بتشييد واحد من أفسح نوادي الحسين في جبل عامل، آنذاك، وهبه الأرض وأنجز بناءه في سنتين أو ثلاث. وأما البيت فكان سر صاحبه. غرفة ونصف غرفة لأسرة كانت عشرة أنفار. ونصف الغرفة الثانية للسفرة. غرفتان أخريان شاسعتان مأهولتان بالتبغ وأدوات الزراعة وبالألواح الطويلة والمناصب المعدّة لمدّ الموائد. وفي الخارج مصطبة تغطي ما يقرب من نصف الحديقة وشرفتان مسقوفتان لا تنقص مساحة أيّ منهما عن مساحة الغرفة الرحبة التي تليها المصطبة والشرفتان للموائد أيضاً ولجلوس الضيوف.

هذا في الدور الأسفل تحت الطريق. في الدور الأعلى، على الطريق، حجرات ثلاث. المضافة يليها من الشمال الصالون وهو توسعة لها. ومن الغرب غرفة تبدو وكأنها غرفة للنوم، ولكنها في حقيقة أمرها غرفة الخلوات التي قد تتمخض عنها جلسات المضافة وغرفة الهاتف. هذا ويجد الخارج من الصالون نفسه في غرفة للسفرة لم ينجز تجهيزها. أما قاصد المضافة فيلج إليها من شرفة فسيحة أعدت لضيافة الصيف.

كنا نحب بيتنا العاملي بقلوبنا. نحب برده وحره والمساند والحصائر في حجرة الأسرة وصفّات المضافة المخلّعة. ولكننا، بعقولنا الحُديثة الصنع، كنا نسخر من هندسة هذا البيت كثيراً فنغضب أبانا دون عمد. كان يخلع إذ ذاك طاقيّة الحنان ويعتمر طربوش السلطة ويجيبنا قائلاً: إن من لا يعجبه هذا البيت ما عليه إلا التشمير لبناء سواه.

كان ضوء النهار خافتاً في المضافة تحجبه الشرفة فلا يصل إليها إلا من إحدى الغرفتين المحاذيتين. كان الضوء مؤتلفاً مع تواضع الرجل الجالس في

الـزاوية ومـع غياب الأبهـة عمّا يجـري في المضافـة. أما الـذي كان يجـري فيصعب حصـره. إذ يتراوح بين الحـديث المستفيض في العلاقـات الـدوليـة وإقناع ابن مهمل ببذل مزيد من المعونة لأمّه العجوز. كان الـوقت متسعاً لكل شيء. لحلّ خلاف بين زوجين أو على قـطعة أرض، للمسـاعدة في تخليص معاملة أهملت في القائمقاميّة، للضغط على ملتزم تأخـر في إصلاح طـريق، لاستعـادة حكايـة من أيام المهجـر أو من أيـام مقـاومـة الانتـداب أو من أيـام الحرب الفلسطينية، لسماع قصيدة من شاعر أو نبذة من سيـرة صالحـة يلقيها شيخ زائر، للمعوز الذي يطلب تعيينه حـاجباً للمـدرسة وللمعلم الـذي يريـد الانتقال إلى قريته من قرية مجاورة، ولمزارعي التبغ الذين كان الرجل واحداً منهم ولم يكن من كبارهم. ولسياسة الدولة ولسياسات زعماء البـلاد وللصراع العربي الإسرائيلي ولأحـوال الجنوب. كـان في الوقت متسـع لكل شيء ولم يحصـل أن زعم الرجـل للمعلم الذي يـطلب نقله أنّـه لن يتمكن من مـلاحقة طلبه في بيروت لانهماكه في انتخـابات رئـاسة الجمهـورية أو في ذيـول أزمة انترا. هذا مع أن الرجل شبه الأمّي الذي ترك الكتّاب ليرحـل يافعـاً إلى ديار الغربة لم يكن يتهيب موضوعاً ولا يخشى الخوض في جدل. بل كـان لا يني يستقصي ويتدبر. فكتب مثـلاً في أزمة أنترا مداخـلات طويلة لم تـطعن فيها مطالعات الخبراء. ولكن أهم خبراته كانت خبـرته بـالناس. فحين كـان غيره يؤخذ بثوب يلبسه زعيم، كان هو يبتسم ويقول: الـرجل نعـرفه منـذ أربعين سنة . . .

مـوضوع واحـد لا أذكر أنني سمعت لـه ذكراً في المضـافـة قبـل وسط السبعينات. وهو موضوع العلاقات بين مسلمي المنطقة ومسيحييهـا. لا الفتنة كـانت تخشى ولا كـان الـرجـل أو زواره يجـاملون التعـايش. كـان غيـاب الموضوع عن المضافة إشارة إلى غيابه عن الأرض وإلى أن لقاءات المضـافة ومسلك صاحبها ضمـانة حيّـة لاستمرار هـذا الغياب. كـان الرجـل مسلماً لا يعـدل ملك الدنيـا بفرض صـلاة، ولم يكن محتـاجـاً إلى من يعـظه بحقـوق الشيعة. ولكن الحرص على الدين وعلى الطائفـة معاً لم يكن ينقص من حق المسيحي في المضافة قيراطاً ولا كان يشعره بـالغربـة أمام صـاحبها. لم نكن وصلنـا بعد إلى تعـددية الاحتقـار التي يهتف دعاتهـا: لتكن تعدديـة مـا دمنـا

أفضل منكم وأرقى. ولا كنا وصلنا إلى مساواة الظرف القاهر التي يهتف دعاتها: لتكن مساواة ما دام الظرف لا يسمح بأن نعود سادة عليكم كما كنا. لم نكن وصلنا بعد إلى الحرب الأهلية. وقد مات عبداللطيف بيضون ولم يصل إلى الحرب الأهلية أبداً. تلك أُولى عِبَر المضافة.

العبرة الثانية هي أن الوقت متسع لكل شيء. معالجة الضائقة الفردية تستحق أن يبذل لها الوقت بلا حساب وتستحق بذل الوقت أيضاً كبار المحن. وحين يثبت رجل على هذا المبدأ سحابة نصف قرن لا يهون عليه أن يرسف الجنوب في الاحتلال وهذه محنة كبيرة، ولا يهون عليه أن يقف الجنوبيون عند باتر وهذه آلاف المحن الصغيرة. يستحق تحرير الجنوب وقتنا ودمنا ويستحق جهدنا أيضاً حجب دماء الجنوبيين وتيسير العمل والدواء لجنوبيّ واحد. والذي لم يكن يحتمل ألم الجنوبي الواحد بيسر لم يكن يحتمل قتل الجنوبيين برضا. لم يقل عبداللطيف بيضون للجنوبيين: موتوا بكثرة ما دام موتكم يرفع رؤوسنا. كانت فلسفة المضافة فلسفة حياة ولم تكن فلسفة موت. وكان صاحب المضافة يرى أن اضطرار الجنوبي إلى الموت أحياناً لا يبطل كون الحياة حقاً أصلياً له يرفعه في وجه نفسه وفي وجوه زعمائه وفي وجه الدولة وفي وجه العدو. وقد رفع عبداللطيف بيضون هذا الحق حلماً كبيراً وغابة من الآلام الصغيرة إلى أن مات.

العبرة الثالثة هي أن شرف الأخلاق لا النسب ولا القوة ولا المال ولا الحيلة، هي حصن الزعامة الحصين. كان الرجل ذو الطربوش رجلاً ممدوحاً طيلة حياته. وقد بقي في خزانته قصائد قيلت في مدحه تملأ ديواناً، وفيها من حميد الصفات المضافة إليه معظم ما في المعجم. ولكن أوقع تلك الصفات وأكثرها دوراناً على الألسنة في حقه كانت واحدة: الآدميّة. كانوا يقولون: هذا رجل آدمي - وهي صفة تشهد لمطلقيها قبل أن تشهد له. فالآدميّة من آدم. وإطلاق الصفة على صاحب المضافة يشير إلى شدة الشروط التي يفرضها مطلقوها على شخص ما ليسلّموا بنسبته إلى بني آدم لا إلى بني السبع ولا إلى بني الضبع. وذلك أن الناس رأوا عفواً في سيرة الرجل حلاً ما، رجراجاً بالطبع، لمشكلة قديمة وعويصة هي مشكلة العلاقة بين

الأخـلاق والسياسـة. تؤول هذه المشكلة إلى سؤال: هـل للأخلاق مكـان في السياسة؟ ويُؤوّل هـذا السؤال بآخـر: هل النـاس قيمة السيـاسة أم هم وقـود غـاياتهـا وأدوات أربابهـا؟ كانت مضـافـة عبـداللطيف بيضـون تعلن جـوابـاً: السياسة للناس. السياسة للناس: هذا أولاً. الحياة حق أصلاً ولو كان الموت بأيدي البشر مفروضاً عرضاً: هذا ثانياً. الـوطن عِشرة بين أنـداد لا تعايش بين جمـاعات مـوتورة: هـذا ثالثاً. تلك هي عِبَر المضـافة الثـلاث وهي ما يبقى للجنـوب وللبنان من الرجـل الآدميّ. تلك هي أمـانتـه إذن في أعنـاق ذويـه ومحبيـه وفي أعناق اللبنـانيين. وهي أمانـة قَدَرها قدْرهـا لبنانيـون ودعوه في موكب لم يعرف الجنوب له نظيراً منـذ عهد طـويل على رغم كثـرة الجنائـز فيـه. ودّعوه بـدموع ملتهبـة وهم يعلمون أنهم يـودعون رجـلاً غادر منـذ زمن طويل ما يدعى بمراكز القرار، رجلاً عائداً إلى جـوار بيته المهـدوم بلا سلطة وبلا سلاح.

وبعد، فقد بقي من الصور ما قد لا يتسع لـه العمر. شقّ عليّ حـديث الأب فـانسللت منه إلى حـديث الزعيم. وشقّ عليّ حـديث الزعيم فموّهتـه بحديث البيت والمضافة. وبقيت صور وصور أودعكم منها بـواحدة. الـرجل مكشوف الرأس في سرير المرض. قطع حديثنا بلا إنذار ودخـل في صلاتـه، وهو جالس. أختلس النـظر إليه وقـد سرى خشـوعه إلى ظهـري وإلى أصول شعري سرياناً يشبه دبيب النمل. أختلس النظر وأتسـاءل: من أين يأتي بهـذا الضعف السماوي رجل عاش ملكاً بين ذويـه! من دنيا القسـوة التي نحن فيها أخرج عليكم بصورة هذا الصلاة. صورة الضعف المتوصل إلى أقاصي الـرقة لعله يغسل شيئاً من قسـوة العالم علينـا ومن قسوتنـا على أنفسنا. بـوحي هذه الصورة أشكركم أشخاصاً ومؤسسات. أشكر لكم باسم أهلي حرارة المواساة ولطف المؤازرة، وأشكر باسمكم أركان الدولة وقادة البلاد وأرباب المقامـات الروحية. أشكـر من دعَا معنـا إلى هذا الحفـل ورعاه ومن أسمعنـا فيه كلمـة طيبة. أشكر القيّمين على هذا المكان الخيّر وعلى رسالتـه المباركـة. وأشكر المغيّبين الذي يتوجّهـون إلينا من الجنـوب بإشـارة أو بخاطـرة. ولتكن سلوانا في سلامتكم وفي عافية لبنان.

رشيد كرامي

أوّل الألفاظ تبادراً إلى الخاطر(*) هو لفظ «الركن». كان رشيد كرامي ركناً. وقد لا يجاوز السبب في حضور هذا اللفظ قبل سواه أنّه قديم الاستعمال عند فقد الأعزة الكبار. فإن الأعرابيّة كانت تقول إذا غيّب الموت من ترى فيه ملاذاً لها، أكان أباً أم أخاً أم زوجاً: «انهدم ركني». تلك عبارة نعلم أنّها كانت تقال قبل ألف سنة وأكثر. ولكن الأمر، على ما أرى، يجاوز بكثير، في حالة رشيد كرامي، أن يكون مجرّد عودة للعبارة المألوفة في مناسبة من مناسباتها التي لا يني يتيحها الموت، وهي لا تحصى.

كان رشيد كرامي، في مخيلة اللبنانيين، من أحبّه منهم ومن أبغضه، ركناً. كان ركناً، في مخيلة من فطن إلى هذا اللفظ، وهو يحاول نعتاً لرشيد كرامي، وفي مخيلة من لم يفطن إليه. أرى هذه الصفة، عين اليقين، ملازمة له طيلة سنيّ الحرب اللبنانية، في الأقل، ولا أراها لازمت غيره من الساسة هذا القدر من الملازمة، طيلة السنين المذكورة نفسها. وليس في هذا نقص من قدر أي سياسيّ نشير إليه. فنحن قد نجد لهذا أو ذاك من ساستنا صفة أكثر رونقاً، في ظاهر الحال، من صفة الركن. فنقول مثلاً إن فلاناً من الناس قائد وإن الآخر زعيم وإن الثالث هو السياسيّ بين الساسة. لكن صفة الركن تبقى برشيد كرامي أولى.

(*) كلمة ألقيت في ندوة دعا إليها النادي الثقافي العربي وندوة العمل الوطني واللقاء الوحدوي، في الذكرى الأولى لاغتيال رشيد كرامي. وقد أقيمت الندوة يوم ١٩٨٨/٦/٧، في فندق الكارلتون.

شكل رشيد كرامي حكومته الأولى في الحرب في الأول من شهر تموز سنة ٧٥. وكانت تلك مناسبة من المناسبات الكبرى النادرة التي صدق فيها اللبنايون حق التصديق أن ما كان يسمّى «الأحداث» يومذاك آل إلى نهاية. وقد عمّرت تلك الحكومة نحواً من عام ونصف عام لم تزدد الفتنة خلالها إلا استعاراً. كانت خبرة اللبنانيين بالحرب لا تزال، إذ ذاك، طريّة العود، وكانوا لم يلاحظوا بعد مدى قدرتها على توليد نفسها وعلى الانبعاث من أصلاب التسويات. لذا قد يسوغ القول أنهم لم يكونوا محتاجين إلى ما هو أكثر من حكومة جديدة ليصدقوا أن السلام عاد. على أن هذا القول يعود غير سائغ إن لم نضف إليه أن اللبنانيين كانوا ينتظرون رشيد كرامي لا غيره على رأس الحكومة الموعودة. كان وجهه الأليف عندهم هو وجه السلام وكانت عباراته الرتيبة هي كلمة الدولة. ولأقل مرة أخرى أن هذا الأمر لم يكن يفترق فيه من أحبوا الرجل ومن أبغضوه. كانوا، على اختلافهم في الرجل، يركنون إليه، وهذا هو الفعل الأول الذي تسعف به اللبنانيين صفة الركن مطلقة على رشيد كرامي.

ومن ذلك أنّه عاد فعادوا. كانت سنوات مرّة قد تقضّت حين شكل الرجل نفسه حكومته الثانية في الحرب يوم الثلاثين من نيسان سنة ٨٤. وكان اللبنانيون قد باتوا ذوي دربة على القراءة في سراب التسويات إذ وجدوا كلّا منها مخرجة إياهم من أتون لتزج بهم في آخر أعظم هولاً. كانوا قد كفوا، وهم يغرقون في الدماء والنيران، عن التعلق حتى بحبال الهواء. رغم ذلك صدّقوا حقاً، حين أطل عليهم رشيد كرامي بما سمّاه حكومة الاتحاد الوطني - ولم يكن مازحاً - أن حالهم هذه إلى نهاية.

صدقوا الرجل مرة أخرى وركنوا إليه لأنهم كانوا ينتظرونه وظلوا يقرنون السلام بوجهه وكلمة الدولة بعباراته طيلة سبعة أعوام ونصف العام تقضّت جحيماً مقيماً أو متجوّلاً بين استقالة الحكومة الكراميّة الأولى ومجيء الثانية. كان اللبنانيون يقدرون للرجل مسعاه ولا يرون في خيباته المتوالية خيبات له وحده، بل يعدونها خيباتهم هم أيضاً في مواجهة ما يواجهون. هكذا صمد اعتقادهم أنهم يوم يستحقون السلام سيستحق رشيد كرامي لا سواه أن يعلن

عليهم حلول السلام فيهم. صمد هذا الاعتقاد والرجل صامت أو شبه صامت في طرابلس، مدة أعوام سبعة ونصف العام. وصمد أيضاً والرجل، في رئاسة الحكومة، يمسح الخيبة بعد الخيبة والجرح بعد الجرح ويؤول به الأمر إلى التنسيق بين فرسان الخراب دفعاً لبلاء المدينة بجولاتهم وصولاتهم. بقي اللبنانيون عالمين أن الرجل كبير وأن المنصب هو الذي أخذ يصغر عليه. وبقوا عالمين أن اضطرار الركن إلى المضي في حمل ما يحمله إذا بدأ يضيمه، فإن ذلك ليس إلّا وجهاً من وجوه ذلهم، هم أيضاً، بالحرب وبرعيلها. كانوا عالمين أن الرجل ركنهم هم، وإن رأس ساخراً مجامع أركان الحرب، وأنه عائد إليهم يوم تنتفض سخريتهم هم من تحت ركام الذل لأنه لم يغادرهم قط ولم يغادر نفسه.

من أين جاءت إلى مخيلة اللبنانيين، على اختلافهم، صورة الركن هذه؟ أحسبها جاءت أولاً من طرابلس المدينة، أي من بعيد. من قرون كثيرة بقيت طرابلس، خلالها، على مدينيتها من غير تقطع يذكر. هذا بينما كانت مدينية صيدا وبيروت تعلو وتهبط. هذه المدينية ماثلة في شخص رشيد كرامي. في انفصال الشخص العام وبروزه وفي دفعه الشخص الخاص إلى الظل حتى ليكاد يستغرقه. هذان الانفصال والبروز ليسا إلّا ملابسة السياسة للشخص وإعراقها فيه وإعراقه فيها. والملابسة المذكورة مهيّئة الشخصَ للرسوّ في موقع الدولة، وهو موقع العامّ الأمثل، لا لقيادة الجمهور. فهي تردنا إذن إلى صورة الركن. والملابسة نفسها ظاهرة بأصلها المديني، في جسم رشيد كرامي وفي نبرة كلامه ومستواه. كان الرجل وهو يتقدم في العمر قد انتهى إلى شيب كاسح وإلى ترهل معتدل ومطمئن مال بزوايا وجهه وكتفيه شطر شيء من الاستدارة. وكان ثقل أجفانه وكثافة حاجبيه يلطّفان من حدّة نظرة ظلت تشي وحدها بقوة ملجومة. وكان اعتدال طوله يضفي على مشيته ثباتاً مع بطئها. كان كل شيء فيه يقرّبه ممّا يسمى بالهيبة وهو ظهور القوة دونما إفراط في عرضها ولا تعمّد له. هذه الهيبة هي صفة الدولة حين تقيم في نفوس الناس، أي حين تصير ركناً لجماعتهم، لاينتبهون كثيراً إلى وجوده، بل يركنون إليه عفواً ركون المرء إلى صحته حين لا يكون ذا علّة.

ثم إن هذا المزيج نفسه من القوة والبطء ومن الاطمئنان والتصميم هو صفة نوع بعينه من السياسة: السياسة المؤالفة للدولة ولاستتباب الأمر والمخالفة للاضطراب ولتفشي العنف. ولعل في كلمة الصبر خلاصة للسياسة المذكورة. فإن السياسة، في الأصل، ألفة ما بين الصبر والمبادرة. وهذا هو وجه اختلافها عن الحرب. فربّما وجد في الحرب صبر استراتيجي. إلاّ أن المبادرة الحربيّة تجيء، بعنفها الساطع، على صورة الصبر النافد. لم يكن رشيد كرامي يكره المبادرات حين يجد لها محلاً، ولكن كان يغلب على شخصه السياسي عنصر الصبر أي دأب الدولة وثقلها أيضاً. ذاك ما كان يظهره للبنانيين وكأنه صورة مجسّمة، في السياسة، لمعاداة الحرب ولنهايتها. وذاك ما جعلهم لا يرونه محارباً، بأي حال، مهما يطل مكثه بين المحاربين.

أما كلامه فكان أيضاً ابن المدينة وسياستها ودولتها. وحين أقول المدينة لا أستبعد الريف وخصوصياته الضيقة المتشابكة فحسب بل أستبعد معه أزقة المدينة نفسها. حين كنا صحافيين وقراء ننتظر من رشيد كرامي، بكل ميلنا الريفي إلى القيل والقال وبكل قلقنا على الغد أيضاً، أن يروي لنا تفاصيل ما جرى في اجتماع ما، كنّا نؤوب من انتظارنا بما بات يسمى، مع الأيام، «أسطوانة الأفندي». ولم يكن هذا ليرضينا، بأي حال. كان رشيد كرامي يرى أن للسياسة دائرتها المصون وأن ما ينبغي ظهوره من هذه الدائرة إنما هو القرار، حين يتخذ، لا السعي الذي هو شأن السياسيين وحيّز مواجهاتهم. وقد لا يكون في هذا التحفظ ما يرضي ذوق أيامنا التي تشهد ميلاً إلى دمج السياسة بالإعلام، في دول هي مُثُلنا المعلنة أو المضمرة. ولعل الأفندي كان سياسياً قديم الطراز، بعض القدم، أو لعلّه، وهذا أقرب احتمالاً، كان مدركاً أن الجدل السياسي المفتوح ما يزال عندنا غير ممتلك ما يكفيه من ضمانات الأيلولة إلى حاصل مستقر ولا ما يكفّ عنه شر التحول إلى فتن مستطيرة. لذا كان رجل الدولة يصبر ويطلب إلينا الصبر ويعللنا بين القرار والقرار بأن المتجادلين جميعاً سيفيئون إلى «خير هذا الشعب ومصلحة هذا البلد».

لم أحظ بمجالسة رشيد كرامي إلاّ مرة واحدة. كان ذلك في خريف ١٩٧٦، حين حضرت إلى مجلسه، ليلاً، وكان رئيساً للحكومة وحوله رهط

من علّيّة القوم، لأروي له كيف دمّر العسكر الإسرائيلي وملحقاته اللبنانية قرية حانين. كنت أعلم أنه لن يستطيع أن يرد الغائلة، بعد أن وقعت، عن مشرّدي حانين. لكن ما طيّب خاطري هو أن الرجل سألني أسئلة كثيرة لا عن حانين وحدها، بل عن محيطها كله. فبدا لي أنّه يحاول الإحاطة بما يجري لأنه سيفعل شيئاً ما حالما يستطيع فعله وإن طال عجزه وعجزنا سنوات أو عقوداً. قبل هذه الجلسة وبعدها، كنت وبقيت واحداً من ألوف مؤلفة من اللبنانيين سايروا رشيد كرامي في بعض خطاه ولم يسايروه في غيرها. ولا أستبعد اليوم أن يكون قد أخطأ أحياناً حيث امتدحناه وأصاب أحياناً حيث انتقدناه، ولكن هذا شأن يطول البحث فيه. وما زلت أرى، بعد أن غاب، أن تكريمه لا يكون بتحنيطه، بل باستئناف الحوار معه، دون استبعاد الحدة من الحوار، وكأنه لا يزال حيّاً بيننا. على أن لفظة «الركن» لم تحضرني اليوم وأنا أكتب هذه الكلمة. وإنما حضرتني، قبل سنة، قولة الأعرابية« انهدم ركني» حين وصلني نبأ اغتيال الرجل وأنا يومها في باريس. ولا أحسبني مبالغاً في افتراض وحدة للبنانيين ليست لهم إذا اعتقدت أن كلًّا منهم أحس يوم انهيار هذا الركن بفراغ ما تحت مرفقه.

كان رشيد كرامي يحب أن يعتقد أننا شعب وأننا بلد. ولعلّه حين كان يسئمنا بالذكر المتكرر لمصلحة الشعب وخير البلد كان يأمل أن يحمل كلًّا منا على التفكير ولو مرة واحدة في ما يمكن لهذه الكلمات البسيطة أن تنطوي عليه من معان. على أن معظمنا، في ما أرجح، لم يلب دعوة هذا الرجل. فلعلنا نجعل من ذكراه مناسبة لتلبية تلك الدعوة ونستمع مرة أخرى، ولكن بآذان واعية، إلى أسطوانة الأفندي.

منفذ (ج)

موسى الزين شرارة(*)

عكوفُ عليك الشعر زاغَتْ مَطالعُهْ ... كأنْ لم يكن في الظنّ أنّك فاجعُهْ

وكان الذي يرضيه أنّك صائغٌ ... قوافِيه أو يكفِيه أنّك سامعه

عكوفُ عليك الشعر لا متكلّفاً ... هواه ولا مستبهماتٍ منابعه

فأنت حبيبي ما دهاهُمْ أحِبَّتي ... يعودون صمّاً والحبيبُ مَسامعه

تخاطبني أشباحهم وأجيبها ... فيذهب صوتي لا تُرَدُّ رواجعه

وأنت أخو أمي وأمّي وصاحبي ... حنانيْك ما هذا الذي أنت صانعه

ولم يَبْلِ عزٌ لَفَّ شِعرَ فتوّتي ... إذا قيل موسى خالُه مَنْ يقارعه

ولي أُذُنٌ مشدودةٌ نحو جائل ... على شُرْفةٍ للدّارِ تَتْرى بدائعه

ضَحوكٍ تحامَتْه العشيرة كلُّها ... فلما تحاماها تنادت تبايعه

فحالت طرابيشٌ ومالت عمائمٌ ... ومن لم يكن زيّاً فما الزيُّ خادعه

* * *

فيا أيُّها الشيخُ الجميل كأنّما ... إذا هَمَّ أن يمضي الصبا أنت مانعه

هدأتَ فهبَّ الموتُ هَبَّ نسائمٍ ... تقلّب عمراً أُثخِنَتْه زَعازعه

وودّعْتها بنتُ الجُبيل وتينُها ... حطامٌ وغصنُ الكَرْم تذوي يوانعه

فودَّعَت الخال الذي زانَ خدَّها ... زمان لها خدٌ وقد ذلّ صافعه

زمانَ ضُحاها حَوْمةٌ وحَمِيّةٌ ... ويَنْدى مَساها فالنسيبُ يُطاوعه

ويا آخر الأدواح فيها يُظلُّها ... وحيداً وأبياتُ القريض سواجعه

أَلَمَّ بنا غُبْرُ القلوب لأنّه ... إذا شَحَّ نهرٌ قيَّدَته ضفادعه

وآهلةٌ منّا الخيامُ فمَرْجُها ... زنازينُ كيف المرجُ طبّق واسعه

واهلةٌ منّا الخيامُ وأهلُنا ... شَتاتٌ وباق من صبانا مراتعه

(*) الشاعر العاملي المعروف، وهو خال المؤلف. توفي في تشرين الثاني ١٩٨٦ ونشرت هذه القصيدة في مجلة **الكفاح العربي** بعد أسابيع من وفاته.

وتذكُره عهدُ الخِيام وخيْلُكم ... تسوق إليها الأنس وهي تشايعه
يَبَش لكم عبدالحسين تحرّقَتْ ... من الصفديّات الحسان أصابعه
وتذكره عهدُ السُجون تألَّبَتْ ... عليه بلايانا فغُمَّت سواطعه
وأذكُرها أنصارُ يوماً وليلة ... أحاور فيها الخوف والطقسُ رادعه
أقول برارينا وهذا نسيمها ... أنا اشتقته أنَّى يجيءُ لا أدافعه
فيا تَاجَ نادينا وغرسةَ بَرِّنا ... ويا سرَّنا المكنون شفَّت براقعه
رَبيتَ تعادي من يُصعِّر خدَّه ... لدى جبل يُخزي الشموخَ تواضعه
لدى جبل لم يَزْدر العقل زينةً ... ولم يستفِدْ بالعِلم ما لا يضارعه
لدى جبلِ التقوى يراها رَهافة ... فُتطرق من فِجِّ الصراخ صوامعه
يُحاذِرُ في الذَّرِّ اللطيف جَريرة ... وتطلُب في الحقِّ الحِمامَ سَماذعه
وتُنْعِشُ في ضوء النجوم دُروبَه ... طيوفٌ تخفتْ في سُراهم مواضعه
فإن فتّقَتْهُ الشمس بانت جسومُهم ... نفوساً وقد ضُمّت عليها أضالعه

* * *

وودّعْتَ لبناناً جفا عنه أهلُه ... تَوَزَّعهمْ من كلِّ أفق مَنازعه
يدافعُ فيه ناهشٌ كيْدَ ناهشٍ ... فيدعو الذي ولّى وذاك يمانعه
تُراها تَرُدّ الغائلات تخومُه ... وساحاتُه مسبيّةٌ ومخادعه
وما سُرَّ إلا من غزانا وسامَنا ... وأُحْبط قاليه وخابَ مُوادعه
وصار يؤاخينا أخو البُعْد عَنْوةً ... كأنَّ أبانا تُستعار مراضعه
ويَحْمَد فينا الذئبُ نابَ وليِّه ... لئلاّ تُرى أضراسُه وقواطعه
وضاقَ بنا ربُّ الفْناه واحداً ... فألْوى وأسيافُ الطموح صوادعه

* * *

ستأبى دموعي أن تظَلَّ أليفتي ... وأملأ كأسي للهوى وأصانعه
فتدمعُ عينٌ أنكرَتها دموعها ... ويحزَنُ قلبٌ غادرَتْه مجامعه
وما كنتُ نَدّاباً ولكنّه الرّدى ... يُراودني عن صورتي وأنازعه
وما المرءُ إلا في وجوهٍ قليلةٍ ... مَصارعُها في كل دارٍ مصارعه

- ٦ -

العبرة بالخواتيم

ليس علينـــا إلاّ أن نحـذو حـــذو الأطفـال
ونختار الاثنين معاً.

أفلاطون

معنى لبنان
مطلع وفسحة لميثاق تعارف(*)

يظل لبنان من حاضره ومن صورته المأمولة أيضاً، وطناً معلقاً على إرادات أهليه. وليس ما يعصمه سوى أن مصائر هؤلاء لا تستقيم إلا به وفيه. فإن أيّة من جماعاتهم لم تجترح بديلاً منه ولا هي قادرة على اجتراح البديل. يبقى إذن أن يعصموا أنفسهم من زواله، لأن زواله ممكن من غير بديل يختارون. أما أمره معهم فكونه ضرورة حاصلة لهم وقابلة لمزيد من الحصول، وأما أمرهم معه ففي أيديهم أو يسعه أن يكون.

وذلك أن لبنان لا يستخرج على أنه وطن لا من تلقاء موقعه الجغرافي ولا من تلقاء تكوينه الطبيعي ولا من تلقاء تاريخه. فهذه، مفترقة ومجتمعة، تلوح له بأكثر من احتمال، وان يكن عدد الاحتمالات محدوداً وهي التي تحده. إذ إن كلاً منها مزدوج وفيه ضدان، على الأقل. البحر والقارة، أو الصحراء، في الموقع. والبحر والجبل والسهل الداخلي أو الساحل والداخل في التكوين. والوحدة والتنازع أو الاعتزال، والسيطرة والتواؤم، والانضواء والاستقلال في التاريخ.

ولقد غلب من الأضداد هذا أو ذاك، على امتداد التاريخ. ولم تكن الغلبة لتزيل حضور المغلوب، بل كانت تدخله، دخول المتربص، في تاريخ

(*) ورقة قدّمت في اللّقاء الذي انعقد في بلاترس - قبرص تحت عنوان «نحو ميثاق وطني جديد» وذلك من ٧ إلى ١٠ كانون الثاني ١٩٨٨. ثم نشرت في العدد الخاص الذي كرسته مجلة المنبر لـ «الجمهورية اللبنانية الثانية» (عدد أيار ١٩٨٨).

الغالب، وإلى حين. وهذه الأضداد، في حضارة اليوم، مفتوح بعضها على بعض، كما لم يسعه الانفتاح قط وقابلة للتمازج أو متمازجة. وليس لأي منها أن يدعي لنفسه الخلوص من ضده ولا أن يمّحي فيه. بل ينبغي، أن ينظر إلى حضورها الراهن، متضافرة، في أوضاع البلاد كلها، وينبغي، بعد ذلك، أن توزن العلاقات في ما بينها بميزان التعارف لا بميزان النفرة. والوطن يستقر بتعارفها.

على أن مقومات لبنان ـ موقعه وتكوينه وتاريخه ـ وان يكن معناها رهناً بما يتمخض عنه شعبه من إرادة راهنة، يسعها أن تشير على هذا الشعب بما يحسن به أن يختار. وأولى إشاراتها ـ وهي من أحكام الموقع ـ هي أن حضارة العصر التي يحملها إلينا البحر، والعروبة والإسلام الضاربين في عمق قارتين من ثلاث نتلقى رياحها، هي كلها، تركة لجماعات اللبنانيين جملة لا لهذه أو تلك منها منفردة. فما يسمى ـ بالنظر إلى أصله ـ حضارة الغرب (وهو اليوم حضارة العالم) إنما هو في الصميم من معيشة المسلمين، في لبنان وفي غيره، أي في تحصيل مأكلهم ومشربهم وتدبير بيوتهم وفي جلّ أزيائهم وفي تنظيم تواصلهم وتجهيز مدنهم وقراهم وفي ما يتلقون وما يحتاجون من مناهج عقلية ومعارف وفنون وفي سائر ما يستعملون من آلات وما يؤدون من أعمال. وهم لا يختلفون، في هذا الأمر عن المسيحيين.

ثم إن الإسلام والعروبة، كانا في الصلب من الحياة المسيحية الشرقية طوال معظم تاريخها وما يزالان. فالعربية لغة مسيحيّي المشرق منذ قرون، ولغة قسم منهم منذ كانوا. وتراثها تراثهم إبداعاً وتلقياً. والعروبة والإسلام ماثلان في نظام عوائلهم وفي قيمهم أفراداً وجماعات وفي تقاليد الزعامة عندهم وفي رؤاهم للتاريخ وللحياة والموت وفي الكثير من عاداتهم وأذواقهم. ولا يستغرب شيئاً من هذا من كان يعلم أن الجماعتين فرعان لدوحة واحدة، لا من حيث الأصل الإبراهيمي وحسب، بل أيضاً من حيث الموئل المشرقي. هذا ناهيك بطول العشرة.

على أن الخصوصية المسيحية بقيت في لبنان وفي المشرق تراثاً دينياً وتنظيماً كنسيّاً وتقاليد محلية حفظت هوية الجماعات ورافقها انفراد متمادٍ بفتح النسيج الاجتماعي فتحاً عميقاً على آفاق بعيدة، غربية بخاصة. وهذا أيضاً لا يستغرب شيئاً منه من كان يعرف حدود فعل التوحيد الذي فعله الإسلام والعروبة، وهي حدود لا تزال واضحة في الأسوار المحيطة إلى اليوم بكثير من الجماعات في أقطار عربية مختلفة، وفي مصائر الدعوة إلى الوحدة العربية.

وإذا وجد من مسلمي لبنان ومن مسيحييه من يجنح اليوم إلى إنكار هذا البعد أو ذاك من أبعاد الشخصية اللبنانية، فإن كلا الفريقين إنما ينتهي إلى طمس جانب جوهري من جوانب شخصيته هو، فيبتر صورته في عين نفسه ويتنكب عناصر من ذاته هو محتاج إليها ليستقيم بقاؤه ونموه. وذلك أن العداوة مآلها إلى افقار النفس فعلاً قبل إفقار الغير كذباً. والخصم مسوق إلى اختزال ما يجده في نفسه من خصمه، وهو هاهنا معظم وجوده.

إشارة أخرى من مقوّمات لبنان الحاضر إلى شعبه، وهي هذه المرة، من أحكام التكوين الطبيعي. فما يزال يوجد أثر من عناصر هذا التكوين الثلاثة (أي الساحل والجبل والسهل الداخلي) في استعدادات الجماعات المقيمة عليها. إذ يتململ الساحل ويذوي حين يحال بينه وبين الخليط البشري الذي يميّزه. ويفطن الجبل، عند الخطر، إلى أنه سلسلة من المعتزلات وليس معقلاً واحداً، على حد القول الشائع. ويرتد السهل الداخلي بجروده إلى غلبة بنى قبلية عليه ترقى إلى ما قبل عهد الأوطان. لكن أوضاع أي من الثلاثة لم تعد تستقيم في العزلة أو شبه العزلة. ويتبين أن ما قدمته، في هذا العصر، تجربة الوحدة اللبنانية، على علاتها، لم يكن سراباً ينكشف فلا يبقى منه أثر. وإنما باتت البنى الموحدة، ابتداء بالطريق والسوق وانتهاء بالدولة، حاجات لا فكاك منها، مرادفة للأمان والرفاه والحرية، من حيث هذه مطامح جماعية وفردية، إن لم يكن من حيث هي خبرات عمّت الجماعات، على السواء، في ظلال دولة لبنان المعاصرة.

إشارة ثالثة إلى اللبنانيين هي من أحكام التاريخ، ومؤداها أولاً أن ستة آلاف سنة من تاريخ البشرية المدون يسعها أن تكون إرثاً لهذا الوطن إذا كان هو إرثاً لشعبه بسائر جماعاته. وذلك أن التاريخ الذي اضطربت أحداثه على هذه الأرض، يتجاوزها في أي حال، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وانها كانت تصنع قيمه (وكوارثه أيضاً) مرة وتتلقاها مرات. فلا مسوغ لحشد قيم التاريخ كنوزاً تحتكرها هذه البلاد، فكيف بجعلها كنزاً لهذه أو تلك من الجماعات المقيمة الآن عليها. ومؤدى الإشارة نفسها ثانياً أن تاريخ هذه البلاد وتاريخ كل واحدة من الجماعات المكونة لشعبها يحتمل ـ على ما قدمنا ـ كل المعاني. فلا يتيسر طبعه بطابع واحد تزعم له الديمومة. من ذلك أن الجماعة المعتدة بمقاومتها حفظاً للاستقلال لا يستقيم لها رفع هذه المقاومة إلى مصاف السمة الثابتة إلا بإلغاء قرون بتمامها من تاريخها لم يعرف عنها، في أثنائها، مقاومة تذكر. أو هي تضطر إلى تخوين هذا أو ذاك من قادتها وإخراجه، بعد رحيله بعقود أو قرون، من سوّية الجماعة. والجماعة المعتدة باسهامها في حفظ الإسلام تتناسى أيضاً كبوات لها طالت أجيالاً، تحت ربقة ولاة وسلاطين وخلفاء كانوا من المسلمين. وتتناسى، قبل ذلك، خروجها المتكرر أو المتمادي على جماعة المسلمين ومحالفتها عدوهم حين كانت تلوح فرص للخروج. ذلك لا يبطل المقاومة ولا الإسهام، بطبيعة الحال، ولكنه يظهر أن التاريخ لا يسخّر برمته لتوجه راهن، أياً كان، إلا تعسفاً وقهراً.

* * *

ومؤدى إشارة التاريخ نفسها ثالثاً، أن التاريخ ليس خادماً لدعوى الوحدة اللبنانية دون الفرقة ولا لدعوى الاستقلال دون الخضوع. فقد اختبرت فيه أحوال متعارضة. هو لا يحول دون أن يسمّي بعض لبنانيي اليوم طغياناً لفئة ما يسميه لبنانيون غيرهم تأسيساً للكيان. وهو لا يحول دون أن تسمي جماعة لبنانية غزواً ما تسميه أخرى فتحاً. وإذا كان لا يصح أن ينصّب أي توجه راهن دلالة للتاريخ كله، فحقّ للتوجه أن يكون اختياراً بين ما يقدمه التاريخ

من احتمالات، والتوجه مجدداً نحو لبنان واحد يجد في التاريخ ما يخدمه، بل يخدمه التاريخ كله، إن لم ينظر إلى التاريخ على أنه محل إلزام مطلق وأنشئت وإياه علاقة حرة ولم يستغرق فيه الحاضر، مصالح والتزامات.

فإن رأس الحكمة أن التاريخ وإن لم يجز تسخيره لتبرير الحاضر، لا ينبغي له أن يشمخ على مقومات الحاضر ولا أن يسحقه. وحاضر لبنان يسعه، بما فيه من مرارات، أن يخدم وحدة لبنان المستعادة، مجتمعاً ووطناً ودولة، وهو عاجز بأفقه المنظور، عن اجتراح ما هو خير منها. والوحدة، على علاتها في تجربة الأعوام السبعين الماضية، تستحق أن يعتبر نشوؤها المتدرج، عبر الأزمات، تاريخاً، وأن يسعف تاريخها هذا قراءة لتاريخ البلاد كله، توزّع القيم بين مجرياته، لا لتزييفه بل للتربية بحقيقته. ولقد كانت نهضة التواريخ الخاصة والمحلية، قبل عشرين سنة، جانباً من هذه القراءة الجديدة واحتجاجاً على محاولة الانفراد بتاريخ البلاد لصالح مركز يزعم له دوام المركزية أو طائفة يزعم لها دوام الزعامة. كانت هذه النهضة، في بعض تجلياتها، زهواً بالماضي المنفصل عن الكل اللبناني الراهن لبعض الجماعات والمناطق. ولكنها كانت أيضاً في عمقها، توقاً إلى الانضواء في تاريخ شامل لا يتوسل الطمس ولا الاستعلاء سبيلاً إلى الوحدة. والنهضة المذكورة لم تعد تحمل هذا التوق، على ما يبدو، في سنوات العداوة الأخيرة. بل صار دأبها الاعتزال والمنافرة. ولكن في وسعها العودة إلى سويتها الأولى إذا بدا الوطن الجامع تحت لواء العدل والكرامة احتمالاً في المتناول.

وذلك أن الأمل في قيامة معنى مجدد للبنان المجتمع والوطن والدولة يتأسس أولاً على حشد القيمة في حاضر لبنان، أي في تجربته المعاصرة. فيستقيم بقيمة الحاضر هذه تحرر الشعب من عبوديته لتواريخه أي تجوّله الحر بين ما يعرضه التاريخ كله من قيم.

والحاضر هو المصلحة. والمصلحة هي الموازنة بين مقوّمات للكيان لا يجوز أن يعتبر أيّ منها ـ ولو كان الاستقلال أو الوحدة ـ قيمة مطلقة بمعزل

عن غيره وعلى حساب هذا الغير. الاستقلال إذن على أن يكون شرطاً للحضور العزيز في أفق. والوحدة على أن تكون ضماناً للحريات من جماعية وفردية وحامية لما عند الجماعات والأفراد من قيم.

واقع لبنان إذن ـ ومنه يستخرج معناه ـ هو في تقديمه إلى أهليه، عبر تاريخه وموقعه وتكوينه، قيماً متقابلة تتقدم منهم أزواجاً متعارضة: الوحدة مع الانفتاح المتزن أو التنابذ مع العزلة والتبعية، الولاء الواحد مع الانصاف، أو الغلبة مع عزوف المغلوبين وتربصهم، ترجمة الوحدة حفظاً للتراثات الجماعية أو برم الجماعات بالوحدة، التغير المستمر مع رعاية الثوابت أو إطاحة الثوابت دورياً معظم ما تغير يحفزها حلم مستحيل بشغل الساحة وحدها، حفظ الجماعات والأفراد من طغيان الدولة عبر طغيان إحدى الجماعات، أو حفز هذه على استرداد أفرادها وقسمتها من الدولة المنهارة. والوطن اللبناني والشعب الذي فيه يرتفعان أو يتهاويان تبعاً للنجاح أو الإخفاق في إدارة هذا الجدل الصعب. والنجاح يقتضي وجود إرادة جامعة وهو يوطدها أيضاً.

* * *

واقع لبنان إذن ـ ومعناه فيه ـ لا يستنفده تواجد الديانتين الكبيرتين والطوائف المتفرعة عنهما على أرضه. تلك حال مفتوحة، هي الأخرى، على المجد وعلى الكارثة. فينبغي أن يضاف إليها شرط استقامتها. هذا الشرط ـ وقد أشرنا إليه بين أمور أخرى ـ هو وضع الطوائف بإطلاق الحريات في داخلها وبالإنصاف بينها، في وضع لا يسعها فيه أن تتوحد كل منها لتقهر غيرها، بواسطة الدولة، أو تقهر كلها الدولة. وهو أيضاً وضع مراجع الديانتين ومراجع الطوائف في الخارج، الدائمة منها والعارضة، عند الحدود المقبولة لأدوارها، وذلك بتوطيد موقع الدولة، والموازنة، بواسطته، بين أدوار تلك المراجع. فإن حماية الحريات في داخل الطوائف هي القمينة بوضع قياداتها تحت رقابة شعبية دائمة تمنعها من الشطط في الذهاب مع مغريات الخارج وتفعّل دور الدولة حيالها.

أما الديانتان والطوائف، وهما إرث للبنان، فكلاهما طاغي الحضور

اليوم، من الداخل والخارج. وأما الدولة والأفراد، وهما ضمان حرية الوطن وثمراته وقد استحدثت بكليهما صورته المعاصرة، فكلاهما ضعيف اليوم ومغلوب. والدولة كانت ما كانت ويسعها أن تكون أحسن مما كانت، ولكن أجهزة الطوائف ليست بديلاً منها. وأما الأفراد فكانوا مثلاً جبران خليل جبران وزعماء الطوائف ليسوا خيراً منه. لا بد إذن من دولة أقوى لتقوم بها إرادة وطنية تحاور إرادات الداخل والخارج وتواجهها. فمن غير هذه الإرادة يبقى التوزع بين أقطاب المحيط وأقطاب العالم احتمالاً من احتمالات التعدد في عناصر الشعب. ولا بد أن تكون الدولة أعدل ليكون الشعب كله مصدر سلطتها وتكون هي ضابط انقساماته، في آن، فلا تسقط مرة أخرى، بعد حين.

لا بد أيضاً من الأمان والعدل للطوائف، لتخرج من حال التربص وليتحرر منها الأفراد المواطنون، ويقتضي ذلك كله الوصول إلى نوى الحق في ما رفعته الحرب من مطالب والاعتراف المتبادل بها، عوض تفنيدها هي أيضاً مع ما يصحّ تفنيده من التجاوزات على الحق ومن القشور الطارئة. ولا بدّ، في كل حال، من لبنان.

في الكتاب

للمؤلف

- **ديوان الأخلاط والأمزجة**، شعر، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٤.
- **بيروت اللقاء**، سيناريو، دار الباحث ١٩٨٤.
- **مداخل ومخارج**، مشاركات نقدية، المؤسسة الجامعة للدراسات، بيروت ١٩٨٥.
- **الصراع على تاريخ لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٩.
- **بنت جبيل، ميشيغان**، رحلة، دار العربية للدراسات والتوثيق والنشر، بيروت ١٩٨٩.

- **Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains**, publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.

(وهو النصّ الفرنسيّ لكتاب الصراع على تاريخ لبنان، أعلاه).

- «Des traditions collectives aux aspirations individuelles» **in Renouvellements du Monde Arabe,** ss. la dir. de Dominique Chevallier, Armand Colin, Paris 1987.